

حُكْمُ الْأَجْمَاعِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدوري

عُمان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشر

المؤلف : الأستاذ الدكتور قحطان عبدالرحمن الدوري *Author : Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri*

Classification : *Studies - Jurisprudence*

التصنيف : دراسات - فقه

Year : 1440 H. - 2019 A.D

سنة الطباعة : ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

Pages: 480

عدد الصفحات : ٤٨٠

Size : 17 × 24 cm

القياس : ٢٤ × ١٧ cm

Printed in : Lebanon

بلد الطباعة : لبنان

Edition : First edition

الطبعة : الأولى

All Rights Reserved



Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel : +961 76 944 855-P.O.Box 11- 374 Riyad Al-Solah
E-mail: books.publisher@hotmail.com

Exclusive rights by © BOOKS-PUBLISHER
Beirut - Lebanon No Part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or by
any means, or stored in a data base or retrieval
system, or to post it on Internet in any form without
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © BOOKS-PUBLISHER
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou
reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou
téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et
exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لـ **كتاب - ناشر**
بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق
الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على
صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.



حُكْمُ الْإِجْمَاعِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تأليف

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدوري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | Beirut - Libanon | بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ ⑦



مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

الإجهاض موضوع دار البحث عليه قديماً وحديثاً، وتعددت فيه الآراء الفقهية، وذلك لخطورته، حتى قالوا، إنه (نوع من الانتحار الجماعي)، الذي يؤدي بالأمّة إلى الهلاك.

فهو جريمة تفتح أبواب الانحراف في المجتمع، كالفجور والقتل والاعتداء وغيرها من الآفات المهلكة.

وطالما سأل الناس عن حكمه وأحكامه المتعلّقة به في الفقه الإسلامي.

وحين كنتُ أستاذاً في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، في عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية، طُلب مني أن أكتب فيه بحثاً، لأقدمه إلى المؤتمر الطبي الفقهي العالمي الموسوم بـ (مستجدات طبية معاصرة بين الفقه الإسلامي والقانون)، المقام في جامعتنا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، بالاشتراك مع جمعية العلوم الطبية الإسلامية - نقابة الأطباء الأردنية.

فكتبته وقدمته إلى ذلك المؤتمر الذي انعقد في رحاب الجامعة بتاريخ ٦-٨ / جمادى الثانية (٦) / ١٤٣٤ هـ = ١٧-١٩ / نيسان (٤) / ٢٠١٣ م، والذي كان من محاوره (الجنين المشوّه).

ورأيتُ بعد ذلك أن أوسع بحثاً، وأكمل حلقاته، وذلك بالرجوع إلى مصادره المختلّفة. وتدقيق مادته، والتوسع فيها.

فَتَمَّ لِي بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ تَأْلِيفُ هَذَا الْكِتَابِ، الَّذِي اشْتَمَل عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُوفٍ، وَكُلِّ فِصْلٍ مِنْهَا تَضْمَنُ مَبَاحِثَ عَدِيدَةٍ:

الفصل الأول: مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم، ونفخ الروح فيه.

الفصل الثاني: الإِجْهَاضُ وَحُكْمُهُ شَرْعاً.

الفصل الثالث: عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونِ.

الفصل الرابع: الْجَنِينُ الْمُشَوَّه.

وطريقتي في البَحْثِ هِيَ:

أَن أَعْرِضَ آرَاءَ الْفُقَهَاءِ بِمَذَاهِبِهِمُ الْمُتَعَدَّةَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْبَحْثِ، ثُمَّ أَتَّبِعُهُ بِرَأْيِ الْقَانُونِ إِنْ وَجَدْتُ، ثُمَّ أُوَازِنُ بَيْنَهَا، غَيْرَ مُنْحَازٍ إِلَى أَيِّ رَأْيٍ إِلَّا بَعْدَ رَجْحَانٍ دَلِيلِهِ لَدَيَّ.

وَعَدْتُ إِلَى عَدَدٍ وَافِرٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَشُرُوحِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَكُتُبِ الْفِقْهِ بِمَذَاهِبِهِ الْمُخْتَلِفَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَالْإِمَامِيَّةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، وَالزَيْدِيَّةِ، وَالْإِبَاضِيَّةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ. وَالْقَوَانِينِ، وَكُتُبِ اللُّغَةِ، وَأَشْرْتُ إِلَى بَعْضِ الْجَوَانِبِ الطَّبِيعِيَّةِ.

وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الْهُوَامِشِ الَّتِي أَثْقَلْتُ الْبَحْثَ بِهَا.

وَعَدْتُ أَيْضاً إِلَى الْأَبْحَاثِ الْحَدِيثَةِ، وَالرَّسَائِلِ الْجَامِعِيَّةِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَالْقِسْمِ الْكَبِيرِ مِنْهَا مَنْشُورٍ عَلَى صَفَحَاتِ الْإِنْتَرْنِتِ.

وَمَا اسْتَفَدْتُ مِنْهُ أَشْرْتُ إِلَيْهِ.

وَتَرَانِي أَكْثَرْتُ مِنْ ذِكْرِ نُصُوصِ الْمُتَقَدِّمِينَ، لِأَنِّي رَأَيْتُ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ يَنْسِبُ إِلَى الْمَذْهَبِ قَوْلًا لَيْسَ فِيهِ، أَوْ كَانَ قَوْلًا لِأَحَدِ فُقَهَائِهِ مُخَالَفًا لِقَوْلِ الْآخَرِينَ فِي الْمَذْهَبِ نَفْسِهِ.

ورأيتُ بعض الباحثين يذكر رأياً فيُكثر النقاش حوله، ولو تتبع أقوال العلّماء فيه لما احتاج إلى ذلك النقاش.

أسأله تعالى أن يوفّقنا إلى ما يحب ويرضى، وأن يهدينا سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير.
وأخيراً:

فإن الشكر الجزيل مَوْصُول لولدي العزيز المُدَقِّق الدكتور (يَعْلَى)، على ما بذل من جهد وعناء في طباعة الكتاب، واختياره الحرف الجميل، وإخراجِه بهذه الحلة القشبيّة.

أرجو الله تعالى أن يوفّقه إلى ما يحبه ويرضاه.

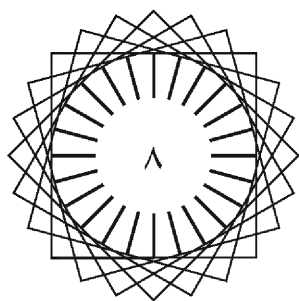
عَمَّانُ المَحْرُوسَة

١٤٤٠هـ = ٢٠١٨م

الأستاذ الدكتور

قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ

عَمَّان - المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهاشميّة



الفصل الأول

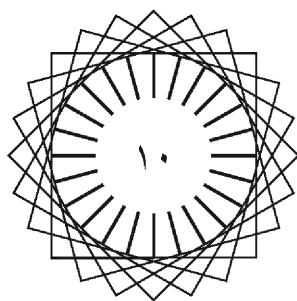
مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم ونفخ الروح فيه

وفيه المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأول: مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم.

المَبْحَثُ الثاني: تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي.

المَبْحَثُ الثالث: وقت نفخ الروح في الإنسان.



تَمْهِيد

الْبَحْثُ فِي إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي مَرَاهِلِ تَكْوِينِهِ وَنُمُوهِ، وَمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْوُقُوفِ عَلَى الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْأَثَارِ، الَّتِي نَصْتُ عَلَى مَرَاتِبِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ فِيهَا.

وَقَدْ أَفَاضَ الْمُفَسِّرُونَ وَشَرَّاحُ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءُ فِي الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْمَرَاتِبِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنْهَا.

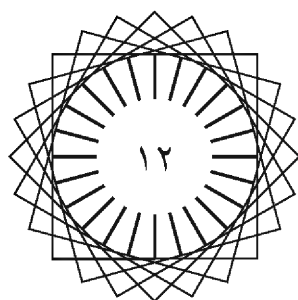
وَهَذَا يَدْعُو إِلَى الْكَلَامِ عَنْهَا، وَتَحْدِيدِهَا بِالْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، وَعَنْ وَقْتِ نَفْخِ الرُّوحِ، وَتَحْدِيدِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ.

وَذَلِكَ فِي الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَرَاتِبُ خَلْقِ الْإِنْسَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: تَحْدِيدُ مَدَّةِ مَرَاتِبِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ بِالْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: وَقْتُ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْإِنْسَانِ.



المبحث الأول

مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم

وردت في القرآن الكريم آيات كريمة، ذكرت مراتب خلق الإنسان وتكوينه. لكن الغالب من تلك الآيات أشار إلى بعض المراتب لا كلها، إلا أن أكملها ورد في موضعين.

الموضع الأول: الآية الخامسة من سورة الحج، وهي:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُّتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ - الحج: ٥.

وهذه الآية ذكرت سبع مراتب لخلق الإنسان، وهي:

١ - الخلق من التراب.

٢ - ثم من النطفة.

٣ - ثم من العلقة.

٤ - ثم من المضغة.

٥ - ثم إخراج طِفْلاً.

٦ - ثم بلوغه الأشد.

٧- ثم الوفاة، وقد يردّ قبلها إلى أرذل العمر^(١).

الموضع الثاني: الآيات: ١٢-١٦ من سورة (المؤمنون)، وهي:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَفِيلِينَ ﴿١٧﴾﴾ - الْمُؤْمِنُونَ.

وهذه الآيات الكريمة ذكرت تسع مراتب لخلق الإنسان، وهي:

١- الخلق من سُلالة من طين.

٢- جعله نُطفة في الرَّحِم.

٣- خلق النُّطفة عَلَقَةً.

٤- خلق العَلَقَةَ مُضْغَةً.

٥- خلق النُّطفة عِظَامًا.

٦- إكساء العِظَام لحمًا.

٧- إنشأؤه خلقًا آخر.

٨- الموت.

(١) ذكر هذه المراتب السبع بهذا الشكل الإمام الرَّازِي في تَفْسِيرِهِ ج ٢٣ ص ٨-١٠.

وذكر أيضاً هذه المراتب السبع كُلٌّ من:

ابن حَيَّان في تَفْسِيرِهِ الْبَحْرُ الْمُحِيط ج ٦ ص ٣٢٧. وَشَيْخُ زَادَةَ في حَاشِيَتِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥.

٩- البعث يوم القيامة^(١).

وليس بين هذه الآيات في سورة (الحج) وسورة (المؤمنون) من اختلاف.

- فإن المراتب الأربع الأولى هي واحدة في السورتين وهي:

الخلق من التراب، ومن النطفة، ومن العلقة، ومن المضغة.

- والمرتبة الخامسة والسادسة والسابعة المذكورة في سورة (المؤمنون)، وهي:

خلق العظام، وإكساؤها لحماً، وإنشاؤها خلقاً آخر نفخت فيه الروح، هي تفصيل للمرتبتين الخامسة والسادسة المذكورتين في سورة (الحج)، وهما: إخراجة طفلاً، وبلوغه الأشد.

فكونه طفلاً، ثم بلوغه أشده، لا يكون إلا بعد أن تُخلق عظامه، وتُكسى لحماً، وتنفخ فيه الروح.

- والمرتبة الثامنة المذكورة في سورة (المؤمنون)، وهي الموت، هي نفسها المرتبة السابعة في سورة (الحج).

- أما المرتبة التاسعة المذكورة في سورة (المؤمنون) وهي البعث، فهي النتيجة الحتمية لكل إنسان، على ما هو معلوم.

وسأقتصر في هذا البحث على ما ذكره المفسرون في تفسير هذه المراتب الواردة في سورتي الحج والمؤمنون، لأن فيها ما يغني عن الآيات الأخرى في هذا الباب.

وسياقي ما ورد في الحديث الشريف الصحيح من أطوار خلق الإنسان الثلاثة، وهي:

طور النطفة، وطور العلقة، وطور المضغة، التي تتضمن:

(١) ذكر هذه المراتب التسع بهذه الصورة الإمام الرازي في تفسيره ج ٢٣ ص ٨٥-٨٧.

ما ورد في قول الإمام عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١) من الأطوار السبعة - أي: التارات السبع الواردة في الآية - وهي:

السَّلَآلَةُ، والنُّطْفَةُ، والعَلَقَةُ، والمُضْغَةُ، ثم العِظَامُ، ثم كسوتها لحماً، ثم إنشاؤها خلقاً آخر، وهي الصورة الإنسانية الكاملة التي تكون بعد مائة وعشرين يوماً.

المرتبة الأولى: خلق الإنسان من التراب

وفيها وردت الآيات الكريمة الآتية:

١- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ - آل عمران: ٥٩.

٢- ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ - الكهف: ٣٧.

٣- ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ - طه: ٥٥.

٤- ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ - الحج: ٥.

٥- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ - الرُّوم: ٢٠.

٦- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ - فاطر: ١١.

٧- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ

(١) عَلِي بن أَبِي طَالِب عَبْد مَنَاف بن عَبْدِ الْمُطَّلِب: ابن عَم النَّبِيِّ ﷺ وَخَتَنَهُ، قَاضِي الْأُمَّة وَفَارِسُهَا، شَهِدَ لَهُ ﷺ بِالْجَنَّةِ، رَابِعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، الْفَقِيهُ الْجَلِيلُ، ذُو الْمَنَاقِبِ الْكُبْرَى. اسْتُشْهِدَ سَنَةَ ٤٠ هـ.

الاسْتِيعَاب ج ٣ ص ٢٦ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٧ وأشد الغابة ج ٤ ص ١٦ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٦٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠.

لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ﴿٦٧﴾ - غافر: ٦٧.

ونحو هذه الآيات الكريمة ما ورد في خلق الإنسان من طين:

١- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ - الأنعام: ٢.

٢- ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّمَّنْ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ - الأعراف: ١٢.

٣- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ - المؤمنون: ١٢.

٤- ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٨﴾﴾ - السجدة.

٥- ﴿فَاسْتَفْنِهِمْ أَهْمٌ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ - الصافات: ١١^(١).

٦- ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِنْ طِينٍ﴾ - ص: ٧١.

٧- ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّمَّنْ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ - الأعراف: ١٢، وص: ٧٦.

ونحو هذه الآيات الكريمة أيضاً ما ورد في خلق الإنسان من صَلْصَالٍ من حَمَأٍ مسنون.

١- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ - الحجر: ٢٦^(٢).

(١) الطين اللَّازِبُ: نقل ابن عطية عن الطبري قال: خلُق ابن آدم من تراب وماء ونار وهواء، وهذا كله إذا اختلط صار طيناً لازباً، وهو اللازم، أي: يلزم ما جاوره ويلصق به، وهو الصَّلْصَالُ كالْفَخَّارِ. وعَبَّرَ ابن عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةُ عن اللَّازِبِ بِالْحَرِّ، أي: الكريم الجيد، قال ابن عطية: وحقيقة المعنى ما ذكرناه، يقال: ضربة لازِبٌ ولَازِمٌ، بمعنى واحد. / تَفْسِيرُ ابن عطية ص ١٥٧٢-١٥٧٣.

(٢) الصَّلْصَالُ: هو الطين اليابس الذي يُسَمَّعُ له صَلْصَلَةٌ، كالْفَخَّارِ.

٢- ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن صَلَاصِلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ - الْحَجَر:

٢٨.

٣- ﴿قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ، مِّن صَلَاصِلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ - الْحَجَر: ٣٣.

وما ورد في خلق الإنسان من صَلَاصِلٍ كَالْفَخَّارِ:

- ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِّن صَلَاصِلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ - الرَّحْمَن: ١٤^(١).

التراب:

ورد في تَفْسِيرُ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ﴾ - الْحَج: ٥، وجهان:

الوجه الأول: خلقنا أصلكم، وهو آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، من تراب^(٢).

الْحَمَاءُ: هو الطين الأسود الْمُتَغَيَّرُ.

الْمَسْنُونُ: هو الْمُصَوَّرُ صورةَ إنسانٍ أَجْوَفَ.

انظر معاني هذه الكلمات الثلاث في: كلمات القرآن - تَفْسِيرُ وَبَيَانُ: للشَّيْخِ حَسَنِ مُحَمَّدٍ مَخْلُوفَ.

(١) الْفَخَّارُ: هو الطين يُحَرَّقُ حَتَّى يَتَحَجَّرَ.

كلمات القرآن - تَفْسِيرُ وَبَيَانُ، السَّابِقُ.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨.

وانظر هَذَا المعنى في: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦١. وَتَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣

ص ٣٩٥. وَبَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٥. وَتَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٧. وَالتَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ

ج ١٥ ص ٢٥٧. وَتَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨.

وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠، وفيه: (من تراب: يريد آدم، ثم سلط الفعل عليهم من

حيث هم ذريته).

وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٧ ص ١١٣. وَزَادَ

الْمَسِيرُ لابن الْجَوَازِيِّ ص ٩٤٩. وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢

ص ٤٢٨. وَالتَّسْهِيلُ لابن جُزَيْءٍ ج ٣ ص ٣٥. وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٢٧.

بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿كَمْثِلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ - آل عمران: ٥٩.

٢- وقوله تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ - طه: ٥٥^(١).

الوجه الثاني: خلقنا الإنسان من المنيّ ودم الطمث، وهما يتولدان من الأغذية، والأغذية إما حيوانية وإما نباتية، وغذاء الحيوان ينتهي قطعاً للتسلسل إلى النبات، والنبات يتولد من الأرض والماء^(٢).

والإنسان في الحقيقة يكون متولداً من سلالّة من طين، ثم إن تلك السلالّة بعد أن تواردت على أطوار الخلقة وأدوار الفطرة صارت مينيّاً.

قال الرازي: وهذا التأويل مطابق للفظ الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ - المؤمنون: ١٢، ولا يحتاج إلى التكلفات^(٣).

والجواهر الحسان ج ٤ ص ١٠٩. وتفسير ابن كثير ج ٥ ص ٣٥٦.

وفي تفسير أبي السعود ج ٦ ص ١٢٦: (وقيل).

وتفسير القاسمي ج ١٢ ص ٤٣٢٤. والتحرير والتنوير ج ١٧ ص ١٩٧.

(١) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨.

(٢) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨.

وفي تفسير القاسمي ج ١٢ ص ٤٣٢٤: ﴿فَإِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ أي: خلقنا أول آبائكم، أو أول موادكم، وهو المنيّ، من تراب).

وانظر: تفسير المراغي ج ١٧ ص ٨٨.

الطمث: دم الحيض. / المعجم الوسيط، مادة (طُمِثَ) ص ٦١١.

(٣) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٥.

الرازي: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي، الطبري الأصل. ولد في الري. ويُقال له: ابن خطيب الري. من مؤلفاته: تفسيره مفاتيح الغيب، والمخصّص.

وجعل البَيْضَاوِي هَذَيْنِ الوجهين وجهاً واحداً بقوله: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾ ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾ إذ خلق آدم منه، والأغذية التي يتكون منها المني^(١).

وذكر أبو السُّعُود: ... ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾، أي: خلقنا كل فرد منكم ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾ في ضمن خلق آدم منه خلقاً إجمالياً، فإن خلق كل فرد من أفراد البشر له حظ من خلقه عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذ لم تكن فطرته الشَّرِيفَةُ مقصورة على نفسه، بل كانت أُنْمُوذَجاً منظوياً على فطرة سائر أفراد الجنس انطواء إجمالياً، مستتبعاً لجريان آثارها على الكل، فكان خلقه عَلَيْهِ السَّلَامُ من التراب خلقاً للكل منه^(٢).

في علم الأصول. رحل إليه العلماء، ولقب بشيخ الإسلام، وكان المَلِكُ خَوَارِزْمُ شاه يأتي إلى بابه. مات بهرة سنة ٦٠٦ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٦٠ ولسان المِيْزَان ج ٤ ص ٤٢٦ ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١١ ص ٧٩ وفيه سرد مراجعه.

(١) تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ - مع حَاشِيَةِ شَيْخِ زَادَةَ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٧٥.

الْبَيْضَاوِيُّ: نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ. من قَرَنِهِ يقال لها الْبَيْضَا من أَعْمَالِ شِيرَاز، عالم صالح خير. من مؤلفاته: تَفْسِيرُهُ، وَالْغَايَةُ الْقُصُودُ، وَمِنْهَا ج الوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأُصُول. تَوَلَّى قَضَاءَ الْقَضَاةِ بِشِيرَاز. وتوفي سنة ٦٩١ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٨٣ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٥ ص ٣٩٢ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٥٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ١٥٧، ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْغَايَةُ الْقُصُودُ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: أ. د. عَلِيّ الْقَرْدَاغِي.

(٢) تَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣.

أَبُو السُّعُودِ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُصْطَفَى الْعِمَادِيِّ الْحَنْفِيِّ. ولد بقرية قريبة من قُسْطَنْطِينِيَّة، قرأ على والده، ولازم المولى سَعْدِي چَلْبِي، ودرّس، وتقلد قَضَاءَ بُرْسَةِ ثم الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ ثم قَضَاءَ الْعَسْكَرِ فِي وِلَايَةِ رُومِ ايلي. ثم تولى الْفَتْيَا، له التَّفْسِيرُ وهو مشهور، وَحَاشِيَةُ عَلَى الْعِنَايَةِ. توفي بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ مَفْتِيًا سنة ٩٨٢ هـ، ودفن بجوار أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ.

والتراب في هذه المرتبة، الذي خلق منه الإنسان هو الطين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ - المؤمنون: ١٢.

الإنسان:

اختلف أهل التفسير في (الإنسان) الوارد في هذه الآية على قولين:

القول الأول: هو آدم عليه السلام.

فآدم سُلّ من الطين، وُخلقت ذريته من ماء مهين، ثم كانت الكناية راجعة إلى الإنسان الذي هو ولد آدم.

والإنسان شامل لآدم عليه السلام ولولده.

وهذا هو قول ابن عباس، وعكرمة، وقتادة، ومقاتل^(١).

شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٩٨ والفوائد البهية ص ٨١ والعقد المنظوم ص ٤٤٠.

(١) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٥.

وفي تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٩٦: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ﴾: قال قتادة استلّ آدم من طين، وخلقت ذريته من ماء مهين).

وفي تفسير الطبري ج ١٧ ص ١٨ قول قتادة من طريقين.

وفي تفسير الماوردي ج ٤ ص ٤٧ قول قتادة.

وفي التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٣٥: (قول ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول قتادة ومقاتل، واختيار الفراء، وجاء بروايات عنهم).

وفي تفسير ابن عطية ص ١٣٢٥: (قول قتادة وغيره).

وفي زاد المسير ص ٩٧٠: (إنه آدم عليه السلام، وإنما قيل: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ﴾ لأنه استلّ من كل الأرض. هذا مذهب سلمان الفارسي وابن عباس في رواية، وقتادة).

وفي تفسير القرطبي ج ١٥ ص ١٧: (قاله قتادة وغيره).

وفي البحر المحييط لابن حيان ج ٦ ص ٣٦٨: (قال قتادة وغيره، ورواه عن سلمان وابن

.....

عَبَّاس).

وفي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢٠: (قاله قَتَادَة).

وفي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١٦١: (الإنسان آدم عَلَيْهِ السَّلَام، لأنه اسْتُلَّ من أديم الأرض، عن قَتَادَة).

وانظر: تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٩٥ ولم يَعْزُهُ.

وَتَفْسِيرِ البَيْضاوِيِّ ج ٣ ص ٣٩٨-٣٩٩ ولم يَعْزُهُ، لَكِنْ عزاه شَيْخُ زاده في حاشيته عليه إلى ابن عَبَّاس وعِكْرَمَة وَقَتَادَة.

وَتَفْسِيرِ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٦١ من غير عزو.

وفي فَتَحِ الْقَدِيرِ للشُّوكَانِيِّ ص ١١٨٣: (وقيل). و ص ١١٨٤.

وَتَفْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ١٠ ص ١١.

ابن عَبَّاس: هو عَبْدُ اللَّهِ بنِ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ. ولد قبل الْهِجْرَةِ بثلاث سنين، وكان ابنُ ثلاث عشرة سنة حين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. دعا له الرُّسُولُ ﷺ، فقال: (اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْقُرْآنِ)، وفي رِوَايَةٍ: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ)، فكان جَبْرَ الْأُمَّةِ. شَهِدَ مع عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجَمَلَ وَصِفَيْن. مات سنة ٦٨ هـ بالطَّائِف.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣٥٠ والإصَابَة ج ٢ ص ٣٣٠ وأُسْدُ الْغَايَةِ ج ٣ ص ١٩٢ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٤٠ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤٨.

عِكْرَمَة بن عَبْدِ اللَّهِ: مَوْلَى ابنِ عَبَّاس. أصله بَرَبَرِيّ. ثَقَّةٌ ثَبَّتْ، عالمٌ بالتَّفْسِيرِ. لم يثبت تكذيبه عن ابنِ عُمَرَ، ولا يثبت عنه بِدْعَة. مات سنة ١٠٧ هـ، وقيل قبل ذَلِكَ. أَتَاهُمْ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٦٣ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٩٣.

قَتَادَة بن دِعَامَةَ: بن قَتَادَة بن عَزِيزِ السَّدُوسِيِّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيِّ. الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ، الضَّرِيرُ الْأَكْمَهُ الْمُفَسِّرُ، ثَقَّةٌ ثَبَّتْ، قال قَتَادَة: مَا قُلْتُ لِمُحَدِّثٍ قَطُّ: أَعِدْ عَلَيَّ، وَمَا سَمِعْتُ أَذْنًا قَطُّ شَيْئًا إِلَّا وَعَاه قَلْبِي. قال أَحْمَدُ: قَتَادَة عالمٌ بالتَّفْسِيرِ وباختلاط الْعُلَمَاءِ، ووصفه

وسَلَمَانَ الْفَارِسِيِّ^(١).

واستظهره ابن كثير بقوله: وهذا أظهر في المعنى، وأقرب إلى السياق، فإن آدم عَلَيْهِ السَّلَام خلق من طين لازب، وهو الصَّلصال من الحمأ المسنون، وذلك مخلوق من التراب، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ - الرُّوم: ٢٠^(٢).

بالحفظ والفقه وأظن في ذكره. مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظ ج ١ ص ١٢٢ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٥١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٩٦ وَاللَّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٠٩.

مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن. من أعلام المُفسِّرين. أصله من بلخ، وانتقل إلى البصرة، ودخل بغداد. توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ. كان متروك الحديث. له: التفسير الكبير، ونوادر التفسير، ومتشابه القرآن، والناسخ والمنسوخ. تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٧٩ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٧٣ وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٦٠ والأعلام ج ٧ ص ٢٨١.

(١) رَادُ الْمَسِيرِ ص ٩٧٠. وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان السَّابِق.

سَلَمَانَ الْفَارِسِيِّ: أبو عبد الله. يقال: إنه مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أول مشاهذه الخندق، وهو الذي أشار بحفره. كان يعمل الخوص بيده فيعيش منه، ولا يقبل من أحد شيئاً. توفي آخر خلافة عثمان سنة ٣٥ هـ بالمدائن.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٥٦ والإصابة ج ٢ ص ٦٢ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٢٨ وطرح الشرب ج ١ ص ٥٥. تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢٠. (٢)

ابن كثير: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي الشافعي. حافظ، مؤرخ. من كتبه: التفسير المشهور، والبداية والنهاية في التاريخ. مات بدمشق سنة ٧٧٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظ (ملحق شيوخ الذهبية) ج ٤ ص ١٥٠٨ رقم ٣٤ وذيل تَذَكُّرَةِ الْحُفَّاظ لِأبي الْمَحَاسِنِ ص ٥٧ وذيل طَبَقَاتِ الْحُفَّاظَ لِلشُّوْطِيِّ ص ٣٦١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٨٣.

القول الثاني: هو ابن آدم.

والسَّلَالة: هي النُّطْفَةُ اسْتُلَّتْ من الطين، والطين هنا هو اسم آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وهو رَوَايَةٌ عن ابن عَبَّاس^(١)، ومُجَاهِد^(٢)، وعِكْرِمَةَ^(٣).

فالإنسان ولد آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو اسم الجنس فيقع على الواحد والجمع^(٤). وهو

اخْتِيَارُ الْكَلْبِيِّ، لأنه قال في قوله ﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ هو ابن آدم.

(١) زاد المَسِيرُ ص ٩٧٠.

وانظر: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ١٨-١٩. وَبَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٤٠٩ عن الكَلْبِيِّ. وَتَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٤٧. وَالتَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٦. وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٢٥. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرُسِيِّ ج ٧ ص ١٦١. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥ ولم ينسبه. وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٥ ص ١٨. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٦١ من غير عزو. وَالبَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٦٨.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (من مَنَى آدم) ج ١٧ ص ١٩ من طريقتين. وَتَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٤٧. وَالتَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٦-٥٣٧. وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٢٥ وَتَفْسِيرُ الطَّبْرُسِيِّ ج ٧ ص ١٦١.

مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّي: أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمْ. رَوَى عَنْ عَلِيِّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالْعَبَادِلَةَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرِهِمْ. رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ وَعَطَاءٌ وَعِكْرِمَةُ وَآخَرُونَ. قَالَ مُجَاهِدُ: (قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، أَقْفَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، أَسْأَلُهُ فِيمَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ كَانَتْ؟). وَهُوَ مَكِّيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ، بِمَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٢.

(٣) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٦.

(٤) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٧٩. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرُسِيِّ ج ٧ ص ١٦١.

وانظر: حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٩٨. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَايْنِيِّ ص ١١٨٣ و ١١٨٤. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٨ ص ١٣. وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ١٠ ص ١١.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْسَانِ ابْنَ آدَمَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٣، يعني ابن آدم، لأن آدم لم يكن نُطْفَةً فِي رَحِمٍ^(١).

قال الطَّبْرِيُّ: وَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: معناه: ولقد خلقنا ابن آدم من سُلَالَةِ آدَمَ، وهي صِفْوَةٌ مائه، وآدم هو الطين، لأنه خُلِقَ مِنْهُ. وإنما قلنا ذَلِكَ أَوْلَى التَّأْوِيلَيْنِ بِالْآيَةِ، لدلالة قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٣، لأنه مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَصِرْ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ إِلَّا بَعْدَ خُلُقِهِ فِي صُلْبِ الْفَحْلِ، ومن بعد تحوُّله من صُلْبِهِ صار في قَرَارٍ مَكِينٍ، والعَرَبُ تسمي وَلَدَ الرَّجُلِ وَنُطْفَتَهُ سُلَيْلَهُ وَسُلَالَتَهُ، لأنها مَسْلُولَانِ مِنْهُ^(٢).

وقال ابن جُرَيْجٍ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ اختلف هل يعني آدم، أو جنس بني آدم ﴿مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾؟

(١) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٣٧.

وانظر: تيسير التفسير ج ١٠ ص ١١.

الكلبي: أبو النضر مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكُوفِيِّ. النَّسَابَةُ الْمُفَسِّرُ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ. وقال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي. وقال أبو حاتم: الناس مُجْمِعُونَ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ، لَا يُسْتَعْلَبُ بِهِ، هو ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّفْسِيرِ. مات بالكوفة سنة ١٤٦ هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٦ ص ٣١٨ والكاشف ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٥١٠ رقم ٥٩٠١ (تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ وَمَعَهُ حَاشِيَتَا: الْبَصْرِيُّ، وَمِيرَغَنِي).

(٢) تفسير الطبري ج ١٧ ص ١٩.

الطَّبْرِيُّ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدٍ الطَّبْرِيُّ. الْفَقِيهُ الْمَفْسَرُ الْمَوْرَخُ. وَلَدَ فِي أَمْلٍ طَبْرِسْتَانَ، وَاسْتَوطن بَغْدَادَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٣١٠ هـ. لَهُ مُصَنَّفَاتٌ مِنْهَا: تَفْسِيرُهُ، وَتَارِيخُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٩٣ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَّازِ ج ٢ ص ٧١٠ رقم ٧٢٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٢ ص ١٦٢ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ١٠٠ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ لِلصَّفَدِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

السَّلَالةُ: هي ما يُسَلُّ من الشيء، أي: ما يستخرج منه، ولذلك قيل: إنها الخلاصة، والمراد بها هنا القطعة التي أخذت من الطين، وخلق منها آدم.

فإن أراد بالإنسان آدم، فالمعنى أنه خلق من تلك السَّلَالة المأخوذة من الطين. ولكن قوله بعد هذا ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَطْفَةً﴾ لا بد أن يراد به بنو آدم، فيكون الضمير يعود على غير من ذكر أولاً، ولكن يفسره سياق الكلام.

وإن أراد بالإنسان ابن آدم فيستقيم عود الضمير عليه، ويكون معنى خلقه من سَلَالة من طين، أي: خلق أصله وهو أبوه آدم.

ويحتمل عندي أن يراد بالإنسان الجنس الذي يعم آدم وذريته، فأجمل ذكر الإنسان أولاً، ثم فصله بعد ذلك إلى الخلقة المُخْتَصَّة بآدم، وهي من طين، وإلى الخلقة المُخْتَصَّة بذريته، وهي النطفة^(١).

السَّلَالةُ:

السَّلَالةُ: فعالة من السَّلَّ، وهو استخراج الشيء من الشيء، يقال: سللت الشَّعْرَ من العجين^(٢).

(١) التَّسْهِيلُ لابن جُزَيٍّ ج ٣ ص ٤٩.

ابن جُزَيٍّ: هو أبو القاسم مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن جُزَيٍّ (تَصْغِيرُ جُزْءٍ) الْكَلْبِيِّ. من أهل عَرْنَاطَةَ، فقيه حافظ، أَلَفَ في فُنُونِ شَتَّى من العلم منها: وسيلة المسلم في تَهْذِيبِ صَحِيحِ مُسْلِمَ، والتَّسْهِيلُ لَعُلُومِ التَّنْزِيلِ، والقوانين الْفَقْهِيَّة. مات ابن جُزَيٍّ وهو يُحَرِّضُ النَّاسَ على قتال الفونسو الحادي عشر مَلِكِ قَسْتَالَةَ في يوم الكائنة بِطَرِيف سنة ٧٤١هـ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٧٤ وَأَرْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ١٨٤ والإحاطة ج ٣ ص ٢٠ و ج ٢ هامش ص ١٨٠ ودُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١١٧ والدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٨٨ ومُقَدِّمَةُ الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّة.

(٢) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٣. وَتَفْسِيرُ الْفَرْطِيبِيِّ ج ١٥ ص ١٨. والتَّسْهِيلُ لابن جُزَيٍّ ج ٣ ص ٤٩. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٨٣. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٨ ص ١٣. وَتَيْسِيرُ

وقال الرَّجَّاجُ: السُّلَالَةُ: القليل مما يَنْسَلُ، وكلُّ مبني على فُعَالَةٍ يراد به القليل، فمن ذَلِكَ: الفُضَالَةُ والنُّخَالَةُ والقُلَامَةُ^(١).

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: السُّلَالَةُ، الْخُلَاصَةُ، لأنها تُسَلُّ من بين الكَدَرِ. وفُعَالَةُ بناء للقلة كالقُلَامَةُ والقُمَامَةُ^(٢).

التفسير ج ١٠ ص ١١.

وانظر: تفسير أبي السُّعُود ج ٦ ص ١٢٦، وفيه: (السُّلَالَةُ ما سُئِلَ من الشيء واستخرج منه، فإن فُعَالَةَ اسم لما يحصل من الفعل، فتارة تكون مقصوداً منه كالخُلَاصَةِ، وأخرى غير مقصود منه كالقُلَامَةِ والكنَاسَةِ. والسُّلَالَةُ من قبيل الأول فإنها مقصودة بالسَّلِّ).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ج ٤ ص ٨. وقوله إلى (يَنْسَلُ) في تفسير الماوردي ج ٤ ص ٤٧.

وفي بحر العلوم ج ٢ ص ٤٠٩: (قال الزَّجَّاج: سُلَالَةٌ من طين أي: من طين آدم، والسُّلَالَةُ: القليل من أن ينسل، وكل مبني على فُعَالَةٍ فهو يراد به القليل مثل النُّخَالَةِ، والنُّطْفَةُ سُلَالَةٌ، وإنما سميت النُّطْفَةُ سُلَالَةً لأنها تَنْسَلُ من بين الصُّلْبِ والتَّرَائِبِ).

وزاد الميسر ص ٩٧٠.

الزَّجَّاج: أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن السَّري بن سَهْل النُّخوي. غلب عليه اسم الزَّجَّاج، لأنه كان أول حياته يحترف خراطة الزُّجَّاج. كان مذهبه حنَبلِيًّا. وكان تلميذاً لثعلب والمُبَرِّد، وأستاذاً لابن السَّراج وأبي عليّ الفارسيّ والحسن بن بشر الأُمَديّ. من كتبه: (معاني القرآن وإعرابه)، والأُمالي، والعروض. مات ببغداد سنة ٣١١هـ = ٩٢٣م على المشهور.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٤٩ وإنباه الرواة ج ١ ص ١٥٩ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٨٩ وسدّرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٩ ونُغَيْةُ الْوَعَاةِ لِلْسَّيُوطِيِّ ج ١ ص ٤١١، ومُقدِّمة كتابه: معاني القرآن وإعرابه، التي كتبها مُحَقِّقُهُ ج ١ ص ٥ وما بعدها، ومُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٢٧ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

(٢) الكشاف ص ٧٠٤. وهذا في تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٥ من غير عزو. ونحوه في زاد الميسر ص ٩٧٠ نقلاً عن الزَّجَّاج.

وانظر: رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٨ ص ١٣ عن الزَّمَخْشَرِيِّ. والذَّرُّ الْمَصُونُ ج ٨ ص ٣٢٠-

وقال القُتَيْبِيُّ (أي: ابن قُتَيْبَةَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٢: يُقال للوَلَد: سُلَالَة أبيه، وللنطقة سُلَالَة، وللخمر سُلَالَة، ويقال: إنما جعل آدم من سُلَالَة، لأنه سُلَّ من كل تُرْبَة^(١).

لذَلِكَ جاء بنوه على قدر الأرض، منهم الطَّيِّب والحَيِّث وبين ذَلِكَ، والسهل

٣٢١ ونقل عن الرَّمْخَسَرِيِّ.

وتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٩٨ من غير عزو. وفي حَاشِيَة شَيْخ زاده عليه نقول أخرى.
وفي تَفْسِيرِ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٦١: من نُطْفَة مسلوطة.

الرَّمْخَسَرِيُّ: أبو القَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ الْحَنْفِيُّ. فَخَرُ خُوارِزْمَ (وَرَمَخْسَرُ إحدى قراها)، جاور بِمَكَّةَ زَمَنًا فَسُمِّيَ جَارُ اللَّهِ. من تصانيفه الْجَلِيلَة: الْكُشَافُ فِي التَّفْسِيرِ لم يَصْنَفْ قبله مثله، والفائق فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ فِي اللُّغَةِ، وَالْمُقْصَلُ، وَالْأُتُمُودَج فِي النَّحْوِ. توفي بِجُرْجَانِيَّة خُوارِزْمَ بعد رجوعه من مَكَّة سنة ٥٣٨هـ، كان إمام عَصْرِهِ بغير مُدَافِع.

تاج التَّراجم ص ٧١ والفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٩ وَبُغْيَةُ الْوَعَاة ج ٢ ص ٢٧٩ وَإِنْبَاهُ الرُّوَاة ج ٣ ص ٢٦٥
وَسَدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٤ ص ١١٨ وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ لِلدَّائِدِيِّ ج ٢ ص ٣١٤ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٤ ص ٧٨
وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٦ ص ٤ وَبِرَّةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٢٦٩.

(١) تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لابن قُتَيْبَةَ ص ٢٩٦. وتَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّة ج ٣ ص ٣٩٧ نَفْلًا عَنْ الْقُتَيْبِيِّ.

وفي معاني الْقُرْآنِ الْفَرَّاءِ ج ٢ ص ٢٣١: (السُّلَالَة التي تُسَلَّ من كل تُرْبَة). ونقله الْوَاحِدِيُّ
عن الْفَرَّاءِ فِي التَّفْسِيرِ الْبَسِيطِ ج ١٥ ص ٥٣٥.

ابن قُتَيْبَةَ: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّيَنَوْرِيِّ. ثَقَّة، ولد ببغداد، وأقام
بالدِّيَنُورَ قَاضِيًا، وَنُسِبَ إِلَيْهَا. توفي سنة ٢٧٦هـ على الْأَصَحِّ. من كتبه: غَرِيبُ الْقُرْآنِ،
وَعَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَطَبَقَاتُ الشُّعَرَاءِ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٤٢ وَسَدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٢ ص ١٦٩.

والحَزَنَ وبين ذَلِكَ^(١).

وقال مُجَاهِدٌ: من سَلَالَةٍ من طين، هو الطين النَّدِيُّ، إذا قبضت عليه خرج ماؤه من بين أصابعك^(٢).

وبه قال الكلبي، قال: السَّلَالَةُ، الطين إذا عَصْرَتَهُ انْسَلَّ من بين أصابعك. فذلِكَ الذي يخرج هو السَّلَالَةُ، ونحو هَذَا قول مُقَاتِل^(٣).

ورُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: السَّلَالَةُ صِفْوَةُ الماء الرَّقِيقِ، الذي يكون منه الولد^(٤)، (أي: المَنِيّ)، وهو قول

(١) تَفْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ ص ٥٥٥.

(٢) الدَّرُ الْمَنْثُورُ ج ١٠ ص ٥٧١، قال السُّيُوطِيُّ فِيهِ: (أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ).

(٣) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٦. وَبَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٤٠٩.

ونقل قولَ الْكَلْبِيِّ كُلُّ مَنْ: الْمَاوَرِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٤ ص ٤٨. وَالْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ١٥ ص ١٩. وَالشُّوكَايِيُّ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ص ١١٨٤.

(٤) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٥٣٦.

وفي تَفْسِيرِ الدَّرِ الْمَنْثُورِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١٠ ص ٥٧١: أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وفي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ١٩: قول ابن عَبَّاسٍ هو (صِفْوَةُ الماء).

ومثل ما في الطَّبْرِيِّ فِي: تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٩٥.

وفي تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٢٥ وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٥ ص ١٨: السَّلَالَةُ صِفْوَةُ الماء، يعني: المَنِيّ.

وانظر: تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٧٩.

وفي الْبَحْرِ الْمَحْيطِ لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٦٨: صِفْوَةُ الماء، يعني: المَنِيّ، وهو اسم جنس.

وفي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢٠: صِفْوَةُ الماء.

مُجَاهِدٌ^(١) وَعِكرِمَةُ^(٢).

المرتبة الثانية: خلق الإنسان من نُطْفَةٍ

وفيها وردت الآيات الكريمة الآتية:

- ١- ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴾ - النحل: ٤.
- ٢- ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ لَكَ صَاحِبُهُ ﴾ - الكهف: ٣٧.
- ٣- ﴿ فَإِنَّا خَلَقْتُم مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ ﴾ - الحج: ٥.
- ٤- ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ - المؤمنون: ١٣.
- ٥- ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا ﴾ - المؤمنون: ١٤.
- ٦- ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ - فاطر: ١١.
- ٧- ﴿ أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ - يس: ٧٧.
- ٨- ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ - غافر: ٦٧.

(١) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٣٦.

وفي تفسير الدر المنثور ج ١٠ ص ٥٧١: أخرج عبد بن حميد وابن جرير، عن مجاهد في قوله (من سلاله) قال: من مني آدم.

وفي تفسير الطبري ج ١٧ ص ١٩ تفسير مجاهد: من مني آدم.

وما في الطبري هو في تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٤٢٠.

(٢) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٣٦.

٩- ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۖ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ ﴿٤٥﴾ - النجم.

١٠- ﴿الَّذِي كُنُفَةً مِّن مَّيِّمَتِي﴾ - القيامة: ٣٧.

١١- ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِّن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ - الإنسان:

٢.

١٢- ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ - عبس: ١٩.

وللنُّطْفَةِ في اللُّغَةِ معنيان:

المعنى الأول: النُّطْفَةُ هي الماء القليل^(١)، يقال: في الغدير نُّطْفَةُ زرقاء، أي: بقية ماء صافٍ.

وأصلها من النُّطْف، وهو القطر، يقال: نَطَفَت السحابة، وهي تَنْطَفُ بالضم نَطْفًا، وليلة نَطُوف: تمطر حتى الصباح^(٢).

المعنى الثاني: النُّطْفَةُ تقع على قليل الماء وكثيره^(٣).

(١) في القاموس المُحِيط، مادة (النُّطْفَة): هي قليل ماء يبقى في دَلْوٍ أو قِرْيَةٍ.

وانظر: التفسير البسيط للواحدي ج ١٥ ص ٢٥٨. وتفسير البغوي ص ٨٥٨. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٢٧١. وتفسير الطبرسي ج ٧ ص ١٦٠ و ١١٤. وتفسير الرازي ج ٢٣ ص ٩. وتفسير القرطبي ج ١٤ ص ٣١٣. وفتح القدير للشوكاني ص ١١٥٣. وتيسير التفسير ج ٩ ص ٣٦٦. وثخفة الأخوذ ج ٦ ص ٣٤٢.

وفي الفتوحات الوهبية ص ٨٧: (أصلها الماء الصافي القليل).

(٢) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٥٨.

وانظر: تفسير القرطبي ج ١٤ ص ٣١٣. وفتح القدير للشوكاني ص ١١٥٣. وتيسير التفسير ج ٩ ص ٣٦٦. والمفردات للراغب، مادة (نطف) ص ٨١١.

(٣) تفسير ابن عطية ص ١٣٠٠. وتفسير القرطبي ج ١٤ ص ٣١٣. والجواهر الحسان ج ٤ ص ١٠٩. وفتح القدير للشوكاني ص ١١٥٣.

ومنه الْحَدِيثُ: (حتى يسير الراكب بين النطفتين لا يخشى جَوْراً)، أراد بحر المشرق وبحر المغرب^(١).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ - الْحَجَّ: ٥، يريد به الْمَنِيَّ^(٢)، أو الماء الدافق الذي يخرج من صلب الرجل، وهو ظهره، وترائب المرأة: وهي عِظَام صدرها ما بين التَّرْقُوة إلى الشَّوْكَانِيَّ^(٣).

وفي تَفْسِيرِ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٤٨: (قد ينطلق اسم النُّطْفَةِ على كل ماء).

وفي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤: (وكل ماء صاف فهو نُطْفَةٌ، قل أم كثر)، وانظر: ص ١٦٠ أيضاً.

وفي الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ، مادة (النُّطْفَةُ): هي (الماء الصَّافِي قَلْ أو كَثْر).

(١) تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣ (وفي هامشه: الْحَدِيثُ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ج ١٣ ص ٣٦٦. والفائق لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٣ ص ٤٤٢. وَتَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ: ج ٧ ص ١٦٠.

وأشار إلى الْحَدِيثِ وَهَذَا الْمَعْنَى: الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ، مادة (النُّطْفَةُ) وغيره.

(٢) التَّفْسِيرِ الْبَسِيطِ ج ١٥ ص ٢٥٨. وَتَفْسِيرِ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٤٨. وَتَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨. وَتَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠ نَقْلًا عَنِ النِّقَاشِ وَص ١٣٢٥. وَزَادَ الْمَسِيرُ ص ٩٤٩. وَتَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩. وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣. وَالْجَوَاهِرُ الْحَسَنُ ج ٤ ص ١٠٩. وَتَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ وَحَاشِيَةِ شَيْخِ زَادَةَ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٧٥. وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٢٧ نَقْلًا عَنِ النِّقَاشِ. وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشَّوْكَانِيِّ ص ١١٥٣. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦. وَتَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣. وَتَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنُ ص ٥٣٩.

وفي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤: (من نُطْفَةٍ: هي الماء القليل يكون من الذكر والأنثى).

وانظر: تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٦. وَفَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٩.

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢١.

التَّرْقُوة: الْعَظْمُ الَّذِي بَيْنَ ثَغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ. وَلَا تُضَمُّ التَّاءُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة

وهذا أحد التفسيرين للماء الدافق. ورؤي عن سُفْيَان وَفَتَادَةَ وَجَمَاعَةٍ^(١).

وعبر عنه ابن جُزَيْء بـ (قيل)^(٢).

والتفسير الثاني للماء الدافق هو قول فَتَادَةَ والحسن وغيرهما، ومعناه: من بين صُلْب الرجل وترائب، وصلب المرأة وترائبها^(٣).

والتفسير الثاني هو الذي صححه الدكتور مُحَمَّد عَلِيّ البار^(٤).

وفي سبب تسمية المني الذي يخلق منه الولد نُطْقَة قولان:

القول الأول: لأنه ماء يقطر^(٥).

(ترق) ص ٣٢.

الثُدْوَة: بفتح الثاء بوزن التَرْفُوة، هي مَغْرَز الثَّدي. قاله ثعلب. / مُخْتَار الصَّحاح، مادة (ثدا) ص ٣٥.

وفي مادة (ثدا) ص ٣٥: ضَمَّ الْأَصْمَعِيُّ الثَّاءَ: (ثُدْوَة).

(١) تَفْسِير ابن عَطِيَّة ص ١٩٦٧.

(٢) تَفْسِير ابن جُزَيْء ج ٤ ص ١٩٢.

(٣) تَفْسِير ابن عَطِيَّة ص ١٩٦٧. وَتَفْسِير ابن جُزَيْء ج ٤ ص ١٩٢.

(٤) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د. مُحَمَّد عَلِيّ البار ص ٥٣ ونقل عن المهدوي القولين.

وقال في الهامش: (ولفظ المهدوي ما يلي: مَنْ جَعَلَ المَنِيَّ يخرج من بين صلب الرجل وترائب فالضمير في «يخرج» للماء. وَمَنْ جَعَلَهُ من بين صلب الرجل وترائب المرأة فالضمير للإنسان). اهـ.

وذكر ابن جُزَيْء في تَفْسِيره ج ٤ ص ١٩١: (إن الضمير في «يخرج» للماء، وقال ابن عَطِيَّة: يحتمل أن يكون للإنسان. قال ابن جُزَيْء: وهذا بعيد جداً). وكلام ابن عَطِيَّة في تَفْسِيره المذكور.

(٥) التَّفْسِير البسيط ج ١٥ ص ٢٥٨. وَرُوح المَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦. وَتَفْسِير التَّفْسِير ج ٩ ص ٣٦٦.

القول الثاني: لأنه ماء قليل^(١).

وَالنُّطْفَةُ الَّتِي تُمْنَى الْوَارِدَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّرِّيَّةَ الْمَذَكَّرَ وَالْأُنثَى﴾^(٢) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تَمَنَّى ﴿٤٦﴾ - النَّجْمُ، زَوْجَانِ: حَيَوَانٌ مَنُويٌ مَذَكَّرٌ، وَحَيَوَانٌ مَنُويٌ مَوْثٌ.

وَالنُّطْفَةُ الَّتِي تُمْنَى تَقَرَّرُ نَوْعِيَةُ الْجَيْنِ وَجِنْسُهُ^(٣).

وَالنُّطْفَةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فِي الْعِلْمِ الْحَدِيثِ:

١ - النُّطْفَةُ الْمَذَكَّرَةُ: وَهِيَ الْحَيَوَانَاتُ الْمَنُويَّةُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْمَنِيِّ، وَالَّتِي تَفْرُزُهَا الْخَصِيَّةُ.

٢ - النُّطْفَةُ الْمَوْثَةُ: وَهِيَ الْبُويْضَةُ الَّتِي يَفْرُزُهَا الْمَبِيضُ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ.

٣ - النُّطْفَةُ الْأَمْشَاجُ: وَهِيَ النُّطْفَةُ الْمُخْتَلِطَةُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَنُويِّ الَّذِي يَلْقَحُ الْبُويْضَةَ، وَالْبُويْضَةَ، أَيْ: الْبُويْضَةُ الْمَلْقُوحَةُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ - الْإِنْسَانُ: ٢^(٤).

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥: (مَنِيٌّ، مِنَ النُّطْفَةِ وَهُوَ الصَّبُّ). وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣.

وَفِي تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٦ ص ٣٤٢: سُمِّيَ الْمَنِيُّ نُطْفَةً لِنُطَافَتِهِ، أَيْ: سَيْلَانِهِ، لِأَنَّهُ يَنْطَفِ نُطْفًا، أَيْ: يَسِيلُ.

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣. وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشَّوْكَانِيِّ ص ١١٥٣. وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٦. وَفَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٩. وَتُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ ج ٦ ص ٣٤٢.

(٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ بَيْنَ الطَّبِّ وَالْقُرْآنِ: د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَارِ ص ٦٧.

(٣) خَلَقَ الْإِنْسَانَ بَيْنَ الطَّبِّ وَالْقُرْآنِ السَّابِقِ ص ٤٧.

وَالْبُويْضَةُ أَكْبَرُ خَلِيَّةٍ فِي جَسْمِ الْإِنْسَانِ، وَتَبْلُغُ مَائَتِي مَيْكْرُونٍ أَوْ خَمْسَ مِلْمَتَرٍ، وَالَّتِي حَالُ

ومن المَعْلُومُ أن في جسم الإنسان ملايين الملايين من الخلايا، وفي كل خلية نواة، وفي هذه النواة تتركز مواد هامة جداً تدعى 'الجسيمات الملونة أو الصبغيات أو الكروموسومات، وهي مسؤولة عن نشاط الخلية وتدير أمورها، فهي العقل المدبر والموجه، وهي الحَاكِم الذي لا تحيد الخلية عن أمره.

وهي التي تجعل الخلية تفرز الإنسولين، وهو بروتين مسؤول عن تنظيم السكر في الدم.

كما يجعل تلك الخلية تفرز هرمون الأنوثة، وتلك هرمون الرجولة، وأخرى تبني العِظَام الصلبة، وغيرها تصنع المواد المخاطية الرخوة... .

والسر العجيب في ذَلِكَ أن هذه الجسيمات الملونة أو الصبغيات على صغرها ودقتها المتناهية، لأنها تقاس بالميكرون (وهو واحد على المليون من المتر)، وبالأنجستروم (وهو واحد على البليون من المتر)، والعجيب حقاً أنها تحمل كل أسرار التكوين وكل أسرار الوراثة وكل أسرار الخلية. ولكل خلية سر لا تشاركه فيه بقية الخلايا، وإن كانت تجاورها.

وكل هذه الأسرار مع أسرار الوراثة تنتقل من جيل إلى جيل، ومن الآباء إلى الأبناء، تنتقل كلها عبر شفرات وأسرار ورموز خاصة في هذه الصبغيات العجيبة^(١).

وكل جسيم ملون (كروموسوم) مكون من ٤ أحماض أمينية، ترتبط ببعضها على هيئة سلاسل حلزونية ملتفة حول محورها. وتشكل كل ثلاثة أحماض أو ثلاثة أحرف كلمة، هذه الكلمة هي الناسلة أو الجين.

وهذه الناسلة تنقل الصفات والملامح والخصائص والطباع من الآباء إلى الأبناء

تخصيها تبدأ بالانشطار: الخلية خليتان، والخليتان أربع، وهكذا حتى تتكون مئات الخلايا. / خلق الإنسان بين الطب والقرآن: البار ص ١٠١.

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: البار ص ٥٧-٥٨ وعرض جانباً من تلك الأسرار في ص ٥٧ وما بعدها.

جيلاً بعد جيل، ومع هَذَا لا يتشابه اثنان تمام التشابه ولو كانا توأمين من بويضة وَاحِدَةٍ ملقحة بحيوان منوي وَاحِد، بل كل وَاحِد متفرد عمن سبقه وعمن لحقه وعمن عاصره وعأيشه.

وفي كل خلية من خلايا جسم الإنسان أكثر من ثَمَانِيَّةِ بلايين ناسلة، وجسم الإنسان به ٦٠ مليون مليون خلية. ترى كم عدد الناسلات في جسمك؟

وإذا جمعت ناسلات البشرية كلها فإن حجمها لن يَزِيدَ على رأس دبوس. وفيها الأسرار والعُلُوم والكلمات التي لا يتصور واقعها عقل، ولا يحيط بها إلَّا خَالِقُهَا.

قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِي رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتِي رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ - الكهف: ١٠٩^(١).

والبويضة الملقحة (النُّطْفَةُ الأَمْشَاج) تحتاج إلى أسبوعٍ تَقْرِيباً حتى تتحول إلى عِلْقَةٍ^(٢).

وسَيأتي حكم إلقاء النُّطْفَةِ في مَبْعَثِ حكم الإِجْهَاضِ قبل نفخ الروح.

المرتبة الثالثة: خلق الإنسان من عِلْقَةٍ

وفيها وردت الآيات الكَرِيمَةُ الآتية:

- ١- ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عِلْقَةٍ﴾ - الحج: ٥.
- ٢- ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤.
- ٣- ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عِلْقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ - غافر: ٦٧.

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص ٦٩-٧٠.

(٢) خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص ١٠٨.

٤ - ﴿الْوَيْكُ نُطْفَةٌ مِنْ مَيِّ يُعْنَى ٢٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ٢٨﴾ - القيامة.

٥ - ﴿أَفَرَأَى بِأَسَرِّ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ٢﴾ - العلق.

وللْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ الْعَلَقَةِ عِبَارَات:

١ - العَلَقَةُ: قطعة من الدم^(١).

٢ - العَلَقَةُ: الدم الجامد قبل أن يبيس، والقطعة عَلَقَةٌ منه...، وَذَلِكَ أَنَّ النُّطْفَةَ المخلوق منها الولد تصير دمًا غليظًا^(٢).

٣ - العَلَقَةُ الدم الطري الذي خلق من النُّطْفَةِ، سُمِّيَ عَلَقَةً لأنه أول أحوال العُلُوق^(٣).

٤ - العَلَقَةُ هي: الدم الغليظ المتجمد الطري، وجمعها عَلَقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّطْفَةَ تصير دمًا غليظًا، ثم تصير لحمًا^(٤).

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ٢١. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٦١. وشرح الأربعين النووية للطوفاني ص ١٨٠. وجامع العلوم والحكم ص ١٥٥.

وفي أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٢٧١: قطعة صَغِيرَةٌ من دم.
(٢) التَّفْسِيرُ البَسِيطُ الوَاحِدِيُّ ج ١٥ ص ٢٥٨.

وفي الفتح المُبِين ص ٢٠٠: العَلَقَةُ قطعة دم لم تبيس.
(٣) تَفْسِيرُ المَآوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٤٨.

(٤) تَفْسِيرُ البَغَوِيِّ ص ٨٥٨.

وفي كُلِّ من عَوْنِ المَعْبُود ج ١٢ ص ٤٧٥ وَتُحْفَةُ الأَخُوذِيِّ ج ٦ ص ٣٤٢: العَلَقَةُ: الدم الغليظ الجامد.

وفي كُلِّ من الجواهر الحسان ج ٤ ص ١٠٩ و١٤٤، وبِذْلِ المَجْهُود ج ١٣ ص ١٢٣، والفتوحات الوهبيَّة ص ٨٨: الدم الغليظ.

٥- الْعَلَقَةُ قِطْعَةُ الدَّمِ الْجَامِدَةِ^(١). الْعَلَقَةُ الدَّمُ الْجَامِدُ، وَالْعَلَقُ الدَّمُ الْعَبِيْطُ، أَيْ:

الطَّرِيَّ أَوْ الْمُتَجَمِّدُ، وَقِيلَ: الشَّدِيدُ الْحَمْرَةُ، وَالْمُرَادُ الدَّمُ الْجَامِدُ الْمُتَكُونُ مِنَ الْمَنِيِّ^(٢).

٦- الْعَلَقَةُ الدَّمُ^(٣).

(١) تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩
وَص ٨٥. وَالتَّسْهِيلُ ج ٣ ص ٣٥. وَتَفْسِيرُ الْبَيْضاوِيِّ وَحَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٧٥.
وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨. وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِابْنِ حَيَّانَ ج ٦ ص ٣٢٧. وَالدَّرُّ الْمَصُونُ
ج ٨ ص ٢٣١. وَتَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣. وَتَفْسِيرُ الْقَاسِمِيِّ ج ١٢ ص ٤٣٢٤.

وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣: (عَلَقَةٌ وَهِيَ الدَّمُ الْجَامِدُ)، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي فَتْحِ
الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ١١٥٣ وَالْمُفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، مَادَّةُ (عَلَقَ) ص ٥٧٩.

(٢) فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ١١٥٣.

وَفِي كُلِّ مَنْ: تَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣ وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦: (عَلَقَةٌ: أَيْ:
قِطْعَةٌ مِنَ الدَّمِ جَامِدَةٍ، مُتَكُونَةٌ مِنَ الْمَنِيِّ).

وَمِثْلُهُ فِي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٦: (قِطْعَةٌ جَامِدَةٌ مِنَ الدَّمِ مُتَكُونَةٌ مِنَ النَّطْفَةِ).

وَفِي تَفْسِيرِ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ١٢٦: (عَلَقَةٌ: أَيْ: دَمًا جَامِدًا).

وَفِي فَتْحِ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٢: (الْعَلَقَةُ الدَّمُ الْجَامِدُ الْغَلِيْظُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِلرُّطُوبَةِ الَّتِي
فِيهِ، وَتَعَلَّقَهُ بِهَا مَرَّةً). وَمِثْلُهُ فِي عُمْدَةِ الْقَارِي ج ٢٣ ص ٢٢٥. وَفِي ج ١٥ ص ١٧٩: (الْعَلَقَةُ:
الدَّمُ الْغَلِيْظُ الْجَامِدُ).

وَأَرْشَادُ السَّارِي ج ٥ ص ٢٦٧ وَ ٣٢٣ وَ ٩ ص ٣٤٥ وَ ١٠ ص ٤١٦.

(٣) فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٢٩٦: (الْعَلَقَةُ: وَاحِدَةُ الْعَلَقِ، وَهِيَ الدَّمُ).

وَتَفْسِيرُ الْعَلَقَةِ بِالْأَوَّلِ: تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٩٥. وَبَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٤٠٩.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢١ هُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ.

وَالْمُفْهِمُ ج ٦ ص ٦٥٠. وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ ج ٧ ص ٧٤ عَنْ الْمُفْهِمِ.

٧- العَلَقَةُ الدم الذي تعود النُّطْفَةُ إليه في الرَّحِم، أو المقارن للنُّطْفَةِ. والعَلَقُ: الدم العَبِيْطُ، وقيل: العلق الشديد الحمرة. فسمي الدم لذلك^(١).

٨- العَلَقَةُ دم عَبِيْط جامد. وقيل: سميت عَلَقَةً لِرطوبتها وتعلقها بما تمرُّ به، فاذا جفَّت فليست عَلَقَةً^(٢).

٩- العَلَقَةُ الدم المجتمع بحيث إذا صب عليها الماء الحار لا يذوب، لا الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار يذوب، لأن هذا ليس فيه شيء، خلافاً لما يفيد كلام التَّنَائِي^(٣). وكلام التَّنَائِي فيه نظر^(٤).

وذهب عُلَمَاءُ الطَّبِّ الحَدِيثِ إلى أن البويضة الملقحة تقوم بالانقسام المتتالي فتصبح الخلية أربع خلايا في ٤٠ ساعة، ثم تكون ٣٢ خلية في ٨٠ ساعة، ولا تمر خمسة

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠.

وفي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣: (العلق: الدم العَبِيْطُ، أي: الطري، وقيل: الشديد الحمرة).

الدم العَبِيْطُ: هو الخالص الطري. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (عبط) ص ١٧٢.

(٢) زَادُ الْمَسِيرِ ص ٩٤٩.

وفي بَحْرِ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٥: (العَلَقَةُ: الدم العَبِيْطُ الجامد، وجمعها عَلَق).

(٣) حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ٢٦٨. وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٢.

وانظر: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٦ إلى قوله: لا يذوب.

التَّنَائِي: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَصْرِيِّ الْمَالِكِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ. فقيه أُصُولِيّ فَرَضِيّ مِثْقَاتِيّ. ولي القضاء بالديار المِصْرِيَّة. من تصانيفه: فتح الجليل في شرح مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ، في فُرُوعِ الْفِقْهِ الْمَالِكِيِّ، وشرح ابن الحَاجِبِ الْفَرَجِيِّ، وشرح الإِرْسَادِ لابن عَسْكَرٍ، وَتَنْوِيرُ الْمَقَالَةِ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ الرِّسَالَةِ. توفي سنة ٩٣٧هـ=١٤٣٤م، وقيل غيره.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٣٦ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٢٦ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

(٤) شَرْحُ الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٢.

أيام إلا وقد صارت مثل الكرة تماماً، أو مثل ثمرة التوتة.

وحجم العَلَقَةِ عند انغرازها في جدار الرَّحِمِ لا يزيد على ربع مليمتر، وهي لا تكاد ترى بالعين المجردة، لكنها محاطة بدم غليظ من جميع جهاتها، فصارت ترى بالعين المجردة^(١).

وسياتي حكم إلقاء العَلَقَةِ في مَبَحَثِ حكم الإِجْهَاضِ قبل نفخ الروح.

المرتبة الرابعة: خلق الإنسان من مُضْغَةٍ

وفيهما وردت الآيتان الكَرِيمَتان الآتيتان.

١- ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ - الحج: ٥.

٢- ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ - المؤمنون: ١٤.

وفي تَفْسِيرِ الْمُضْغَةِ قالوا:

- الْمُضْغَةُ: اللَّحْمَةُ الصَّغِيرَةُ. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لأنها بقدر ما يُمَضَّغ، كما قيل: عُرْفَةٌ بِقَدَرٍ مَا يُغْرِف.

وهذا هو قول القُتَيْبِيِّ (ابن قُتَيْبَةَ)^(٢).

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لابن قُتَيْبَةَ ص ٢٩٦.

وتَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٩٧، وَزَادَ الْمَسِيرُ ص ٩٤٩، وكلاهما نقل عن القُتَيْبِيِّ.

وهذا في تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥ من غير عزو إلى ابن قُتَيْبَةَ.

وفي بَحْرِ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٥: (الْمُضْغَةُ هي اللَّحْمَةُ القليلة قدر ما يمضغ، مثل قطعة

وقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، أي: جعلنا ذَلِكَ الدم الجامد مُضْغَةً.

وسمى التحويل خلقاً، لأنه سُبْحَانَهُ يفني بعض أعراضها، ويخلق أعراضاً غيرها، فسمى خلق الأعراض خلقاً لها، وكأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يخلق فيها أجزاء زائدة^(١).

- الْمُضْغَةُ قطعة من لحم لا شكل فيها ولا تَخْطِيط^(٢).

(كبد).

وهَذَا التَّفْسِيرُ: (اللَّحْمَةُ الصَّغِيرَةُ قدر ما يُمَضَّغ) في:

تَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ ج ٤ ص ٧ و ٤٨. وَالْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ، مادة (مضغ) ص ٧٧٠. وَتَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨. وَتَفْسِيرُ الْكَشَافِ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠ و ١٣٢٥. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِسِيِّ ج ٧ ص ١١١ و ١١٤. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥ و ٨٥. وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٣. وَتَفْسِيرُ الْبَيْضاوِيِّ وَحَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٧٥. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨ و ٤٦١. وَالدَّرُّ الْمَصُونُ ج ٨ ص ٢٣١. وَتَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣.

وفي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لابنِ الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١: (جزء مخر يشبه اللقمة التي مضغت).

وَالْجَوَاهِرُ الْحَسَنُ ج ٤ ص ١٠٩ و ١٤٤. وَتَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٦ و ج ١٠ ص ١٢. وَتَفْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنُ ص ٥٣٩ و ٥٥٥. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٥٣. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦. وَتَفْسِيرُ الْقَاسِمِيِّ ج ١٢ ص ٤٣٢٤ و ٤٣٩١.

وشرح الأربعين النووية للطوفي ص ١٨٠. والمفهم ج ٦ ص ٦٥٠. وشرح الأبّي والسنوسي ج ٧ ص ٧٤-٧٥ عن المفهم. وفتح الباري ج ١١ ص ٤٨٢. وعون المعبود ج ١٢ ص ٤٧٥. وبذل المجهود ج ١٣ ص ١٢٣. وثغفة الأخوذ ج ٦ ص ٣٤٢. والفتح المبين ص ٢٠٠. والفتوحات الوهية ص ٨٨. وحاشية الترتيب ج ٧ ص ١٢٢ عن الفاكهاني. وعمدة القاري ج ١٥ ص ١٧٩ و ج ٢٣ ص ٢٢٥. وإرشاد الساري ج ٥ ص ٢٦٧ و ٣٢٤ و ج ٩ ص ٣٤٥ و ج ١٠ ص ٤١٦.

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥.

(٢) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢١.

وَفِي تَفْسِيرِ الْمُخَلَّقةِ وَغَيْرِ الْمُخَلَّقةِ أَقْوَالُ:

القول الأول:

الْمُخَلَّقةُ: الْمُسَوَّاةُ الْمَلَسَاءُ السَّالِمَةُ مِنَ النِّقْصَانِ وَالْعَيْبِ. يُقَالُ: خَلَقَ السَّوَاكُ وَالْعُودَ: إِذَا سَوَّاهُ وَمَلَّسَهُ. مِنْ قَوْلِهِمْ: صَخْرَةٌ خَلَقَاءُ إِذَا كَانَتْ مَلَسَاءً^(١).

كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ الْمُضْغَ مُتَفَاوِتَةً، مِنْهَا مَا هُوَ كَامِلٌ الْخَلْقَةَ أَمْلَسَ مِنَ الْعُيُوبِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ، فَيَتَّبِعُ ذَلِكَ التَّفَاوُتَ تَفَاوُتَ النَّاسِ فِي خَلْقِهِمْ وَصُورِهِمْ، وَطُولِهِمْ وَقَصَرِهِمْ، وَتَمَامِهِمْ وَنَقْصَانِهِمْ^(٢).

فَمَنْ كَانَتْ نَظْفَتُهُ سَالِمَةً مِنَ الْعُيُوبِ يُخْرِجُ بَدَنَهُ سَوِيًّا حَسَنًا مَنْظَرًا وَخَصْلَةً، وَمَا نَقْصٌ فِيهَا يَنْقُصُ مِنْهَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا^(٣).

فَالْمُرَادُ بِالْمُخَلَّقةِ مَنْ تَمَّتْ فِيهِ أَحْوَالُ الْخَلْقِ.

وَفِي تَفْسِيرِ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ١٢٦: (الْمُضْغَةُ قِطْعَةُ لَحْمٍ لَا اسْتِبَانَةَ وَلَا تَمَازِيْرَ فِيهَا).

وَفِي التَّسْهِيلِ ج ٣ ص ٣٥: (الْمُضْغَةُ: قِطْعَةُ مِنْ لَحْمٍ).

وَفِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ص ١٥٥ (الْمُضْغَةُ: قِطْعَةُ مِنْ لَحْمٍ).

(١) تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦.

وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ وَحَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٣٧٥. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨. وَالتَّسْهِيلُ ج ٣ ص ٣٥. وَالدُّرُّ الْمَصُونُ ج ٨ ص ٢٣١. وَتَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٧.

(٢) تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦.

وَانْظُرْ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِابْنِ حَيَّانَ ج ٦ ص ٣٢٧.

(٣) تَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٧.

وبغير المُخَلَّقة من لم تتم.

فَكَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَسَمَ الْمُضْغَةَ إِلَى قَسَمَيْنِ:

١ - تامة الصور والحواس والتخاطيط.

٢ - ناقصة في هذه الأمور.

فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَعْدَ أَنْ صِيَّرَهُ مُضْغَةً، مِنْهَا مَا خَلَقَهُ إِنْسَانًا تَامًا بِلَا نَقْصٍ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ^(١).

وَهُـ ذَا هـ و ق و ل ق ت ا دة^(٢)،

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

وفي معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزَّجَّاج ج ٣ ص ٤١٢: معنى ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ وصفُ الْخَلْقِ أو مِنْهُمْ مَنْ يُتِمَّمُ مُضْغَتَهُ فُتَخَلَّقُ لَهُ الْأَعْضَاءُ الَّتِي تَكْمِلُ آلَاتِ الْإِنْسَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتِمَّمُ اللَّهُ خَلْقَهُ).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٢ وأورده من طريقين عن قَتَادَةَ: (تامة وغير تامة).

وفي الدر المنثور ج ١٠ ص ٤٢٣: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: (تامة وغير تامة).

وانظر قول قَتَادَةَ أَيضًا فِي: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾: تامة الخلق وغير تامة الخلق).

والتفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٣: (تامة وغير تامة).

وتفسير ابن عطية ص ١٣٠٠، وفيه: ﴿مُخَلَّقَةٍ﴾ متممة البنية، ﴿وغير مُخَلَّقَةٍ﴾: غير متممة، أي: التي تسقط) قاله قَتَادَةُ.

وتفسير الرازي ج ٢٣ ص ٩.

وتفسير الماوردي ج ٤ ص ٧: (تامة الخلق، وغير تامة الخلق).

وتفسير البغوي ص ٨٥٨: ﴿مُخَلَّقَةٍ﴾: تامة الخلق، ﴿وغير مُخَلَّقَةٍ﴾: غير تامة، أي:

وَالضَّحَّاكُ^(١)، وَمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ^(٣).

ناقصة الخلق).

وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابنِ الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١: (تامة الخلق، وغير تامة الخلق).

وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤: (تامة الخلق وغير تامة).

وَوَرَدَ هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ فِي:

تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٥٧. وَالتَّسْهِيلُ ج ٣ ص ٣٥. وَتَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٧.

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

وَذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ٤ ص ٧ قَالَ: التام في شهوره وغير التام.

وَجَعَلَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ج ٣ ص ٢٧١ قَوْلًا مُسْتَقْلًا قَالَ: يَرِيدُ تَامَةَ الشُّهُورِ، وَغَيْرُ تَامَةٍ. وَلَمْ يَنْسِبْهُ.

الضَّحَّاكُ بْنُ مُرَاجِمٍ: الْبَلْخِيُّ الْمُفَسِّرُ، أَبُو الْقَاسِمِ كَنَاهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَمَّا الْفَلَّاسُ فَكَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: الضَّحَّاكُ ضَعِيفٌ عِنْدَنَا. لَكِنْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٣٢٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٧٣.

(٢) تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤.

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠ وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ مَعَ قَوْلِ قَتَادَةَ الْأَنْفِ الذِّكْرَ.

وَفِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ﴿وَعَبْرٌ مُخْلَقَةٌ﴾: السَّقَطُ.

وَفِي الْجَوَاهِرِ الْحِسَانِ ج ٤ ص ١٠٩: ﴿مُخْلَقَةٌ﴾: مَتَمِّمَةٌ، ﴿وَعَبْرٌ مُخْلَقَةٌ﴾: غَيْرُ مَتَمِّمَةٍ

أَيُّ: الَّتِي تَسْقُطُ. قَالَهُ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ

الشَّعْبِيُّ: أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ عَبْدِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيُّ. كَانَ إِمَامًا حَافِظًا، فَقِيهًا مَتَمِّمًا، ثَبَاتًا مُتَقِنًا. قَالَ الْعِجْلِيُّ: مُرْسَلُ الشَّعْبِيِّ صَحِيحٌ. وَلَدَ الشَّعْبِيُّ سَنَةَ جَلَوْلَاءَ (أَيُّ: سَنَةَ ١٧ هـ)، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ هَارِبًا مِنَ الْمُخْتَارِ أَشْهُرًا، فَسَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ، وَتَعَلَّمَ

وهو اختِيار أبي إسحاق وتُعَلَّب^(١).

وجعل المأثريدي هذا التفسير هو الأشبه، لأن التشديد إنما يذكر لتكثير خلق الفعل، والتخفيف لتقليله. فكانه قال: ﴿مُخَلَّقَةٍ﴾: أي: قد أتم خلقها من الجوارح والأعضاء. ﴿وغير مُخَلَّقَةٍ﴾: أي: غير تامة خلقاً، بل ناقصة^(٢).

الحساب من الحارث الأعور، وشهد وقعة الجُمَاجِم مع ابن الأشعث. ثم نجا من سيف الحجاج وعفا عنه. وولي قضاء الكوفة. ومات سنة ١٠٤هـ، وقيل غيره.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧٩ رقم ٧٦ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨١ وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ٦٥ وأخبار القضاة ج ٢ ص ٤١٣.

أبو العالِيَّة: رُفِيع بن مِهْران الرِّياحِي البَصْرِيّ. مَوْلَى امرأة من بني رِيّاح بن يَرْبُوع، حَيٍّ من بني تَمِيم. أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النَّبِيِّ ﷺ بستين، ودخل على أبي بَكْر الصِّدِّيق، وصلى خلف عُمَر بن الخطَّاب. رَوَى عن أَبِي بن كَعْب وأنس بن مَالِك وحُذَيْفَةَ بن اليمَان وابن عَبَّاس وابن عُمَر وابن مَسْعُود وعليّ... وغيرهم. قال اللالكائي: ثِقَّة مُجْمَع على ثقته. رَوَى له الجَمَاعَة. توفي سنة ٩٠هـ، وقيل غيره.

تهذيب الكمال ج ٢ ص ٤٨٨ رقم ١٩٠٧.

(١) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٣. وفيه: بعد أن نقل قول أبي إسحاق الزجاج المتقدم آنفاً قال: (وقال أبو العباس - تُعَلَّب - الناس خلقوا على ضربين: منهم تام الخلق. ومنهم خَلِيج ناقص غير تام. وعلى هذا القول معنى المخلقة: التام الخلقة والأعضاء).

تُعَلَّب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار، الشَّيبَانِي مَوْلَاهُم، البَغْدَادِيّ. إمام الكُوفِيَّين في النُّحُو واللُّغَة. حفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف، وأتقن النُّحُو، وأكْب على الشعر والمعاني والغريب، ولازم ابن الأعرابي، وكان يعتمد عليه في اللُّغَة، وعلى سَلَمَة بن عاصِم في النُّحُو. من كتبه: المصنُون في النُّحُو، واختلاف النُّحُوِيَّين، ومعاني القرآن. كان مُقْتَرَأً على نفسه. ثقل سمعه بأخرة، ثم صُم. مات سنة ٢٩١هـ ببغداد.

بُغْيَة الوُعاة ج ١ ص ٣٩٦ وسير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٥ ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْنَ ج ١ ص ٣٢٣ طَبْعَة الرِّسَالَة الأوَّلَى.

(٢) تَأْوِيلَات أَهْلِ السُّنَّة ج ٣ ص ٣٥٧.

وفسر ابن عطية بناء المبالغة في ﴿مُخَلَّقٍ﴾ بقوله:

اللفظة - أي: مُخَلَّقة - بناء مبالغة من (خَلَقَ)، ولما كان الإنسان فيه أعضاء متباينة، وكل منها مُخْتَصَّ بخَلْق، حُسِّنَ في جملته تضعيف الفعل، لأن فيه خَلْقاً كثيرة^(١). وجعله الرازي هو الأقرب حين ذكر:

أن القول بأن المُخَلَّقة هو من تمت فيه أحوال الخلق، فكان إنساناً تاماً بلا نقص، وغير المُخَلَّقة هو من لم تتم فيه، هو القول الأقرب، محتجاً:

الماتريدي: أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الحنفي، المُلقَّب بإمام الهدى. وماتريد محلة سمرقند. قطع المعتزلة، وقمع البدعة، ونصر السنة، ونعت بأعلى الأوصاف، وقيل: إنه كان مهدي هذه الأمة في وقته. صاحب التصانيف، منها: تفسيره تأويلات أهل السنة، وكتاب التوحيد. والماتريدي بنى كتبه على مسائل أخذها من نصوص الإمام أبي حنيفة. ومن آرائه: تأويل النصوص الموهمة للتشبيه، وأن القبح ثابت بالعقل، أما العقاب فمتوقف على الشرع، وأن الإيثار هو التصديق بالقلب فقط. وإليه تنسب فرقة الماتريديّة. توفي بسمرقند سنة ٣٣٣هـ.

الجواهر المضية ج ٣ ص ٣٦٠ رقم ١٥٣٢ والفوائد البهية ص ٣١٩ رقم ٤١٢ وإنحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٥. وانظر الترجمة الوافية التي كتبها عنه في كتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ١٩٥ وما بعدها. تفسير ابن عطية ص ١٣٠٠. (١)

وانظر: البحر المحيط لابن حيان ج ٦ ص ٣٢٧. والدرر المصون ج ٨ ص ٢٣١.

ابن عطية: هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الغرناطي الأندلسي. كان إماماً في الفقه والتفسير والأحكام والحديث والنحو والأدب، ذكياً من أوعية العلم. مالكي المذهب. وتفسيره المُحرَّر الوجيز أصدق شاهد له بإمامته في العربية وغيرها. ولي قضاء المريّة. وتوفي بلورقة سنة ٥٤٢هـ وقيل غيره.

بغية الوعاة ج ٢ ص ٧٣ والذبيح المذهب ج ٢ ص ٥٧ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٩ وشجرة النور الزكية ج ١ ص ١٢٩ وطبقات المفسرين للداودي ج ١ ص ٢٦٠ وبغية الملتوس ص ٣٧٦ وسير أعلام النبلاء ج ١٩ ص ٥٨٧ ومقدمة تفسيره التي كتبها ناشره: مجلد مكّي في دار ابن حزم ببغروت.

بأنه تعالى قال في أول الآية ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ﴾ - الْحَجَّ: ٥، وأشار إلى الناس، فيجب أن تحمل مُخَلَّقة وغير مُخَلَّقة على من سيصير إنساناً، وذلك يبعد في السَّقْط، لأنه قد يكون سَقْطاً، ولم يَتَكَمَّل فيه الخلقة^(١).

وهذا القول يفيد أن المُخَلَّقة وغير المُخَلَّقة كلاهما من صفة الولد الذي يولد، وليسوا ولا أحدهما من صفة السَّقْط، كما قال الواحدي^(٢).

وخالف ابن الجوزي ذلك، حين فسَّر قول ابن عباس بقوله: (المُخَلَّقة: ما أكمل خلقه بنفخ الروح فيه، وهو الذي يولد حياً لتمام. وغير المُخَلَّقة: ما سقط غير حي لم يكمل خلقه بنفخ الروح فيه، هذا معنى قول ابن عباس)^(٣).

(١) تَفْسِير الرَّازِي ج ٢٣ ص ٩.

سَقْطُ الْوَلَدِ: فيه ثلاث لُغَات: بكسر السين وضمها وفتحها: ما يَسْقُط قبل تمامه. / مُخْتَار الصَّحَاح، مادة (سقط) ص ١٢٨.

(٢) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٢٦٣.

الوَاحِدِي: أبو الحسن عَلِيّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ النَّيْسَابُورِي الشَّافِعِي. صَنَف كتاب أسباب النُّزُول، والتفاسير الثلاثة: الْبَسِيط، وَالْوَسِيط، وَالْوَجِيز. كان طَوِيلَ الْبَاع في الْعَرَبِيَّة وَاللُّغَات، تَصَدَّرَ للتدريس مدةً، وَعَظَّم شأنه. وكان نظام الْمُلْك يُكْرِمُهُ وَيُعْظِّمُهُ. توفي سنة ٤٦٨ هـ بَنِيْسَابُور.

سِير أَعْلَام النُّبَلَاء ج ١٨ ص ٣٣٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِي ج ٥ ص ٢٤٠ وَبُغْيَةِ الْوَعَاة ج ٢ ص ١٤٥. وله ترجمة وافية في مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِهِ الْبَسِيط.

(٣) زَاد الْمَسِير ص ٩٤٩. وَحَاشِيَّة شَيْخ زاده على تَفْسِير الْبَيْضَاوِي ج ٣ ص ٣٧٥. وعزا الشُّوْكَانِي هَذَا التَّفْسِيرَ إِلَى الْأَكْثَر فِي فَتْح الْقَدِير لِلشُّوْكَانِي ص ١١٥٤.

لَكِنْ قَالَ الشَّيْخ أَطْفِيش فِي تَيْسِير التَّفْسِير ج ٩ ص ٣٦٧: (وليس في الآية شرط الحياة، فهو مخلوق الصورة، نفخ فيه الروح أو لم ينفخ).

ابن الْجَوْزِي: أَبُو الْفَرَج عَبْد الرَّحْمَن بن عَلِيّ الْبَغْدَادِي التَّيْمِي الْبَكْرِي نسبة إلى أَبِي بَكْر الصَّدِّيق. عَلَّامَةٌ عَصْرِهِ وَإِمَامٌ وَقْتَهُ فِي أَنْوَاع الْعُلُوم. وكتبه كثيرة جداً، منها: زَاد الْمَسِير

وهو مفاد قول ابن عطية حين فَسَّرَ (غير المُخَلَّقة) بالسقط، بقوله: ﴿مُخَلَّقة﴾: مُتَمِّمةُ البنية، ﴿وَعَبْرُ مُخَلَّقة﴾، غير مُتَمِّمة، أي: التي تسقط)، قاله مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، والشَّعْبِيُّ، وأبو العَالِيَةِ^(١).

ومن ذَلِكَ تَفْسِيرُ الْأَلُوسِيِّ: للروايات التي أشرنا إليها، عن مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ والشَّعْبِيِّ وأبي العَالِيَةِ وَعِكْرِمَةَ: أَنَّ المُخَلَّقةَ التي تم لها مدة الحمل، وتوارد عليها خلق بعد خلق، وغير المُخَلَّقةَ التي لم يتم لها ذَلِكَ وسقطت.

واستدل له بما أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأُصُولِ، وابن جَرِيرٍ، وابن أَبِي حَاتِمٍ، عن ابن مَسْعُودٍ قال:

(النُّطْفَةُ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَخَذَهَا مَلَكُ الْأَرْحَامِ بِكَفِهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مُخَلَّقةٌ أَمْ غَيْرُ مُخَلَّقةٍ؟ فَإِنْ قِيلَ: غَيْرُ مُخَلَّقةٍ لَمْ تَكُنْ نَسَمَةً وَقَذَفَهَا الرَّحِمُ دَمًا. وَإِنْ قِيلَ: مُخَلَّقةٌ، قَالَ: يَا رَبِّ، ذَكَرْتُ أَمْ أَنْثَى، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ مَا الْأَجَلُ، وَمَا الْأَثَرُ، وَمَا الرِّزْقُ، وَبِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ؟)، الخبر وهو في حكم المرفوع.

والمُرَادُ أَنَّهُمْ خَلَقُوا مِنْ جِنْسِ هَذِهِ النُّطْفَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالتَّامَةِ وَالسَّاقِطَةِ، لَا أَنَّهُمْ خَلَقُوا مِنْ نُطْفَةٍ تَامَةٍ وَمِنْ نُطْفَةٍ نَاقِصَةٍ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ الْخَلْقُ مِنَ النُّطْفَةِ السَّاقِطَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ^(٢).

فِي التَّفْسِيرِ، وَالْمُنْتَظَمُ فِي التَّارِيخِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧ هـ.

مِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٤٨٩ والذليل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٣٩٩ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٤٠
وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ١٢٩ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ ج ٤ ص ١٣٤٢.

(١) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠.

(٢) رُفُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦.

وَانْظُرِ الْأَثَرَ فِي: نَوَادِرِ الْأُصُولِ لِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ ص ٧١-٧٢ بِلَفْظِ مُقَارَبٍ.

الْأَلُوسِيُّ: أَبُو الشَّاءِ شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ أَفَنْدِي الْحُسَيْنِيِّ. مِنْ أَكْبَارِ

القول الثاني:

المُخَلَّقة: الولد الذي يخرج حيًّا. وغير المُخَلَّقة: السَّقَط.

الْعُلَمَاءُ فِي بَغْدَاد، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ أَجَلُهَا تَفْسِيرُهُ رُوحُ الْمَعَانِي. توفي سنة ١٢٧٠هـ، ودفن في مقبرة مَعْرُوف الْكَرْخِي، وقبره ظاهر.

الْأَلُوسِي مفسراً: أ. د. مُحْسِن عَبْد الحميد، ومُقَدِّمة كتاب: إتحاف الأجداد، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: أ. د. عَدْنَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِي، وفيها مصادر ترجمته.

الحَكِيم التُّرْمُذِي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشِيرِ الْمُؤَذَن. هو من أَجَلِّ كبار مشايخ خُرَّاسَانَ. أسمع الكثير بخُرَّاسَانَ والعِرَاق وغيرهما، وكتب الحديث، وحدث بنَيْسَابُور سنة ٢٨٥هـ. كان رجلاً صُوفِيًّا زَاهِدًا متقشفًا. من كتبه: نَوَادِر الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَخْبَارِ الرُّسُولِ، وكتاب عِلَلِ الشَّرِيعَةِ، وكتاب شرح الصلاة، وكتاب المناهي. كان حيًّا سنة ٣١٨هـ=٩٣٠م.

مُقَدِّمة نَوَادِر الْأُصُولِ ص ١. وفي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٢٤٥ اسم جده (الحسن بن بَشَر). وانظر: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٥٠٢ طَبْعَةٌ مَوْسَمَةُ الرِّسَالَةِ.

ابن أَبِي حَاتِمٍ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِي. الحافظ الثَّابِتُ ابن الحافظ الثَّابِتُ، يَرْوِي عن أَبِي سَعِيدِ الْأَشْجِ وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وطبقتهما، وكان ممن جمع عُلُوَّ الرِّوَايَةِ وَمَعْرِفَةَ الْفَنِّ، وله الكتب النَّافِعَةُ، ككتاب الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ، وكتاب الْعِلَلِ. مات سنة ٣٢٧هـ، وكان زَاهِدًا، وَيُعَدُّ مِنَ الْأَبْدَالِ.

مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٥٨٧ وطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٥٥ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظِ ج ٣ ص ٨٢٩ وَمِزَانُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ٢٨٩.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: بن غَافِلِ الْهُدَلِيِّ. من أكابر الصَّحَابَةِ عُلَمَاءُ، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مع النَّبِيِّ ﷺ، وبعثه عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْكُوفَةِ، وَفِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَمَ الْمَدِينَةِ، وَتوفي بها سنة ٣٢هـ.

الاشْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣١٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٦٨ وَأَسَدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٥٦ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ص ٤٣ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ١٣ وَالْبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٨٣.

وهذا قول مُجَاهِد^(١)، وَرُويَ عن ابن عَبَّاس^(٢)، وابن مَسْعُود^(٣).

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

وفي التَّفْسِيرِ البَسِيطِ ج ١٥ ص ٢٦٠-٢٦١: قال مُجَاهِدُ فِي رِوَايَةِ خُصِيفٍ: الْمُخْلَقَةُ
الْوَلَدُ، وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ: السَّقَطُ.

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٨.

وفي التَّفْسِيرِ البَسِيطِ ج ١٥ ص ٢٦٠-٢٦١: قال ابن عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ: الْمُخْلَقَةُ
مَا كَانَ حَيًّا، وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ مَا كَانَ مِنْ سَقَطٍ.

وفيه أيضًا قول ابن عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ: الْمُخْلَقَةُ مَا أُخِذَ مِنْهُ الْمِيثَاقُ، وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ مَا
لَمْ يُؤْخَذَ مِنْهُ الْمِيثَاقُ، وَلَا يَكُونُ مَخْلُوقًا.

قال الْوَاحِدِيُّ: الْمُخْلَقَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِرِوَايَةِ عَطَاءٍ هِيَ الْمَخْلُوقَةُ، وَهُوَ أَنَّهُ أَكْمَلَ
خَلْقَهُ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، فَمَا أَكْمَلَ خَلْقَهُ بِالرُّوحِ وَلَدَ لَتَهَامٍ حَيًّا، وَمَا سَقَطَ كَانَ غَيْرَ مُخْلَقَةٍ، أَيِ:
غَيْرِ حَيٍّ بِإِكْمَالِ خَلْقِهِ بِالرُّوحِ.

وفي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ١٠ ص ٤٢٢: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:
الْمُخْلَقَةُ مَا كَانَ حَيًّا، وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ مَا كَانَ سَقَطًا.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦١ وفيه: قالوا: فَأَمَّا الْمُخْلَقَةُ فَمَا كَانَ خَلْقًا سَوِيًّا، وَأَمَّا غَيْرُ
مُخْلَقَةٍ فَمَا دَفَعَتْهُ الْأَرْحَامُ مِنَ النُّطْفِ، وَأَلْقَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ خَلْقًا، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ، وَأُورِدَ حَدِيثُهُ.

وفي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧: (قال ابن مَسْعُودٍ: إِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي
الرَّحِمِ أَخَذَهَا مَلَكٌ بِكَفِّهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مُخْلَقَةٌ أَوْ غَيْرُ مُخْلَقَةٍ؟ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُخْلَقَةٍ
قَذَفَهَا الْأَرْحَامُ دَمًا، وَإِنْ كَانَتْ مُخْلَقَةً كَتَبَ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، شَقِي أَوْ سَعِيدٌ).

وَتَفْسِيرُ الْمَاوَرَدِيِّ ج ٤ ص ٧: قال ابن مَسْعُودٍ: الْمُخْلَقَةُ مَا صَارَ خَلْقًا، وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ مَا
دَفَعَتْهُ الْأَرْحَامُ مِنَ النُّطْفِ فَلَمْ يُصَيَّرْ خَلْقًا.

وفي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧١: ﴿مُخْلَقَةٍ﴾: صَارَتْ خَلْقًا، ﴿وَغَيْرِ
مُخْلَقَةٍ﴾: مَا قَذَفَتْهُ الرَّحِمُ نُطْفَةً، قَالَه ابْنُ مَسْعُودٍ.

وبه قال الكلبي^(١).

وهذا القول هو مذهب أكثر أهل التفسير، وهو قول أبي عبيدة في المخلقة أنها المخلوقة^(٢).

بدليل:

١- الحديث عن: (عبد الله - بن مسعود - قال: إذا وقعت النطفة في الرحم، بعث الله ملكاً فقال: يا رب، مخلقة أو غير مخلقة؟ فإن قال: غير مخلقة مجتهداً الأرحام دماً. وإن قال: مخلقة، قال: يا رب، فما صفة هذه النطفة؟ أذكر أم أنثى؟ ما رزقها؟ ما أجلها؟ أشقي أو سعيد؟ قال: فيقال له: انطلق إلى أم الكتاب فاستنسخ منه صفة هذه النطفة. قال: فينطلق الملك فينسخها، فلا تزال معه حتى يأتي على آخر صفتها)^(٣).

(١) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٢، وفيه: (قال الكلبي: ﴿مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ﴾: يقول: مخلوق وغير مخلوق. فالمخلوق هو التام من الولد، وغير المخلوق هو السقط).

(٢) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٢-٢٦٣، وبهامشه: (قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ج ٢ ص ٤٤).

أبو عبيدة معمر بن المثنى: اللغوي البصري، مولى بني تيم، تيم قریش. أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء. ومن أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وعمر بن شبة. أقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد، وقرأ عليه. كان شعوبياً، وقيل: كان يرى رأي الخوارج الإباضية. قال ابن قتيبة: كان الغريب أغلب عليه وأيام العرب وأخبارها. من كتبه: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، وأيام العرب. وهو أول من صنف في غريب الحديث. ولد بالبصرة، قال الخطيب: (يقال: إنه ولد في الليلة التي مات فيها الحسن البصري). توفي بالبصرة سنة ٢٠٩هـ = ٨٢٤م، وقيل غيره.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ٢ ص ٢٩٤ وتهذيب الكمال ج ٧ ص ١٨٤ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٩٠١.

(٣) تفسير الطبري ج ١٦ ص ٤٦١.

والحديث في: الدر المنثور للسيوطي ج ١٠ ص ٤٢١ نقلاً عن ابن جرير الطبري.

٢- عن عَامِر (الشَّعْبِيِّ) أَنَّهُ قَالَ فِي النَّطْفَةِ وَالْمُضْغَةِ: إِذَا نُكِسَتْ فِي الْخَلْقِ الرَّابِعِ كَانَتْ نَسَمَةً مُخَلَّقَةً، وَإِذَا قَذَفَتْهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَهِيَ غَيْرُ مُخَلَّقَةٍ^(١).

ويلاحظ أَن تَفْسِيرَ الْمُخَلَّقَةِ بِالْوَلَدِ الَّذِي يُخْرَجُ حَيًّا، هُوَ مَا قَصَدَهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ بِقَوْلِهِمَا: (خَلَقًا سَوِيًّا)، الَّذِي تَقْدُمُ آيَةً بِالْهَامِشِ السَّابِقِ، حِينَ أَسْنَدَاهُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا يُخْرَجُ عَنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ حِينَ ذَكَرَ الْوَجْهَ الْخَامِسَ مِنْ وَجُوهِ تَفْسِيرِ (الْمُخَلَّقَةِ وَغَيْرِ الْمُخَلَّقَةِ) وَهُوَ:

(الْمُخَلَّقَةُ: التَّامَةُ الْخَلْقِ. وَغَيْرِ الْمُخَلَّقَةِ: السَّقْطُ. وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ، وَابْنِ قُتَيْبَةَ)^(٢)،

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٣. وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧٢.

وَفِي الدَّرِّ الْمَنْتُورِ ج ١٠ ص ٤٢٣: أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ (عَامِرٍ) بِلَفْظٍ: إِذَا دَخَلَ فِي الْخَلْقِ الرَّابِعِ ... إلخ.

(٢) زَادَ الْمَسِيرُ ص ٩٤٩.

وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ج ٢ ص ٢١٥: (قَوْلُهُ مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ، يَقُولُ: تَمَامًا وَسَقْطًا). وَفِي هَامِشِهِ: (ضَبَطَ فِي «أ» بِكَسْرِ التَّاءِ وَفِيهَا الْفَتْحُ أَيْضًا، يُقَالُ: وَلَدَتْهُ لَتَامٌ بِالْوَجْهِينِ). وَفِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٢٩٠: (مُخَلَّقَةٌ: تَامَةٌ، وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ، غَيْرُ تَامَةٍ، يَعْنِي السَّقْطُ).

وَأُورِدَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ج ١٤ ص ٣١٧ قَوْلَ الْفَرَّاءِ: مُخَلَّقَةٌ: تَامَةُ الْخَلْقِ، وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ: السَّقْطُ، وَهُوَ أَيْضًا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ ص ١١٥٤.

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥ (أَوْ تَامَةٌ وَسَاقِطَةٌ).

الْفَرَّاءُ: أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ الدَّيْلَمِيُّ. إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ أَعْلَمَ الْكُوفِيِّينَ بِالنَّحْوِ بَعْدَ الْكِسَائِيِّ، وَكَانَ يُحِبُّ الْكَلَامَ وَيَمِيلُ إِلَى الْإِعْتِرَالِ، وَكَانَ مُتَدَبِّرًا مُتَوَرِّعًا. وَلُقِّبَ بِالْفَرَّاءِ لِأَنَّهُ كَانَ يُفْرِي الْكَلَامَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالْمَصَادِرُ فِي الْقُرْآنِ، وَالْجَمْعُ وَالتَّشْنِيعُ فِي الْقُرْآنِ، وَالْحُدُودُ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٧ هـ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

وَعِكْرَمَةً^(١).

ومنه قول الشاعر:

أفي غير المخلّقة البكاء فأين الحزم ويحك والحياء^(٢)

القول الثالث:

المُخَلَّقة: المَصَوَّرة. وغير المُخَلَّقة: غير المَصَوَّرة، وهو الذي يبقى لحماً من غير تَخْطِيط وتشكيل^(٣).

ومعناه:

المُضْغَة مَصَوَّرة إنساناً وغير مَصَوَّرة، فإذا صورت فهي مُخَلَّقة، وإذا لم تصور فهي غير مُخَلَّقة^(٤).

بُغْيَةُ الوُعة ج ٢ ص ٣٣٣ ومُقَدِّمة كتابه: معاني القرآن، التي كتبها محققاه: مُحَمَّدٌ عَلِيُّ النَّجَّار، وأَحْمَدُ يُوْسُفُ نَجَاتِي.

(١) في الدُّرِّ الْمَنْثُور ج ١٠ ص ٤٢٢: (أخرج عَبْدُ بنِ حَمِيدٍ وابنُ الْمُنْذِرِ وابنُ أَبِي حَاتِمٍ عن عِكْرَمَةَ قال: ... المُخَلَّقة التي تم خلقها، وغير مُخَلَّقة: السَّقَط).

وفي بَحْرِ الْعُلُوم ج ٢ ص ٣٨٥: ﴿مُخَلَّقَةً﴾، أي: تامة. ﴿وَعَبْرٌ مُخَلَّقَةٌ﴾، يعني: غير تامة، وهو السَّقَط).

(٢) فَتَحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٥٤.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

وفي بَحْرِ الْعُلُوم ج ٢ ص ٣٨٦: (ويقال: مَصَوَّرة وغير مَصَوَّرة). وفي تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥ مثل ما في بَحْرِ الْعُلُوم. وتَفْسِيرِ الْقَاسِمِيِّ ج ١٢ ص ٢٣٢٤.

(٤) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٢.

وانظر حَاشِيَةَ شَيْخِ زَادَةَ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥.

وفي الْمُفْهِمِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٦ ص ٦٥١: المُخَلَّقة: المَصَوَّرة. وغير المُخَلَّقة:

وهو قول الحسن^(١)، وابن الأعرابي^(٢)، ومُجَاهِد^(٣).

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل:

السقط.

وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْمُفْهِمِ كُلِّ مَنْ: الْأَبِّي فِي إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ ج ٧ ص ٧٥. وَالسَّنُوسِي فِي مَكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ ج ٧ ص ٧٥.
(١) زَادَ الْمَسِيرُ ص ٩٤٩ وفيه: الْمُخَلَّقةُ الْمُصَوَّرةُ، وَغَيْرُ الْمُخَلَّقةِ غَيْرُ مُصَوَّرةٍ.

الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: هُوَ الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى الْأَنْصَارِ. وَلَدَ لَسْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَنَشَأَ بِوَادِي الْقُرَى، سَيِّدُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِ بِالْبَصْرَةِ، رَأَى عَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَعَائِشَةَ. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ جَامِعًا عَالِمًا رَفِيعًا فَقِيهًا ثِقَةً مَأْمُونًا عَابِدًا نَاسِكًا كَثِيرَ الْعِلْمِ فَصِيحًا جَمِيلًا وَسِيمًا. مَاتَ سَنَةَ ١١٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٣ وَمِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ١ ص ٥٢٧ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّصَارِ ص ٨٨ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٦٩ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (دَارُ صَادِر) ج ٧ ص ١٥٦.
(٢) التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ ج ١٥ ص ٢٥٩، وفيه: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: ﴿مُخَلَّقَةٌ﴾: قَدْ بَدَأَ خَلْقَهُ. ﴿وَعَبَّرَ﴾: مُخَلَّقَةٌ: بَعْدَ لَمْ يَصُورَ.

وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي: تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٧. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٥٤.

ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْكُوفِيُّ، مِنْ مَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ. قَالَ الْجَاحِظُ: كَانَ نَحْوِيًّا عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ، كَثِيرَ السَّمَاعِ مِنْ زَوْجِ أُمِّهِ الْمُفَضَّلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّبِيِّ، صَاحِبِ الْمُفَضَّلِيَّاتِ، وَكَانَ رَاوِيَةً لِلْأَشْعَارِ، حَسَنَ الْحِفْظِ لَهَا. مِنْ كُتُبِهِ: النَّوَادِرُ، وَالْأَنْوَاءُ، وَالْخَلِيلُ، وَمَعَانِي الشَّعْرِ. مَاتَ بِسُرَّ مَنْ رَأَى سَنَةَ ٢٣٠ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ. وَكَانَ مَوْلَدُهُ بِالْكُوفَةِ لَيْلَةَ مَاتَ أَبُو حَنِيفَةَ ١١ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ١٥٠ هـ.

بُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ١٠٥ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٠ ص ٦٨٧ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٣٠٧ طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ الْأُولَى.

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧، وفيه: قَالَ مُجَاهِدٌ، ﴿مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّقَةٍ﴾: مُصَوَّرةٌ وَغَيْرُ مُصَوَّرةٍ.

ما رَوَى عَلَقَمَةَ عن عَبْدِ الله - بن مَسْعُودٍ - قال: (إذا وقعت النُّطْفَةُ في الرَّحِمِ بعث الله مَلَكًا، وقال: يا رب، مُخَلَّقةٌ أو غير مُخَلَّقة؟ فإن قال: غير مُخَلَّقة مَجَّتْهَا الأرحام دَمًا، وإن قال: مُخَلَّقة، قال: يا رب، فما صفتها، أَذْكَرُ أم أنثى؟ ما رزقها؟ ما أجلها؟ أشقي أم سَعِيد؟ فيقول الله سُبْحَانَهُ: انطلق إلى أُمِّ الكتاب فاستنسخ منه صفة هذه النُّطْفَةِ، فينطلق المَلَكُ فينسخها، فلا يزال معه حتى يأتي على آخر صفتها)^(١).

وذكر الألويسي: المشهور المتبادر أن المُخَلَّقة: المستبينة الخلق، أي: مُضْغَةٌ مستبينة الخلق مُصَوَّرة، ومُضْغَةٌ لم يستبن خلقها وصورتها بعد^(٢).

وهذا القول جعله الطَّبْرِيُّ هو الأوَّلِيُّ بقوله:

وأوَّلِيُّ الأقوال بالصواب قول من قال: المُخَلَّقةُ المُصَوَّرةُ خلقًا تامًّا، وغير مُخَلَّقة السَّقْطُ قبل تمام خلقه.

لأن المُخَلَّقة وغير المُخَلَّقة من نعت المُضْغَةِ، والنُّطْفَةُ بعد مصيرها مُضْغَةٌ لم

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

عَلَقَمَةَ: بن قَيْس بن عَبْدِ الله النَّخَعِيُّ الكُوفِيُّ، أبو شُبُل. كان من أشبههم بعبد الله بن مَسْعُودٍ، وهو عم الأسود بن يَزِيدٍ، وخال إبراهيم النَّخَعِيِّ. وكان قد غزا خُرَّاسَانَ، وأقام بخوارزم سنتين، ودخل مَرَوْ. كان من كبار التابعين، فقيهاً عالماً إماماً ثقةً ثَبَتًا. وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وابن مَعِينٍ وغيرهما. قال الشَّعْبِيُّ: كان الفُقَهَاء بعد أصحاب رَسُولِ الله ﷺ بالكُوفَةِ في أصحاب عَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ هَؤُلَاءِ: عَلَقَمَةُ، وَعَبِيدَةُ، وَشُرَيْحٌ، وَمَسْرُوقٌ. توفي سنة ٦١ هـ، وقيل غيره. رَوَى له الجَمَاعَةُ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٥ ص ٢١٨ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠٠ وَالْجَرْحُ وَالتَّعْذِيلُ ج ٣ ص ١٠٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ٤٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٧٠ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٠٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١.

(٢) رُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦. والقول في تَفْسِيرِ أَبِي السُّعُودِ ج ٦ ص ٩٣.

وانظر هذا التَّفْسِيرَ في: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٥٤.

يبقى لها حال حتى 'تصير خلقاً سوياً' إلا التصوير، وذلك هو المراد بقوله ﴿مُخْلَقَةٌ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ﴾ - الحج: ٥، خلقاً سوياً، ﴿وَعَبِيدٌ لِلَّهِ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ﴾ بأن تلقيه الأم مضغّة، ولا يُصوّر، ولا يُنفخ فيها الروح^(١).

القول الرابع:

التخليق مأخوذ من الخلق، فما تتابع عليه الأطوار، وتوارد عليه الخلق بعد الخلق، فذلك هو المخلق، لتتابع الخلق عليه. فما تم فهو المخلق، وما لم يتم فهو غير المخلق، لأنه لم يتوارد عليه التخليقات. وهو قول القفال^(٢).

القول الخامس:

المُخْلَقَةُ وغير المُخْلَقَةِ: السَّقْط. تارة يسقط نُطْفَةٌ، وعَلَقَةٌ، وتارة قد صُوّر بعضه، وتارة قد صُوّر كله. وبه قال السُّدِّي^(٣).

وأوضحه السُّدِّي بقوله: هَذَا فِي السَّقْط، المرأة تسقط النُطْفَةُ بيضاء، والعَلَقَةُ،

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٣.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٩.

(٣) زَادَ الْمَسِيرُ ص ٩٤٩.

السُّدِّي: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ الْأَعُورُ، وَهُوَ السُّدِّي الْكَبِيرُ. كَانَ يَقْعُدُ فِي سُدَّةٍ بَابِ الْجَامِعِ بِالْكُوفَةِ يَبِيعُ بِهَا الْمَقَانِعَ، فَسَمِيَ بِالسُّدِّي. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرِهِمْ. صَدُوقٌ يَهُمُّ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٧ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١.

وتسقط اللّحم لم يخلق، وتسقط قد صور بعضه، وتسقط قد صور كله^(١).

وهو قول مُجَاهِد^(٢).

القول السادس:

المُخَلَّقة: الولد الذي تأتي به المرأة لوقته.

وغير المُخَلَّقة: السَّقَط^(٣).

القول السابع:

المُخَلَّقة هي التي خلق الله فيها الرأس واليدين والرجلين.

(١) التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٠.

(٢) تفسير الطبري ج ١٦ ص ٤٦٢ عن مُجَاهِد في قوله ﴿مُخَلَّقَةً﴾ قال: السَّقَط مُخَلَّقة وغير مُخَلَّقة. وأورده من طريقين آخرين، أولهما: السَّقَط مخلوق وغير مخلوق، والثاني: قال بنحوه.

وفي كل من التفسير البسيط ج ١٥ ص ٢٦٠، وتفسير ابن كثير ج ٥ ص ٣٥٦: قال مُجَاهِد في قوله تعالى: ﴿مُخَلَّقَةً وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ﴾ - الْحَجَّ: ٥: هو السَّقَط مخلوق وغير مخلوق. وقول مُجَاهِد الذي أورده ابن كثير هو في: الدَّر المنثور ج ١٠ ص ٤٢٣، قال السُّيوطي أخرجهُ سَعِيد بن مَنْصُور وابن أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْد بن حُمَيْد وابن جَرِير وابن الْمُنْذِر وابن أَبِي حَاتِم عن مُجَاهِد.

وقول مُجَاهِد في تفسير الماوردي ج ٤ ص ٧: مُصَوَّرة وغير مُصَوَّرة كالسقط. ومثله في أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٢٧١.

وتفسير البغوي ص ٨٥٨: مُصَوَّرة، غير مُصَوَّرة يعني السقط.

وتفسير الطبرسي ج ٧ ص ١١٤: مُصَوَّرة وغير مُصَوَّرة وهي ما كان سقطاً لا تخطيط فيه ولا تصوير.

(٣) تفسير البغوي ص ٨٥٨.

وفي تفسير القرطبي ج ١٤ ص ٣١٨: (المُخَلَّقة أن تلد المرأة لتمام الوقت).

وغير المُخَلَّقة: هي التي لم يخلق فيها شيئاً.

وهو قول ابن زَيْد.

قال ابن العَرَبِيِّ:

إذا رجعنا إلى أصل الاشتقاق فإن النُّطْفَةَ والعَلَقَةَ والمُضْغَةَ مُخَلَّقة، لأن الكل خلق الله تعالى.

وإذا رجعنا إلى التصوير الذي هو مُنْتَهَى الخلقة كما قال تعالى: ﴿فَمِنْ أُنْشَأْنِهِ خَلَقْنَا آخِرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، فذلك ما قال ابن زَيْد: إنها التي صوّرت برأس ويدين ورجلين^(١).

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لابن العَرَبِيِّ ج ٣ ص ٢٧٣. وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٧.

ابن زَيْد: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَمَرِيُّ مَوْلَاهُمَا، الْمَدَنِيُّ، أَخُو أَسَامَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ، وَفِيهِمْ لَيْنٌ. وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ قُرْآنٍ وَتَفْسِيرٍ، جَمَعَ تَفْسِيرًا فِي مَجْلَدٍ، وَكِتَابًا فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ الْمُنْكَدِرِ. وَرَوَى عَنْهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٨٢ هـ. وَلَكُونُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ تَفْسِيرٍ، رَجَحْتُ أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِابْنِ زَيْدٍ هُنَا.

سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ج ٨ ص ٣٤٩ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٤ ص ٤٠٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٣٧٣ (طَبْعَةٌ مُحَمَّدَ عَوَّامَةً) وَالْخُلَاصَةُ ص ٢٢٧.

ابن العَرَبِيِّ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعَارِفِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ الْمَالِكِيِّ. الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْقَاضِي، خِتَامُ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ. وَأَبُوهُ مِنْ فُقَهَاءِ إِسْبِيلِيَّةٍ وَرُؤَسَائِهَا. مِنْ كُتُبِهِ: عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ شَرْحُ التَّرْمِذِيِّ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ، وَالْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ. مَاتَ سَنَةَ ٥٤٣ هـ عِنْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ مُرَّاكَشَ، وَحُوِّلَ مِيتًا إِلَى فَاسَ، وَدُفِنَ فِيهَا.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٥٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٩٦ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ٦٢ وَ٨٦ وَتَذْكِرَةُ الْحِفَظِ ج ٤ ص ١٢٩٤ رَقْم ١٠٨١ وَتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١٠٥ وَالْوَفَايُ بِالْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٣٣٠ وَمُقَدِّمَةُ الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ.

واختلفوا في (المُخَلَّقة وغير المُخَلَّقة) هل هما صفة للنُّطْفَة أو للمُضْغَة؟

على قولين:

القول الأول: إنها صفة النُّطْفَة.

ومعنى ذَلِكَ: إنا خلقناكم من تراب، ثم من نُطْفَة مُخَلَّقة وغير مُخَلَّقة. فالمُخَلَّقة ما كان خَلْقاً سَوِيّاً، وغير المُخَلَّقة ما دفعته الأرحام من النُّطْف، وألْقَتْه قبل أن يكون خلقاً. بدليل:

حَدِيث ابن مَسْعُود المتقدم بالقول الثاني^(١).

القول الثاني: إنها صفة المُضْغَة^(٢).

فالنُّطْفَة بعد مصيرها مُضْغَة لم يبقَ لها حال حتى تصير خلقاً سَوِيّاً إلاّ التصوير. وَذَلِكَ هو المُرَاد بقوله ﴿مُخَلَّقَةٍ﴾ خلقاً سَوِيّاً.

و(غير المُخَلَّقة) بأن تلقيه الأم مُضْغَة، ولا يُصَوَّر، ولا يُنْفَخ فيها الروح^(٣).

- وقوله تعالى: ﴿لَنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ - الْحَج: ٥، أي: يقول الله تعالى: جعلنا المُضْغَة، منها المُخَلَّقة النامة، ومنها السقطُ غَيْرُ التام، لنُبَيِّنَ لكم قدرتنا على ما نشاء، ونعرِّفكم ابتداءنا خلقكم^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَنُفِثَ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ - الْحَج: ٥، أي: مَنْ

(١) تَفْسِير الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦١.

(٢) تَفْسِير الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٣. وَفَتْح الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ١١٥٤. وَرُوح الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٦.

(٣) تَفْسِير الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٣.

(٤) تَفْسِير الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٣.

كُنَّا كَتَبْنَا لَهُ بَقَاءً وَحَيَاةً إِلَى أَمَدٍ وَغَايَةٍ، فَإِنَّا نُقَرِّهُ فِي رَحِمِ أُمِّهِ إِلَى وَقْتِهِ الَّذِي جَعَلْنَا لَهُ أَنْ يَمُوتَ فِي رَحِمِهَا، فَلَا تُسْقِطُهُ. وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا حَتَّى يَبْلُغَ أَجْلَهُ، فَإِذَا بَلَغَ وَقْتَ خُرُوجِهِ مِنْ رَحِمِهَا أَذْنًا لَهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا فَخَرَجَ.

قال الطَّبْرِيُّ: وبنحو الذي قلنا في ذَلِكَ قال أهل التَّأْوِيلِ.

وأورد عن مُجَاهِدٍ مِنْ طَرِيقَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ - الحج: ٥، قال: التَّمَامُ.

وأورد أيضاً عن ابن زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ - الحج: ٥، قال: الْأَجَلُ الْمُسَمًّى إِقَامَتُهُ فِي الرَّحِمِ حَتَّى يَخْرُجَ^(١). ويقول الأطباء: إن نمو المِضْغَةِ يكون سَرِيعاً جداً.

وَإِذَا اعْتَبَرْنَا أَنَّ بَدَايَةَ الْمِضْغَةِ عِنْدَ نِهَآيَةِ مَرَحَلَةِ الْعَلَقَةِ، الَّتِي حَدَدْتُ بِأَرْبَعِينَ يَوْماً مِنْذُ بَدَايَةِ الْعُلُوقِ، أَوْ ٤٨ يَوْماً مِنْذُ تَلْقِيحِ الْبُويْضَةِ، فَإِنَّا نَلَاظُ أَنَّ الْمِضْغَةَ يَتَضَاعَفُ حَجْمُهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ خِلَالِ الْأَرْبَعِينَ يَوْماً الَّتِي تَمُرُّ بِهَا فَتَنُمُو مِنْ أَقَلِّ مِنْ سِتْمَتَرَيْنِ إِلَى سَبْعَةِ سِتْمَتَرَاتٍ.

ثُمَّ يَبْدَأُ النَّمُو السَّرِيعُ لِجَمِيعِ أَنْسَجَةِ الْجِسْمِ، فَيَتَحَوَّلُ الْقَلْبُ مِنْ أَنْبُوبَةٍ أَسْطَوَانِيَّةٍ بَسِيطَةٍ إِلَى قَلْبِ إِنْسَانٍ ذِي أَرْبَعِ غُرَفٍ، يَفْصَلُ بَيْنَهَا الصَّمَامَاتُ الْمَعْرُوفَةُ. وَتَكُونُ الدَّوْرَةُ الدَّمَوِيَّةُ فِي نِهَآيَةِ مَرَحَلَةِ الْمِضْغَةِ (ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ تَقْرِيباً) قَدْ اكْتَمَلَتْ،

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٤.

وَانْظُرْ نَحْوَهُ فِي: بَحْرِ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٦. وَتَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨. وَالْكَشَافُ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠. وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ١٠. وَتَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨.

ثم ينمو الدماغ والنخاع نمواً سريعاً، حتى أن رأس الجنين يكون ثلث حجم الجنين تقريباً.

وتنمو العظام تدريجياً فتتطور الجمجمة والفقرات لتحيط بالنخاع الشوكي، والأضلاع، ويتكون الجهاز الهضمي والكبد، وهكذا^(١).

وسياتي حكم إلقاء المضغة في مبحث حكم الإجهاض قبل نفخ الروح.

المرتبة الخامسة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ - الحج: ٥

وانما وَحَدَ الطفل لما يأتي:

١ - لأن الغرض الدلالة على الجنس.

٢ - ويحتمل أن يخرج كل واحد منكم طفلاً، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ - التحريم: ٤^(٢).

٣ - قال القُتَيْبِيُّ (ابن قُتَيْبَةَ): (لم يقل أطفالاً لأنهم لم يخرجوا من أم واحدة، ولكنه أَخْرَجَهُمْ من أمّهات شتى، فكأنه قال: يخرجكم طفلاً طفلاً)^(٣).

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: البار ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ١٠.

وفي تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٥٧: (قال بعضهم: ثم نُخْرِجُ كُلًّا مِنْكُمْ طِفْلاً).

وقول البعض هَذَا فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ ج ٧ ص ١١٤.

وانظر التَّعْلِيلَيْنِ فِي:

تَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ ج ٢ ص ٤٢٨. والتَّسْهِيلُ لابن جُزَيْء ج ٣ ص ٣٥. والبحر المَحِيطُ

لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٢٧-٣٢٨. والذُّرُّ الْمَصُونُ ج ٨ ص ٢٣٢-٢٣٣. وتَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ

ج ٦ ص ٩٤. وَرُوحُ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٧. وَتَفْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٩ ص ٣٦٨.

(٣) بَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٦.

٤- وقال الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: ثم نخرجكم من أرحام أمهاتكم إذا بلغت الأجل الذي قَدَّرْتَهُ لخروجكم منها طفلاً صِغَاراً. ووحيد (الطفل) وهو صفة للجميع، لأنه مصدر مثل عدل وزور^(١).

والإمام الرَّازِيّ عَدَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ هِيَ الْخَامِسَةُ فِي آيَةِ سُورَةِ الْحَجِّ.

لَكِنِ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ عِنْدَهُ فِي آيَاتِ سُورَةِ (الْمُؤْمِنُونَ) هِيَ:

قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، أي: صيرناها كَذَلِكَ^(٢).

المرتبة السادسة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَبَلَّغُوا أَشَدَّكُمْ﴾ - الْحَج: ٥

والأشدُّ هو كَمَالُ الْقُوَّةِ وَالْعَقْلِ وَالتَّمْيِيزِ، وهو من ألفاظ الجموع التي لم يستعمل لها واحد^(٣).

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٤.

وانظر: تَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٨. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٧ ص ١١٤.

وَفِي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ لَابْنِ حَيَّانَ ج ٦ ص ٣٢٨: قَالَ الْمُبَرِّدُ وَالطَّبْرِيُّ.

وَفِي الدَّرِّ الْمَصُونِ ج ٨ ص ٢٣٣: قَالَ الْمُبَرِّدُ. وَكَذَلِكَ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ١٧ ص ١١٧: كَمَا قَالَ الْمُبَرِّدُ.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ١٠.

وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَّاجِ ج ٣ ص ٤١٣: (الْأَشَدُّ: الْكَمَالُ فِي الْقُوَّةِ وَالتَّمْيِيزِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ).

وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الْكَشَافِ ص ٦٩٠.

واختلف الناس في (الأشد) من ثمانية عشر إلى ثلاثين، إلى اثنتين وثلاثين، إلى ستة وثلاثين، إلى أربعين، إلى خمسة وأربعين.

واللفظة تقال باشتراك، فأشد الإنسان على العموم غير أشد اليتيم الذي هو الاحتمام، والأشد في الآية يحتمل المعنيين^(١).

والمُرَاد: ثم سهل في تربيتكم وأغذيتكم أموراً لتبلغوا أشدكم، فبه بذلك على الأحوال التي بين خروج الطفل من بطن أمه وبين بلوغ الأشد^(٢).

والإمام الرّازي عدّ هذه المرتبة هي السادسة في آية سورة الحج.

لكن المرتبة السادسة عنده في آيات سورة (المؤمنون) هي قوله تعالى: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ - المؤمنون: ١٤، لأن اللحم يستر العظم، فجعله كالكسوة لها^(٣).

وفي تفسير البغوي ٨٥٨-٨٥٩: (أشدكم: يعني الكمال والقوة).

وفي تفسير الطبري ج ١٦ ص ٤٦٥: ثم لتبلغوا كمال عقولكم ونهاية قواكم بعمركم.

وفي تفسير البيضاوي ج ٣ ص ٣٧٥: كمالكم في القوة والعقل.

وتفسير السفي ج ٢ ص ٤٢٨. والتسهيل لابن جزي ج ٣ ص ٣٥. والبحر المحيظ

ج ٦ ص ٣٢٨ نقلاً من الزمخشري. وروح المعاني ج ١٧ ص ١١٧. وتفسير القاسمي

ج ١٢ ص ٤٣٢٥.

(١) تفسير ابن عطية ص ١٣٠٠.

وانظر: تفسير الطبري ج ١٦ ص ٤٦٥. وتأويلات أهل السنة ج ٣ ص ٣٥٧. وبحر

العلوم ج ٢ ص ٣٨٦.

(٢) تفسير الرّازي ج ٢٣ ص ١٠.

(٣) تفسير الرّازي ج ٢٣ ص ٨٥.

وانظر: تفسير البغوي ص ٨٧٩.

المرتبة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُؤَفِّقُ قَوْمَهُ وَمِنْكُمْ مَنْ يُؤَدِّلُ إِلَى آثِلٍ أَكْبَرٍ لَكُمْ لَا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ - الحج: ٥^(١)

ومعنى الآية: أن منكم من يتوفى على قوته وكَماله. ومنكم من يُنسأ في أجله فيَعَمَّر حتى يهرم، فيرد من بعد انتهاء شبابه وبُلُوغِهِ غَايَةَ أَشَدِّهِ إِلَى أَرْدَلِ عُمُرِهِ وهو الهرم والخرف، حتى يعود كهيئته الأولى حال طفولته، ضعيف البنية، سخيْف العقل، قليل الفهم، فيبلغ من السن ما يتغير عقله فلا يعقل شيئاً^(٢).

وتساءل الرَّازِي قائلًا:

فإن قيل: كيف قال: ﴿لَكُمْ لَا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ - الحج: ٥، مع أنه يعلم بعض الأشياء كالطفل؟

قلنا: المُراد أنه يزول عقله، فيصير كأنه لا يعلم شيئاً، لأن مثل ذَلِكَ قد يذكر في النفي لأجل المُبالغة^(٣).

والإمام الرَّازِي عدَّ هذه المرتبة هي السابعة في آية سورة (الحج).

لكن المرتبة السابعة عنده في آيات سورة (المؤمنون) هي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - المؤمنون: ١٤^(٤).

(١) تَفْسِيرُ الرَّازِي ج ٢٣ ص ١٠.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٦ ص ٤٦٥. وَتَفْسِيرُ الْكَشَّافِ ص ٦٩٠. وَتَفْسِيرُ الرَّازِي ج ٢٣ ص ١٠.

وانظر: معاني القرآن للقرآء ج ٢ ص ٢١٦. وَتَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ ج ٣ ص ٣٥٨. وَبَحْرُ الْعُلُومِ ج ٢ ص ٣٨٦. وَتَفْسِيرُ الْبَغَوِيِّ ص ٨٥٩. وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٣٠٠. وَتَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٧٥. وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٦ ص ٣٢٨.

(٣) تَفْسِيرُ الرَّازِي ج ٢٣ ص ١٠.

(٤) تَفْسِيرُ الرَّازِي ج ٢٣ ص ٨٥.

واختلف العلماء في تأويل هذه الآية على أقوال:

القول الأول: إنشاؤه إياه خلقاً آخر هو نفخه الروح فيه، فيصير حينئذ إنساناً، وكان قبل ذلك صورةً.

وأورد الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من ثلاث طرق في تفسير الآية، أنه قال: نفخ الروح فيه.

وأورد الطبري أيضاً هذا التفسير عن عكرمة والشَّعْبِيّ ومجاهد وأبي العالية والضَّحَّاك وابن زيد^(١).

(١) تفسير الطبري ج ١٧ ص ٢٢-٢٣.

ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ج ٤ ص ٩ من غير عزوٍ.

وفي بحر العلوم ج ٢ ص ٤٠٩: عن عكرمة وأبي العالية والشَّعْبِيّ وابن عباس.

وفي تفسير الماوردي ج ٤ ص ٤٨: يعني بنفخ الروح فيه، وهو قول ابن عباس والكلبي.

وفي التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٤٠: قال ابن عباس: نفخ الروح فيه، وهو قول السدي ومجاهد والشَّعْبِيّ وعكرمة والرَّيِّع وأبي العالية وابن زيد واختيار القتيبي.

وتفسير الطبرسي ج ٧ ص ١٦١.

وتفسير القرطبي ج ١٥ ص ١٩ وفيه أسماء هؤلاء إلا عكرمة ومجاهد.

والبحر المحيט لابن حيان ج ٦ ص ٣٦٨ إلا عكرمة ومجاهد.

وفي الدر المنثور ج ١٠ ص ٥٧٤ آثار عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وعكرمة.

ورود في تفسير ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - المؤمنون: ١٤، أي: ثم نفخنا فيه الروح، فتحرك وصار خلقاً آخر، ذا سمع وبصر وإدراك وحركة واضطراب. وروى ابن أبي حاتم بسنده عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إذا أتممت النطفة أربعة أشهر. بعث إليها ملكاً، فنفخ فيها الروح في ظلمات ثلاث، فذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - المؤمنون: ١٤، يعني: نفخنا فيه الروح. وروى عن أبي سعيد الخدري أنه نفخ الروح.

ورواه ابن حاتم عن عليّ^(١).

ورجح الطَّبْرِيُّ هَذَا الْقَوْلَ فَقَالَ:

وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ هُوَ قَوْلُ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ يَتَحَوَّلُ خَلْقًا آخَرَ إِنْسَانًا.

وكان قبل ذَلِكَ بالأحوال التي وصفه الله أَنَّهُ كان بها: مِنْ نُطْفَةٍ، وَعَلَقَةٍ، وَمُضْغَةٍ، وَعَظْمٍ، وَبِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ يَتَحَوَّلُ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي كُلِّهَا إِلَى مَعْنَى الْإِنْسَانِيَةِ، كَمَا تَحُولُ أَبُوهُ آدَمُ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِي الطِّينَةِ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا، إِنْسَانًا وَخَلْقًا آخَرَ غَيْرِ الطِّينِ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا^(٢).

القول الثاني: إنْشَاؤُهُ خَلْقًا آخَرَ تَصْرِيفُهُ إِيَّاهُ فِي الْأَحْوَالِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فِي الطُّفُولَةِ

وذكر ابن كَثِيرٍ قولَ ابن عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ، يَعْنِي: فَنَفَخْنَا فِيهِ الرُّوحَ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَعِكْرَمَةُ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَالضَّحَّاكُ وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ وَالسُّدِّيُّ وَابْنُ زَيْدٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ.

وقال العَوْفِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، يَعْنِي تَنْقِلُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، إِلَى إِنْ خَرَجَ طِفْلًا، ثُمَّ نَشَأَ صَغِيرًا، ثُمَّ احْتَلَمَ، ثُمَّ صَارَ شَابًا، ثُمَّ كَهْلًا، ثُمَّ شَيْخًا، ثُمَّ هَرَمًا. وَعَنْ قَتَادَةَ وَالضَّحَّاكِ نَحْوَ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَلَا مَنَافَاةَ، فَإِنَّهُ مِنْ ابْتِدَاءِ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ شَرَعَ فِي هَذِهِ التَّنَقُّلَاتِ وَالْأَحْوَالِ. / تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢١.

(١) فِي تَفْسِيرِ الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ١٠ ص ٥٧٨: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: إِذَا نَمَتِ النُّطْفَةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بُعِثَ إِلَيْهَا مَلَكٌ، فَنَفَخَ فِيهَا الرُّوحَ فِي الظُّلُمَاتِ الثَّلَاثِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، يَعْنِي: نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ.

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ٢٤-٢٥.

قال ابن قُتَيْبَةَ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ ص ٢٩٦: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، أَيْ: خَلَقْنَاهُ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ خَلْقًا آخَرَ.

وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الْمَرَاغِيِّ ج ١٨ ص ٩.

والكهولة والاعتناء ونبات الشعر والسنن، ونحو ذلك من أحوال الأحياء في الدنيا^(١).

وهو قول مروى عن ابن عباس في تفسير الآية، إذ قال: (هو تصريف الله إياه بعد الولادة في أطواره في زمن الطفولية وما بعدها إلى استواء الشباب، وخلق الفهم والعقل وما بعده إلى أن يموت)^(٢).

ورواه الطبري عن قتادة من طريقين، قال: هو نبات الشعر.

وعن الضحاك قال: الخلق الآخر بعد خروجه من بطن أمه بسنه وشعره^(٣).

(١) تفسير الطبري ج ١٧ ص ٢٣.

وفي معاني القرآن وإعراجه للزجاج ج ٤ ص ٩: (وقيل: أنبت عليه الشعر).

وفي تفسير الدر المنثور ج ١٠ ص ٥٧٤: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - المؤمنون: ١٤، قال: الشعر والأسنان.

(٢) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٦ من رواية العوفي عن ابن عباس.

وانظر رواية في هذا المعنى في: تفسير الطبري ج ١٧ ص ٢٣. وتفسير ابن عطية ص ١٣٢٥.

وفي تفسير القرطبي ج ١٥ ص ١٩: (عن ابن عباس: خروجه إلى الدنيا).

وفي البحر المحیط لابن حيان ج ٦ ص ٣٦٨: (قال ابن عباس: خروجه إلى الدنيا. وقال أيضاً: تصرفه في أمور الدنيا).

وانظر: الدر المنثور ج ١٠ ص ٥٧٨ عن ابن جرير عن ابن عباس.

(٣) تفسير الطبري ج ١٧ ص ٢٤. وتفسير القرطبي ج ١٥ ص ١٩.

وفي بحر العلوم ح ٢ ص ٤١٠: (عن قتادة: نبات الشعر والأسنان).

وفي تفسير الماوردي ج ٤ ص ٤٨: نبات الشعر قول قتادة.

وفي التفسير البسيط ج ١٥ ص ٥٤٠: (قال قتادة: هو نبات الشعر والأسنان، وهو قول الضحاك).

وفي تفسير الطبرسي ج ٧ ص ١٦١: (هو نبات الشعر والأسنان وإعطاء الفهم عن

وشرح الإمام الزَّمَخْشَرِيُّ الخلق الآخر في الآية بما يوافق هذا القول، وذلك بقوله: أي: خلقاً مبانياً للخلق الأول مبانة ما أبعدها، حيث جعله حيواناً وكان جماداً، وناطقاً وكان أبكم، وسميماً وكان أصم، وبصيراً وكان أكمه، وأودع بطنه وظاهره، وكل عضو من أعضائه، وكل جزء من أجزائه، عجائب فطرة وغرائب حكمة، لا تدرك بوصف الواصف، ولا تبلغ بشرح الشارح^(١).

القول الثالث: سوى شبابه. وهو قول مُجَاهِد^(٢)، وَرُوي عن ابن عُمر^(٣).

قَتَادَةَ.

وَزَادَ الْمَسِيرِ ص ٩٧١ عن الضَّحَّاك.

وفي تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمُحِيط ج ٦ ص ٣٦٨: (وقالت فرقة: نبات شعره).

وفي الدَّرِّ الْمَثُور ج ١٠ ص ٥٧٤: عن قَتَادَةَ: ﴿ثُمَّ أُنْشَأْنَهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، يقول: أنبت به الشعر. وفيه أيضاً: أخرج عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عن الضَّحَّاك.

(١) تَفْسِيرِ الْكَشَاف ص ٧٠٤.

ومثله في: تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ ج ٢٣ ص ٨٥-٨٦.

وأشار إلى هذا المعنى الْبِقَاعِيُّ في نظم الدَّرَج ج ١٣ ص ١١٦.

(٢) تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ج ١٧ ص ٢٤ من طريقتين. وَبَحْرُ الْعُلُوم ج ٢ ص ٤١٠. وَتَفْسِيرِ الْمَازَرِيِّ ج ٤ ص ٤٨. وَالتَّفْسِيرِ الْبَسِيط ج ١٥ ص ٥٤٠. وَزَادَ الْمَسِيرِ ص ٩٧١. وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٥ ص ١٩.

وفي تَفْسِيرِ الدَّرِّ الْمَثُور ج ١٠ ص ٥٧٤: أخرج عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وابن جَرِيرٍ وابن الْمُنْذِرِ وابن أَبِي حَاتِمٍ عن مُجَاهِد: ﴿ثُمَّ أُنْشَأْنَهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، قال: حين استوى به الشباب.

وانظر هذه التَّفْسِيرَات ونحوها في: تَأْوِيلَات أَهْلِ السُّنَّة ج ٣ ص ٣٩٦. وَتَفْسِيرِ الْبَغَوِيِّ ص ٨٧٩. وَالْبَحْرِ الْمُحِيط لابن حَيَّان ج ٦ ص ٣٦٨. وَفَتْحُ الْقَدِير ص ١١٨٤ من غير عَزْوٍ.

(٣) التَّفْسِيرِ الْبَسِيط ج ١٥ ص ٥٤١. وَزَادَ الْمَسِيرِ ص ٩٧١. وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٥ ص ١٩.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: الْعَدَوِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. صَحَابِيٌّ نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ،

وبعد أن استعرض ابن عطية هذه التفسيرات ونحوها قال: (وهذا التخصيص كله لا وجه له، وإنما هو عام في هذا، وغيره من وجوه النطق والإدراك وحسن المحاولة هو بها آخر، وأول رتبة من كونه آخر هو نفخ الروح فيه، والطرف الآخر من كونه آخر تحصيله المعقولات إلى أن يموت)^(١).

قال ابن حيان: وهو قريب مما رواه العوفي عن ابن عباس، ويدل عليه قوله بعد ذَلِكَ ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ - المؤمنون: ١٥^(٢).

هاجر إلى المدينة مع أبيه، أفتى ستين سنة، من مشاهده: الخندق ومؤتة واليرموك ومصر وإفريقية. توفي بمكة سنة ٧٣هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٤١ والإصابة ج ٢ ص ٣٤٧ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٧.

(١) تفسير ابن عطية ص ١٣٢٥. وذكره القرطبي في تفسيره ج ١٥ ص ١٩ من غير عزو، وجعله هو الصحيح. ونقله ابن حيان في البحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٩ عن ابن عطية.

وأشار الثعالبي في الجواهر الحسان ج ٤ ص ١٤٤ إلى الأقوال الثلاثة، وذكر قول ابن عطية إلى: وحسن المحاولة.

(٢) البحر المحيط لابن حيان ج ٦ ص ٣٦٩، وتقدمت رواية العوفي في هامش القول الأول.

ابن حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي، الجياني الأصل، الغرناطي المولد والمنشأ، المصري الدار، الشافعي. شيخ النخاعة، مقري، مفسر، محدث، لغوي، مؤرخ، علم فرد. طوف ببلاد المغرب، ثم استقر بالقاهرة، ومات بها سنة ٧٤٥هـ، ودفن بمقابر الصوفية. من كتبه: البحر المحيط في التفسير، وشرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، واللمحة البدريّة.

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٩ ص ٢٧٦ وبغية الوعاة ج ١ ص ٢٨٠ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٨٨ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٧٨٤ طبعة الرسالة.

العوفي: يحيى بن يعمر البصري، أبو سليمان. قاضي مرو أيام قتيبة بن مسلم. وهو من بني عوف بن بكر بن يشكر بن عدوان. روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن

القول الرابع: أنشأناه ذكراً وأنثى. وهو قول الحسن^(١).

القول الخامس: أنشأناه بالعقل والتَّمْيِيز^(٢).

قال الشُّوكَانِيُّ: وَلَا مَانِعٍ مِنْ إِرَادَةِ الْجَمِيعِ^(٣). وهو ما ذكر ابن عَطِيَّةٍ فِي الْقَوْلِ

الثالث الألف الذكر.

عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَمَّارٌ وَغَيْرُهُمْ. وَثَقَّهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِهِ الثَّقَاتِ. وَقَالَ: كَانَ مِنْ فَصَحَاءِ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا بِاللُّغَةِ مَعَ الْوَرَعِ الشَّدِيدِ. وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. مَاتَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ١٢٠ هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٨ ص ١٠٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٤٠١ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

(١) تَفْسِيرُ الْمَآوِزِ دِي ج ٤ ص ٤٨. وَتَفْسِيرُ الْبَغْوِيِّ ص ٨٧٩. وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِسِيِّ ج ٧ ص ١٦١. وَهُوَ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَّاجِ ج ٤ ص ٩ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ. وَيَخْرُ الْعُلُومُ ج ٢ ص ٤١٠ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ.

وَفِي التَّفْسِيرِ الْبَسِيطِ ج ١٥ ص ٥٤١: حَكَاهُ الرَّجَّاجُ.

وَالدِّرَ الْمَنْثُورُ ج ١٠ ص ٥٧٤.

(٢) تَفْسِيرُ الْمَآوِزِ دِي ج ٤ ص ٤٨ بَعْدَ أَنْ عُدَّ الْوُجُوهَ الْأَرْبَعَةَ وَنَسَبَهَا إِلَى قَائِلِيهَا، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا خَامِسًا: أَنَّهُ بِالْعَقْلِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَفِي زَادِ الْمَسِيرِ ص ٩٧١: إِعْطَا الْعَقْلَ وَالْفَهْمَ، حَكَاهُ الثَّعْلَبِيُّ.

وَذَكَرَهُ الطَّبْرِسِيُّ عَنْ قَتَادَةَ كَمَا تَقْدُمُ آيْنًا بِالْهَامِشِ.

(٣) فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوكَانِيِّ ١١٨٤.

الشُّوكَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ. تَفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّيْدِيَّةِ، وَبَرَعَ وَأَفْتَى، وَطَلَبَ الْحَدِيثَ فَاجْتَهَدَ، وَلَدَ بِهِجْرَةَ شُوكَانَ، وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: نَيْلُ الْأَوْطَارِ، وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ.

الْبَدْرِ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢١٤ (تَرْجَمْتُهُ بِقَلَمِهِ)، وَمُقَدِّمَةُ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٥٣.

المرتبة الثامنة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ - **المؤمنون: ١٥**^(١)

وهذه المرتبة هي المرتبة السابعة الواردة في سورة الحج.

المرتبة التاسعة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ - **المؤمنون: ١٦**^(٢)

وتقدم في بداية الحديث عن هذه المراتب أنه لا يوجد اختلاف بين المراتب المذكورة في سورتي الحج والمؤمنون.

وقد رتب الأطور في الآية (بالفاء)، لأن المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر.

ورتبها في الحديث بـ (ثم) إشارة إلى المدة التي تتخلل بين الطورين، ليتكامل فيها الطور.

وإنما أتى بـ (ثم) بين النطفة والعلق، لأن النطفة قد لا تتكون إنساناً.

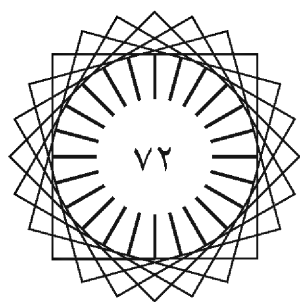
وأتى بـ (ثم) في آخر الآية عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - **المؤمنون: ١٤**، ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه.

وأما الإتيان بـ (ثم) في أول القصة بين السلالة والنطفة فلإشارة إلى ما تخلل بين خلق آدم وخلق ولده^(٣).

(١) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٧.

(٢) تفسير الرازي ج ٢٣ ص ٨٧.

(٣) فتح الباري ج ١١ ص ٤٨٤.



المبحث الثاني

تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي

مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم التي تقدم كلام المفسرين عنها، لم يرد فيها تحديد لمدة أي مرتبة منها.

لكن ورد تحديد بعض مراتبها في الأحاديث الشريفة.
إلا أن الروايات اختلفت في ذلك التحديد، على النحو الآتي:

١- تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً

روى البخاري في صحيحه قال:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ): حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيَقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(١).

(١) حديث ابن مسعود:

بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ٦ باب ذكر الملائكة، رقم ٣٢٠٨، ص ٦٧٩

.....

طَبَعَةُ تَمِيمٍ.

وله ألفاظ مقاربة في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٦٠ كتاب أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، ١ باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم ٣٣٣٢، ص ٧٠٠ بلفظ:

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ)، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بطن أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ».

وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٢ كتاب الْقَدَرِ، ١ باب فِي الْقَدَرِ، رقم ٦٥٩٤، ص ١٣٩٨ بلفظ:

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ (الطَّيَالِسِيُّ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنِي سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (أَي: ابْنِ مَسْعُودٍ)، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بطن أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَو: الرَّجُلَ - يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا». قَالَ آدَمُ: إِلَّا ذِرَاعٌ.

الْبُخَارِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَةِ الْجُعْفِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١٩٤ هـ بِبُخَارَى، لَهُ رِحَالٌ وَاسِعَةٌ بَحْثًا فِي الْحَدِيثِ، حَتَّى صَارَ إِمَامًا فِيهِ. لَهُ: الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، أَصَحَّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَهُ التَّارِيخُ وَغَيْرُهُمَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٦ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَظَاتِ ج ٢ ص ٥٥٥ رقم ٥٧٨ وَطَرَحَ التَّثْرِيبُ ج ١ ص ١٠٠ وَهُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتَحَ الْبَارِي

هَذَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي أَرْبَعِ رَوَايَاتٍ، فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْهَا بَلْفُظِ (أَرْبَعِينَ يَوْمًا).

وَسَتَأْتِي الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ فِي رَقْمِ (٣) مِنْ هَذَا التَّحْدِيدِ.

وَالْحَدِيثُ بَلْفُظِ (أَرْبَعِينَ يَوْمًا) فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(١).

ص ٤٧٧ وإِشَادُ السَّارِيِّ لِلْقُسْطَلَانِيِّ ج ١ ص ١٩.

الْأَعْمَشُ: هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ، رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَحَفِظَ عَنْهُ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْأَعْمَشُ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَحْفَظُهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْفَرَائِضِ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١٤٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ ج ١ ص ١٥٤ رَقْم ١٤٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٢٢ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٠ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٧٩.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كِتَابُ الْقَدَرِ، ١ بَابُ كَيْفِيَةِ الْخَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ... رَقْم ٦٨١٦/١ - (٢٦٤٣)، ص ١٢٦٩ بَلْفُظِ:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا أَبِي، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِّبَ رِزْقُهُ، وَأَجَلُهُ، وَعَمَلُهُ، وَشَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا.

وفيه بعده برقم (٦٨١٧) بلفظ:

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الحميد (ح)

وُسْنَن أَبِي دَاوُدَ^(١).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ. فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعَيْسَى: (أَرْبَعِينَ يَوْمًا).

مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: بْنُ مُسْلِمِ الْقُسَيْرِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيُّ. لَهُ كِتَابُهُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ، أَحَدُ الصَّحِيحَيْنِ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِمَا، كَانَ مُسْلِمٌ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، ثِقَّةٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ مِنَ الْحَفَظِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٦١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ١٢٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٤٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٥٨٨ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١١١ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٣٣٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٥ ص ١٩٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٤٤ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٣ ص ١٠٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٢٢١.

(١) سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: ٣٤ كِتَابُ السُّنَّةِ، ١٧ بَابُ فِي الْقَدْرِ، رَقْمُ ٤٧٠٨، ج ٧ ص ٩٣، بَلْفُظ:

حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيِّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ - عَنْ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُنْعَثُ إِلَيْهِ مَلَكٌ، فَيُؤَمِّرُ بَارِعَ كَلِمَاتٍ: فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، أَوْ قِيدُ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، أَوْ قِيدُ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

قَالَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَسُفْيَانُ: هُوَ الثَّوْرِيُّ، وَخَرَجَهُ.

أَبُو دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ شَدَّادِ السَّجِسْتَانِيِّ. صَاحِبُ السُّنَنِ. قَالَ ابْنُ جِبَّانَ: هُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ الدُّنْيَا فِقْهًا وَعِلْمًا، وَحَفَظًا وَنَسْكًَا وَإِتْقَانًا. جَمَعَ وَصَنَّفَ وَذَبَّ عَنِ السُّنَنِ. تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٧٥ هـ.

تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ٢٢٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٥٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٦٩

وُسْنِ التِّرْمِذِيِّ. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢١.

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: هُوَ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. قَالَ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهْبٌ يُقَدِّمُ سُفْيَانَ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَالِكٍ. تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٦١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦٩ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٢.

(١) سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْقَدَرِ، ٤ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْخَوَاتِيمِ، رَقْم ٢٢٧١، ج ٤ ص ٢١٥-٢١٦ بلفظ:

حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعٍ: يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وبعد الحديث رقم ٢٢٧٢ بلفظ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فذكر مثله.

وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ.

قال محققه الشيخ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُ حَدِيثِ هَنَادٍ صَحِيحٌ، وَخَرَجَهُ.

وُسْنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى^(١).

التِّرْمِذِيُّ: أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ السُّلَمِيُّ. الحَافِظُ الصَّرِيرُ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ السَّتَةِ فِي الْحَدِيثِ، طَافَ الْبِلَادَ، ثِقَةٌ، آيَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٩ هـ بِتَرْمِذٍ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ نَهْرِ جِيحُونٍ (نَهْرُ بَلْخِ).

طَرَحَ التَّثْرِيبَ ج ١ ص ١٠٦ وَتَذَكُّرَةَ الْحِفَافِ ج ٢ ص ٦٣٣ وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٨ وَوَفَايَاتِ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٨ وَالْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ وَالْمُوازَنَةَ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: د. نور الدين عثري.

أَبُو هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ. أَسْلَمَ عَامَ خَيْبَرَ وَشَهِدَهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَزِمَهُ وَوَاضَبَ عَلَيْهِ رَغْبَةً فِي الْعِلْمِ. وَكَانَ مِنْ أَحْفَظِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي عَصْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٩ هـ بِالْعَقِيقِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ٢٠٢ وَالْإِصَابَةُ ج ٤ ص ٢٠٢ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ ج ١ ص ٣٢ رَقْم ١٦ وَدِفَاعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الْمُنْعِمِ صَالِحُ الْعَلِي، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: د. عجاج الخطيب.

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بَنُ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَّارِيُّ. خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَدُ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، مَاتَ بِالْبَصْرَةِ وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَكَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٧١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٧١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٢٧ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ ج ١ ص ٤٤ رَقْم ٢٣ وَطَرَحَ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٣٥.

(١) سُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٥٤ كِتَابُ التَّفْسِيرِ، ٦ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ سَفِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ - هُود: ١٠٥، رَقْم ١١١٨٢، ج ١٠ ص ١٣٠، بَلْفَظ:

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ فِطْرِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، وَحَدَّثَنَا شَرِيكٌ (الْقَائِلُ هُوَ: عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ) عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ ابْنِ آدَمَ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ لِأَرْبَعِينَ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيَكْتُبُ أَرْبَعًا: أَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَشَقِيًّا أَمْ سَعِيدًا».

وُسْنَن ابن مَاجَةَ^(١).

النَّسَائِي: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ. الْقَاضِي الْحَافِظُ صَاحِبُ كِتَابِ السُّنَنِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: كَانَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِمَامُ فِي الْحَدِيثِ بِلَا مَدَافَعَةٍ. قَالَ ابْنُ يُونُسَ: كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا حَافِظًا. تَوَفِيَ بِفِلَسْطِينَ سَنَةَ ٣٠٣ هـ. وَالنَّسَائِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَدِينَةِ (نِسَاء) بِخُرَّاسَانَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ٢ ص ٦٩٨ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ٢٤٠.

(١) سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: أَبْوَابُ السُّنَنِ، ١٠ بَابٌ فِي الْقَدَرِ، رَقْمُ ٧٦، ج ١ ص ٥٤-٥٥ بَلْفُظُ:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: أَنَّهُ قَالَ: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَاقِبَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَقُولُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَأَجَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

قَالَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَخَرَجَهُ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ.

الصَّادِقُ: الْمُخْبِرُ بِالْقَوْلِ الْحَقِّ.

الْمَصْدُوقُ: أَيُّ: الَّذِي يَصَدِّقُ لَهُ فِي الْقَوْلِ، يُقَالُ: صَدَقْتَهُ الْحَدِيثُ. إِذَا أَخْبَرْتَهُ إِخْبَارًا جَازِمًا.

أَوْ مَعْنَاهُ: الَّذِي صَدَقَهُ اللَّهُ وَعَدَهُ.

وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد^(١).

فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٨.

وانظر: عُمْدَةُ الْقَارِي ج ١٥ ص ١٧٨، وج ٢٣ ص ٢٢٤، وج ٢٥ ص ٢١٠.

وإِرْسَادُ السَّارِي ج ٥ ص ٢٦٦ و ٣٢٣، وج ٩ ص ٣٤٤ وج ١٠ ص ٤١٦.

وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ بِشْرَحِ الْأَرْبَعِينَ لابن حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ ص ١٩٩.

والجمع بين الصَّادِقِ وَالْمَصْدُوقِ للتأكيد، إذ يلزم من أحدهما الآخرُ / الْفَتْحُ الْمُبِينُ السَّابِقُ.

ابن مَاجَه: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْقَزْوِينِيُّ. الْحَافِظُ، رَحِلَ كَثِيرًا. قَالَ الْحَلِيلِيُّ: ثِقَةٌ كَبِيرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُحْتَجٌّ بِهِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ، لَهُ: السُّنَنُ، وَمُصَنَّفَاتٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٣ هـ، وَقِيلَ سَنَةَ ٢٧٥ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٥٣٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ٢ ص ٦٣٦ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١١٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٦٤.

(١) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ج ٦ ص ١٣-١٤ رَقْم ٣٥٥٣، بَلْفُظ:

حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَحْدُثُ، قَالَ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - أَيْ: ابْنُ مَسْعُودٍ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى حَالِهَا لَا تَغْيَرُ، فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعُونَ، صَارَتْ عَلَقَةً، ثُمَّ مُضْغَةً كَذَلِكَ، ثُمَّ عِظَامًا كَذَلِكَ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُسَوِّيَ خَلْقَهُ، بَعَثَ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَيَقُولُ الْمَلَكُ الَّذِي يَلِيهِ: أَيْ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ أَقْصِرُ أَمْ طَوِيلٌ؟ أَنَا قِصٌّ أَمْ زَائِدٌ؟ قُوَّتُهُ وَأَجَلُهُ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟ قَالَ: فَيُكْتَبُ ذَلِكَ كُلُّهُ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: فَفِيمَ الْعَمَلِ إِذَا وَقَدَ فُرْعٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا، فَكُلُّ سَيِّئَةٍ لَهَا خُلُقٌ لَهُ».

قَالَ مُحَقِّقُ الشَّيْخِ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَمُنْقَطِعٌ، وَخَرَجَهُ.

وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ - هُوَ ابْنُ جُدْعَانَ - وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ.

وَالْحَدِيثُ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١٠ ص ٤٢٠. وَفِيهِ أَيْضًا: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْذُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَيْضًا فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ ج ٦ ص ١٢٥ رَقْم ٣٦٢٤، بَلْفُظ:

(١) الدَّرُّ الْمَنْثُورُ ج ١٠ ص ٤١٩-٤٢٠، بلفظ:

.....

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتُبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

وفي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ١٠ ص ٥٧٢: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ:

إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ طَارَتْ فِي كُلِّ شَعْرٍ وَطُفْرٍ، فتمكثُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَنْحَدِرُ فِي الرَّحِمِ فَتَكُونُ عَلَقَةً.

السُّيُوطِيُّ: جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، الشَّافِعِيُّ. مِنَ الْحُفَظِ الْمُتَقِنِينَ. زَادَتْ مَوْلَفَاتُهُ الْجَلِيلَةُ عَلَى خَمْسِمِائَةِ مُؤَلَّفٍ، مِنْهَا: الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَالدَّرِّ الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ، وَلِبَابُ النُّقُولِ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ، وَتَدْرِيبُ الرَّاويِ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَاللَّائِي الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَابْتِهَاجَةُ الْمَرْضِيَّةِ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْمُزْهَرُ، وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ، وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ. تُوِفِيَ سَنَةَ ٩١١ هـ بِالقَاهِرَةِ.

حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٣٥ (ترجمته بقلمه)، وَشَدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٨ ص ٥١ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١

ص ٣٢٨.

ابْنُ الْمُنْذِرِ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ. شَيْخُ الْحَرَمِ، الْفَقِيهِ الْعَلَّامَةُ، صَاحِبُ الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ يَصْنَفْ مِثْلَهَا كَالْمَبْشُوطِ فِي الْفِقْهِ، وَالْإِشْرَافِ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَكُتَابِ الْإِجْمَاعِ. كَانَ غَايَةً فِي مَعْرِفَةِ الْاِخْتِلَافِ وَالِدَلِيلِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَكَانَ مُجْتَهِدًا لَا يَقِلُّ أَحَدًا، وَقَالَ: وَعَدَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ. مَاتَ سَنَةَ ٣١٨ هـ بِمَكَّةَ.

تَذَكِرَةُ الْحُفَظِ ج ٣ ص ٧٨٢ رَقْم ٧٧٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١٠٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ

وجميع هذه الروايات المتقدمة تنصّ على (أربعين يوماً)^(١).

معنى الجمع ووقته:

ومعنى: (يُجْمَعُ) في قوله ﷺ (يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أمّه) هو:

يضم ويحفظ.

ومعنى الحديث: يجمع مادة خلقه، وهو الماء الذي يخلق منه^(٢).

للأَشْوَثِي ج ٢ ص ٣٧٤ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ١٠٢ ولسان المِيزَان ج ٥ ص ٢٧ والوَافِي بِالْوَفَايَات ج ١ ص ٣٣٦.

البَيْهَقِيُّ: أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ. إمام في الحديث، من مُصَنِّفَاتِهِ: السُّنَنُ الكُبْرَى، والأَسْمَاءُ والصفات. نَصَرَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. مات سنة ٤٥٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَشْوَثِي ج ١ ص ١٩٨ وَتَذْكِرَةُ الحُفَّاز ج ٣ ص ١١٣٢ رقم ١٠١٤ وَشَدَرَاتُ الذَّهَب ج ٣ ص ٣٠٤ وَالتَّجْوِيزُ الزَّاهِرَة ج ٥ ص ٧٧ وَطَرَحُ التَّشْرِيب ج ١ ص ٢٧ وَوَفَايَاتُ الأَعْيَان ج ١ ص ٧٥ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي لابن عَسَاكِر ص ٢٦٥.

(١) وذكر ابن حَجَر العسقلانيّ مخرجي الحديث عن ابن مسعود وغيره، وهم كثر، وقال بعد ذَلِكَ: وَكُنْتُ خَرَجْتُه في جزء، من طرق نحو الأربعين نفساً عن الأعمش... ولو أمعنتُ التبع لزدوا على ذَلِكَ. / فَتَحُ البَارِي ج ١١ ص ٤٧٩.

(٢) شرح الأربعين النووية للطوفي ص ١٨٠. والفتح المبين ص ٢٠٠. وحاشية الترتيب ج ٧ ص ١٢٢ نقلاً عن ابن حَجَر الهيثميّ.

وفي فَتَحُ البَارِي ج ١١ ص ٤٧٩: (والمُرَاد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار). ومثله في عُمَدَةِ القَارِي ج ٢٣ ص ٢٢٥.

وفي إرشاد الساري ج ٥ ص ٢٦٦: (يُجمع: أن يضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار، ليتخمر فيها، حتى يتهيأ للخلق). وفي إرشاد الساري ج ٩ ص ٣٤٤: (يجمع أي: يخزن) وفي إرشاد الساري ج ١٠ ص ٤١٦: (تقر النطفة وتخزن).

وانظر: الفتوحات الوهبية ص ٨٧.

والبطن هو الرَّحِمُ^(١).

في وقت الجمع، قولان:

القول الأول:

يكون الجمع في مدة الأربعين يوماً (أو ليلة) الأولى، حال كونه نُطْفَةً.

قال الخطَّابِيُّ: قوله (يُجمع في بطن أمه) قد رُوِيَ تَفْسِيرُهُ عن ابن مَسْعُودٍ مَا حَدَّثَنَا الْأَصَمُّ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى أَبُو عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ زَرْقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلْأَعْمَشِ: مَا يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي خَيْثَمَةُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ النُّطْفَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ مِنْهَا بَشَرًا، طَارَتْ فِي بَشَرِ الْمَرْأَةِ تَحْتَ كُلِّ ظُفْرٍ وَشَعْرٍ، ثُمَّ يَمْكُثُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَنْزِلُ دَمًا فِي الرَّحِمِ، فَذَلِكَ جَمْعُهَا^(٢).

(١) فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١٢ ص ٤٧٥: (يجمع في بطن أمه: أي: يقرر، ويحرز في رحمها). ومثله في تَحْقِيقِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٦ ص ٣٤١. وهو في الْفَتْوحَاتِ الْوَهْبِيَّةِ ص ٨٧.

(٢) مَعَالِمُ السُّنَنِ: الْخَطَّابِيُّ ج ٤ ص ٣٢٤ طَبْعَةُ الطَّبَّاخِ. وَج ٥ ص ٥٦ طَبْعَةُ الدَّعَّاسِ. وَنَقَلَهُ السَّهَارَنُفُورِيُّ فِي بَذْلِ الْمَجْهُودِ ج ١٣ ص ١٢٢ عَنِ الْخَطَّابِيِّ أَيْضًا. مَعَ خِلَافٍ لِفُظِّي سِيرِ. وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٤: خَرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ.

وَكَلَامُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنْ النُّطْفَةُ إِذَا وَقَعَتْ... إلخ) فِي تَفْسِيرِ الْجَمْعِ بغير عَزْوٍ فِي عُمْدَةِ الْقَارِي ج ١٥ ص ١٧٩ وَج ٢٥ ص ٢١٠.

وَفِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ٥ ص ٢٦٦ عَنِ الْخَطَّابِيِّ.

الْخَطَّابِيُّ: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْتِي، مِنْ ذُرِّيَّةِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. رَحَلَ كَثِيرًا، وَمِنْ رَوَيْ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَأَبُو دَرٍّ الْهَرَوِيُّ، كَانَ ثِقَةً مَثْبُتًا مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ. لَهُ: غَرِيبُ الْحَدِيثِ وَمَعَالِمُ السُّنَنِ. تَوَفَّى بِبُسْتٍ مِنْ بِلَادِ كَابُلَ سَنَةِ ٣٨٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٣ ص ١٠١٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٦٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَادِيِّ ص ٩٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ٢٨٢ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ١

وقال ابن الأثير في النهاية:

قوله عليه السلام: (إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بطن أمه أربعين يوماً)، أي: أَنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وقعت في الرَّحِمِ، فأراد الله أن يَخْلُقَ منها بَشَرًا طارت في جسم المرأة تحت كل ظُفْرٍ وشعر، ثم مكث أربعين ليلة، ثم تنزل دماً في الرَّحِمِ، فذلِكَ جَمْعُهَا، كذا فسرهُ ابن مَسْعُودٍ فيما قيل.

ويجوز أن يُريد بالجمع: مُكثَ النُّطْفَةِ في الرَّحِمِ أربعين يوماً تَتَخَمَّرُ فيه حتى تَتَهَيَّأَ للخلق والتصوير، ثم تُخْلَقُ بعد الأربعين^(١).

ص ١٤٠ وبُغْيَةِ الوُعاة ج ١ ص ٥٤٦ والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٤ ص ١٩٩ واللُّبَّابُ في تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ١٥١.

(١) النِّهَايةُ في غَرِيبِ الْحَدِيثِ والأثر لابن الأثير، مادة (جمع) ص ١٤٧. ونقله بتصريف ابن حَجَرٍ في فَتْحِ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٠.

وانظر: إرْشَادُ السَّارِي ج ٥ ص ٢٦٦-٢٦٧.

ونقل تَفْسِيرَ مكث النُّطْفَةِ في الرَّحِمِ عن النِّهَايةِ في: عَوْنُ الْمَعْبُود ج ١٢ ص ٤٧٥ وفي: تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ ج ٦ ص ٣٤١-٣٤٢.

وفي تُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ رِوَايَةُ ابن مَسْعُودٍ وكلام ابن حَجَرٍ والطَّبِّيِّ.

وفي إرْشَادُ السَّارِي ج ٥ ص ٣٢٣ كلام النِّهَايةِ إلى قوله: للتصوير، وأشار إليه في ج ٩ ص ٣٤٤.

ابن الأثير: مَجْدُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الشَّيْبَانِيِّ الْجَزَرِيُّ الْمَوْصِلِيُّ. وُلِدَ بِجَزِيرَةِ ابن عُمر سنة ٥٤٤ هـ، كتب الإنشاء لصاحب الْمَوْصِلِ عَزَّ الدِّينُ مَسْعُودُ الْأَتَابَكِيُّ، وَوَلَّى دِيوانَ الْإِنْشَاءِ، وله الْيَدُ الْبَيْضَاءُ فِي التَّرْسُلِ. من مُصَنَّفَاتِهِ: جَامِعُ الْأُصُولِ، والنِّهَايةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ والأثر. توفي سنة ٦٠٦ هـ بِالْمَوْصِلِ. وأخواه: عَزَّ الدِّينُ عَلِيُّ، صاحبُ التَّارِيخِ، وَضِيَاءُ الدِّينِ، صاحبُ الْمَثَلِ السَّائِرِ.

سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٢١ ص ٤٨٨ ومُقَدِّمَةُ النِّهَايةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ والأثر ص ٨.

قال ابن حَجَر العَسْكَلَانِي:

قلت: هَذَا التَّفْسِيرُ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ أَيْضاً، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وقوله (فَذَلِكَ جَمْعُهَا) كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ، أَوْ تَفْسِيرُ بَعْضِ رِوَاةِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَأُظْهِرَ الْأَعْمَشُ. فَظَنَّ ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّهُ تَتِمَّةُ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَأَدْرَجَهُ فِيهِ.

وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي رِوَايَةِ خَيْثَمَةَ ذِكْرُ الْجَمْعِ حَتَّى يَفْسِرَهُ.

وَقَدْ رَجَحَ الطَّبْطَبِيُّ هَذَا التَّفْسِيرَ فَقَالَ: الصَّحَابِيُّ أَعْلَمُ بِتَفْسِيرِ مَا سَمِعَ، وَأَحَقُّ بِتَأْوِيلِهِ، وَأَوْلَى بِقَبُولِ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ، وَأَكْثَرُ احْتِيَاطاً فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُ أَنْ يَتَعَقَّبَ كَلَامَهُ^(١).

(١) فَتَحَ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٠.

ابْنُ حَجَرِ الْعَسْكَلَانِيِّ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ الشَّافِعِيُّ. مِنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ وَالتَّارِيخِ. أَصْلُهُ مِنْ عَسْكَلَانَ بِفِلَسْطِينَ، رَحَلَ كَثِيراً، وَوَلِيَ الْقَضَاءَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: فَتَحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَالذُّرَرُ الْكَامِنَةُ، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ. تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٨٥٢ هـ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٨٧ وَلَحَظَ الْأَحَاطُ لَاِبْنَ فَهْدٍ مَطْبُوعٍ بِنَهَايَةِ تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ ص ٣٢٦ وَمَعَهُ ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٣٨٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٢ ص ٢٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٢٧٠ وَابْنُ حَجَرِ الْعَسْكَلَانِيِّ لِلدَّكْتُورِ شَاكِرٍ مَحْمُودٍ عَبْدُ الْمُنْعِمِ.

الطَّبْطَبِيُّ: شَرَفُ الدِّينِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. عَالِمٌ مُشَارِكٌ فِي أَنْوَاعِ مِنَ الْعُلُومِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَشَرْحُ عَلِيِّ تَفْسِيرِ الْكَشَافِ، وَالتَّبْيَانُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَشَرْحُ الْمَشْكَاتَةِ. كَانَ كَرِيماً مُتَوَاضِعاً. تُوَفِّي سَنَةَ ٧٤٣ هـ = ١٣٤٢ م.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٢٢٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٦٣٩ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

وَسَمَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي بُغْيَةِ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٥٢٢: الْحَسَنُ.

وقال أبو العباس القُرطبي في المُفهم:

إن المني يقع في الرحم حين انزعاجه بالقوة الشهوانية الدافعة مبثوثاً متفرقاً، فيجمعه الله تعالى في محل الولادة من الرحم في هذه المدة.

واستدل بما جاء في بعض الحديث عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْسِير (يُجْمَعُ فِي بطن أمه): أن النطفة إذا وقعت في الرحم، فأراد الله تعالى أن يخلق منها بشراً طارت في بئر المرأة تحت كل ظفر وشعر، ثم تمكث أربعين ليلة، ثم تصير دماً في الرحم، فذلك جمعها، وهذا وقت كونها علققة، والعلق: الدم^(١).

(١) المُفهم لأبي العباس القُرطبي ج ٦ ص ٦٤٩-٦٥٠.

ونقله بتصرف سير: الأبي في إكمال الإكمال ج ٧ ص ٧٤ والسُّوسِي في مكمل إكمال الإكمال ج ٧ ص ٧٤ والمُحشي مُحَمَد بن عُمَر في حاشية الترتيب ج ٧ ص ١٢٢ نقلاً عن الفاكهاني في شرح الأربعين النووية عن المُفهم.

ونقله مُختصراً ابن حَجَر في فَتْح الباري ج ١١ ص ٤٧٩ عن المُفهم للقُرطبي، وكذلك العيني في عمدة القاري ج ٢٣ ص ٢٢٥ وهو بتصرف قليل في شرح الأربعين حديثاً النووية لابن دقيق العيد ص ٢٢ نقلاً عن بعض العلماء.

وانظر هذا التفسير مع الدليل في الفتح المبين ص ٢٠٠ من غير عزو، لكنه أسند الدليل إلى مُخرجه ابن أبي حاتم وغيره.

ونقل القسطلاني في إرشاد الساري ج ٩ ص ٣٤٤ بعض كلام القُرطبي.

وحديث ابن مسعود هذا ذكره القاضي عياض في إكمال المعلم ج ٨ ص ١٢٦.

أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القُرطبي: الأنصاري المالكي. الفقيه المحدث، المدرّس بالإسكندرية، اختصر الصّحّيحين، وشرح مختصره لصحيح مسلم بكتابه: المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. مات سنة ٦٥٦ هـ.

البداية والنهاية ج ١٣ ص ٢١٣ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٣ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥٧ والأعلام ج ١ ص ١٨٦.

القول الثاني:

يكون الجمع في اليوم السابع. بدليل:

ما أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وابنُ مَنْدَه في كتاب التَّوْحِيد من حَدِيثِ مَالِكِ بنِ الحُوَيْرِث
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ خَلْقَ عَبْدٍ، فَجَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، طَارَ مَاؤُهُ فِي كُلِّ عِرْقٍ وَعَضُو
مِنْهَا، فَذَاكَ يَوْمُ السَّابِعِ جَمَعَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَحْضَرَهُ كُلَّ عِرْقٍ لَهُ دُونَ آدَمَ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ
رَبُّكَ﴾ - الانفطار: ٨، وقال ابنُ مَنْدَه: إِسْنَادُهُ مُتَّصِلٌ مشهور على رِسم (أَي: على
شرط) أَبِي عِيْسَى (أَي: التِّرْمِذِيُّ) والنَّسَائِيُّ وغيرهما^(١).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٤ وفي هامشه تَخْرِيجُهُ.

وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٠ وفي هامشه: (يعني إِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ ... جَمَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ
يَعْرِضُهُ عَلَى كُلِّ أَصْلٍ لَهُ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى جَمْعِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَنِيِّ، أَي: عَلَى آدَمَ فَمِنْ دُونِهِ. اهـ
هامش غ. إحدى النسخ).

وَانْظُرْ: تُخَفَّةُ الْأَخُوذِيِّ ج ٦ ص ٣٤٢. وَإِرْشَادُ السَّارِيِّ ج ٥ ص ٢٦٧.

الطَّبْرَانِيُّ: هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ اللَّخْمِيِّ. وَلَدَ بِطَبْرِيةَ الشَّامِ،
وَرَحَلَ طَلِباً لِلْحَدِيثِ وَأَقَامَ فِي رَحْلَتِهِ ٣٣ عاماً، وَكَانَ حَافِظَ عَصْرِهِ، حُجَّةً ثَبَتاً. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ:
مَعَاجِمُ ثَلَاثَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْأَوَائِلِ، وَدَلَالَةُ النُّبُوَّةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٣٦٠ هـ بِأَصْبَهَانَ.
وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٤٠٧ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظِ ج ٣ ص ٩١٢ رَقْم ٨٧٥ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٤ ص ٥٩
وَطَرِحُ التَّزْيِينِ ج ١ ص ٥٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣٠.

ابن مَنْدَه: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَه، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ.
الْحَافِظُ الْجَوَالِ، كَانَ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ وَحَفَظَ الْأَثَرِ، إِمَامُ الْأَيْمَةِ فِي الْحَدِيثِ. مَاتَ سَنَةَ
٣٩٥ هـ.

مِيزَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ٣ ص ٤٧٩ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ٧٠ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظِ ج ٣ ص ١٠٣١ وَطَبَقَاتُ
الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ١٦٧ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٩.

وذكر ابن حَجَر العَسْكَلَانِيّ أَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ الَّذِي رَفَعَهُ يَخَالِفُ تَفْسِيرَ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ رَبَاحِ اللَّخْمِيِّ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ يَوْمِ السَّابِعِ.

قال: وحاصله: أَنَّ فِي هَذَا زِيَادَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهْرَ يَحْصُلُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ. وَأَنَّ فِيهِ ابْتِدَاءَ جَمْعِ الْمَنِيِّ.

وهَذَا بخلاف ظَاهِرِ الروايات الأخرى التي تنص على أَنَّ ابْتِدَاءَ جَمْعِهِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْأَرْبَعِينَ^(١).

والرَّزْقُ الْوَارِدُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْآنْفِ الذَّكَرُ: هُوَ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِنْسَانُ فِي إِقَامَةِ بَدَنِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَمَلْبُوسٍ وَغَيْرِهِ^(٢).

والمُرَادُ مِنْ كِتَابَةِ الرِّزْقِ: تَقْدِيرُهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَصِفَتُهُ حَرَامًا أَوْ حَلَالًا^(٣).
وَالْأَجَلُ: مَدَّةُ الْحَيَاةِ^(٤).

والمُرَادُ بِالْأَجَلِ هَلْ هُوَ طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ؟^(٥).

والمُرَادُ بِالْعَمَلِ هَلْ هُوَ صَالِحٌ أَوْ فَاسِدٌ؟^(٦).

مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ: بَنُ أَشْثِيمَ اللَّيْثِيِّ. صَحَابِيُّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ. وَحَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسُّنَنِ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٧٤هـ.

الإصابة ص ١١٥٤ طَبْعَةُ بَيْتِ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٧ ص ١٦.

(١) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٠، وَذَكَرَ حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ دُونَ مَنْ أَخْرَجَهُ.

(٢) شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ لِلطُّوفِيِّ ص ١٨٠.

(٣) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٤) شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ لِلطُّوفِيِّ ص ١٨٠.

(٥) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٦) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

ومعنى قوله: (شقي أو سعيّد): أن المَلَك يكتب إحدى الكَلِمَتَيْنِ، كأن يكتب مثلاً: أَجَلَ هَذَا الْجَنِينِ كَذَا، ورزقه كذا، وعمله كذا، وهو شقي باعتبار ما يَحْتَمُّ له، وسعيّد باعتبار ما يَحْتَمُّ له، كما دل عليه بقية الخبر^(١).

وهَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ (حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ...) تَضَمَّنَ أَنَّ الْجَنِينَ يَصَلِّي عَلَيْهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَطْوَارٍ، وَهِيَ: طُورُ النُّطْفَةِ، وَالْعَلَقَةِ، وَالْمُضْغَةِ. وَإِذَا صُلِّيَ عَلَيْهِ ضُمِّنَ بِالْجَنَانَةِ عَلَيْهِ.

وَهَذِهِ الْأَطْوَارُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَدِيثِ، لَا تَعَارِضُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا يَضْمَنُ حَتَّى تَأْتِيَ عَلَيْهِ الْأَطْوَارُ السَّبْعَةُ)، يَعْنِي الْمَذْكُورَةَ فِي سُورَةِ (الْمُؤْمِنُونَ)، وَهِيَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٤﴾.

لَأَنَّ الْأَطْوَارَ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَدِيثِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْأَطْوَارِ السَّبْعَةِ الَّتِي فِي الْآيَةِ، وَهِيَ: السُّلَالَةُ، وَالنُّطْفَةُ، وَالْعَلَقَةُ، وَالْمُضْغَةُ، ثُمَّ الْعِظَامُ، ثُمَّ كَسَوْتَهَا لَحْمًا، ثُمَّ إِنشَأَهَا خَلْقًا آخَرَ، وَهِيَ الصُّورَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ الْكَامِلَةُ الَّتِي تَضَمَّنُ الْحَدِيثُ أَنَّهَا تَكُونُ بَعْدَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا^(٢).

وَالْأَطْوَارُ السَّبْعَةُ فِي آيَةِ سُورَةِ (الْمُؤْمِنُونَ) هِيَ التَّارَاتُ السَّبْعُ، الَّتِي قَالَ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: خَلَقَ ابْنُ آدَمَ مِنْ سَبْعٍ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ، وَسُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ: فَهَلْ يَخْلُقُ أَحَدٌ حَتَّى تَجْرِيَ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَةُ؟

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: فَهَلْ تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَمُرَ عَلَى هَذَا الْخَلْقِ؟

(١) فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٢) شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ لِلطُّوفِيِّ ص ١٨٢.

ورُوِيَ عن رِفَاعَةَ بن رَافِع قال: جلس إلى عُمَرَ: عَلِيٍّ وَالرُّبَيْرُ وَسَعْدٌ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَذَاكَرُوا الْعَزْلَ، فَقَالُوا: لَا بِأَسْ بِهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا الْمَوْوُودَةُ الصُّغْرَى، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا تَكُونُ مَوْوُودَةً حَتَّى تَمُرَ عَلَى التَّارَاتِ السَّبْعِ: تَكُونُ سُلَالَةً مِنْ طِينٍ، ثُمَّ تَكُونُ نُطْفَةً، ثُمَّ تَكُونُ عَلَقَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُضْغَةً، ثُمَّ تَكُونُ عِظَامًا، ثُمَّ تَكُونُ لَحْمًا، ثُمَّ تَكُونُ خَلْقًا آخَرَ.

فَقَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ، أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ. رَوَاهُ الدَّارُ قُطْنِي فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ^(١).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٦، وَذَكَرَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ج ٢ ص ٨٧٧ وَفِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَفْظُهُ جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ وَعَلِيٌّ... وَتَصْوِيْبُهُ مِنَ الْاسْتِذْكَارِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَأَشَارَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى ج ٤ ص ١٤٢.

وَأَثَرُ رِفَاعَةَ فِي:

الْاسْتِذْكَارُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ٦ ص ٥٤٩.

وَهُوَ فِي الذَّرِّ الْمَنْشُورِ ج ١٠ ص ٥٧٣، قَالَ السُّيُوطِيُّ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ بْنِ رِفَاعَةَ.

وَفِي الْهَامِشِ نَقْلَ مُحَقِّقِهِ: الْحَدِيثُ عِنْدَ أَحْمَدَ أَيْضًا ج ٣٥ ص ٢١-٢٣ رَقْم ٢١٠٩٦ وَلَيْسَ فِيهِ قِضِيَّةُ الْعَزْلِ، وَقَالَ مُحَقِّقُهُ: صَحِيحٌ قَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ ابْنُ إِسْحَاقَ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِرَقْم ٤٥٣٦.

رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ: بَنُ مَالِكِ الزُّرْقِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو مُعَاذٍ. شَهِدَ الْعَقَبَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَاتَ سَنَةَ ٤١ أَوْ ٤٢ هـ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ١٧٨ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥١٧.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بَنُ نُفَيْلِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيُّ، أَبُو حَفْصٍ. ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مُضْرَبُ الْمَثَلِ بِالْعَدْلِ، كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَبْطَالِ قُرَيْشٍ وَأَشْرَافِهِمْ. قَتَلَهُ أَبُو لُؤْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ الْمَجُوسِيُّ سَنَةَ ٢٣ هـ.

قيل: إن أول من قال في الإسلام: أطال الله بقاءك: عُمَرُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الخبر^(١).

وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عَدِيٍّ بن الْخِيَار قال: تَذَاكُرُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عند عُمَرَ الْعَزَل، فاختلَفوا فيه:

فقال عُمَرُ: قد اختلفتم، وأنتم أهل بَدْرِ الْأَخْيَار، فكيف بالناس بعدكم؟ إذ تناجى رجلاَن، فقال عُمَرُ: ما هَذِهِ الْمُنَاجَاةُ؟ فقال: إن الْيَهُودَ تزعم أنها المَوْوُودَةُ الصُّغْرَى.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٤٥٨ والإصابة ج ٢ ص ٥١٨ وأسَدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٥٢ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ١٠٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٣٨ وَتَارِيخُ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ لابن الْجَوْزِيِّ.

الرُّبَيْرُ بن الْعَوَّام: بن خُوَيْلِد بن أَسَد بن عَبْدِ الْعَزْزَى بن قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ. ابن عمه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وابن أخِي خَدِيجَةُ بنت خُوَيْلِد، صَحَابِي جَلِيل، من الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ، تزوج أَسْمَاء بنت أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيق. قتل سنة ٣٦ هـ.

الاسْتِيعَاب ج ١ ص ٥٨٠ والإصابة ج ١ ص ٥٤٥ وأسَدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ١٩٦.

سَعْدُ بن أَبِي وَقَّاص: مَالِك بن وَهَّاب بن عَبْدِ مَنَافِ الزُّهْرِيِّ، أَبُو إِسْحَاق. أحد الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ، وأول من رمى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. مات بِالْعَقِيقِ، ودفن بِالْمَدِينَةِ بِالْبَقِيعِ سنة ٥٥ هـ على المشهور. وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٨٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٩٠ وأسَدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٠.

الدَّارُ قُطَيْبِي: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بن عُمَرَ بن أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الثَّقَفِيُّ الْحَافِظ. من مُصَنِّفَاتِهِ: السُّنَن. ولد بدار القُطْن من أحياء بَغْدَاد. ورحل، وعاد إلى بَغْدَاد، وتوفي فيها سنة ٣٨٥ هـ، ودفن قريباً من معروف الكَرخي.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٠٨ وَتَارِيخُ بَغْدَاد ج ١٢ ص ٣٤ وَغَايَةُ النُّهَيْتَةِ ج ١ ص ٥٥٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسَّبْكِجِيِّ ج ٣ ص ٤٦٢ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٤ ص ١٧٢ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٨٦ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٣ ص ٩٩١ رقم ٩٢٥.

(١) الاسْتِذْكَار ج ٦ ص ٥٤٩. ونقله ابن عاشور في: التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ ج ١٨ ص ٢٥.

فقال عَلِيٌّ: إنها لا تكون موؤودة حتى يمرّ بها التارات السبع: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٤ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْعِظْلَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٥﴾ - الْمُؤْمِنُونَ.

ذكره الطَّحَاوِيُّ بسنده عن اللَّيْث^(١).

(١) الاستِذْكَار لابن عَبْدِ الْبَرِّ ج ٦ ص ٥٤٨.

وأشار المحقق إلى شرح معاني الآثار للطَّحَاوِيِّ ج ٣ ص ٣٢.

ونقل ابن عاشور في التَّحْرِيرِ والتَّنْوِيرِ ج ١٨ ص ٢٤ هذا الأثر عن شرح الموطأ، ولم يعينه. وهو يريد به الاستِذْكَار.

عُبَيْدُ اللَّهِ (بالتَّصْغِيرِ) بن عَدِيٍّ: بن الْخِيَارِ بن عَدِيٍّ بن تَوْفَلِ بن عَبْدِ مَنَافِ الْقُرَشِيِّ النَّوْفَلِيِّ. قال ابن حِبَّانَ: له رؤية. وقال الْبَغَوِيُّ: بَلَغَنِي أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيُقَالُ إِنَّ أَبَاهُ قُتِلَ بِبَذْرِ كَافِرٍ، حَكَاهُ ابْنُ مَكْوَلَا. كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ قُرَيْشٍ وَعِلْمَائِهِمْ. قَالَ الْعِجْلِيُّ: تَابِعِي ثِقَّةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ: مَاتَ سَنَةَ ٩٥ هـ آخِرَ وَلَايَةِ الْوَلِيدِ بن عَبْدِ الْمَلِكِ. رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

الإصابة ص ٨٧١ طَبْعَةُ بَيْتِ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٥ ص ٥٢.

الطَّحَاوِيُّ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدَ بنِ سَلَامَةَ بنِ سَلَمَةَ الْأَزْدِيِّ الْحَجَرِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ. مِنْ قَرْيَةِ طَحَا بِمِصْرَ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ بِمِصْرَ. وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزْنِيِّ. صَنَّفَ: اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ، وَالشُّرُوطَ، وَمَعَانِيَ الْأَثَارِ، وَالْعَقِيدَةَ الطَّحَاوِيَّةَ، وَغَيْرَهَا. مَاتَ سَنَةَ ٣٢١ هـ بِمِصْرَ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَافِ ج ٣ ص ٨٠٨ رَقْم ٧٩٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٤٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧١ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨ وَغَايَةُ النُّهَايَةِ ج ١ ص ١١٦ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ١ ص ٢٧١ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٣٤٣.

اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ: الْفَهْمِيُّ مَوْلَاهُمْ. إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ فِي عَصْرِهِ بِالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، ثِقَّةٌ، أَصْلُهُ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَوُلِدَ فِي قَلْقَسَنْدَةَ. وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٧٥ هـ.

٢- تحديد بعض المراتب بأربعين ليلة

وهذا في حديث عبد الله بن مسعود المتقدم من طريق وكيع في صحيح مسلم^(١).
وفي حديث حذيفة بن أسيد الغفاري قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ بأذنيَّ هاتين
يقول: (إنَّ النُّطْفَةَ تقع في الرَّحِمِ أربعين ليلةً، ثم يتصوَّرُ عليها المَلَكُ... إلخ)^(٢).

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٧٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٥٩ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٢٢٤ رَقْم ٢١٠ وَوَقْفَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٢٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٣ ص ٣.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كتاب القَدَر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رَقْم ٦٨١٧ (٢٦٤٣)، ص ١٢٦٩.

وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ: بَنُ مَلِيحِ الرَّوَّاسِيِّ الْكُوفِيِّ. مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ. كَانَ أَبُوهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَأَرَادَ الرَّشِيدُ أَنْ يُؤَلِّيَ وَكَيْعًا قَضَاءَ الْكُوفَةِ فَامْتَنَعَ. سَمِعَ الْأَعْمَشَ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَغَيْرَهُمَا. مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ سَنَةَ ١٩٧ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ١٢٣ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٣٠٦ رَقْم ٢٨٤ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٣٩١.

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كتاب القَدَر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رَقْم ٦٨٢١ / ٤ (٢٦٤٥)، ص ١٢٧٠. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ بِسَنَدِهِ هُوَ:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ، أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ، حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ حَدَّثَهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَرِيحَةَ، حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ، يَقُولُ: «إِنَّ النُّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ». قَالَ زُهَيْرٌ: حَسِبْتُه قَالَ: الَّذِي يَخْلُقُهَا، «فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَوْ أُنْثَى؟ فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَسَوِيٌّ، أَوْ غَيْرُ سَوِيٍّ؟ فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ سَوِيًّا أَوْ غَيْرَ سَوِيٍّ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَا رِزْقُهُ؟ مَا أَجَلُهُ؟ مَا خُلُقُهُ؟ ثُمَّ يَجْعَلُهُ اللَّهُ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا».

وَذَكَرَ أَوَّلَهُ: (إِلَى: أَرْبَعِينَ لَيْلَةً): السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَشْهُورِ ج ١٠ ص ٤٢١، وَقَالَ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ هَبَّاقٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ.

وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد^(١).

وَفِي رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ^(٢): (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) بِغَيْرِ شَكٍّ^(٣).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: قُلْتُ: وَرَوَاتُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ^(٤).

حَدَّثَنِي بَنُ أَبِي سَيْدٍ: وَيُقَالُ: أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي سَيْدٍ بَنُ خَالِدِ الْغِفَارِيِّ، أَبُو سَرِيحَةَ (وَزَنَ عَجِيَّةً). شَهِدَ الْحُدَيْبِيَّةَ، وَذَكَرَ فِيمَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ نَزَلَ الْكُوفَةَ. أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ. تُوفِّيَ فَصَلَّى عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: مَاتَ سَنَةَ ٤٢ هـ.

الإصابة ص ٢٦٢ (طبعة بيت الأفكار الدولية) وتهذيب الكمال ج ٢ ص ٧٣.

(١) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٧ ص ٤٨ رقم ٣٩٣٤، بلفظ:

حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بطن أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلاقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فيقول: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَأَجَلَهُ وَرِزْقَهُ، وَاكْتُبْهُ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا»، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ عَبْدِ اللَّهِ بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ غَيْرُ ذِرَاعٍ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّقَاءُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَمُوتُ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ عَبْدِ اللَّهِ بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ غَيْرُ ذِرَاعٍ، ثُمَّ تُدْرِكُهُ السَّعَادَةُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَمُوتُ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

قال محققه الشيخ شُعَيْب: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير فطر - وهو ابن خليفه - ، فقد روى له أصحاب السنن، وحديثه عند البخاري متابعه، ووثقه أحمد وابن القطان والدارقطني وابن معين وابن سعد، والعجلي والنسائي وآخرون.

ثم خَرَجَهُ.

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٨.

(٣) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٩.

(٤) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٨.

وقال ابن حَجَر العَسْقَلَانِي: ويجمع بين الروایتين: (أَرْبَعِينَ يَوْمًا) و (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)، بأن المُرَاد: يَوْمٌ بليته، أو لَيْلَةٌ بيومها^(١).

قوله: (ثم يتصور عليها المَلَك):

قال النَوَوِي: هُكَذَا هو جميع نسخ بلادنا: (يتصور) بالصاد.

وذكر القَاضِي عِيَّاض: (يتصور) بالسين. قال: والمُرَاد بـ (يتصور): ينزل، وهو استعارة من تسورت الدار، إذا نزلت فيها من أعلاها، ولا يكون التسور إلا من فوق. فيحتمل أن تكون الصاد الواقعة في نسخ بلادنا مبدلة من السين^(٢).

(١) فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٩.

وانظر: الفتوحات الوَهْبِيَّة ص ٨٧.

(٢) شرح النَوَوِي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ١٨٧٤.

ونقله عنه الأَبِي فِي إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ. وَالسَّنُوسِي فِي مَكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ ج ٧ ص ٧٩.

وكلام القَاضِي عِيَّاض فِي: إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ ج ٨ ص ١٢٥.

النَوَوِي: مُحِبِّي الدِّين أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرْفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ النَّوَوِي. مُحَرَّرُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُنْتَقِحه، ولد في (نَوَا) قَرْيَةٍ مِنْ دِمَشْقَ سَنَةِ ٦٣١ هـ، وبها نشأ وقرأ القرآن، وقدم دِمَشْقَ سَنَةِ ٦٤٩ هـ. وواصل دراسته. كان صابراً على خشونة العيش، عابداً آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، يواجه الملوك فمن دونهم. مات سنة ٦٧٦ هـ ودفن ببلده. من مُصَنَّفَاتِهِ: مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ، وَشَرْحُ مُسْلِمٍ، وَرِيَاضُ الصَّالِحِينَ، وَالْأَذْكَارُ، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، وَالتَّقْرِيبُ، وَالرَّوْضَةُ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٤٧٦ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ٤ ص ١٤٧٠ رَقْم ١١٦٢ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٩٥ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٥ ص ٣٥٤ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٧ ص ٢٧٨.

عِيَّاضُ (القَاضِي): بَنُ مُوسَى الْيَحْصِيَّيِّ السَّبَّيِّ، أَبُو الْفَضْلِ. عَالِمُ الْمَغْرِبِ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي وَقْتِهِ. وَلِي قَضَاءَ سَبْتَةَ ثُمَّ قَضَاءَ غَرْنَاطَةَ. تَوَفِيَ بِمُرَاكُشَ سَنَةِ ٥٤٤ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الشُّفَا بِتَعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصْطَفَى، وَشَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ.

٣- تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً وأربعين ليلة، أو أربعين ليلة

وهو في حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِالرَّوَايَةِ الرَّابِعَةِ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ آتِفاً فِي التَّحْدِيدِ الْأَوَّلِ لِمَرَاتِبِ الْخَلْقِ، الْوَاردِ بِلَفْظِ:

(... أَرْبَعِينَ يَوْماً وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلَاقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ...) (١).
ولِهَذَا الْحَدِيثِ رِوَايَةٌ: (أَرْبَعِينَ يَوْماً، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) عَلَى الشَّكِّ (٢).

تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١٠١ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٤ ص ١٣٠٤ رَقْم ١٠٨٣.

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٧ كِتَابُ التَّوْحِيدِ، ٢٨ بَاب ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كِمْثَنَا لِعِبَادِنَا الْأَمْرُسَلِينَ﴾ - الصَّافَّاتِ: ١٧١، رَقْم ٧٤٥٤، ص ١٥٦٦.

ولفظ الْحَدِيثِ بِسَنَدِهِ هُوَ:

حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلَاقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَدِّنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَسَقِيَّ أُمِّ سَعِيدٍ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

(٢) (أَرْبَعِينَ يَوْماً وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً) كَذَا فِي الْيُونَنِيَّةِ وَالْفَرَعِ.

وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ (أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). اهـ. هامش الأصل.

انظر: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الطَّبَعَةُ السُّلْطَانِيَّةُ، ج ٩ ص ١٣٥ بِالْهَامِشِ، تَصْوِيرُ طَبَعَةِ الْمَكْنَزِ.

قال ابن حجر العسقلاني معلقاً على رِوَايَةِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ: قوله: (أَرْبَعِينَ يَوْماً) زاد في رِوَايَةِ آدَمَ: «أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، وكذا لأكثر الرِّوَاةِ عَنْ شُعْبَةَ بِالشَّكِّ. / فَتَحَ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٧٩.

وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد^(١).

٤- تحديد بعض المراتب بأربعين ليلة أربعين يوماً

وهو في حديث ابن مسعود المتقدم من طريق شعبة في صحيح مسلم وفيه: (أربعين ليلة أربعين يوماً)^(٢).

(١) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٧ ص ١٦٩ رقم ٤٠٩١، بلفظ:

حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَوَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، - أَيْ: ابْنِ مَسْعُودٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا - أَوْ قَالَ: أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، قَالَ وَكَيْعٌ: لَيْلَةً - ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ الْمَلَكُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: عَمَلِهِ، وَأَجَلِهِ، وَرِزْقِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيُخْتَمَ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيُخْتَمَ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا.

قال محققه الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين وخرجه. يحيى هو القطان، ووكيع هو ابن الجراح، وزيد بن وهب هو الجهنبي.

(٢) صحيح مسلم: ٤٦ كتاب القدر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رقم ٦٨١٧ (٢٦٤٣)، ص ١٢٦٩.

شعبة بن الحجاج: بن الورد الأزدی مولاہم، أبو بسطام الواسطي البصري. قال ابن مهدي: كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال، وبصره في الحديث، وثبته، وتنقيته للرجال. وقال الحاكم: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة. رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الصحابيَّين، وسمع من أربعمائة من التابعين. مات سنة ١٦٠ هـ بالبصرة.

٥- تحديد بعض المراتب باثنتين وأربعين ليلة، أو ثلاث وأربعين

وهو في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري في صحيح مسلم:

(... فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ، أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟) فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ^(١)).

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤ ص ٣٣٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ وَمَسَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٧٧ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٩٣ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٧ ص ١٤٤.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كِتَابُ الْقَدَرِ، ١ بَابُ كَيْفِيَةِ الْخَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ...، رَقْم ٣/٦٨١٩ (٢٦٤٥)، ص ١٢٧٠.

ولفظ الحديث بسنده هو:

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ وَائِلَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ وَعِظَ بغيره، فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَالُ لَهُ: حَذِيفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِيُّ، فَحَدَّثَهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَكَيْفَ يَشَقُّ رَجُلٌ بِغَيْرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَتَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟) فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ».

وَرَوَى مِثْلَهُ بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ رَقْم ٦٨٢٠، ص ١٢٧٠، بَلْفُظ:

وهذه الرواية في نسخة من مُسْلِم: (إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة)، وفي نسخة: (ثلاث وأربعون)^(١).

٦- التحديد بأربعين أو بخمس وأربعين ليلة

وهو في حديث حذيفة بن أسيد في صحيح مُسْلِم:

عن حذيفة بن أسيد يبلغ به النبي ﷺ قال: يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين، أو خمسة وأربعين ليلة، فيقول: يا رب، أشقي أو سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أي رب، أذكر أو أنثى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف، فلا يزاد فيها ولا ينقص^(٢).

حدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ... وساق الحديث بمثل حديث عمرو بن الحارث.

وهذه الرواية في: الدر المنثور ج ١٠ ص ٤٢٢. وجامع العلوم والحكم ص ١٥٨.

وأشار إليها ابن حجر الهيثمي في تحفة المحتاج ج ٨ ص ٢٤١ قال: (وفي حديث مُسْلِم: أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة، أي: ابتداءه).

(١) فتح الباري ج ١١ ص ٤٨٠.

(٢) صحيح مُسْلِم: ٤٦ كتاب القدر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رقم ٦٨١٨/٢ - (٢٦٤٤)، ص ١٢٦٩.

ولفظ الحديث بسنده هو:

حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - واللفظ لابن نُمَيْرٍ - قالوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبَّ أَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ؟ فَيُكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَذْكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ فَيُكْتَبَانِ،

٧- التحديد ببضع وأربعين ليلة

وهو في حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ:

(أَنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بِإِذْنِ اللَّهِ لِبُضْعٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ)^(١).

وذهب أبو العباس القُرْطُبِيُّ إِلَى أَنْ قَوْلَهُ: إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعُونَ، أَوْ خَمْسَةً وَأَرْبَعُونَ، هَذَا كُلُّهُ شَكٌّ مِنَ الرَّوَاةِ^(٢).

وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ.

(فَيُكْتَبَانِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ: بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَمَعْنَاهُ: يَكْتَبُ أَحَدُهُمَا. / شرح النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ١٨٧.

وَالرَّوَايَةُ فِي: الدَّرِّ الْمَنْثُورِ ج ١٠ ص ٤٢٢.

وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي: فَتْحِ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٠.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٤٦ كِتَابُ الْقَدَرِ، بَابُ كَيْفِيَةِ الْخَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ...، رَقْمٌ ٦٨٢٢ (٢٦٤٥)، ص ١٢٧٠.

ولفظ الْحَدِيثِ بِسَنَدِهِ هُوَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُثَيْمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي كُثَيْمٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بِإِذْنِ اللَّهِ، لِبُضْعٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً»... ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

وهو في: فَتْحِ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٠.

(٢) الْمُفْهِمُ ص ٦٥٥.

هذه الروايات المتعددة الصَّحِيحَةُ المتقدمة في تحديد المدة، جَمَعَ بينها الْعُلَمَاءُ كما قال النَّوَوِيُّ:

إِنْ لِلْمَلِكِ مَلَازِمَةٌ، وَمِرَاعَاةُ حَالِ النُّطْفَةِ، وَإِنَّهُ يَقُولُ: يَا رَبُّ هَذِهِ عِلْقَةٌ، هَذِهِ مُضْغَةٌ فِي أَوْقَاتِهَا.

فكل وقت يقول فيه ما صارت إليه بأمر الله تعالى، وهو أعلم سُبْحَانَهُ، ولكلام الْمَلِكِ وتصرفه أوقات: أحدها حين يخلقها الله تعالى نُطْفَةً، ثم ينقلها عِلْقَةً: وهو أول علم الْمَلِكِ بأنه ولد، لأنه ليس كل نُطْفَةٍ تصير ولداً، وَذَلِكَ عَقِبَ الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى، وحينئذ يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقاوته، أو سعادته، ثم لِلْمَلِكِ فيه تصرف آخر في وقت آخر، وهو تصويره، وخلق سمعه، وبصره، وجلده، ولحمه، وعظمه، وكونه ذَكَراً أَمْ أُنْثَى. وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، وهي مدة الْمُضْغَةِ، وقبل انْقِضَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعِينَ، وقبل نفخ الروح فيه، لأن نفخ الروح لا يكون إِلَّا بعد تمام صورته^(١).

وقال النَّوَوِيُّ: أما قوله في إحدى الروايات: (فإذا مرَّ بالنُّطْفَةِ ثَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكاً فَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا...) .

فقال الْقَاضِي (عِيَّاض) وغيره: ليس هو على ظَاهِرِهِ، وَلَا يَصِحُّ حمله على ظَاهِرِهِ، بل الْمُرَادُ بتصويرها وخلق سمعها... إلخ، أنه يكتب ذَلِكَ ثم يفعل في وقت آخر، لأن التصوير عَقِبَ الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى غير موجود في العادة، وإنما يقع في الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، وهي مدة الْمُضْغَةِ، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ۝١٤﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٢-١٤، ثم يكون لِلْمَلِكِ فيه

(١) شرح النَّوَوِيُّ على صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ١٨٧٢-١٨٧٣.

وانظر: إكْمَالُ الْمُعْلِمِ لِلْقَاضِي عِيَّاض ج ٨ ص ١٢٧. وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠١. وَعُمْدَةُ الْقَارِي ج ١٥ ص ١٨٠.

تصوير آخر، وهو وقت نفخ الروح عَقِبَ الأَرْبَعِينَ الثالثة حين يكمل له أربعة أشهر، واتفق العُلَمَاءُ على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر^(١).

إرسال المَلَك

قال النَّوَوِيُّ:

قال القاضِي وغيره: والمُرَاد بإرسال المَلَك في هَذِهِ الأشياء أمره بها، وبالتصرف فيها بِهَذِهِ الأفعال.

وإِلَّا فَقَدْ صرَحَ في الحَدِيثِ بأنه موكل بِالرَّحِمِ، وأنه يقول: (يَا رَبِّ نُطْفَةٍ، يَا رَبِّ عَلَقَةٍ).

قال القاضِي:

وقوله في حَدِيثِ أَنَسٍ: (وَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا، قَالَ: يَا رَبِّ، أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ لَا يَخَالِفُ مَا قَدَمْنَاهُ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُضْغَةِ، بَلْ ابْتِدَاءً لِلْكَلَامِ، وَإِخْبَارٌ عَنْ حَالَةِ أُخْرَى، فَأَخْبَرَ أَوَّلًا بِحَالِ الْمَلَكِ مَعَ النُّطْفَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِظْهَارَ خَلْقِ النُّطْفَةِ عَلَقَةً كَانَ كَذَا وَكَذَا.

ثم المُرَاد بجميع ما ذكر من الرزق، والأَجَل، والشقاوة، والسَّعَادَة، والعَمَل، والذكورة، والأنوثة: أنه يظهر ذَلِكَ لِلْمَلَكِ، ويأمره بِإِنْفَاذِهِ، وكتابتِهِ. وَإِلَّا فَقَضَاءُ الله

(١) شرح النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ١٨٧٣.

وانظره في: فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٤ بتصرف.

وقول القاضِي عِيَّاضُ هُوَ فِي: إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ ج ٨ ص ١٢٧.

وأشار إليه في الْفَتْحِ الْمُبِينِ ص ٢٠٢.

تعالى سابق على ذلك، وعلمه وإرادته لكل ذلك موجود في الأزل^(١).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ص ١٨٧٣-١٨٧٤.

وانظر: إكمال المعلم للقاضي عياض ج ٨ ص ١٢٨. وحاشية الترتيب ج ٧ ص ١٢٦
عن القاضي عياض وغيره. وعمدة القاري ج ١٥ ص ١٨٠ عن القاضي وغيره.

وحديث أنس في:

صحيح البخاري: ٦ كتاب الحيض، ١٧ باب ﴿مُخْلَقَةٌ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ﴾ - الحج: ٥، رقم
٣١٨، ص ٨٣ بلفظ:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ نُطْفَةٌ، يَا رَبِّ عَلَقَةٌ، يَا رَبِّ
مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ: أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ؟
فِيُكْتَبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ).

وفي صحيح البخاري: ٦٠ كتاب أحاديث الأنبياء، ١ باب خلق آدم صلوات الله عليه
وذريته، رقم ٣٣٣٣، ص ٧٠٠، بلفظ:

حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ وَكَّلَ فِي الرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ نُطْفَةٌ، يَا
رَبِّ عَلَقَةٌ، يَا رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرٌ؟ يَا رَبِّ أُنْثَى؟ يَا رَبِّ شَقِيٌّ
أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ).

وفي صحيح البخاري: ٨٢ كتاب القدر، ١ باب في القدر، رقم ٦٥٩٥، ص ١٣٩٨،
بلفظ:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (وَكَّلَ اللَّهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيُّ رَبِّ
عَلَقَةٌ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ أَشَقِيٌّ أَمْ
سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ).

وفي صحيح مسلم: ٤٦ كتاب القدر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة

كتابة المَلَك بعد الأربعين الأولى أو الأربعين الثالثة؟

وقع في رواية البخاري: (إِنَّ خُلُقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيُؤَذِّنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيَّ أَوْ سَعِيدَهُ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ).

فقوله (ثُمَّ يُبْعَثُ) بحرف ثَم، يقتضي تأخير كُتِبَ الْمَلَكُ هَذِهِ الْأُمُورَ إِلَى ما بعد الأربعين الثالثة.

والأحاديث الباقية تقتضي الكُتِبَ بعد الأربعين الأولى.

وجوابه:

أَن قَوْلَهُ (ثُمَّ يُبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَكُ فَيُؤَذِّنُ، فَيَكْتُبُ) معطوف على قَوْلِهِ: (يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمِّهِ) ومتعلق به، لا بما قبله، وهو قَوْلُهُ (ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ)، ويكون قَوْلُهُ (ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ) معترضاً بين المعطوف والمعطوف عليه. وذلك جائز موجود في القرآن والحديث الصحيح وغيره من كلام العرب^(١).

رزقه...، رقم ٦٨٢٣ / ٥ - (٢٦٤٦)، ص ١٢٧٠، بلفظ:

حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَرَفَعَ الْحَدِيثَ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا. فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٍ، أَيُّ رَبِّ عَلَقَةٍ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٍ، فإذا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيُّ رَبِّ، ذَكَرَ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بطنِ أُمِّهِ).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ص ١٨٧٣. وتقدمت رواية البخاري كاملة في: (تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً...) في ص ٩٧.

ونقله بتصريف كُلِّ مَنْ: الْأَبِّي فِي إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ، وَالسَّنُوسِي فِي مَكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ

ج ٧ ص ٧٦.

وبناءً على ما تقدم من أَحَادِيثٍ شَرِيفَةٍ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا:

يتضح أن مدة كل طور من أطوار الْجَنِينِ الثلاثة (طور النُّطْفَةِ، وطور الْعَلَقَةِ، وطور الْمُضْغَةِ) هي أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وقد تَزِيدُ لَيْلَتَيْنِ، أو ثَلَاثَ، أو خَمْسَ لَيَالٍ، أو بضع لَيَالٍ.

هَذَا هُوَ قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

إِلَّا أَنَّ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثِيَّةَ اسْتَأْنَسَتْ بِمَا ذَكَرَهُ الْأَطْبَاءُ مِنْ تَحْدِيدِ كُلِّ فِتْرَةٍ مِنْهَا، فَخَالَفَتْ رَأْيَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ.

فَذَكَرَ أ. د. عَلِيٌّ الْقَرَّةَ دَاغِي:

أن مدة طور النُّطْفَةِ الْأَمْشَاجِ مِنْ بَدْءِ التَّلْقِيحِ إِلَى الْإِسْتِقْرَارِ فِي الرَّحِمِ فِي حُدُودِ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ، لَتَبْدَأَ مَرَحَلَةَ الْعَلَقَةِ.

وَأَنَّ مَدَّةَ طُورِ الْعَلَقَةِ أُسْبُوعَانِ، لَتَبْدَأَ مَرَحَلَةَ الْمُضْغَةِ، أَي: مِنْ مِزْدِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ أَوْ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ.

وَأَنَّ جَمِيعَ الْمَرَاهِلِ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى نِهَآيَةِ الْمُضْغَةِ تَنْتَهِي فِي حُدُودِ ٤٠-٤٢ يَوْمًا. ثُمَّ يَبْدَأُ فِي حَوَالِي ٤٢ يَوْمًا بِنَشْأَةِ أُخْرَى، وَهِيَ مَرَحَلَةُ التَّصْوِيرِ وَالتَّغْيِيرِ إِلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ بِأَجْزَائِهِ.

ثُمَّ يَبْدَأُ طُورُ آخَرَ مِنْ خِلَالِ نَفْخِ الرُّوحِ.

وَاسْتَأْنَسَ لِذَلِكَ:

بِالتَّشْرِيحِ الْعِلْمِيِّ، وَمَا أَسْفَرَتْ عَنْهُ الْأَجْهَزَةُ الْعِلْمِيَّةُ وَتَصْوِيرُ الْأَجْنَةِ دَاخِلِ الْأَرْحَامِ، الَّتِي تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنِينَ يَأْخُذُ شَكْلَهُ الْإِنْسَانِيَّ بَعْدَ ٤٢ يَوْمًا مِنْ بَدْءِ الْحَمْلِ.

وَأَشَارَ إِلَى بَحْثِ الْأَطْبَاءِ فِي ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالرَّوَايَاتِ الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَهِيَ رَوَايَاتُ الْجَمْعِ

المتقدمة في تحديد بعض المراتب. وذكر كلام ابن حَجَرٍ في فَتْحِ الْبَارِي، وأورد جمع الْقَاضِي عِيَّاضُ بَيْنَهَا.

ثم قال أ. د. عَلِيّ:

(وعلى ضوء ذلك فإن الأربعين الأولى مُتَّفَقٌ عليها، وأن التصوير يتم فيه.

في حين أن جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ السَّابِقِينَ ذهبوا إلى أن كل طور يستغرق أربعين يوماً، لظَاهِرِ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْمُتَقَدِّمِ.

كما اتفقوا على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد هذه الأطوار الثلاثة التي يستغرق كل طور أربعين يوماً، أي: أربعة أشهر).

قال د. عَلِيّ:

لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ قَطْعِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي فَهَمَهُ عُلَمَاؤُنَا السَّابِقُونَ، بَلْ إِنْ بَدَايَتُهُ وَاضِحَةٌ فِي تَوَافُقِهِ مَعَ حَدِيثِ مُسْلِمٍ بِأَنَّ هَذِهِ الْفَتْرَةَ كُلُّهَا هِيَ فِي حَدُودِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً أَوْ تَزِيدُ قَلِيلاً كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ السَّابِقَةِ، فَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَكَرُّرُ أَرْبَعِينَ، وَنَقَلَ عَنِ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ سَلَامٍ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِهِ (الْجَنِينَ) الَّذِي جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِقَوْلِهِ:

عِبَارَةُ الْبُخَارِيِّ: (ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةٌ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةٌ مِثْلَ ذَلِكَ)، وَلَا مَعْنَى لِقِيدٍ (فِي ذَلِكَ) إِلَّا مَا تَفِيدُهُ دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ، وَهِيَ أَنَّ طَوْرَ الْعِلْقَةِ يَكُونُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ الْأُولَى، وَكَلِمَةٌ (ثُمَّ) حَيْثُ تَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ، لَا لِلتَّرْتِيبِ الْخَارِجِيِّ، حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ مَنَافَاةٌ بَيْنَ كَلِمَةٍ (ثُمَّ) وَكَلِمَةٍ (فِي ذَلِكَ)، وَهَكَذَا يُقَالُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُضْغَةِ. وَإِذَا أَخَذْنَا بِهَذَا الْقَيْدِ الْوَاردِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ مَرَحَلَةَ الْعِلْقَةِ فِي نَفْسِ الْمُدَّةِ الْأُولَى... فَيُمْكِنُ تَفْسِيرُ بَدْئِهَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَطْبَاءُ، وَبِهِ يَتَّفَقُ الْحَدِيثُ مَعَ الطَّبِّ^(١).

(١) فَهْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيَّةُ الْمَعَاصِرَةُ ص ٤٣٠-٤٣٦. وَنَصُّ الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ سَلَامٍ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِهِ

قال د. عَلِيُّ الْقَرَّةَ دَاغِي: وَيُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّعْبِيرَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِلَفْظِ الْفَاءِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ دُونَ التَّرَاخِي. حَيْثُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤^(١).

وبهذا يريد د. عَلِيُّ الْقَرَّةَ دَاغِي نفي التعارض بين حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، وَبَيْنَ مَا يَقُولُهُ الْأَطْبَاءُ.

قال: فلا يوجد هناك تكرار للأربعين على التفسير المتقدم. ولأنه قد يكون المراد به في الحديث غير المراد به في الطب الحديث.

الْجَنِينُ ص ٥٤.

ومن إشارة الأستاذ الشَّيْخِ مَدْكُورٍ إِلَى الصَّحِيحَيْنِ، فَهَمَّ أَنْ رَوَايَةً (فِي ذَلِكَ) فِي الْبُخَارِيِّ. لَكِنِّي:

لم أجد هذه الرواية (فِي ذَلِكَ) فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِرَوَايَاتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَغَيْرِهَا. إِنَّمَا هِيَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: رَقْم ٦٨١٦ / ١ - (٢٦٤٣) بِلَفْظٍ: (ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ).

وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْوَحِيدَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَكُتِبَ الشُّنَنُ الْأَرْبَعَةُ وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ.

وَتَقَدَّمتُ جَمِيعَ الرِّوَايَاتِ بِنَصِّهَا فِي: (تَحْدِيدُ مَدَّةِ مَرَاتِبِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ بِالْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي). وَلِلتَّأَكُّدِ مِنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرْتُ، اسْتَعْنْتُ بِبَرْنَامِجِ الْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ فِي الْحَاسُوبِ، وَبَحْثْتُ فِي كِتَابِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ (فِي نَسْخِ الْمَوْقِعِ الرَّسْمِيِّ لِهَما)، فَكَانَتْ نَتِيجَةُ الْبَحْثِ فِيهِمَا هِيَ مَا ذَكَرْتُ أَعْلَاهُ نَفْسَهُ.

وَتَبَقِيَ كَلِمَةٌ (فِي ذَلِكَ) الَّتِي أَوْرَدَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَدْكُورٌ فِي مَوْضِعِ الْاِحْتِجَاجِ، فَهِيَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَهِيَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(١) فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ ص ٤٣٦.

أما أَحَادِيثُ مُسْلِمٍ فقد ذكرت أن مدة مراحل الْجَنِينِ الثلاث تنتهي في حدود ٤٢ يوماً، فهي مطابقة تماماً للعلم الحديث^(١).

هَذَا هُوَ تَوْجِيهِ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سَلَامٍ مَذْكُورٍ، ومثله تَوْجِيهِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ عَلِيِّ الْقَرَّةِ دَاغِيٍّ.

وهما من الْعُلَمَاءِ المشهود لهم.

وإن كان كلامهما قد خالف ما اتفق عليه علماءنا السَّابِقُونَ، لَكِنْ لَهُ وَجْهٌ.

لَكِنِّي أَقُولُ:

مما تقدم من أَحَادِيثِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَدَّةَ كُلِّ طَوْرٍ مِنْ أَطْوَارِ الْجَنِينِ الثَّلَاثَةِ: (طَوْرُ النَّطْقَةِ، وَطَوْرُ الْعَلَقَةِ، وَطَوْرُ الْمُضْغَةِ) هِيَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، أَوْ تَزِيدُ لَيْلَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَ، أَوْ خَمْسَ لَيَالٍ، أَوْ بَضْعَ لَيَالٍ. وَحُجَّةُ ذَلِكَ:

١ - ظَاهِرُ أَلْفَاظِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ كَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي رُوِيَ مِنْ طَرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فِي:

أ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ ٣٢٠٨: بَلَفْظُ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا، فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيَقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ...).

ب. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ ٣٣٣٢: بَلَفْظُ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...).

ج. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، رَقْمُ ٦٥٩٤: بَلَفْظُ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...).

(١) فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ ص ٤٤٠.

شُعَبُ الْإِيمَانِ: وهو بلفظ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...).

هذه الروايات الصَّحِيحَةُ كلها أوردتها بتمامها بِسَنَدِهَا وَمَتْنِهَا فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي: تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي.

وكلها تدل على أن مدة كل طور من أطوار الْجَنِينِ الثلاثة (النُّطْفَةُ، وَالْعَلَقَةُ، وَالْمُضْغَةُ) هي أربعون يومًا، وقد تكون أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أو أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أو اثنتين وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أو ثلاث وَأَرْبَعِينَ، أو خمس وَأَرْبَعِينَ، أو بضع وَأَرْبَعِينَ.

وهذا هو مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مِثْلَ ذَلِكَ) فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، يَعْنِي: أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وهذا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ يَتَقَلَّبُ فِي مِئَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَارٍ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنْهَا يَكُونُ فِي طَوْرٍ، فَيَكُونُ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى نُطْفَةً، ثُمَّ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ عَلَقَةً، ثُمَّ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ مُضْغَةً.

ثم بعد المئة وعشرين يومًا يَنْفُخُ الْمَلَكُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيَكْتُبُ لَهُ هَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتٍ^(١).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ص ١٥٥-١٥٦.

وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

ابن رَجَبٍ: أَبُو الْفَرَجِ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ السَّلَامِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. وَرَجَبٌ لَقَّبَ جَدَّهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ. وَوُلِدَ فِي بَغْدَادٍ سَنَةَ ٧٣٦هـ، رَحَلَ وَالِدُهُ بِأَوْلَادِهِ إِلَى دِمَشْقَ سَنَةَ ٧٤٤هـ. وَصَفَهُ الْقَاضِي ابْنُ اللَّحَامِ بِقَوْلِهِ: (سَيِّدُنَا وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْأَوْحَدُ الْحَافِظُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُجَلِّي الْمَشْكِلَاتِ وَمَوْضِعُ الْمُبْهَمَاتِ). مِنْ تَصَانِيفِهِ: شَرْحُ عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ، وَجَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ، وَالْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ، وَالِاسْتِخْرَاجُ فِي أَحْكَامِ الْخَرَاجِ، وَالذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ

٢- تؤكدُه وتوضحه رِوَايَةُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ السَّابِقَةِ: (فإذا مضت الأربعون صارت عِلْقَةً، ثم مُضْغَةً كَذَلِكَ، ثم عِظَاماً كَذَلِكَ)، التي تدل بوضوح على أن العِلْقَةَ لا تكون إلا بعد مضي الأربعين الأولى، وكذلك المُضْغَةُ لا تكون إلا بعد مضي الأربعين الثانية.

٣- يُرَوَى مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ تَكُونُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عِلْقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عِظَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكْسُو اللَّهُ الْعِظَامَ لَحْمًا^(١).

وهذا يعني:

أن العلماء المتقدمين جميعاً يقولون بأن الجنين يتقلب في ثلاثة أطوار، كل طور منها أربعون يوماً.

والفاظ الحديث التي قدمتها، كلها تدل على ما ذكرت صراحةً.

٤- جميع الروايات المتقدمة كان العطف فيها بحرف العطف (ثم): (ثم يكون عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثم يكون مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ...).

ومعلوم أن (ثم) حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي^(٢).

الْحَنَابِلَةُ. تُوفِّيَ سَنَةَ ٧٩٥ هـ بِدِمَشْقَ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْبَابِ الصَّغِيرِ.

الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدِيُّ لِلْعُلَمَاءِ ج ٥ ص ١٦٨ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٣٢٨ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٥٢٧ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٢ ص ٧٤ (طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ) وَمُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ كِتَابِهِ: جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ج ١ ص ٢٥-٥٢.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧.

(٢) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفَبِيِّهِ:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

أي: تدلُّ الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه مُتَّصِلًا بِهِ، وَ(ثُمَّ) على تَأَخُّرِهِ

وعليه:

فلا تكون الأربعين الأولى هي نفسها نُطْفَة، وَعَلَقَة، وَمُضْغَة، بل هي مراحل ثلاث متتابعة، كل مَرَحَلَة أربعون يوماً أو تَزِيد قليلاً، كما وردت النُّصُوص.

٥ - قد يكون المُرَاد به في الحَدِيث غير المُرَاد به في الطب الحَدِيث^(١).

روايات صَحِيح مُسْلِم

أما روايات صَحِيح مُسْلِم التي دار الكلام حولها فهي:

١ - رِوَايَة رقم ٦٨١٦ / ١ - (٢٦٤٣) ص ١٢٦٩:

وهي حَدِيث عَبْدُ اللَّهِ بن مَسْعُود، الذي تضمن الأربعينات الثلاثة، مثل ما جاء في حَدِيث الْبُخَارِيِّ المتقدم. وتكرر هَذَا الحَدِيث في صَحِيح مُسْلِم من طريق آخر، ولم يذكر متنه في رقم ٦٨١٧ (٢٦٤٣) ص ١٢٦٩.

٢ - رِوَايَة رقم ٦٨١٨ / ٢ - (٢٦٤٤) ص ١٢٦٩:

وهي حَدِيث حُذَيْفَة بن أَسِيد يَبْلُغُ به النَّبِيُّ ﷺ قال: يَدْخُلُ الْمَلِكُ عَلَى النُّطْفَةِ بعدما تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أو خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فيقول: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتَبَان. فيقول: أَيُّ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ فَيَكْتَبَان، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ. ثم تُطَوَّى الصَّحْفُ، فلا يُزَادُ فيها ولا يُنْقَصُ.

عنه منفصلاً، أي: مُتَرَاخِياً عنه. نحو: (جاء زَيْدٌ فَعَمَّرُوا)، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ - الأعلى: ٢. و(جاء زَيْدٌ ثم عَمَّرُوا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ - فاطر: ١١.

شرح ابن عَقِيل على أَلْفِيَّة ابن مَالِك ج ٢ ص ٢٠٩.

(١) هَذِهِ النُّقْطَة ذَكَرَهَا د. عَلِيّ الْقَرَة دَاغِي، كما مرَّ آنفاً.

٣- رَوَايَةٌ رَقْم ٦٨١٩ / ٣ - (٢٦٤٥) ص ١٢٧٠:

وهي حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ.

وتكرر هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ بِرَقْم ٦٨٢٠ (٢٦٤٥).

٤- رَوَايَةٌ رَقْم ٦٨٢١ / ٤ (٢٦٤٥) ص ١٢٧٠:

وهي حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَذُنِّي هَاتَيْنِ، يَقُولُ: إِنَّ النُّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ. قَالَ زُهَيْرٌ (أَحَدُ رَوَاةِ سِلْسِلَةِ هَذَا الْحَدِيثِ): حَسِبْتُهُ قَالَ: الَّذِي يَخْلُقُهَا: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَسَوِيٌّ أَمْ غَيْرُ سَوِيٍّ؟ فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ سَوِيًّا أَمْ غَيْرُ سَوِيٍّ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَا رِزْقُهُ؟ مَا أَجَلُهُ؟ مَا خُلُقُهُ؟ ثُمَّ يَجْعَلُهُ اللَّهُ شَقِيًّا أَمْ سَعِيدًا.

٥- رَوَايَةٌ رَقْم ٦٨٢٢ (٢٦٤٥) ص ١٢٧٠:

وهي حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بِأَذْنِ اللَّهِ، لِبَضْعِ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً... ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٦- رَوَايَةٌ رَقْم ٦٨٢٣ / ٥ - (٢٦٤٦).

وهي حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَرَفَعَ الْحَدِيثَ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا. فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، نُطْفَةٌ، أَيُّ رَبِّ، عَلَقَةٌ، أَيُّ رَبِّ، مُضْغَةٌ. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ

يَقْضِي خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيُّ رَبِّ، ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

هذه الروايات المتقدمة في صحيح مسلم، أرى فيها ما يأتي:

١- الرواية الأولى، رقم ٦٨١٦، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وردت فيها الأربعينات الثلاثة التي وردت في صحيح البخاري، فلم تختلف عنها.

٢- والرواية الثانية، رقم ٦٨١٨، من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري، تفيد أن الملك يدخل على النطفة بعد استقرارها في الرحم بأربعين، أو خمسة وأربعين ليلة، فيسأل الملك الله تعالى عن شقاوته وسعادته، وهل هو ذكر أو أنثى، وعن عمله وأثره وأجله ورزقه. فيكتب ذلك كله.

وهذه الرواية تفيد أن في مرحلة النطفة تكتب هذه الأمور، وليس فيها ذكر للعلاقة والمضغة، وليس فيها ما يدل على أن مرحلة النطفة والعلاقة والمضغة هي في الأربعين الأولى.

٣- والرواية الثالثة، رقم ٦٨١٩، من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري، تفيد أن الملك يبعثه الله سبحانه على النطفة حين يمر عليها ثنتان وأربعون ليلة، فيصورها، ويخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها.

ثم يسأل الله تعالى هل هو ذكر أم أنثى؟ فيقضي الله ما شاء، ويكتب الملك. ثم يسأل عن أجله، فيقول الله ما شاء، ويكتب الملك، ثم يسأل عن رزقه، فيقضي الله ما شاء، ويكتب الملك.

وهذه الرواية تفيد أن في مرحلة النطفة، وحين يمر عليها ثنتان وأربعون ليلة، يصورها ويخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها.

ثم عطف عليها بـ - التي تفيد الترتيب والتراخي - كتابة ما قضاه الله تعالى في

أنه ذكر أو أنشئ، ثم أجله، ثم رزقه.

وليس في هذه الرواية أيضاً ذكر للعَلَقَة والمُضْغَة، وليس فيها ما يدل على أن مَرَحَلَة النُّطْفَة والعَلَقَة والمُضْغَة هي في الأربعين الأولى.

والجزء الأول من هذه الرواية فيه التصوير وخلق السمع والبصر والجلد واللحم والعظام.

ولا يعقل أن تكون هذه الأمور قد ظهرت في مَرَحَلَة النُّطْفَة.

إنما هي بدآية مَرَحَلَة إظهار المقدور من الأزل إلى الوجود، لتدرج في مراحل الخلق.

لا سيّما وأن في وقت التصوير أقوالاً عديدة سيأتي ذكرها.

فلم يَبْقَ إلّا القول بأن شأن هذه الكتابة هي كشأن كتابة مقادير المخلوقات من الأزل.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ - الفرقان: ٢.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ - القمر: ٤٩.

وفي صَحِيح الْبُخَارِيِّ عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أن ناساً من أهل الْيَمَن دخلوا على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قالوا: (جئناكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ: كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكُتِبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ...) (١).

(١) بهذا اللفظ في:

صَحِيح الْبُخَارِيِّ: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ١ باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ - الرُّوم: ٢٧، رقم ٣١٩١، ص ٦٧٤.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: (كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قال: وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ)^(١).

قال النَّوَوِيُّ: قال الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره، لا أصل التقدير، فإن ذَلِكَ أَزْلَى لا أول له. وقوله: (وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ)، أي: قبل خلق السماوات والأرض^(٢).

وهو بلفظٍ مقاربٍ في:

صحيح البخاري: ٩٧ كتاب التَّوْحِيدِ، ٢٢ باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ - هود: ٧، رقم ٧٤١٨، ص ١٥٥٧.

عمران بن حصين: بن عبيد بن خلف الخزاعي. كان إسلامه عام حَيِّير، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خُزَاعَةَ يوم الفَتْح. كان من فضلاء الصَّحَابَةِ وفُقَهَائِهِمْ. قال ابن سيرين: أفضل من نزل البَصْرَةَ من الصَّحَابَةِ عمران وأبو بَكْرَةَ. وقال أبو نُعَيْم: كان مجاب الدعوة. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. مات سنة ٥٢هـ، وقيل: ٥٣هـ.

الإصابة ص ٩٥٥ (طبعة بيت الأفكار الدولية) وتهذيب الكمال ج ٥ ص ٤٨١.

(١) صحيح مسلم: ٤٦ كتاب الْقَدَرِ، ٢ باب حِجَاجِ آدَمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، رقم ١٦ (٢٦٥٣) - الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ، طبعة بيت الأفكار الدولية، ص ١٥٧٢.

عبد الله بن عمرو بن العاص: الْقُرَشِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. أسلم قبل أبيه، وأحد السَّابِقِينَ الْمُكْتَرِبِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وكانت معه الراية يوم الْيَرْمُوكِ. كان كاتباً غزير العلم مجتهداً في الْعِبَادَةِ. مات ليالي الْحَرَّةِ سنة ٦٣هـ على الأصح، بالطائف على الرَّاجِحِ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٣٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٦ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٣٣ وَالرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ص ١٩٦ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٥٥.

(٢) الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ، طبعة بيت الأفكار الدولية، ص ١٥٧٢.

وانظر: شرح الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لابن أبي الْعِزِّ ص ١١٣.

أما الجزء الثاني من هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وهو بَيَانُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْأَجَلُ، وَالرِّزْقُ، فالقول فيه كالذي مرَّ في الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْآتِفَةِ الذَّكَرِ.

٤- والرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ، رقم ٦٨٢١، من حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ: تَفِيدُ أَنْ النُّطْفَةَ حِينَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى: أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى: أَسَوِيٌّ أَوْ غَيْرُ سَوِيٍّ، فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ سَوِيًّا أَوْ غَيْرُ سَوِيٍّ، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَخُلُقِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ اللَّهُ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا.

وهَذِهِ الرَّوَايَةُ تَفِيدُ أَنْ فِي مَرَحَلَةِ النُّطْفَةِ تَكْتَبُ هَذِهِ الْأُمُورُ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ لِلْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ. وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ مَرَحَلَةَ النُّطْفَةِ وَالْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ هِيَ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى.

٥- والرَّوَايَةُ السَّادِسَةُ، رقم ٦٨٢٣، من حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، تَفِيدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٍ، أَيُّ رَبِّ عَلَقَةٍ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٍ. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيُّ رَبِّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى... إلخ.

وهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَ النُّطْفَةَ وَالْعَلَقَةَ وَالْمُضْغَةَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَحْدُدْ وَقْتَ بَدَايَاتِهَا، وَكَذَلِكَ لَمْ يَحْدُدْ مَقَادِيرَ خَلْقِ الْجَنِينِ.

فهو خارج عن موضوع النقاش.

بعد هَذَا يَتَبَيَّنُ:

١- أَنَّ الرَّوَايَةَ الْأَوَّلَى فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مُتَّفَقَةٌ تَمَامًا مَعَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي ذِكْرِ الْأَرْبَعِينَاتِ الثَّلَاثَةِ (مَرَحَلَةُ النُّطْفَةِ، وَالْعَلَقَةِ، وَالْمُضْغَةِ).

٢- أَنَّ جَمِيعَ رَوَايَاتِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (الثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةِ، وَالرَّابِعَةِ) تَخْلُو مِنْ ذِكْرِ

العَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ.

وليس فيها كلها ما يَدُلُّ على أن طور العَلَقَةَ، وطور المُضْغَةَ، هو نفسه طور النُّطْفَةِ.

٣- أما الرواية السادسة فقد ورد فيها ذكر النُّطْفَةِ والعَلَقَةَ والمُضْغَةَ، لكنها لم تحدد وقت بداية كل منها، ولا مقادير الخلق. وعلى هذا:

فإن الاستدلال بروايات صحيح مسلم على أن الأطوار الثلاثة كلها تكون في الأربعين الأولى، هو أمر لا دليل عليه.

أما قوله ﷺ (في ذلك) في الرواية الأولى في صحيح مسلم، رقم (٢٦٤٣)، وهي: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقةً مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغةً مثل ذلك...)، وهو في الرواية الوحيدة من بين الروايات التي قدّمتهَا، فيمكن تفسيره بما يأتي:

(في ذلك) أي: في بطن أمه. والبطن - كما في مختار الصحاح - ضد الظاهر، وهو مُذَكَّرٌ، وعن أبي عبيدة: أن تأنيثه لغة^(١). وتكون (في ذلك) تأكيداً لما قبلها (في بطن أمه)، وليست قيداً يجعل الأطوار الثلاثة طوراً واحداً. والتأكيد أسلوب وارد في القرآن والسنة.

وعندئذ تبقى (مثل ذلك) دالة على الأربعينات الثلاثة، فيتفق هذا الحديث مع سائر أحاديث البخاري وغيره، الصحيحة الثابتة التي قدمتها سابقاً.

(١) مختار الصحاح، مادة (بطن) ص ٢٣.

تصوير الجنين

ليس في حديث ابن مسعود المتفق عليه ذكر وقت تصوير الجنين^(١)، لكن ورد في وقت تصويره روايات هي:

الرواية الأولى: يكون التصوير للنطفة في اليوم السابع.

وهذه الرواية في حديث مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ قال: إن الله تعالى إذا أراد خلق عبداً، فجاءه الرجل المرأة، طار مائه في كل عرق وعضو منها، فإذا كان يوم السابع جمعه الله، ثم أحضره كل عرق له دون آدم: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ - الانفطار: ٨. والحديث أخرجه الطبراني وابن منده في كتاب التوحيد.

وقال ابن منده: إسناده متصل مشهور على رسم أبي عيسى (أي: على شرط أبي عيسى الترمذي) والنسائي وغيرهما^(٢).

وهذا هو مذهب الأطباء^(٣)، أي: على ما هو معلوم عندهم في زمانهم السابق.

الرواية الثانية: يكون التصوير في أول الأربعين الثانية.

وهذه الرواية في حديث حذيفة بن أسيد في صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: إذا مر بالنطفة ثتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها... .

وتقدمت هذه الرواية بتمامها في (تحديد بعض المراتب باثنتين وأربعين ليلة...).

(١) جامع العلوم والحكم ص ١٥٩.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ١٥٨، وذكر الحديث في ص ١٥٤، وذكر محقق الكتاب الشيخ شعيب في الهامش، فقال: (رواه الطبراني في الكبير ج ١٩ ص ٦٤٤، وفي الصغير ص ١٠٦، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٨٧. وذكر الهيثمي في المجمع ج ٧ ص ١٣٤ وقال: رجاله ثقات، وجود إسناده السيوطي في الدر المنثور ج ٨ ص ٤٣٩).

(٣) جامع العلوم والحكم ص ١٥٩. والفتح المبين ص ٢٠٣. والفتوحات الوهية ص ٩٠.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَصْوِيرَ الْجَنِينِ وَخَلْقَ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَجِلْدِهِ وَلَحْمِهِ وَعِظَامِهِ يَكُونُ فِي أَوَّلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ لَحْمًا وَعِظَامًا.

وقد تأول بعضهم ذَلِكَ: عَلَى أَنَّ الْمَلَكَ يَقْسِمُ النُّطْفَةَ إِذَا صَارَتْ عَلَقَةً إِلَى أَجْزَاءٍ، فَيَجْعَلُ بَعْضَهَا لِلْجِلْدِ، وَبَعْضَهَا لِلْحَمِّ، وَبَعْضَهَا لِلْعِظَامِ، فَيَقْدَرُ ذَلِكَ كُلُّهُ قَبْلَ وَجُودِهِ. وَرَدَّ ابْنُ رَجَبٍ بِقَوْلِهِ: وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَصَوِّرُهَا وَيَخْلُقُ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ كُلَّهَا، وَقَدْ يَكُونُ خَلْقُ ذَلِكَ بِتَصْوِيرِهِ وَتَقْسِيمِهِ قَبْلَ وَجُودِ اللَّحْمِ وَالْعِظَامِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا فِي بَعْضِ الْأَجْنَةِ دُونَ بَعْضٍ^(١).

الرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ: قَدْ يَقَعُ التَّصْوِيرُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ.

وهي رَوَايَةٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: النَّطْفَةُ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ جَاءَهَا مَلَكٌ فَأَخَذَهَا بِكَفِّهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبٍّ، مُخَلَّقَةٌ أَمْ غَيْرُ مُخَلَّقَةٍ؟ فَإِنْ قِيلَ: غَيْرُ مُخَلَّقَةٍ، لَمْ تَكُنْ نَسَمَةً، وَقَذَفْتُهَا الْأَرْحَامَ. وَإِنْ قِيلَ: مُخَلَّقَةٌ، قَالَ: أَيُّ رَبٍّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، مَا الْأَجَلُ، وَمَا الْأَثَرُ، وَبِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ؟ قَالَ: فَيَقَالُ لِلنُّطْفَةِ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَتَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقَالُ: مَنْ رَازِقُكَ؟ فَتَقُولُ: اللَّهُ. فَيَقَالُ: اذْهَبِ إِلَى الْكِتَابِ، فَإِنَّكَ سَتَجِدُ فِيهِ قِصَّةَ هَذِهِ النَّطْفَةِ. قَالَ: فَتُخْلَقُ، فَتَعِيشُ فِي أَجْلِهَا، وَتَأْكُلُ رِزْقَهَا، وَتَطْأُ فِي أَثَرِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا مَاتَتْ، فَدُفِنَتْ فِي ذَلِكَ. ثُمَّ تَلَا الشَّعْبِيُّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ اللَّعْنَةِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾ - الْحَج: ٥. فَإِذَا بَلَغَتْ مُضْغَةً نُكِسَتْ فِي الْخَلْقِ الرَّابِعِ فَكَانَتْ نَسَمَةً، فَإِنْ

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٨.

وَانْظُرْ: فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٤. وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٣. وَالْفَتْوحَاتُ الْوَهْبِيَّةُ ص ٩٠.

كانت غير مُخَلَّقة قذفتها الأرحام دماً، وإن كانت مُخَلَّقة نُكِسَتْ نَسَمَةً. خَرَّجَهُ ابن أبي حاتم وغيره^(١).

ومال بعض الشراح المتأخرين إلى الأخذ بما دل عليه حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ من أن التصوير والتخليق يقع في أواخر الأربعين الثانية حقيقة.

قال: وليس في حَدِيثِ ابن مَسْعُودٍ ما يدفعه.

واستند إلى كلام بعض الأطباء^(٢).

الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ: لا تصوير قبل ثَمَانِينَ يَوْمًا.

وهي رِوَايَةٌ أُخْرَى عن ابن مَسْعُودٍ، وَرِوَايَةٌ عن ابن عَبَّاسٍ، وبعض الصَّحَابَةِ.

رَوَى السُّدِّيُّ عن أَبِي مَالِكٍ وعن أَبِي صَالِحٍ عن ابن عَبَّاسٍ، وعن مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ عن ابن مَسْعُودٍ، وعن ناس من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ - آلِ عِمْرَانَ: ٦، قال:

إذا وقعت النُّطْفَةُ في الأرحام، طارت في الجسد أربعين يومًا، ثم تكون عِلَاقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثم تكون مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فإذا بلغ أن تُخَلَّقَ، بعث الله مَلَكًا يَصَوِّرُهَا، فيأتي المَلَكُ بتراب بين إصبعيه، فيخلطه في المِضْغَةَ، ثم يعجنه بها، ثم يصورها كما يؤمر، فيقول: أَذْكَرُ أَوْ أُنْثَى؟ أَشَقِي أَوْ سَعِيدٌ؟ وما رزقه، وما عُمره، وما أثره، وما مصائبه؟ فيقول الله تبارك وتعالى، ويكتب المَلَكُ: فإذا مات ذَلِكَ الجسدُ، دُفِنَ حيثُ أُخِذَ ذَلِكَ التراب.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٩-١٦٠.

قال محققه الشَّيْخُ شُعَيْبٌ بِالْهَامِشِ: (ورواه أيضاً الطَّبْرِيُّ ج ١٧ ص ١١٧، وإسناده صَحِيحٌ).

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٥.

خَرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ. وَلَكِنَّ السُّدِّيَّ مُخْتَلَفٌ فِي أَمْرِهِ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَنْكُرُ عَلَيْهِ جَمْعُهُ الْأَسَانِيدَ الْمُتَعَدَّةَ لِلتَّفْسِيرِ الْوَاحِدِ، كَمَا كَانَ هُوَ وَغَيْرُهُ يُنْكِرُونَ عَلَى الْوَاقِدِيِّ جَمْعَهُ الْأَسَانِيدَ الْمُتَعَدَّةَ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ^(١).

وَرَجَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ، فَقَالَ: وَالرَّاجِحُ أَنْ التَّصْوِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ السُّدِّيِّ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ^(٢).

والتصوير في الأربعين الثالثة هو قول القاضي عياض، حيث ذكر أن:
التصوير وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظمه وكونه ذكراً أو أنثى، إنما

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦٠-١٦١، وذكر محققه الشيخ شعيب باهامش: (رواه الطبري برقم ٦٥٦٩، وقال: وفي سنده أسباط بن نصر الهمداني، ضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي، ووثقه ابن معين. والسدي - واسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة - مختلف فيه، قال يحيى القطان والنسائي: لا بأس به، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن معين: في حديثه ضعف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، ولينه أبو زرعة، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به).

وانظر القول في: الفتح المبين ص ٢٠٤.

مُرَّةُ الطَّيِّبِ: هُوَ مُرَّةُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْهَمْدَانِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيِّ. ثِقَّةٌ، وَسُمِّيَ طَيِّبًا لِكثْرَةِ عِبَادَتِهِ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. مَاتَ سَنَةَ ٧٦ هـ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٣٨ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ٦٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠٢ وَاللَّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٢٩٤.

الوَاقِدِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ الْأَسْلَمِيِّ مَوْلَاهُمْ. رَأْسٌ فِي الْمَعَاذِي وَالسَّيْرِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَّقَنُ الْحَدِيثَ، فَاتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ. وَلِيَ قَضَاءَ بَغْدَادَ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٧ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ٣٤٨ رَقْم ٣٣٤ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٣ ص ٣ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (أُورُيَّة) ج ٥ ص ٣١٤ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٣٤٨ وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبُرُوكْلَانَ - تَرْجُمَةُ النَّجَّارِ ج ٣ ص ١٥.

(٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٥، وَأَشَارَ إِلَى حَدِيثِ السُّدِّيِّ فِي الطَّبْرِيِّ.

يكون بعد كونه مُضْغَةً فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، قَبْلَ تَمَامِ خَلْقِهَا وَنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، إِذَا لَا يَنْفَخُ فِي الرُّوحِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صَوْرَتِهِ.

وذكر:

أَنْ حَمَلَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ فِي قَوْلِهِ: (إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثَلَاثَ وَأَرْبَعُونَ بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا... إلخ)، عَلَى ظَاهِرِهِ لَا يَصِحُّ، لَمَّا يَأْتِي:

لأنه قد ذكر أن ذلك ما يقضي الله فيه ما شاء ويكتب، فدل أنه يوجد بعد.
ولأن التصوير بأثر النطفة، وأول العلقة، وفي الأربعين الثانية غير موجود، ولا معهود.

وإنما التصوير في الأربعين الثالثة في مدة المضغة، وذكر آيات سورة (الْمُؤْمِنُونَ)، وهي: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝١٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝١٤ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٥﴾^(١).

وقد أخذ بظاهر رواية السدي السابقة طوائف من الفقهاء، وتأولوا حديث ابن مسعود المرفوع، وقال: أقل ما يتبين خلق الولد أحد وثمانون يوماً، لأنه لا يكون مضغة

(١) إكمال المعلم ج ٨ ص ١٢٧.

وتقدم قول النووي في ذلك.

ونقله الأبي في إكمال الإكمال، والسنوسي في مكمل إكمال الإكمال ج ٧ ص ٧٨ عن القاضي عياض.

ونقله ابن حجر الهيتمي في الفتح المبين ص ٢٠٢ عن القاضي عياض.

ونقله الشبرخي في الفتوحات الوهية ص ٨٩.

إِلَّا فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ، وَلَا يَتَخَلَّقُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مُضْغَةً^(١).

قال ابن رَجَب: وقال أصحابنا (أي: الحَنَابِلَةُ) وأصحاب الشَّافِعِيِّ بناءً على هَذَا الأصل: إنه لَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ، وَلَا تَعْتَقُ أُمُّ الْوَلَدِ إِلَّا بِالْمُضْغَةِ الْمُخَلَّقَةِ، وَأَقْلَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّقَ وَيَتَصَوَّرَ فِي أَحَدٍ وَثَمَانِينَ يَوْمًا^(٢).

الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ: التَّصْوِيرُ هُوَ فِي الْأَرْبَعِينَ الرَّابِعَةِ.

وهو ما صرح به أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهِمِ.

لأن بعث المَلِكِ المذكور فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي هُوَ الْأَرْبَعِينَ الرَّابِعَةِ، الَّتِي هِيَ مُدَّةُ التَّصْوِيرِ^(٣).

وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَقْوَالٌ:

١ - يَجْمَعُ بِأَنَّهُ عَقِبَ الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى يُرْسَلُ الْمَلِكُ لِتَصْوِيرِ تِلْكَ الْعَلَقَةِ تَصْوِيرًا خَفِيًّا، ثُمَّ يُرْسَلُ فِي مَدَّةِ الْمُضْغَةِ أَوْ بَعْدَهَا، فَيَصُورُهَا تَصْوِيرًا ظَاهِرًا مُقَارِنًا لَخَلْقِ عَظْمِهَا وَنَحْوِهِ.

قال ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: فَتَأْمَلُ ذَلِكَ فَإِنِّي لَمْ أَرَ مِنْ صَرَحَ بِهِ، مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

٢ - إِنْ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَصُورُ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصُورُ إِلَّا فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ أَوْ بَعْدَهَا^(٤).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦١. وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٤.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦١.

الْحَنَابِلَةُ: أَتْبَاعُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

(٣) الْمُفْهِمُ ج ٦ ص ٦٥٥. وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٢ نَقْلًا عَنِ الْمُفْهِمِ. وَالْفَتْوحَاتُ الْوَهْبِيَّةُ ص ٨٩ نَقْلًا عَنِ الْمُفْهِمِ، وَرَدَّهُ.

(٤) الْفَتْحُ الْمُبِينُ لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ص ٢٠٢-٢٠٣.

وفي بَذْلِ الْمَجْهُودِ: اختلاف الروايات في ذَلِكَ مبني على اختلاف مدد الحمل، فمن مولود يُؤَلَّدُ لستة أشهر، ومن مولود يُؤَلَّدُ لستين، وبينهما مراتب كثيرة، وهذا إذا لم يَعْتَرِ عارضٌ من مرض، وإلا فقد يَزِيدُ وينقص. فلا يعترض على الروايات بتجربات الأطباء. ولا تعارض في مؤدى الروايات أيضاً. فاعْتَنِمَ فإنه غَرِيبٌ^(١).

خلق العظام

ورد في بعض روايات حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وأنه يكون عظماً أَرْبَعِينَ يوماً.

وذلك في حَدِيثِ الإمام أَحْمَدَ من رِوَايَةِ عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ قال: سمعت أبا عُبَيْدَةَ يحدث قال: قال عَبْدُ اللَّهِ (أي: ابن مَسْعُودٍ): قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْماً عَلَى حَالِهَا لَا تَغَيَّرُ، فإذا مضت الأربعون صارت عَلَقَةً، ثم مُضْغَةً كَذَلِكَ، ثم عِظَماً كَذَلِكَ، فإذا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُسَوِّيَ خَلْقَهُ بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكاً)، وذكر بقية

وانظر: الفتوحات الوهبيّة ص ٩٠.

ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ عَلِيٍّ بنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الْمَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ. وَالْهَيْتَمِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَحَلَّةٍ أَبِي الْهَيْتَمِ مِنْ مَدِينَةِ الْغَرْبِيَّةِ بِمِصْرَ. وَقِيلَ الْهَيْتَمِيُّ بِالْمَثَلَةِ. دَرَسَ بِالْأَزْهَرِ، وَبَرَعَ فِي كُلِّ الْعُلُومِ وَخَاصَّةَ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَكَّةَ، وَصَنَفَ بِهَا الْكُتُبَ الْمُفِيدَةَ مِنْهَا: الْإِمْدَادُ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالصَّوَائِقُ الْمُحْرِقَةُ، وَشَرْحُ الْعُبَابِ، وَ الزَّوْجَرُ، وَالْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةُ، وَغَيْرَهَا. فَقَصَدَهُ الْعُلَمَاءُ. وَكَانَ زَاهِداً، أَمراً بِالْمَعْرُوفِ، نَاهِياً عَنِ الْمُنْكَرِ، وَظَلَّ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٩٧٣ هـ أَوْ سَنَةَ ٩٧٤ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ١٠٩ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٨ ص ٣٧٠ وَمُقَدِّمَةُ الصَّوَائِقِ الْمُحْرِقَةِ ص ١٢ كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ.

(١) بَذْلُ الْمَجْهُودِ لِلْسَّهَارَنُفُورِيِّ ج ١٣ ص ١٢٣.

الْحَدِيثُ^(١).

وَيُرَوَّى مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ تَكُونُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً،
ثُمَّ تَكُونُ عِظَماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكْسُو اللَّهُ الْعِظَامَ لَحْمًا^(٢).

وذكر ابن رَجَب:

أَنْ رَوَايَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُكْسَى اللَّحْمَ إِلَّا بَعْدَ مِائَةٍ وَسِتِّينَ
يَوْماً، وَهَذَا غَلَطٌ بَلَا رَيْبَ لِمَا يَأْتِي:

١ - لأنه بعد مئة وعشرين يوماً يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ بَلَا رَيْبَ.

٢ - وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، هُوَ ابْنُ جُدْعَانَ، لَا يَحْتَجُّ بِهِ.

٣ - وَرَدَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ مَا يَدُلُّ عَلَى خَلْقِ اللَّحْمِ وَالْعِظَامِ فِي أَوَّلِ
الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ، فِيهِ صَحِيحُ مُسْلِمٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

(إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا
وَبَصَرَهَا... إلخ)^(٣).

وَهَذَا الْحَدِيثُ تَقْدِمٌ فِي تَحْدِيدِ بَعْضِ الْمَرَاتِبِ بِاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧.

وَحَدِيثُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ بِرَقْمِ ٣٥٥٣، ج ٦ ص ١٣. وَخَرَّجَهُ مُحَقِّقُ الْمُسْنَدِ
الشَّيْخُ شُعَيْبٌ.

وذكرته آنفاً بتماحه في المَبْحَثِ الثَّانِي: تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي -

تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧.

(٣) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧-١٥٨.

ويؤخذ من قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، ومن حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ، أن تصير الْمُضْغَةَ عِظَامًا بعد نفخ الروح^(١).

تَرْتِيبُ كِتَابَةِ الْمَلَكِ وَالنَّفْخِ

اختلفت ألفاظ روايات الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي:

الرَّوَايَةُ الْأُولَى:

وهي تفيد أن نفخ الروح بعد الكتابة: (أي: الكتابة متقدمة على نفخ الروح).
ورد في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عن ابن مَسْعُودٍ: (...) ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ
بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا، ثُمَّ يُنْفَخُ
فِيهِ الرُّوحُ...^(٢)، الذي تقدم كَامِلًا فِي أَوَّلِ الْمَبْحَثِ الثَّانِي: (تحديد مدة مراتب خلق

(١) فَتَحَ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٢) هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي:

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٥٩ كتاب بَدْءِ الْخَلْقِ، ٦ باب ذِكْرُ الْمَلَائِكَةِ، رَقْم ٣٢٠٨، ص ٦٧٩.

وَنَحْوُ هَذَا الَلْفِظِ فِي:

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٦٠ كتاب أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، ١ باب خَلْقِ آدَمَ...، رَقْم ٣٣٣٢، ص ٧٠٠.

وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٩٧ كتاب التَّوْحِيدِ، ٢٨ باب: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كُفْمُنَا لِجَهَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ -
الْصَّافَات: ١٧١، رَقْم ٧٤٥٤، ص ١٥٦٦.

وهي في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ٣٤ كتاب السُّنَّةِ، ١٧ باب فِي الْقَدَرِ، رَقْم ٤٧٠٨، ج ٧ ص ٩٣.
وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، رَقْم ٤٠٩١، وَتَقْدَمُ ذِكْرُهَا فِي تَحْدِيدِ بَعْضِ الْمَرَاتِبِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ
لَيْلَةً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

الإنسان بالأيام والليالي، ١ - تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً^(١).

فكلمة (ثم) في: (ثم يُنفَخُ فيه الروح) تفيد الترتيب والتراخي، أي: أن نفخ الروح يكون بعد كتابة الملك هذه الأمور الأربعة: عمله، ورزقه، وأجله، وشقاوته وسعادته. قال ابن رجب: ففي هذه الرواية تصريح بتأخر نفخ الروح عن الكتابة^(٢).

الرواية الثانية:

وهي تفيد أن نفخ الروح قبل الكتابة (أي: نفخ الروح متقدم على الكتابة). ورد في صحيح مسلم عن ابن مسعود: (... إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ. وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتُبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ...)^(٣).

وتقدمت هذه الرواية في أول المبحث الثاني (تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي - ١ - تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً)^(٤).

وكل هذه الروايات عن ابن مسعود رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وأشار ابن رجب إلى رواية منها في جامع العلوم والحكم ص ١٦٢، وكذلك الفتح المبين ص ٢٠٧، ورجحها الهيثمي لأنها أصح وأثبت.

- (١) في ص ٧٣ من هذا الكتاب.
- (٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ١٦٢. والفتح المبين لابن حجر الهيثمي ص ٢٠٧.
- (٣) هذه الرواية في:

صحيح مسلم: ٤٦ كتاب القدر، ١ باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، رقم ٦٨١٦ / ١ - (٢٦٤٣)، ص ١٢٦٩.

ومثلها رواية مسند أحمد، رقم ٣٦٢٤، المتقدمة.

- (٤) في ص ٧٥ من هذا الكتاب.

فكلمة (ثم) في (ثم يرسل المَلَك) الدال على التَّرتيب والتراخي، صريح في أن نفخ الروح يكون أولاً، وتأتي بعده كتابة المَلَك الكلمات الأربع.

وهذه الرواية حَرَجَهَا البَيْهَقِيُّ في كتاب القَدَر: (ثم يُبعث المَلَكُ فينفخ فيه الروح، ثم يُؤمَر بأربع كلمات)^(١).

قال ابن رَجَب معلقاً على هذه الرواية: هذه الرواية تصرح بتقديم النفخ على الكتابة، فإما أن يكون هذا من تصرف الرواة برواياتهم بالمعنى الذي يفهمونه، وإما أن يكون المراد تَرْتيب الإخبار فقط^(٢)، لا تَرْتيب ما أخبر به.

وبكل حال، فحديث ابن مَسْعُود يَدُلُّ على تأخر نفخ الروح في الجَنِين، وكتابة المَلَك لأمره إلى بعد أربعة أشهر، حتى تتم الأربعون الثالثة^(٣).

قال ابن حَجَر الهَيْتَمِيُّ: (وأقول: الأولى تقديم رواية البخاري، لأنها أصح وأثبت)^(٤).

وهاتان الروايتان الصَّحِيحَتان:

الأولى: الدالة على أن نفخ الروح متأخر عن الكتابة.

والثانية: الدالة على أن نفخ الروح متقدم على الكتابة.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦٢. وذكر المحقق في الهامش: (وفي السُّنَن ج ٧ ص ٤٦١).

(٢) أي: تَرْتيب خبر على خبر، لا تَرْتيب الأفعال المخبرة عنها. / الفَتْحُ الْمُبِين لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ هامش ص ٢٠٧.

(٣) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦٢-١٦٣.

وانظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٥. والفَتْحُ الْمُبِين ص ٢٠٧ وكلاهما من غير عَزْوٍ.

وذكر الروائين: العَيْنِيُّ في عُمْدَةِ الْقَارِي ج ١٥ ص ١٧٩.

(٤) الفَتْحُ الْمُبِين لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ ص ٢٠٧.

وما قاله العلماء بهما، يرد من يقول:

(بأن هناك تلازماً بين نفخ الروح والكتابة، فهما يحدثان معاً. قال: ولا يوجد حديث واحد يبين أنهما يكونان في زمنين مختلفين)^(١).

فلا داعي إلى هذا التكلف، والأحاديث التي قَدَّمْتُهَا آنفاً ظاهرة المعنى في الدلالة على ما ذكرته في هاتين الروايتين الصحيحتين.

وما قيل: إن أحاديث كتابة مقادير الإنسان تدل على التلازم بين نفخ الروح والكتابة، فهو غير صحيح، لأن هذه الأحاديث هي:

١ - حديث حذيفة بن أسيد قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ بأذنيَّ هاتين يقول: إن النُّطْفَةَ تقع في الرَّحِمِ أربعين ليلة، ثم يتصور عليها المَلَكُ... إلخ، الذي رواه مُسْلِم.

٢ - وما رَوَى حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً... إلخ، الذي رواه مُسْلِم.

٣ - وَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مَلَكَأَ مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بِأَذْنِ اللَّهِ لِبُضْعٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً... إلخ، الذي رواه مُسْلِم.

٤ - وَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أَوْ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً... إلخ، الذي رواه مُسْلِم.

وتقدمت هذه الأحاديث كاملة في: (المبحث الثاني: تحديد مدة المراتب بالأيام والليالي)^(٢).

وهذه الأحاديث جميعها ليس فيها ذكر لنفخ الروح أصلاً.

(١) القائل هو د. شرف القضاة في بحثه: (متى تنفخ الروح في الجنين) ص ٣٣.

(٢) في ص ١١٣ من هذا الكتاب.

فلا يَصِحُّ عندئذٍ أن نجعلها دالة على التلازم بين نفخ الروح والكتابة، كما قيل^(١).
ومحاولة ليّ أعناق النُّصُوصِ والتَّأْوِيلَاتِ البعيدة لها كما أُثر عن بعض الباحثين، لا
توصل إلى الحق الصريح.

(١) هذا التلازم نقل عن بعض الباحثين أيضاً في: الحماية الشرعية لجثة المَوتَوَّى ص ٣١٠-٣١١.

المبحث الثالث

وقت نفخ الرُّوح في الإنسان

اختلف العلماء في وقت نفخ الروح في الجنين، هل يكون في تمام أربعة أشهر، أو بعد تمام أربعة أشهر وعشرة أيام، أو بعد أربعين أو اثنين وأربعين يوماً، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يكون نفخ الروح في الجنين بعد تمام أربعة أشهر

ونقل اتفاق العلماء عليه كُلُّ من: القَاضِي عِيَّاض^(١)، والنَّوَوِي^(٢)، والأُبَّيَّ، والسَّنُوسِي^(٣)، وابن

(١) قال القَاضِي عِيَّاض في إكمال المُعَلِّم ج ٨ ص ١٢٣-١٢٤: (لم يختلف في أن نفخ الروح فيه بعد مئة وعشرين يوماً، وذلك تمام أربعة أشهر ودخوله في الخامس، وهذا قد جَرَّبَ بالمشاهدة، وعليه يُعوَّلُ فيما يحتاج إليه من الأحكام في الاستلحاق عند التنازع، وفي وجوب النفقات على حل المطلقات، وذلك لتيقنه بحركة الجنين في الجوف).

ونقل قول القَاضِي عِيَّاض كُلُّ من: أبي العَبَّاس القُرْطُبِيُّ في المُفْهِم ج ٦ ص ٦٥١. وابن حَجَر العَسْقَلَانِي في فَتْح البَارِي ج ١١ ص ٤٨٥. وابن حَجَر الهَيْتَمِي في الفَتْح المُبِين ص ٢٠٥، فنَصَّ في الفَتْح المُبِين: (...إلا بعد أربعة أشهر، أي: عَقِبَهَا كما صرح به جَمَاعَةٌ). والمُحَسَّنِي مُحَمَّد بن عُمَر في حَاشِيَةِ التَّرْتِيب ج ٧ ص ١٢٣.

(٢) شرح النَّوَوِي على صَحِيح مُسْلِم ص ١٨٧٣، وفيه: (اتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر).

(٣) شرح الأُبَّيَّ على صَحِيح مُسْلِم ومعه شرح السَّنُوسِي ج ٧ ص ٧٥، وكلاهما نَقَلَ عن القَاضِي عِيَّاض، وفيه: (لم يختلف العلماء في أن النفخ يكون لتمام أربعة أشهر والدخول في الخامس، وذلك موجود بالمشاهدة، وعليه يُعوَّلُ فيما يحتاج إليه من الأحكام في الاستلحاق عند التنازع،

رَجَب^(١)، وابن حَجَر العَسْقَلَانِي^(٢)، والقُرْطُبِي^(٣)، وابن عَابِدِينَ^(٤)،

وفي وجوب النفقة على حمل المطلقة، وذلك لتيقنه بحركة الجنين).

الأُبِّي: مُحَمَّد بن خِلْفَة بن عُمَر الوُشْتَانِي المَالِكِي، من أهل تُونُس، ونسبته إلى (أَبَة) من قراها. كان قَاضِيًا، له: شَرْح صَحِيح مُسْلِم، وشَرْح المُدَوَّنَة. توفي سنة ٨٢٧هـ بتُونُس.

البَدْر الطَّالِع ج ٢ ص ١٦٩ وشَجَرَة النُّور الزَّكِيَّة ج ١ ص ٢٤٤ والأَعْلَام ج ٦ ص ١١٥.

- (١) جَامِع العُلُوم والحُكْم ص ١٦٣، وفيه: (فَأَمَّا نَفْخُ الرُّوح فَقَدْ رُوِيَ صَرِيحًا عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوح بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ)، وجاء بروايتين عن عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم قول الإمام أَحْمَد. وسيأتي ذكرها بعد قليل.
- (٢) فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٤، وفيه: نقل عن الْقَاضِي عِيَّاض قَوْلَهُ: (اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَفْخَ الرُّوح لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ).

ونقل ابن حَجَر العَسْقَلَانِي فِي ص ٤٨١ عن الْفَاضِلِ عَلِيِّ بْنِ الْمُهَذَّبِ الْحَمَوِيِّ قَوْلَهُ: (اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَفْخَ الرُّوح لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ).

ولا شك أن نقل ابن حَجَر لَذَلِكَ هُوَ إِقْرَارٌ وَتَوْكِيدٌ لَهُ.

- (٣) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٦، وفيه: (لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ نَفْخَ الرُّوح فِيهِ - أَيْ: فِي الْجَنِينِ - يَكُونُ بَعْدَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَذَلِكَ تَمَامُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَدُخُولِهِ فِي الْخَامِسِ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِالْأَحَادِيثِ، وَعَلَيْهِ يُعَوَّلُ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الْاسْتِلْحَاقِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَفِي وَجُوبِ النِّفَقَاتِ عَلَى حَمْلِ الْمَطْلُوقَاتِ، وَذَلِكَ لِتَيَقُّنِهِ بِحَرَكَةِ الْجَنِينِ فِي الْجَوْفِ).

القُرْطُبِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أَبِي بَكْر بن فَرْحِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ. من الْعُبَادِ الصَّالِحِينَ وَالْعُلَمَاءِ الْعَارِفِينَ الْوَرَعِينَ. من تصانيفه: تَفْسِيرُ جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وله كتاب الْأَسْنَى فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، والتذكار في أفضل الأذكار، والتذكيرة. كان مستقرًّا بِمُنِيَّةِ بَنِي خُصَيْبٍ مِنَ الصَّعِيدِ الْأَدْنَى بِمِصْرَ، وتوفي بها سنة ٦٧١هـ.

الدِّيَنَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣٠٨ والوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ١٢٢ وشَجَرَة النُّور الزَّكِيَّة ج ١ ص ١٩٧.

- (٤) رَدُّ الْمُحْتَار ج ١ ص ٣٠٢، وفيه: (نقل بعضهم أَنَّهُ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نَفْخَ الرُّوح لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَيْ: عَقِبَهَا، كَمَا صَرَحَ بِهِ جَمَاعَةٌ... . وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ ظُهُورُ الْخَلْقِ قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّ نَفْخَ الرُّوح إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْخَلْقِ).

والكَادُورِيُّ^(١).

بدليل:

١ - ظَاهِر حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ... إلخ، المتقدم في أول المَبْحَثِ الثاني: (تحديد مدة المراتب بالأيام والليالي، ١ - تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً)^(٢).

وفي هذا القول تقدمت النُّصُوصُ الدالة على اتفاق العُلَمَاءِ على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد انقضاء الشهر الرابع، أي: بعد مئة وعشرين يوماً.

وانظر: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة: د. مُحَمَّدُ نَعِيمُ ياسين ص ٧٦-٧٧. والحماية الشرعية لجثة المتوفى: د. إيمان المشموم ص ٣٠٨.

ابن عابدين: هو مُحَمَّدُ أمين بن عُمَر بن عَبْدِ العَزِيزِ عابدين الحُسَيْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ. فقيه الشام، وإمام الحنفية في عصره. من مُصَنَّفَاتِهِ: رَدُّ الْمُحْتَارِ، وَمَنْحَةُ الْخَالِقِ، وَالْعُقُودُ الدَّرِيَّة. ولد بدمشق، وتوفي بها سنة ١٢٥٢ هـ.

أَعْيَانُ القرن الثالث عشر: خَلِيلُ مَرْدَمِ بك ص ٣٦ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٣٦٧ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٧٧.

(١) جَامِعُ الْمُضَمَّرَاتِ وَالْمُشْكِلَاتِ لِلكَادُورِيِّ ص ٤١٤، وفيه: (رجل صب ماء في رحم امرأة، وأرادت المرأة الإسقاط، إن كان بعد انقضاء مدة ينفخ فيه الروح، وذلك بعد انقضاء مائة وعشرين يوماً، لا يجوز ذلك إجماعاً).

الكَادُورِيُّ: يُوسُفُ بن عُمَر بن يُوسُفِ الصُّوفِيِّ البَزَّارِ، المعروف عند التُّرك بنيرة عُمَر بَزَّار، شمس الدين. وبنيرة هو من رحل وجمع وعُني بالعلم. له: جَامِعُ الْمُضَمَّرَاتِ وَالْمُشْكِلَاتِ شرح مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ. شيخ كبير، وعالم نحير، من فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، جمع عِلْمِي الْحَقِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ. توفي سنة ٨٣٢ هـ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٣٨٠ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٥٥٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٤ ص ١٧٤ (طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ). ومُفَدَّمَةُ كِتَابِ جَامِعِ الْمُضَمَّرَاتِ وَالْمُشْكِلَاتِ الَّذِي حَقَّقَ جُزْءَ أَثْنَيْ د. عَمَّارُ فَوَادِ الرَّائِي.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦٣.

وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي ص ٧٣ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

وقال ابن القيم: (وكثير من الناس يظن أن التعارض موجود بين الحديثين - حديث البُخَارِيِّ الذي فيه نفخ الروح بعد ١٢٠ يوماً، وحديث مُسْلِمٍ الذي ليس فيه بيان نفخ الروح - ، ولا تعارض بينهما بحمد الله، وأن المَلَكَ الْمُوَكَّلَ بالنُّطْفَةِ يكتب ما يقدره الله سُبْحَانَهُ عَلَى رَأْسِ الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى، حتى يأخذ في الطُّور الثاني.

وأما المَلَكُ الذي ينفخ فيه الروح فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه أن يكتب رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وشقاوته وسعادته، وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه المَلَكُ الْمُوَكَّلُ بالنُّطْفَةِ، فذاك راتب معها، ينقلها بإذن الله من حال إلى حال، فيقدر الله سُبْحَانَهُ شأن النُّطْفَةِ حتى يأخذ في مبدأ التخليق^(١).

وقال ابن رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ: فَهَذَا الْحَدِيثُ - أَي: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ... - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ يَتَقَلَّبُ فِي مِئَةٍ وَعَشْرِينَ يَوْماً، فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَارٍ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنْهَا يَكُونُ فِي طَوْرٍ، فَيَكُونُ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى نُطْفَةً، ثُمَّ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ عُلَقَةً، ثُمَّ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ مُضْغَةً، ثُمَّ بَعْدَ الْمِئَةِ وَالْعَشْرِينَ يَوْماً يَنْفُخُ الْمَلَكُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيَكْتُبُ لَهُ هَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتٍ^(٢).

وقال ابن رَجَبٍ أَيْضاً: فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ بَعْدَ مَصِيرِهِ مُضْغَةً أَنَّهُ يُبْعَثُ

(١) فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيبَةِ الْمَعَاصِرَةِ: د. عَلِيٍّ الْقَرَهْ دَاغِي ص ٤٤٥ ثَقْلًا عَنِ الرُّوحِ لِابْنِ الْقَيْمِ ص ٢٠٥.

ابن قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. الْفَقِيهُ الْأُصُولِيُّ الْمُفَسِّرُ النَّحْوِيُّ الْعَارِفُ الْمُجْتَهِدُ. لَازِمَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَفَنَّنَ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: رَأْدُ الْمَعَادِ، وَتَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَإِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. تَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٥١هـ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٦ ص ١٦٨ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٢٧٠ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٤٣ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٦٢.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٥-١٥٦.

إليه المَلَكُ، فيكتب الكلمات الأربع، وَيَنْفُخُ فيه الروحَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بعد مئة وعشرين يوماً^(١).

وقال ابن حَجَر العَسْكَلَانِي: حَدِيثُ ابن مَسْعُودَ بجميع طرقه يَدُلُّ على أن الجَنِينَ يتقلب في مئة وعشرين يوماً في ثلاثة أطوار، كل طور منها في أربعين، ثم بعد تكملتها ينفخ فيه الروح^(٢).

وقال ابن حَجَر أيضاً: استدلَّ بِحَدِيثِ ابن مَسْعُودَ على أن السَّقَطَ بعد الأربعة أشهر يصلُّ عليه، لأنه وقت نفخ الروح فيه.

وهو مَقْبُولٌ عن القديم للشَّافِعِيِّ، والمشهور عن أَحْمَدَ وإِسْحَاقَ^(٣).

وهذا ذكره الطُّوفِيُّ بقوله: ذَكَرَ - حَدِيثُ ابن مَسْعُودَ - نَفْخَ المَلَكِ الروح في الجَنِينَ بعد مئة وعشرين يوماً، مضروب ثلاثة في أربعين، فاستفيد من ذَلِكَ أنه:

لا يُصَلَّى على السَّقَطِ حتى يستكمل أربعة أشهر، وهي مئة وعشرون يوماً. إذ قَبْلَ ذَلِكَ لا روح فيه، وما لا روح فيه فهو موات. والصلاة إنما تكون على الميت، وهو من حَلَّةِ الروح ثم فارقه، لا على الموات بالأصالة^(٤).

(١) جَامِعُ العُلُومِ والحِكْمِ ص ١٦٢.

(٢) فَتْحُ البَّارِي ج ١١ ص ٤٨٣.

(٣) فَتْحُ البَّارِي ج ١١ ص ٤٨٩.

(٤) شرح الأربَعِينَ النُّوَوِيَّةِ للطُّوفِيِّ ص ١٨٢.

وانظر: الفَتْحُ المُبِين ص ٢٠٦.

الطُّوفِيُّ: سُلَيْمَانُ بن عَبْدِ القَوِيِّ بن عَبْدِ الكَرِيمِ الصَّرَصَرِيِّ البَغْدَادِيِّ الحَنْبَلِيِّ، أَبُو الرَّبِيعِ نَجْمُ الدِّينِ. الفَقِيهُ الأُصُولِيُّ. نسبته إلى قريته التي وُلِدَ فيها (طُوفِي) أو (طُوف)، وهي قَرْيَةٌ من أَعْمَالِ صَرْصَرٍ من سَوَادِ بَغْدَادَ. دخل بَغْدَادَ سنة ٦٩١ هـ، وتلمذ على شُيُوخِهَا، ثم دخل دِمَشْقَ سنة ٧٠٤ هـ، ولقي الشَّيْخَ نَقِيَّ الدِّينِ بن تَيْمِيَّةَ والمَزِّيَّ. ثم

وكذلك:

يستفاد من حديث ابن مسعود أن الأمة لا تصير أم ولد إلا بوضع ما تجاوز أربعة أشهر من سيدها.

لأن النبي ﷺ قال في أم الولد: (أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا)، فَعَلَّقَ الْعَتَقَ بِالْوَلَدِ.

ومُقْتَضَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّهُ سَمَاهُ قَبْلَهَا: نُطْفَةً وَعَلَقَةً وَمُضْغَةً، وَلَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ بَوْلَدُ لُغَةً وَلَا عَرَفَاءً، وَإِنَّمَا يُسَمَّى وَلَدًا إِذَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ وُلِدَ^(١).

فإن قيل:

الشَّرْعُ عُلِقَ عَتَقُهَا بِالْوَلَدِ، وَالْوَلَدُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَهِيَ الْخُرُوجُ مِنَ الرَّحِمِ.

قلنا:

يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تَصِيرَ أُمُّ وَلَدٍ بَوْضَعِ النُّطْفَةِ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الرَّحِمِ، وَلَيْسَ

دخل القاهرة سنة ٧٠٥هـ، وقرأ على ابن حبان النحوي وغيره. وأدّى فريضة الحج آخر سنة ٧١٤هـ، وجاور بالمدينة المنورة سنة ٧١٥هـ، ثم نزل في أرض بيت المقدس والحليل، إلى أن مات في الحليل سنة ٧١٦هـ. من مؤلفاته: الآداب الشرعية، وشرح الأربعين النووية.

الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٦٦ والمفصل الأرشد ج ١ ص ٤٢٥ وبُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ٥٩٩ ومُقَدِّمَةُ كتابه: شرح الأربعين النووية، التي كتبها محققه: كَامِلُ أَحْمَدُ كَامِلُ الْحُسَيْنِيِّ.

(١) شرح الأربعين النووية للطوفي ص ١٨٣.

وانظر: فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٩.

وحديث: أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا، فِي:

سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: أَبْوَابُ الْعَتَقِ، ٢ باب أمّهات الأولاد، رقم ٥١٦، ج ٣ ص ٥٥٩، عن ابن عباس قال: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَخَرَجَهُ عَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ وَابْنِ بَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

كَذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ بِهِ قَائِلٌ لَكَانَ بَعِيداً عَنْ دَلِيلِ الشَّرْعِ.

وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى صِيرَرَتِهَا أُمٌّ وَلَدَ بَدُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ حَرْصاً عَلَى عَتَقِهَا وَتَشَوْفاً إِلَيْهِ، وَلَوْ بِسَبَبٍ ضَعِيفٍ كَالْعَتَقِ بِالسَّرَايَةِ^(١).

٢- القول بأن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر، مَرْوِيٌّ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صَرِيحاً.

رَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا تَمَّتِ النُّطْفَةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بُعِثَ إِلَيْهَا مَلَكٌ، فَنَفَخَ فِيهَا الرُّوحَ فِي الظُّلُمَاتِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤. خَرَّجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ^(٢).

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ بِهَذَا الْقَوْلِ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ:

(١) شرح الأربعين النووية للطوفي ص ١٨٣.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ١٦٣. قال محققه: وأورده ابن كثير ج ٥ ص ٤٦١ من رواية ابن أبي حاتم.

زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، قَرَأَ عَلَى وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ رَأْسَ الْمُعْتَزِلَةِ، كَانَ رَأْساً فِي الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى. قُتِلَ سَنَةَ ١٢٢ هـ بَعْدَ ثَوْرَةٍ قَامَ بِهَا، نَصَرَهُ بِهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَإِلَيْهِ يَنْتَسِبُ مَذْهَبُ الزَّيْدِيَّةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: رَأَى جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤١٩ وَفَوَاتُ الْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ٣٥ وَتَارِيخُ الطَّبَرِيِّ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ١٢١ و ١٢٢ هـ ج ٧ ص ١٦٠ وَالْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٣٤.

زَيْنُ الْعَابِدِينَ: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَيْسَ لِلْحُسَيْنِ عَقَبٌ إِلَّا مَنْ وَلَدَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ هَذَا. مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: مَا رَأَيْتُ قُرْشِيًّا أَفْضَلَ مِنْهُ. تَوَفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٩٤ هـ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٧٤ رَقْم ٧١ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٦٦ وَجَلِيَّةُ الْأَوَّلِيَاءِ ج ٣ ص ١٣٣.

أن الطفل يُنْفَخ فيه الروح بعد الأربعة أشهر، وأنه إذا سقط بعد تمام أربعة أشهر

صُلِّيَ عليه، لأنه نفخ فيه الروح ثم مات.

وحكي ذلك أيضاً عن سَعِيد بن المُسَيَّب، وهو أحد أقوال الشَّافِعِيِّ وإِسْحَاق^(١).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٦٣، وفي هامشه: رِوَايَةُ عَلِيِّ أوردتها ابن كَثِيرٍ من رِوَايَةِ ابن أَبِي حَاتِمٍ.

وانظر: تَفْسِيرُ ابن كَثِيرٍ ج ٥ ص ٤٢١ بلفظ مقارب.

الشَّافِعِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابِ الْمُطَّلِبِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ. وَجَدُّهُ الْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ أَخُو هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ جَدُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ يَلْتَقِي مَعَ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي جَدِّهِ عَبْدِ مَنَافٍ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. وَشَافِعٍ وَأَبُوهُ السَّائِبُ صَحَابِيَّانِ. وَلَدَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ ١٥٠ هـ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَكْمَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ). وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (كَانَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْقِرَاءَاتِ). مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ. وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٢٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَشْمُونِيِّ ج ١ ص ١١ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٤٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٦ وَأَدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ. وَانظر من مصادر ترجمته الكثيرة في: تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبروكلمان، الطَّبْعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ٣ ص ٢٩٢ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٦.

إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ: هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدِ الْحَنْظَلِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهُوَيْهٍ. أَحَدُ أَعْلَامِ نَيْسَابُورَ. نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ أَمْلَأَ أَحَدَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ. وَكَانَ فَقِيهًا وَمُحَدِّثًا. وَهُوَ ثِقَةٌ، لَهُ مُسْنَدٌ مَشْهُورٌ. سَمِعَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٨ هـ بَنِيْسَابُورَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٩٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢١٦ وَمِيزَانُ الْاِغْتِدَالِ ج ١ ص ١٨٢ وَتَارِيخُ بَعْدَادٍ ج ٦ ص ٣٤٥ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٠٩ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٩ ص ٢٣٤.

القول الثاني: يكون نفخ الروح في الجنين بعد تمام أربعة أشهر وعشر

بدليل:

١ - خرج اللَّالِكَايِّي بإسناده عن ابن عَبَّاس قال: إذا وقعت النُّطْفَةُ في الرَّحِمِ، مكثت أربعة أشهر وعشراً، ثم نفخ فيها الروح، ثم مكثت أربعين ليلة، ثم بُعِثَ إليها مَلَكٌ، فنقحها في نُقْرَةِ القفا، وكتب شَقِيحاً أو سَعِيداً.
وفي إسناده نظر.

وفيه: أن نفخ الروح يتأخر عن الأربعة أشهر بعشرة أيام.

٢ - المعروف عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لما سُئِلَ عن عِدَّةِ الوفاة حيث جعلت أربعة أشهر وعشراً، ما بال العشر؟ قال: ينفخ فيها الروح.
٣ - نقل غير واحد عن أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً، ففي تلك العشر يُنْفَخُ فيه الروح، وَيُصَلَّى عليه.

٤ - قال أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ عَنْهُ: تكون النَّسَمَةُ نُطْفَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَعَلَقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَمُضْغَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثم تكون عظماً ولحماً، فإذا تَمَّ أربعة أشهر وعشراً نفخ فيه الروح.

وظاهر هذه الرواية أنه لا ينفخ فيه الروح إلا بعد تمام أربعة أشهر وعشر^(١).

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ص ١٦٣-١٦٤. وفي هامشه قال محققه الشَّيْخُ شُعَيْبُ: (حَدِيثُ اللَّالِكَايِّي فِي أَصُولِ الْأَعْتِقَادِ (١٠٦٠)، وفي سنده مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدِ الرَّازِيِّ، وهو ضعيف).

وَحَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي عِدَّةِ الْوفاةِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُ. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٦.

وانظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٥-٤٨٦. وذكر في ص ٤٨٩ الدليل الثاني (قول أَحْمَد).

اللَّالِكَايِّي: أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَنْصُورِ الطَّبْرِيِّ الرَّازِيِّ الشَّافِعِيِّ. تَفَقَّهَ

فالعشرة احتياط، أو أن الروح تنفخ فيها، بناءً على ما رُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ وسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورَةَ^(١).

القول الثالث: نفخ الروح في الجنين يكون بعد أربعين، أو اثنين وأربعين يوماً

وهو ما ورد في حَدِيثٍ صَحِيحٍ، كما يقول الطُّوفِيُّ.

وأشبهه ما يجمع به بين حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وبين هَذَا الْحَدِيثِ هو:

حملة على أن بعض الأجنة ينفخ فيه الروح بعد مائة وعشرين يوماً. وبعضهم بعد اثنين وأربعين، تخصيصاً لكل واحد من الْحَدِيثَيْنِ بِالْآخِرِ^(٢).

وما يقال من أن:

تخلق الجنين، وتصويره، وحركاته الإرادية، ونموه، في الفترة ما بعد الأربعين

بِالشَّيْخِ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، وبرع في المذهب. رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وابنه مُحَمَّدٌ وغيرهما. توفي بِالدِّينَوَرِ سنة ٤١٨ هـ. وَاللَّائِكَايِيُّ نسبة إلى بيع اللوالمك التي تُلْبَسُ فِي الْأَرْجُلِ، أَي: صَانِعُ النَّعَالِ.

سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ج ١٧ ص ٤١٩ وَطَبَقَاتُ الْحُفَاطِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ٤٢٠ رَقْم ٩٥٣ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: شَرَحَ أُصُولَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: أَبُو يَعْقُوبَ نَشَاتُ بْنُ كَمَالِ الْمِصْرِيِّ.

وَضَبَطَ النِّسْبَةَ فِي اللَّبَابِ لِابْنِ الْأَثِيرِ ج ٣ ص ٤٠١: اللَّائِكَايِيُّ.

وَفِي الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ، مَادَّةُ (اللَّائِكَايِيُّ) ص ١٢٣٠: اللَّائِكَايِيُّ.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ص ١٦٤ وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٥.

وَفِي رَدِّ الْمُحْتَارِ - بَابِ الْحَيْضِ ج ١ ص ٣٠٢: (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَبِهِ أَخَذَ أَحْمَدُ. وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ ظُهُورُ الْخَلْقِ قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْخَلْقِ).

(٢) شَرَحَ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةُ لِلطُّوفِيِّ ص ١٨٤. وَفِي هَامِشِهِ ذَكَرَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ: حَدِيثُ الْأَرْبَعِينَ أَوْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي السُّنَّةِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ ج ١ ص ٧٩-٨٠.

الأُولَى إلى ما قبل أربعة أشهر، هو دليل على نفخ الروح^(١).

أقول:

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ يَدُلُّ صَرَاخَةً عَلَى أَنْ نَفَخَ الرُّوحَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَوْلُ أَحْمَدَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَدُلُّ عَلَى أَنْ نَفَخَ الرُّوحَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي نَقَلَهُ الطُّوفِيُّ حَمَلًا لَا يَعَارِضُهَا.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنْ حَرَكَاتِ الْجَنِينِ وَنَمُوهُ قَبْلَ الشَّهْرِ الرَّابِعِ، لَا يَعْنِي نَفْخَ الرُّوحِ فِيهِ.

يُؤَيِّدُهُ:

١ - الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صَوْرَتِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي عِيَّاض^(٢)، وَالتَّوَوِّي^(٣)، وَابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ^(٤)، وَالْعَيْنِيِّ^(٥).

(١) انظر: خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَار ص ١٩١ و ١٩٧.

وَأَشَارَ إِلَيْهِ: د. عَلِيٌّ الْقَرَّةُ دَاغِي فِي: فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيبَةِ الْمَعَاصِرَةِ ص ٤٤٠ نَقْلًا عَنِ الْبَار.

(٢) إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ لِلْقَاضِي عِيَّاض ج ٨ ص ١٢٧.

(٣) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ص ١٨٧٢ - ١٨٧٣، وَفِيهِ: (نَفَخَ الرُّوحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صَوْرَتِهِ).

(٤) الْفَتْحُ الْمُبِينُ لِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ ص ٢٠٢، وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ وَإِقْرَارَ النَّوَوِيِّ لَهُ: قَالَ: (وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَلَكَ يَنْفَخُ الرُّوحَ فِي الْمَضْغَةِ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ إِنَّهَا يَنْفَخُ فِيهَا بَعْدَ أَنْ تَتَشَكَّلَ بِشَكْلِ ابْنِ آدَمَ، وَتَتَصَوَّرَ بِصَوْرَتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَخَلَقْنَا الْمَضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - الْمُؤْمِنُونَ: ١٤، أَيْ: بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ).

(٥) عُمْدَةُ الْقَارِي ج ١٥ ص ١٨٠، وَفِيهِ: (نَفَخَ الرُّوحَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ صَوْرَتِهِ).

وهو الذي فهموه من الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. وتقدم اتفاق الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْ نَفْخَ الرُّوحُ يكون بعد تمام أربعة أشهر، أو أربعة أشهر وعشرة أيام، وهذا يعني أن تمام صورته تكون بعد الأَرْبَعِينَ الثالثة عندهم.

٢- النمو وَحَرَكَاتِ الْجَنِينِ فِي الْبَطْنِ، لَا تَعْنِي نَفْخَ الرُّوحِ، لِأَنَّ هَذَا النَّمُو يَبْدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ حِينَ التَّقَاءِ حَيْثُ الرِّجْلُ بِبُيُوضَةِ الْأُنْثَى، وَهَذَا الْإِلْتِقَاءُ تَجْتَمِعُ فِيهِ الْكُرُومُ وَسُومَاتُ الذِّكْرِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ بِحَرَكَةِ عَمَلِيَّةِ الْإِخْصَابِ، وَذَلِكَ فِي بَدَايَةِ الْأَرْبَعِينَ الْأُولَى.

وَلَمْ أَرْ أَحَدًا قَالَ بِأَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ هُوَ عِنْدَ حَرَكَةِ التَّقَاءِ الْحَيْثُ وَالْبُيُوضَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ.

وعليه:

فَإِنَّ النُّطْفَةَ الْأَمْشَاجَ، وَالْعَلَقَةَ، وَالْمُضْغَةَ، وَمَا يَصَاحِبُهَا مِنْ نَمُو وَحَرَكَاتٍ وَتَغْيِيرَاتٍ، لَا تَعْنِي أَنَّ الرُّوحَ قَدْ نَفَخَتْ فِيهَا، لِأَنَّ النَفْخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَةِ الْمُضْغَةِ، وَهِيَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ، الثَّابِتُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَعْلَامُ الْفُقَهَاءِ، كَمَا تَقْدَمُ، وَلَيْسَ مِنَ السَّهْلِ مَخَالَفَتُهُمْ.

فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَتَأَخَّرَ نَفْخُ الرُّوحِ إِلَى مَا بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ عَنْ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ وَالنَّمُو الْمُسْتَمِرَّ طَوِيلَةَ تِلْكَ الْفَتْرَةِ السَّابِقَةِ. وَهَذِهِ إِرَادَةُ اللَّهِ، وَالرُّوحُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِهِ تَعَالَى.

الْعَيْنِيُّ: بَدَّرَ الدِّينَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيَّ. قَاضِي الْقَضَاءِ. وَوُلِدَ فِي عَيْنَتَابَ، وَنَشَأَ بِهَا وَتَفَقَّهَ، وَدَخَلَ الْقَاهِرَةَ وَأَخَذَ عَنْ مَشَائِخِهَا، وَوَلِيَ نَظَرَ الْحِسْبَةِ فِيهَا مَرَارًا، ثُمَّ نَظَرَ الْأَحْبَاسَ، ثُمَّ قَضَاءَ الْحَنْفِيَّةِ بِهَا، وَدَرَسَ الْحَدِيثَ بِالْمَوْيِدِيَّةِ، وَكَانَ إِمَامًا عَالِمًا. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ الْبُخَارِيِّ، وَشَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ، وَشَرْحُ الْكَنْزِ، وَالْبِنَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ، وَشَرْحُ الشَّوَاهِدِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥ هـ.

بُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٢٧٥ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٣٣٩ وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١٠ ص ١٣١ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: كَشَفُ الْقِنَاعِ الْمُرْنِيِّ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَطِيبِ.

ومَثَلُ ذَلِكَ هو مَثَلُ المولود الذي ينمو، فيكبر، ويأكل، ويشرب، ويعمل، ويمر بأدوار النمو كَامِلَةً، لَكِنْ هَذَا النمو لا يكون به مكلفاً شَرَعاً إِلَّا بعد بُلُوْغِهِ سن التكليف. فلا يمنع مَنَعٍ من تأخر سِنِّ التكليف عن حَرَكَاتِهِ وقت الصبا.

وهَكَذَا، فَالْجَنَيْنُ يكمل بالأطوار الثلاثة، فتنتضي المئة وعشرون يوماً، أو تَزِيدُ عشرة أيام، وبعد ذَلِكَ يَأْتِيهِ الْمَلَكُ لينفخ فيه الروح، كما هو ثَابِتٌ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. ثم إن نفخ الروح الوارد في الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أمر لا سَبِيلَ إِلَى معرفته إِلَّا بالوحي^(١).

لِذَلِكَ ينبغي أن يقف عنده الباحث، ولا يتعدها.

(لأنه أمر غيبي ليس للطب ولا للبشر مجال للوُصُولِ إِلَيْهِ، لِذَلِكَ لا ينبغي المساس به، ولا محاولة تَأْوِيلِهِ، أو التعسف في تَفْسِيرِهِ)^(٢).

٣- تقدم الاختلاف في وقت الجمع، الوارد في حَدِيثِ ابن مَسْعُودٍ، (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أُمِّهِ) على قولين:

أولهما: يكون الجمع في مدة الأربعين الأولى.

والثاني: يكون الجمع في اليوم السابع.

مع أدلتها.

لَكِنْ ليس في أي من هَذَيْنِ القولين ما يَدُلُّ على أن نفخ الروح يتم في ذَلِكَ الجمع.

أما كلام الأطباء فهو ليس بدليل قاطع كَأَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

فَأَدِلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هي من الله تعالى الْعَالِمُ بكل ما خلق.

(١) فَتَحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٤٨٢.

(٢) فَهْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيبَةُ الْمَعَاصِرَةُ ص ٤٤٣.

أما الأطباء وعُلماء الأحياء وغيرهم، فكثيراً ما يختلفون في الآراء والاستنتاجات، ونظريّاتهم يدحض بعضها البعض الآخر.

لكن يمكن الاستئناس بتجارِبهم ورؤيتهم الخاصة.

فلا ينبغي أن نتخذ أقوالهم دليلاً مقابل القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة، فنُحمّل النصّ أكثر مما يحتمل.

الفصل الثاني

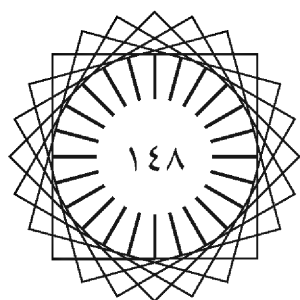
الإجهاض وحُكْمُهُ شَرْعاً

وفيه المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأول: الإجهاض لُغَةً وَاصْطِلَاحاً.

المَبْحَثُ الثاني: حُكْمُ الإجهاض قبل نفخ الروح.

المَبْحَثُ الثالث: حُكْمُ الإجهاض بعد نفخ الروح.



المبحث الأول الإجهاض لغةً واصطلاحاً

الإجهاض في اللغة

قال ابن فارس:

جهض: الجيم والهاء والضاد أصل واحد، وهو زوال الشيء عن مكانه بسرعة.

يقال: أَجْهَضْنَا فُلَانًا عَنْ الشَّيْءِ: إِذَا نَحَّيْنَاهُ عَنْهُ، وَغَلَبْنَاهُ عَلَيْهِ^(١).

وَأَجْهَضْتُ النَّاقَةَ: إِذَا أَلْقَتْ وَلَدَهَا، فَهِيَ مُجْهَضٌ^(٢).

(١) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس، مادة (جهض) ص ٢١١. والقاموس المحيط، مادة (الجاهض) ص ٨٢٤.

ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي. أصله من همدان، ورحل إلى قزوین، ثم إلى رنجان، وإلى ميّانج. من أعيان العلم وأفذاذ الدهر. من تلاميذه: بديع الزمان الهمداني، المتوفى سنة ٣٩٨هـ، والصاحب بن عباد، المتوفى سنة ٣٨٥هـ. من كتبه: مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، والمُجْمَلُ فِي اللُّغَةِ. كان يناظر في الكلام، وينصر مذهب أهل السنة. وكان كأيّيه فقيهاً شافعيّاً، ثم انتقل بأخوة إلى مذهب مالك، لا قالباً ولا عايياً، بل لسبب طريف عجيب، هو أنه دخلته الحمية للإمام مالك، إذ خلا مثل بلد الرّي من مذهبّه. وكان كريماً جواداً. توفي ابن فارس سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

سير أعلام النبلاء ج ١٧ ص ١٠٥ وبُغْيَةُ الوُعَاة ج ١ ص ٣٥٢ ومُقَدِّمَةُ كتابه: مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُون.

(٢) مُعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، مادة (جهض) ص ٢١١. وفي لسان العرب، مادة (جهض) ج ٧

وفي الْمِصْبَاحِ: أَجْهَضَتِ النَّاقَةُ وَالْمَرْأَةُ وَلَدَهَا إِجْهَاضًا: أَسْقَطَتْهُ نَاقِصَ الْخَلْقِ، فَهِيَ جَهِيضٌ، وَمُجْهَضَةٌ بِالْهَاءِ، وَقَدْ تَحَذَفُ^(١).

وقال الْفَيْرُوزُ أَبَادِيٌّ:

أَجْهَضَتِ النَّاقَةُ: أَلْقَتْ وَلَدَهَا، وَقَدْ نَبَتَ وَبَرَهُ، فَهِيَ مُجْهَضٌ، وَجَمْعُهُ: مَجَاهِيضٌ. وَالْجَهِيضُ كَأَمِيرٍ، وَالْجَهْضُ كَكْتِفٍ: الْوَلَدُ السُّقُطُ، أَوْ مَا تَمَّ خَلْقُهُ، وَنُفِخَ فِيهِ رُوحُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعِيشَ^(٢).

وقال الْأَزْهَرِيُّ: يَقَالُ ذَلِكَ لِلنَّاقَةِ خَاصَّةً^(٣).

ص ١٣١: (أَجْهَضَتِ النَّاقَةُ إِجْهَاضًا، وَهِيَ مُجْهَضٌ: أَلْقَتْ وَلَدَهَا لَغَيْرِ تَمَامٍ، وَالْجَمْعُ مَجَاهِيضٌ).

(١) الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (أَجْهَضْتُ) ص ١١٣.

(٢) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِيٍّ، مَادَّةُ (الْجَاهُضُ) ص ٨٢٤.

السُّقُطُ: مِثْلُهُ، الْوَلَدُ لَغَيْرِ تَمَامٍ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (سَقَطَ) ص ٨٦٦.

الْفَيْرُوزُ أَبَادِيٌّ: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْرَازِيِّ، مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ الشَّافِعِيُّ. مِنْ ذُرِّيَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. طَوَّفَ فِي الْبِلَادِ، وَسَمِعَ عَنِ الشُّيُوخِ، وَظَهَرَتْ فَصَائِلُهُ، وَكَثُرَ الْآخِذُونَ عَنْهُ. كَانَ شَيْخَ عَصْرِهِ فِي الْحَدِيثِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالتَّأْرِيخِ وَالْفِقْهِ. وَكَانَ يَقُولُ: مَا كُنْتُ أَنَامُ حَتَّى أَحْفَظَ مَائَتِي سَطْرًا. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، وَالْبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ، وَتَسْهِيلُ الْوُصُولِ إِلَى الْأَحَادِيثِ الزَّائِدَةِ عَلَى جَامِعِ الْأُصُولِ، وَبَصَائِرُ ذَوِي التَّمْيِيزِ. وَلَدَ فِي كَارَزِينَ (كَازَرُونَ) مِنْ أَعْمَالِ شِيرَازَ، سَنَةَ ٧٢٩ هـ. وَتَوَفَّى فِي رَيْبُدَ، سَنَةَ ٨١٦ هـ.

بُغْيَةُ الرُّوْعَةِ ج ١ ص ٢٧٣ وَالصَّوْءُ اللَّامِعُ ج ١٠ ص ٧٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٤ ص ٦٣ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ الْمَطْبُوعُ فِي مَوْسَمَةِ الرُّسَالَةِ.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (جَهَضَ) ج ٧ ص ١٣١.

الْأَزْهَرِيُّ: أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيُّ. أَدْرَكَ الزَّجَّاجَ

لكن تقدم آنفاً عبارة المصباح التي تجعل لفظ (الإجهاض) للناقة والمرأة معاً.
قال الراغب: لا يقال أسقطت المرأة إلا في الولد الذي تُلقيه قبل التمام. ومنه قيل
لذلك الولد: سقط^(١).

ويلاحظ:

أن هذه المعاني كلها تدور حول الإزالة والإسقاط.

الإجهاض في اصطلاح الفقهاء

الإجهاض: هو إلقاء الحمل ناقص الخلق أو ناقص المدة، تلقائياً أو بفعل فاعل.
ويسمى الإجهاض عند الفقهاء أيضاً بالإسقاط، والإلقاء، والطرح، والإملاص.

ونفطويه وابن دُرَيْد وطبقتهما. أَمَلِيْ وَحَدَّثَ وَصَنَّفَ فِي اللُّغَةِ وَعَلَّلَ الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ كِتَاباً
نَفِيسَةً، وَهُوَ حُجَّةٌ فِيهِ يَقُولُهُ وَيَنْقُلُهُ. وَكُتَابُهُ تَهْدِيبُ اللُّغَةِ بَرَّهَانَ عَلَى كَوْنِهِ أَكْمَلَ أَدِيبٍ. تَوَفَى
سنة ٣٧٠هـ.

الْبُلُغَةُ لِلْفَرَّازِيِّ وَزَابَدِيِّ ص ٢٠٥ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ١٩ وَمُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ج ١٧ ص ١٦٤ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ
ج ٢ ص ٣٩٥.

(١) الْمُفْرَدَاتُ لِلرَّائِغِ، مَادَّةُ (سَقَطَ) ص ٤١٥، تَحْقِيقِي: صَفْوَانُ دَاوُدِي.

الرَّائِغُ الْأَصْفَهَانِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمَفْضَلِ. سَكَنَ بَغْدَادَ. أَدِيبٌ،
مُفَسِّرٌ، لُغَوِيٌّ. قَالَ الشُّيُوطِيُّ: (كَانَ فِي ظَنِّي أَنَّ الرَّائِغَ مُعْتَزِلِيٌّ، حَتَّى رَأَيْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ
بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى ظَهْرِ نَسْخَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ الصُّغْرَى لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَا نَصَهُ: «ذَكَرَ
الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي فِي تَأْسِيسِ التَّقْدِيسِ فِي الْأُصُولِ: أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ الرَّائِغَ مِنْ أَيْمَةِ
السُّنَّةِ»، وَقَرَنَهُ بِالْغَزَالِيِّ، قَالَ: وَهِيَ فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مُعْتَزِلِيٌّ).
مِنْ كُتُبِهِ: جَامِعُ التَّفَاسِيرِ، وَالْمُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ. تَوَفَى سَنَةَ ٥٠٢هـ.

بُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٢٩٧ وَسِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٨ ص ١٢٠ وَالْأَعْلَامُ ج ٢ ص ٢٥٥ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ
ج ١ ص ٦٤٢ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ. وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْمُفْرَدَاتُ، الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ: صَفْوَانُ عَدْنَانَ دَاوُدِي.
وَانْظُرْ: أَسَاسُ التَّقْدِيسِ لِلرَّازِيِّ ص ١٦.

وواضح أن هذا المعنى الاصطلاحى لا يخرج عن المعنى اللغوى^(١).

ولا يخرج عنه أيضاً ما ذكره الأطباء حين عرفوه بأنه:

خروج محتويات الحمل قبل ٢٨ أسبوعاً، تحسب من آخر حيضة حاضتها المرأة^(٢).

أنواع الإجهاض

قَسَمَ الباحثون المُحدَثون الإجهاض إلى أنواع هي:

١ - الإجهاض الطبيعى، ويسمى الإجهاض العفوى أو التلقائى.

وهو الإسقاط الذي يتم من تلقاء نفسه، دون سبب ظاهر.

فيقوم الرَّحِم بطرد الجنين الذي لم تكتمل له عناصر الحياة، أو لعلّة ذاتية في الأم، وربما يكون ذلك رحمةً بها، كالأم المصابة بأمراض القلب والسكري وغيرها من العلل. وينقسم هذا النوع إلى: الإجهاض المُنذر، والإجهاض المُحتم، والإجهاض المتكرر، وغيرها.

وهذا النوع لم يرتب عليه الفقهاء آثاراً، لأنه حدث بدون قصد، والأُمور بمَقاصدها، وحديث: (إن الله تعالى تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).

٢ - الإجهاض الاجتماعى، ويسمى الإجهاض السرى، أو الإجهاض الجنائى،

أو الإجهاض المحرض.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢ ص ٥٦.

(٢) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د. مُحَمَّد عَلِيّ الْبَار ص ٢١١، وفيه أيضاً: (وأغلب حالات الإجهاض تقع في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، عندما يقذف الرَّحِم محتوياته بها في ذلك الجنين وأغشيته، ويكون في أغلب حالاته محاطاً بالدم. أما الإجهاض بعد الشهر الرابع فيشبه الولادة، إذ تنفجر الأغشية أولاً، وينزل منها الحمل، ثم تتبعه المشيمة).

وهو الإسقاط الناجم عن تدخل بقصد إنهاء الحمل دون أن يوجد خطر على حياة الأم لأسباب متعددة منها: الاجتماعية، والأخلاقية، والاقتصادية، كالرغبة في عدم الإنجاب، أو الحفاظ على رشاقة المرأة، أو الاعتصاب... .

وهو الإجهاض غير المسموح به قانوناً في معظم الدول.

ويسمى بالإجهاض الإجرامي أو الجنائي، لأن الأم جنت على طفلها به، وعلى نفسها بتعريضها للمساءلة القانونية.

٣- الإجهاض العلاجي، ويسمى الإجهاض الدوائي، أو الإجهاض الضروري.

وهو إنهاء حالة الحمل من قبل الأطباء، لما يكون الحمل خطراً على الأم، بشهادة طبيين عدلين ثقة.

وهذا موضع اتفاق من الجميع على إباحته، للضرورة خاصة^(١).

وقسم الإجهاض إلى أنواع أخرى حسب درجة الإجهاض واكتماله... هي:

١- الإجهاض المُنذر، وسمي بذلك لأنه ينذر بوقوع الإجهاض.

٢- الإجهاض المُحتم، وسمي بذلك لأنه ينتهي إلى خروج الجنين حتماً.

٣- الإجهاض المختفي.

٤- الإجهاض المتكرر، وهو يتكرر لوجود مرض.

٥- الإجهاض الجنائي أو الإجهاض المُحدث.

٦- الإجهاض العلاجي^(٢).

(١) عُقُوبَةُ الاعتداء على الجنين بالإجهاض: الرواشدة ص ٤٣٤-٤٣٦ نُقِلَ عن بعض المصادر القانونية وغيرها.

(٢) مشكلة الإجهاض: د. مُحَمَّد عَلِيّ البار ص ١٨-٢٨.

والتَّشْرِيعَاتُ فِي الإِجْهَاضِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ مُتَفَاوِتَةٌ فِي إِبَاحَةِ الإِجْهَاضِ وَتَحْرِيمِهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ أَيَّامِ حُمُورَابِي إِلَى تَشْرِيعَاتِ بِلَادِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ فِي الزَّمَانِ الْحَاضِرِ^(١).

(١) انظر: مشكلة الإجهاض: د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَار ص ٥ وما بعدها. وذكر أن عدد حالات الإجهاض في العالم تَزِيدُ عَنْ خَمْسِينَ مِليُوناً سَنَوِيًّا، أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهَا فِي الْبِلَادِ النَّامِيَةِ، حَسَبَ إِحْصَائِيَّاتِ مَجَالَتِ عَالَمِيَّة.

المبحث الثاني

حكم الإجهاض قبل نفخ الروح

قدمنا المراتب التي يمر بها الجنين في بطن أمه على النحو الذي ذكره القرآن الكريم، ثم ما ورد بالحديث الشريف.

وبناءً على ذلك بنى الفقهاء أقوالهم في حكم الإجهاض.

الإجهاض إما أن يكون قبل نفخ الروح في الجنين، أو بعدها.

وتقدم الخلاف في وقت نفخ الروح في الجنين على أقوال ثلاثة:

القول الأول:

يكون نفخ الروح بعد تمام أربعة أشهر (١٢٠ يوماً)، كما ورد في الحديث الصحيح. وهذا هو قول الجمهور من الفقهاء.

القول الثاني:

يكون نفخ الروح بعد تمام أربعة أشهر وعشرة أيام.

القول الثالث:

يكون نفخ الروح بعد أربعين، أو اثنين وأربعين يوماً.

وتقدم الجمع بين القولين الثالث والأول.

وفي هذا المَبْحَثِ نبين حكم الإِجْهَاضِ قبل نفخ الروح في الجنين.
للفُقَهَاءِ فيه أقوال عديدة هي:

القول الأول: إِجْهَاضُ الْجَنِينِ قبل نفخ الروح مباح مطلقاً

وهو قول جُمهُورِ الحَنَفِيَّةِ، منهم:

الْجَصَّاصُ^(١)، وَالْكَاسَانِيُّ^(٢)، ونقله

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧، وفيه: (أخبر ﷺ أنه يكون أربعين يوماً نُطْفَةً، وأربعين يوماً عَلَقَةً، وأربعين يوماً مُضْغَةً. ومَعْلُومٌ أنها لو أَلْقَتْه عَلَقَةً لم يعتدَّ به، ولم تنقُصْ به العِدَّةُ، وإن كانت العَلَقَةُ مستحيلة من النُطْفَةِ، إذ لم تكن له صورة الإنسانية، وكذلك المُضْغَةُ إذا لم تكن لها صورة الإنسانية، فلا اعتبار بها، وهي بمنزلة العَلَقَةِ والنُطْفَةِ).
وكلام الجَصَّاصِ هَذَا يعني أن النُطْفَةَ والعَلَقَةَ والمُضْغَةَ في الأربعينات الثلاثة لا تعتبر إنساناً.

وسَيأتي مَزِيدٌ لِدَلِيلِكَ من كلام الجَصَّاصِ.

الجَصَّاصُ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ. من أهل الرَّأْيِ، سكن بَغْدَادَ، ومات بها سنة ٣٧٠ هـ. انتهت إليه رئاسة الحَنَفِيَّةِ. من مُصَنِّفَاتِهِ: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، وَالْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ.

تاج التَّراجم ص ٦ والفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٧ ومُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ: الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ: د. عَجِيلُ جَاسِمُ الشَّمْسِيِّ.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ لِلْكَاسَانِيِّ ج ٧ ص ٣٢٥، وفيه: (وإن لم يستبن شيء من خلقه فلا شيء فيه، لأنه ليس بجنين، إنما هو مُضْغَةٌ. وسواء كان ذكراً أو أنثى).

ومَعْلُومٌ أن نِهَايَةَ دور المُضْغَةِ هو اكتمال أربعة أشهر = ١٢٠ يوماً.

وبعدها تنفخ فيه الروح، كما تقدم.

الْكَاسَانِيُّ (وَيُسَمَّى الْكَاشَانِيُّ): عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَسْعُودَ بْنِ أَحْمَدَ، مَلِكُ

قَاضِيخَانَ^(١)، وهو قول ابن مَازَةَ^(٢)، وَنَقَلَ مِثْلَهُ عَنْ فَتَاوَى أَهْلِ

الْعُلَمَاءِ، لَهُ وَجَاهَةٌ وَشَجَاعَةٌ، صَنَفَ كِتَابَ بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ كُتُبِ فِقْهِ الْحَنْفِيَّةِ،
وَالسُّلْطَانِ الْمُبِينِ فِي أَصُولِ الدِّينِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٥٨٧ هـ وَدُفِنَ دَاخِلَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ
بِظَاهِرِ حَلَبَ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨٤ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٥٣.

(١) الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ، كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ، فَصْلٌ فِي الْخِتَانِ ج ٣ ص ٤١٠، وَفِيهِ:

(المرضة إذا ظهر بها الحبل وانقطع لبنها، وليس لأبي الصغير ما يستأجر به الظئر، ويخاف
هلاك الولد.

قالوا: يباح لها أن تعالج في استنزال الدم ما دام الحمل نُطْقَةً أَوْ عَلَقَةً أَوْ مُضْغَةً لَمْ يَخْلُقْ لَهُ
عَضْوٌ. وَقَدَرُوا تِلْكَ الْمُدَّةَ بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

وإنما أباحوا لها إفساد الحمل باستنزال الدم، لأنه ليس بآدمي فيباح لصيانته الآدمي).

وَهَذَا النَّصُّ فِي: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ، كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ، الْبَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ فِي التَّدَاوِي
وَالْمُعَالَجَاتِ ج ٥ ص ٣٥٦، مَعَ اخْتِلَافٍ لَفْظِي وَبِدُونِ تَعْلِيلٍ، وَفِيهِ: كَذَا فِي خَزَائِنِ الْمُفْتَيْنِ،
وَهَكَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ.

قَاضِيخَانَ: هُوَ أَبُو الْمَحَاسِنِ الْحَسَنُ ابْنُ الْقَاضِي بَدْرِ الدِّينِ مَنْصُورَ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ
أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْزَجَنْدِيِّ الْفَرْعَانِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي إِمَامٍ فَخْرِ
الدِّينِ. شَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ، إِمَامٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ صَاحِبُ الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةِ، أَوْ فَتَاوَى قَاضِيخَانَ. تُوُفِيَ
سَنَةَ ٥٩٢ هـ = ١١٩٦ م.

الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٩٣ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨٩ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١١١ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٢١
ص ٢٣١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٥٩٤ (طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ).

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ ج ٨ ص ٨٣، وَفِيهِ:

(إن أرادت المرأة الإلقاء قبل مضي مدة ينفخ فيها الروح، اختلف المشايخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
فِيهِ:

قال بعضهم: يحل لها ذَلِكَ، لَأَنَّ قَبْلَ مَضِيِّ مَدَّةِ يَنْفُخِ فِيهَا الرُّوحَ لَا حُكْمَ لَهَا، فَهَذَا وَالْعُزْلُ

سَمَرْقَنْد، وَعَنْ الْوَاقِعَات^(١)، وَابْنُ مَوْدُودِ الْمَوْصِلِيِّ^(٢)، وَبِهِ قَالَ

سِوَاءٍ).

ابن مازة (بُرْهَانُ الدِّين): هُوَ بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْمَعَالِي مَحْمُودُ بْنُ تَاجِ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ بَرْهَانَ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيِّ. إِمَامٌ وَرَعَ مُجْتَهِدٌ مُتَوَاضِعٌ، بَحْرٌ زَاخِرٌ، مِنْ كِبَارِ الْأَثَمَةِ، وَأَعْيَانِ فُقَهَاءِ الْأُتَمَةِ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ عَمِّهِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ عُمَرَ وَهُمَا عَنْ أَبِيهِمَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَازَةَ، وَأَبُوهُ وَجَدَهُ وَجَدَ أَبِيهِ كُلَّهُمْ كَانُوا صُدُورَ الْعُلَمَاءِ الْأَكْبَارِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ، وَالذَّخِيرَةُ، وَالتَّجْرِيدُ، وَتِمَّةُ الْفَتَاوَى. عَدَّهُ ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا مِنْ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ، وَلَدَ بِمَرْغِينَانَ سَنَةَ ٥٥١هـ، وَحَجَّ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ ٦٠٣هـ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٦هـ=١٢١٩م.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٥ وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبُرُوكْلِمَانَ، الطَّبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ٦ ص ٣٠٢ وَمُقَدِّمَةُ شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ مُحْيِي هَلَالِ السَّرْحَانِ ص ٢٨ وَمُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ كِتَابِ الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ نَعِيمُ أَشْرَفِ نَوْرِ أَحْمَدِ.

(١) فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ السَّابِقُ ج ٨ ص ٨٣-٨٤:

(فِي فَتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ: إِذَا أَرَادَتْ إِسْقَاطُ الْوَلَدِ، فَلَهَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، لِأَنَّهُ مَا لَا يَسْتَبِينَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ لَا يَكُونُ وَلَدًا).

وَفِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ السَّابِقُ ج ٨ ص ٨٤: (فِي نِكَاحِ فَتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ: امْرَأَةٌ مَرْضُوعَةٌ ظَهَرَ بِهَا حَبْلٌ، وَانْقَطَعَ لِبْنُهَا، وَيَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا الْهَلَكَ، وَلَيْسَ لِأَبٍ هَذَا الْوَلَدِ سَعَةً حَتَّى يَسْتَأْجِرَ الظَّرَّ، هَلْ يَبَاحُ لَهَا أَنْ تَعَالِجَ فِي إِسْقَاطِ الْوَلَدِ؟

قَالُوا: يَبَاحُ، مَا دَامَ نُطْفَةً، أَوْ عَلَقَةً، أَوْ مُضْغَةً، لَمْ يَخْلُقْ لَهُ عَضْوٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَدَمِي.

وَذَكَرَ فِي الْوَاقِعَاتِ الْمُرْتَبَةِ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ مِنَ النِّكَاحِ فِي تَقْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ خَلْقَهُ لَا يَسْتَبِينَ إِلَّا فِي مِئَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا).

وَفِي جَامِعِ أَحْكَامِ الصُّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩: (وَهَلْ يَكْرَهُ إِسْقَاطُ الْجَنِينِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ؟ قَالَ عَامَّةُ الْمَشَايخِ: لَا يَكْرَهُ، وَبِهِ أَفْتَى صَاحِبُ الْمُحِيطِ).

(٢) الْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ١٥٣، وَفِيهِ: (امْرَأَةٌ عَالَجَتْ فِي إِسْقَاطِ وَلَدِهَا لَا تَأْتُمُّ مَا لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ).

السَّغْنَاقِيَّ^(١)، والزَّيْلَعِيَّ^(٢)، وابن البَزَّاز الكُرْدَرِيَّ^(٣)،

ابن مَوْدُود المَوْصِلِيَّ: عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن مَوْدُود بن مُحَمَّد بن بَلْدَجِي، أَبُو الفَضْل مَحْد الدِّين. وَبَلْدَجِي من أُمَرَاء الدولة السَّلْجُوقِيَّة. فقيه حَنَفِيّ، ولد بالمَوْصِل سنة ٥٩٩هـ، وتلقَى فيها هو وإخوته الثلاثة العِلْم عن والدهم المشهود له بالبراعة، ثم رحل إلى دِمَشق، وولِيَ قَضَاء الكُوفَة، ثم دخل بَغْدَاد، فدرَّس في مَشْهَد أَبِي حَنِيفَةَ في الأَعْظَمِيَّة، وظلَّ يُفْتِي ويُدرِّس إلى أن مات بها سنة ٦٨٣هـ، من كتبه: الْمُخْتَار وشرحه الاختِيَار.

تاج التَّرَاجُم ص ٣١ والفَوَائِد البَهِيَّة ص ١٠٦ والجَوَاهِر الْمُضِيَّة ج ٢ ص ٣٤٩ ومُقَدِّمَة كتاب الاختِيَار التي كتبها محققه الشَّيْخ شُعَيْب وآخرون.

(١) النِّهَايَة شرح الهِدَايَة للسَّغْنَاقِيَّ ص ٢٣٥، وفيه: (لو عاجلت في إسقاط الولد لا تأثم، ما لم يستبن شيء من خلقه، فإن ذلك لا يكون ولداً، وخلقُه إنما يستبين في مائة وعشرين يوماً).

السَّغْنَاقِيَّ: حُسَام الدِّين أَبُو مُحَمَّد حُسَيْن بن عَلِيّ بن حَجَّاج بن عَلِيّ البُخَارِيَّ. وسَغْنَاق قَرْيَة من أَعْمَال بُخَارَى في تُرْكِسْتَان. من كتبه: النِّهَايَة في شرح الهِدَايَة، وهو كتاب حافل في فقه الحَنَفِيَّة. وله: الكافي في شرح أُصُول الفقه لفخر الإسلام البَزْدَوِيَّ. دخل بَغْدَاد ودرَّس بمَشْهَد أَبِي حَنِيفَةَ، ثم تَوَجَّه إلى دِمَشق حاجاً، فدخلها في سنة ٧١٠هـ. توفي سنة ٧١٤هـ بحلب، وقيل غيره.

بُغْيَة الوَعَاة ج ١ ص ٥٣٧ والجَوَاهِر الْمُضِيَّة ج ٢ ص ١١٤ وتاج التَّرَاجُم ص ٩٠ رقم ٩٨ (تَحْقِيق: إِبْرَاهِيم صَالِح) والفَوَائِد البَهِيَّة ص ١٠٦ رقم ١١٨، وفيه: اسمه الحَسَن. ومُقَدِّمَة تَحْقِيق كتابه: النِّهَايَة في شرح الهِدَايَة (القسم الذي حققه: د. إِسْمَاعِيل عَبْد الرَّحْمَن نَجْم الدِّين الْكُورَانِي).

(٢) تَبْيِين الحَقَائِق لِلزَّيْلَعِيَّ ج ٢ ص ١٦٦، وفيه: (قالوا: المرأة يسعها أن تعالج لإسقاط الحمل ما لم يستبن شيء من خلقه، وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً).

الزَّيْلَعِيَّ: فخر الدِّين عُمَان بن عَلِيّ بن مَحْجَن. من أَجَلَاء الحَنَفِيَّة، قدم القَاهِرَة، وأفتى ودرَّس، وتوفي بها سنة ٧٤٣هـ. له تَبْيِين الحَقَائِق شَرَح كَنز الدَّقَائِق وغيره.

تاج التَّرَاجُم ص ٤١ والفَوَائِد البَهِيَّة ص ١١٥.

(٣) الفَتَاوَى البَزَّازِيَّة - بهامش الفَتَاوَى الهِنْدِيَّة ج ٦ ص ٣٧٠، وفيه: (إسقاط الولد قبل استبانة خلقه لا بأس به).

البَزَّازِيَّ: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن شَهَاب بن يُوسُف الكُرْدَرِيَّ البَرِيقِينِي الْخَوَارِزْمِيَّ

وَالْكَادُورِيُّ^(١)، وَالْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ^(٢)،

الْعِمَادِيُّ الْحَنْفِيُّ. الشَّهِيرُ بِالْبَرْزَاوِيِّ. صَاحِبُ الْفَتَاوَى الْبَرْزَاوِيَّةِ. كَانَ مِنْ أَفْرَادِ الدَّهْرِ فِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ، وَنَازِلُ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ. مَاتَ سَنَةَ ٨٢٧ هـ = ١٤٢٤ م بِمَكَّةَ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٨٧ وَطَبَقَاتُ الْحَنْفِيَّةِ لِابْنِ الْجَنَائِيِّ ص ٣٠٨ وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١٠ ص ٣٧ رَقْم ١٠٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ١٨٣ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٨٥ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ٤٥ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٣ ص ٦٤٦ (طَبْعَةُ الرَّسَالَةِ).

(١) جَامِعُ الْمُضَمَّرَاتِ وَالْمُسْكِلَاتِ لِلْكَادُورِيِّ ص ٤١٤ نَقْلًا عَنْ الْكُبْرِيِّ، وَفِيهِ: (لَوْ عَاجَلَتْ فِي إِسْقَاطِ الْوَلَدِ لَا تَأْتِمُ، مَا لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، لِأَنَّ مَا لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ لَا يَكُونُ وَلَدًا).

وَفِيهِ أَيْضًا فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا:

(وَمَا يَتَصَلُّ بِهَذَا: رَجُلٌ صَبَّ مَاءَهُ فِي رَحِمِ امْرَأَةٍ، وَأَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْإِسْقَاطَ، إِنْ كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَّةٍ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، وَذَلِكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكْرَهُ).

(٢) فَتَحَ الْقَدِيرُ لِابْنِ الْهُمَامِ ج ٣ ص ٤٠١-٤٠٢ فِي بَحْثِ الْعِزْلِ مِنْ بَابِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَفِيهِ:

(وَهَلْ يَبَاحُ الْإِسْقَاطُ بَعْدَ الْحَبْلِ؟ يَبَاحُ مَا لَمْ يَتَخَلَّقْ شَيْءٌ مِنْهُ.

ثُمَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ قَالُوا:

وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالتَّخْلِيقِ نَفْخَ الرُّوحِ، وَإِلَّا فَهُوَ غُلَطٌ، لِأَنَّ التَّخْلِيقَ يَتَحَقَّقُ بِالْمُشَاهَدَةِ قَبْلَ هَذِهِ الْمَدَّةِ).

وَنَقَلَ هَذَا النَّصَّ السَّلْبِيَّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٦٦ بِنَصِّهِ.

وَنَقَلَ هَذَا النَّصَّ أَيْضًا ابْنُ عَابِدِينَ فِي: رَدِّ الْمُخْتَارِ، بَابِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ، ج ٣ ص ١٧٦ عَنْ النَّهْرِ عَنِ الْفَتْحِ، حِينَ شَرَحَ عِبَارَةَ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ لِلْحَصْكَفِيِّ: (وَقَالُوا: يَبَاحُ إِسْقَاطُ الْوَلَدِ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَلَوْ بَلَا إِذْنَ الزَّوْجِ)، وَعَلَى ابْنِ عَابِدِينَ عَلَى عِبَارَةِ الدَّرِّ بِقَوْلِهِ: (وَإِطْلَاقُهُمْ يَفِيدُ

وَالْحَصْكَفِي^(١)، وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة^(٢)،

عدم توقف جواز إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج).

الكمال بن الهمام: هو كمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد بن حميد الدين عبد الحميد السيواسي السكندري القاهري. من أجلاء الحنفية، كان عميق الفكر، حاد الذهن، علامة، نظاراً، مُحققاً، بلغ رتبة الاجتهاد. من تلاميذه: زكريا الأنصاري، والسخاوي صاحب الضوء اللامع، والشبوطي، وقاسم بن قطلوبغا، وآخرون. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ. من مؤلفاته: فتح القدير شرح الهداية، والتحرير في أصول الفقه.

الضوء اللامع ج ٨ ص ١٢٧ وبُغية الوعاة ج ١ ص ١٦٦ والفوائد البهية ص ١٨٠ وكتابي: (الكمال بن الهمام وتحقيق رسالته إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ...) واستقصيتُ مصادره.

(١) الدر المننقى للحصكفي ج ١ ص ٣٦٦، وفيه: (ويحل إسقاط الولد قبل مائة وعشرين يوماً).

والدر المختار للحصكفي - رد المختار، باب نكاح الرقيق ج ٣ ص ١٧٦، وفيه: (وقالوا يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر، ولو بلا إذن الزوج).

الحصكفي: محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، الملقب علاء الدين. الحصني الأصل، مفتي الحنفية بدمشق، من تصانيفه: الدر المختار شرح تنوير الأبصار، والدر المننقى شرح ملتقى الأبحر. كان عالماً محدثاً فقيهاً نحويّاً كثير الحفظ والمرويات طلق اللسان، وكان علمه أكثر من عقله، مات بدمشق سنة ١٠٨٨هـ. والحصكفي نسبة إلى حصن كيفا في ديار بكر.

خلاصة الأثر ج ٤ ص ٦٣ وهدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٥ والأعلام ج ٦ ص ٢٩٤ ومُعجم المؤلفين ج ١١ ص ٥٦.

(٢) الفتاوى الهندية، كتاب الكراهية، الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات ج ٥ ص ٣٥٦، وفيها:

(العلاج لإسقاط الولد إذا استبان خلقه كالشعر والظفر ونحوهما لا يجوز، وإن كان غير مستبين الخلق يجوز).

وأما في زماننا يجوز على كل حال، وعليه الفتوى. كذا في جواهر الأخلاطي.

وَالطُّورِيِّ^(١)، وابن عَابِدِينَ^(٢).

وهو الراجح عند الشَّافِعِيَّةِ^(٣).

(١) تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لِلطُّورِيِّ، كتاب الكراهية ج ٨ ص ٢٣٣ نَقْلًا عَنِ النَّوَادِر، وفيه: (امرأة عاجلت في إسقاط ولدها لا تأثم، ما لم يستتب شيء من خلقه).

الطُّورِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَادِرِيِّ. من كبار عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ. كان حَيًّا سَنَةَ ١١٣٨ هـ = ١٧٢٦ م. له تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لابن نُجَيْم.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٣١٨ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٢٥٥ (طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ).

(٢) رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ، باب الحيض ج ١ ص ٣٠٢، وفيه: (في عقد الفرائد قالوا: بياح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام الحمل مُضْغَةً أَوْ عَلَقَةً ولم يخلق له عضو. وقدرُوا تلك المدة بمائة وعشرين يوماً. وإنما أباحوا ذَلِكَ لأنه ليس بَادِمِي. اه كذا في النهر).

قال ابن عَابِدِينَ:

(أقول: لَكِنْ يَشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْبَحْرِ: إِنَّ الْمَشَاهِدَ ظَهَرَ خَلْقُهُ قَبْلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْقَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا»، وَأَيْضًا مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْأَطْبَاءُ، وَجَاءَ بِنَصٍّ مِنْ تَذَكُّرَةِ دَاوُدَ. ثُمَّ قَالَ:

نعم، نقل بعضهم: أنه اتفق العُلَمَاءُ عَلَى أَنْ نَفْخَ الرُّوحِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَيْ: عَقِبَهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَبِهِ أَخَذَ أَحْمَدُ. وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ ظَهْرُ الْخَلْقِ قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْخَلْقِ).

وكان ابن عَابِدِينَ قد شرح عبارة الدَّرِّ الْمُخْتَارِ: (ولا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوماً)، بقوله: (قال في البحر: المُرَادُ نَفْخُ الرُّوحِ، وَإِلَّا فَالْمَشَاهِدُ ظَهَرَ خَلْقُهُ قَبْلَهَا. اه).

ونقل ابن عَابِدِينَ ما في عقد الفرائد المتقدم في كتابه مِنْحَةُ الْخَالِقِ ج ١ ص ٢٣٠.

(٣) نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤١٦، وفيه: (والراجح تحريمه بعد نفخ الروح مطلقاً، وجوازه قبله).

وَحَاشِيَةُ الْقَلْبُوبِيِّ ج ٤ ص ١٦٠، وفيه: (يجوز إلقاؤه - أي: الْجَنِينِ - ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه، خلافاً للغزالي).

وبه قال بعض الحنابلة^(١).

وهو قول الإمام يحيى بن الزيدية^(٢).

وحاشية البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٣٠٣، وفيه: (والمعتمد أنه لا يحرم إلا بعد نفخ الروح فيه).

الشافعية: هم أتباع مذهب الإمام الشافعي.

(١) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٣٨٦، وفيه: (قال في الفروع: وظاهر كلام ابن عقيل في الفنون: أنه يجوز إسقاطه قبل أن ينفخ فيه الروح. قال ابن مفلح في الفروع: وله وجه).

وهو في الفروع لابن مفلح ج ١ ص ٣٩٣.

ونقله محمد بن صالح العثيمين في حاشيته على الروض المربع ص ٦٠٤.

(٢) البحر الزخار ج ٣ ص ٨١، وفيه: ((ي)) وإذا جاز العزل جاز تغيير النطفة والعلقة والمضغة، إذ لا حرمة لجهاد، وكجواز منع النسل بالعزل).

الإمام يحيى: هو يحيى بن حمزة بن علي الحسيني الموسوي. الإمام الزيدي. من كتبه: الانتصار، والطراز في علوم البلاغة. ولد في حوث سنة ٦٦٧هـ، وقام بالدعوة سنة ٧٢٩هـ. وتوفي بحصن هران سنة ٧٤٩هـ، ونقل إلى ذمار فدفن بها.

مقدمة البحر الزخار.

الزيدية: هم أتباع زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى سنة ١٢٢هـ. ويقولون: بشرعية خلافة أبي بكر وعمر، ولا يشترط أن يكون الإمام معصوماً، ويجوز أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي إماماً سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين. وهم يرجعون في أصول الدين إلى الاعتزال، لأن زيدا تتلمذ لواصل بن عطاء رأس المعتزلة ولم يخالفه إلا في أصل المنزلة بين المنزلتين. أما في الفروع الفقهية فهم قريبون جداً من مذهب الحنفية خاصة، وكان أبو حنيفة قد نصر زيدا.

الفرق بين الفرق ٣٤ والمدخل إلى الدين الإسلامي ص ٤٩ و ٢٥٦ دراسات في الفرق والعقائد

الإسلامية ص ٣٧ وكتابي: العقيدة الإسلامية ومذاهبها ص ٨٢-٨٧.

وانظر ترجمة زيد في: تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٩ وفوات الوفيات ج ٢ ص ٣٥ وتاريخ الطبري في حوادث سنة ١٢١ و ١٢٢هـ، ج ٧ ص ١٦٠.

وهو مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ^(١).

(١) الْمُحَلَّى لابن حَزْم: ٩١ كتاب الدماء والقصاص، ٢١٢٢ مَسْأَلَةُ أَحْكَامِ الْجَنِينِ، ص ٢٠٠١، وفيه: (فَصَحَّ أَنْ مَنْ ضَرَبَ حَامِلًا، فَأَسْقَطَ جَنِينًا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، قَبْلَ تَمَامِهَا، فَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، لَكِنِ الْغُرَّةُ وَاجِبَةٌ فَقَطْ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا، لَكِنِ أَسْقَطَهَا جَنِينًا فَقَطْ. وَإِذَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا لَا خَطَأً وَلَا عَمْدًا فَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، إِذَا لَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي قَتْلِ الْخَطَا، وَلَا يَقْتُلُ إِلَّا ذُو رُوحٍ، وَهَذَا لَمْ يَنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدُ... وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرُّوحَ يُنْفَخُ فِيهِ بَعْدَ مِائَةِ لَيْلَةٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِثْمِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِسْقَاطُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، فَلَا إِثْمَ فِيهِ عِنْدُنَا. وَمَعْنَى ذَلِكَ جَوَازُ الْإِسْقَاطِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُطْلَقًا.

ونقل جزءاً من النَّصِّ د. مُحَمَّدُ نَعِيمُ يَاسِينَ فِي: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ص ٢٠٧.

وقال ابن حَزْم في ص ٢٠٠٣: (إِذَا لَمْ يُوَقِّنْ أَنَّهُ تَجَاوَزَ مِائَةَ لَيْلَةٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَنَحْنُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَحْيَا قَطْ، فَإِذَا لَمْ يَحْيَا قَطْ، وَلَا كَانَ لَهُ رُوحٌ بَعْدُ، وَلَا قَتْلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَاءٌ، أَوْ عَلَقَةٌ مِنْ دَمٍ، أَوْ مُضْغَةٌ مِنْ عِضَلٍ، أَوْ عِظَامٌ وَلَحْمٌ، فَهُوَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بَعْضُ أُمِّهِ، فَإِذَا لَيْسَ حَيًّا بَلَا شَكٍّ، فَلَمْ يَقْتُلْ، لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ مَوَاتٍ، وَلَا مَيِّتٍ، وَإِذَا لَمْ يَقْتُلْ، فَلَيْسَ قَتِيلًا، فَلَيْسَ لِدَيْتِهِ حَكْمٌ دِيَّةِ الْقَتِيلِ، لِأَنَّ هَذَا قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ).

الظَّاهِرِيَّةُ: هُوَ مَذْهَبٌ يَقِفُ عِنْدَ ظَاهِرِ النَّصِّ وَالْأَثَرِ، وَلَا يَبْحَثُ عَنْ عِلَلِ الْأَحْكَامِ، وَلَا يَأْخُذُ بِالْقِيَاسِ، وَمِبَادِيهِ تَمْتَعُ بِالتَّقْلِيدِ الصَّرْفِ دُونَ تَدْبِيرِ وَفَهْمِ، وَأَجَازَ أَصْحَابُهُ لِكُلِّ مَنْ يَفْهَمُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. وَيُعَدُّ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيُّ الْكُوفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٠ هـ مِنْ مُؤَسِّسِي هَذَا الْمَذْهَبِ، وَقَدْ نَشَرَهُ فِي بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ الْفَقِيهَ ابْنُ حَزْمٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٦ هـ. وَكَانَ هَذَا الْمَذْهَبُ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ الْهَجْرِيَّ أَكْثَرَ انْتِشَارًا مِنَ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَهُوَ الْآنَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُنْقَرِضَةِ لِعَدَمِ وَجُودِ أَتْبَاعِهِ.

الْمَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِمَدْكُورٍ ص ١٥٩ وَالْمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ ص ٢٥٤.

والملاحظ:

أن هذه النصوص التي ذكرتها عن فقهاء الحنفية وموافقيهم تدل على أن إسقاط المرأة نفسها أو إسقاطها من قبل غيرها، قبل نفخ الروح، أي: قبل مئة وعشرين يوماً، جائز مطلقاً.

وإنما ذكرت تلك النصوص لأبين أنه ليس عندهم قيد أو شرط للإسقاط، في هذه المدة، سواء كان للمرأة عذر في ذلك الإسقاط أو ليس لها عذر.
وأدلة هذا القول هي:

١- قوله تعالى: ﴿مِنْ مَّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ﴾ - الحج: ٥، وظاهره يقتضي أن لا تكون المِضْغَةُ إنساناً، كما اقتضى ذلك في العَلَقَةُ والنُّطْفَةُ والتراب.

وإنما نبهنا الله تعالى بذلك على تمام قدرته ونفاذ مشيئته حين خلق إنساناً سوياً مُعَدَّلاً بأحسن التَّعْدِيل من غير إنسان، وهي المِضْغَةُ والعَلَقَةُ والنُّطْفَةُ التي لا تَخْطِيط فيها ولا تَرْكِب ولا تعديل للأعضاء.

فاقتضى أن لا تكون المِضْغَةُ إنساناً، كما أن النُّطْفَةَ والعَلَقَةَ ليستا بإنسان.

وإذا لم تكن إنساناً لم تكن حَمَلاً، فلا تنقضي بها العِدَّة، إذ لم تظهر فيها الصورة الإنسانية، وتكون حينئذٍ بمنزلة النُّطْفَةِ والعَلَقَةِ، إذ هما ليستا بحَمْل، ولا تنقضي بهما العِدَّة بخروجهما من الرَّحِم^(١).

وقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ على ذلك، لأنه قال: (إذا وقعت النُّطْفَةُ في الرَّحِم أخذها مَلَكٌ بكِفِّهِ، فقال: يا رَبِّ مُخَلَّقَةٌ أو غير مُخَلَّقَةٌ؟ فإن كانت غير مُخَلَّقَةٍ قذفها الأرحام دماً)، فأخبر أن الدم الذي تقذفه الرَّحِم ليس بحَمْل، ولم يُفَرِّق منه بين ما كان

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧.

وأشار إلى هذا الكلام إلكيا الهَرَّاسِي في كتابه: أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ج ٤ ص ٢٧٧.

مجتمعاً عَلاقةً أو سَائِلاً.

وفي ذَلِكَ دليل على أن ما لم يظهر فيه شيء من خلق الإنسان فليس بِحَمْلٍ، وأن العِدَّةَ لا تنقضي به، إذ ليس هو بولد، كما أن العَلاقةَ والنُّطفَةَ لما لم تكونا ولداً لم تنقض بهما العِدَّةَ.

ورَوَى الْجَصَّاصُ بسنده (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلاقةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ ثُمَّ يَكْتُبُ شَقِيّاً أَوْ سَعِيداً، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ).

فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ يَكُونُ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً، وَأَرْبَعِينَ يَوْماً مُضْغَةً. وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَوْ أَلْقَتْهُ عَلاقةً لَمْ يَعتد به، وَلَمْ تَنقُضِ بِهِ الْعِدَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَلاقةُ مُسْتَحِيلَةً مِنَ النُّطفَةِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صُورَةُ الْإِنْسَانِيَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُضْغَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا صُورَةُ الْإِنْسَانِيَةِ، فَلَا عِتَابَ بِهَا، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْعَلاقةِ وَالنُّطفَةِ^(١).

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً:

أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ يَتَبَيَّنُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْحِمَارِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ وَجُودُهُ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْبِنْيَةِ وَالشَّكْلِ وَالتَّصْوِيرِ، فَمَتَى لَمْ يَكُنْ لِلْسَّقْطِ شَيْءٌ مِنْ صُورَةِ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بُولَدًا، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَلاقةِ وَالنُّطفَةِ سَوَاءً، فَلَا تَنقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، لَعَدَمِ كَوْنِهِ وَلِذَا.

وَأَيْضاً فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَا أَسْقَطْتَهُ، مِمَّا لَا تَتَبَيَّنُ لَهُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ، دُمًّا مُجْتَمِعاً أَوْ دَاءً أَوْ مَدَّةً، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ نَجْعَلَهُ وَلِذَا تَنقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَأَكْثَرُ أَحْوَالِهِ اِحْتِمَالُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلِذَا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ وَلِذَا، فَلَا نَجْعَلُهَا مُنْقِضِيَةَ الْعِدَّةِ بِهِ بِالشَّكِّ.

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥٧.

وعلى أن اعتبار ما يجوز أن يكون منه ولدًا ولا يكون منه ولدًا ساقط لا معنى له، إذ لم يكن ولدًا بنفسه في الحال، لأن العلقَة قد يجوز أن يكون منها ولد، وكذلك النُطفَة، وقد تشتمل الرّحم عليهما وتضمهما، وقد قال ﷺ: إن النُطفَة تمكث أربعين يوماً نُطفَة، ثم أربعين يوماً علقَة، ومع ذلك لم يعتبر أحد العلقَة في انقضاء العِدَّة^(١).

٢- الحمل قبل نفخ الروح ليس بآدمي، فيباح إسقاطه لصيانة الأدمي^(٢)، لأن ما لا يستبين شيء من خلقه لا يكون ولدًا^(٣).

٣- النُطفَة والعلقَة والمُضغَة جماد، فلا حرمة في إسقاطه^(٤).

أقول:

القول بأن النُطفَة والعلقَة والمُضغَة جماد، أراد القائلون به من الفقهاء الذين تقدم ذكرهم آنفاً، أن الجنين في هذه المراحل الثلاث مشروع إنسان، وليس إنساناً، فلم يكن حملاً يُعتدّ به.

ولا يكون حملاً إلا بعد نفخ الروح فيه، ونفخ الروح بعد ١٢٠ يوماً. وذلك لأن الحركة لا تعني الإنسانية، لأن ما من شيء في هذا الكون سواء كان جماداً

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٥ ص ٥٧-٥٨.

المدة: القيح. / القاموس المحيط، مادة (المد) ص ٤٠٧.

(٢) الفتاوى الخانية، كتاب الحظر والإباحة، فصل في الختان ج ٣ ص ٤١٠. والمحيط البرهاني، كتاب الكراهية والاستحسان ج ٨ ص ٨٤ نقلاً عن نكاح فتاوى أهل سمرقند. ورذ المختار، باب الحيض ج ١ ص ٣٠٢. ومنحة الخالق ج ١ ص ٢٣٠. وكلاهما عن عقد الفرائد.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٥ ص ٥٧-٥٨. والمحيط البرهاني، كتاب الكراهية والاستحسان ج ٨ ص ٨٤. والنهاية شرح الهداية للسغناقي ص ٢٣٥. وجامع المصمّرات والمشكلات للكادوري ص ٤١٤ نقلاً عن الكبرى.

(٤) البحر الزخار لابن المرتضى ج ٣ ص ٨١ عن الإمام يحيى.

أم حيواناً أم نباتاً إلا وهو متحرك، لأنه يتكون من جزيئات، وكل جُزْيٍ منها يتكون من ذرات، فيبلغ مثلاً عدد الذرات في الجُزْيِ البروتيني الواحد (٤٠) ألف ذرة، وكل ذرة فيها الإلكترون والبروتون والنيوترون.

والإلكترون في الذرة يدور حول البروتون بسرعة ١ من ١٠٠ من سرعة الضوء، والضوء يسير بمقدار (١٨٦) ألف ميل بالثانية الواحدة.

ولا يمكن بالضبط معرفة أين توجد الإلكترونات في لحظة معينة لسرعة حركتها. ووزن البروتون هو جزء من مليون مليار مليار من الغرام تقريباً.

ووزن النيوترون يقترب بالوزن من البروتون.

ووزن البروتون يساوي ١٨٣٧ مرة وزن الإلكترون.

والذرة تشبه شكلاً كُرَوِيّاً يساوي قطرها جزءاً من مئة مليون من السنتيمتر، وقطر النواة أصغر من الذرة بعشرة آلاف مرة.

فهناك فراغ هائل بين البروتونات والإلكترونات يدعو إلى الدهشة.

ولو أن عشرة ملايين ذرة اجتمع بعضها بجانب بعض، فإنها تبلغ طولاً قدره مليمتر واحد.

والغرام الواحد من الهيدروجين فيه ٦٠٠ ألف مليار مليار ذرة^(١).

والجَنَيْنُ في أطواره الثلاثة الأوَّلِي هو بمثابة الجماد، وإن كانت جزيئاته وذراته التي يتكون منها متحركة في الحقيقة.

وكل شيء في طوره الأول هو بِدَايَة كائن، سواء كان إنساناً أم غيره.

(١) انظر كتابي: الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا ص ٣٠١-٣٠٣ نَقْلاً عن الطب محراب للإيمان ص ٢٥ وما بعدها، وفيه الكلام عن الذرة وبنائها ووزنها وأبعادها وأسرارها المدهشة.

ومن يقول بأن التقاء الحيمن بالبويضة هو بداية التلقيح، فلا يجوز إسقاطه، لأنه أصبح عندئذ كائناً حياً وإنساناً متحرراً.

يمكن أن يجاب:

بأن الحركة لا تدل على أنه مخلوق تجري عليه أحكام الإنسان.
والنطفة غير المخلقة تقذفها الأرحام دماً، والدم ليس بحمل، كما تقدم في تعليل الجصاص.

علماً بأن الله تعالى كتب الإنسان إنساناً منذ الأزل، فهل يعتبر إنساناً له أحكامه الفقهية قبل بروزه إلى عالم الوجود؟

فلا بد أن يكون هناك حد فاصل بين اعتبار الجنين إنساناً أو غير إنسان. وهذا الحد الفاصل هو الذي بيّنه حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو نفخ الروح في الإنسان بعد ١٢٠ يوماً.

والحديث الشريف نص قاطع في الأمر لا يقابله قول طبيب أو غيره.

٤ - إسقاط ما في بطن المرأة قبل نفخ الروح فيه، هو والعزل سواء^(١).

ووجه الشبه بينهما هو إبعاد الحيمن الذكري عن البويضة الأنثوية.

وضَعَفَ هذا القول:

ابن رَجَب ————— ب^(٢)، وابن حَجَر

(١) المُحِيطُ الْبُرْهَانِي، كتاب الكراهية والاستحسان ج ٨ ص ٨٣. والبحر الزَّخَار لابن الْمُرتَضَى ج ٣ ص ٨١ عن الإمام يَحْيَى، وتقدم نص البحر عندما نقلت قوله قبل قليل.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحَكَمِ ص ١٥٧ بعد قوله: (رخص طائفة من الفقهاء للمرأة في إسقاط ما في بطنها ما لم يُنفَخ فيه الروح، وجعلوه كالعزل، وهو قول ضعيف...)، ولعله يريد بهؤلاء الفقهاء ابن عَقِيل وموافقيه من الحنابلة.

الْهَيْتَمِيُّ^(١).

وفرقوا بين ما أسقط قبل نفخ الروح وبين العزل بما يأتي:

- أن الجنين ولد انعقد، وربما تصوّر.

وفي العزل لم يوجد ولد بالكلية، وإنما تسبب إلى منع انعقاده، وقد لا يمتنع انعقاده بالعزل إذا أراد الله خلقه، كما قال النبي ﷺ لما سئل عن العزل: (لا عليكم أن لا تعزلوا، إنه ليس من نفس منقوسة إلا الله خالقها)^(٢).

فالمَنِيّ حال نُزُولِهِ محض جماد، لم يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد استقراره في الرَّحِمِ، وأخذه في مبادئ التخلق^(٣).

فالفرق بينهما:

أن العزل تسبب في منع انعقاد الجنين أصلاً.

وأما الإسقاط فتسبب إلى إسقاط جنين منعقد فعلاً، أو تصور.

قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثٌ: لا عليكم أن لا تعزلوا... إلخ، رواه من حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: الْبُخَارِيُّ ٢٥٤٢ و ٥٢١٠ ومُسْلِمٌ ١٤٣٨ وصححه ابن حِبَّانَ ٤١٩١ و ٤١٩٣ وفيه تمام تَخْرِيجِهِ.

(١) الْفَتْحُ الْمُبِينُ لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ ص ٢٠٩.

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧. وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٩، وفيه: (وقول جمع من الْفُقَهَاء: يجوز الإسقاط ما لم ينفخ فيه الروح كالعزل، ضعيف، إذ لا جَامِعَ بينهما، فَإِنْ غَايَةُ مَا فِي الْعَزْلِ تسبب إلى منع الانتقاد، فكيف يُقَاسُ بِهِ وَلَدٌ انعقد، وربما تصور؟).

وانظر: فَتْحُ الْبَارِي: كتاب النكاح، باب العزل، ج ١٥ ص ٦١٧، وفيه: (العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب). وشرح الرُّزْقَانِيّ عَلَى الْمُوطَّأ، ما جاء في العزل، ج ٣ ص ٢٣٠ نَقْلًا عَنْ فَتْحِ الْبَارِي.

(٣) تَحْقِيقَةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ ج ٨ ص ٢٤١.

وسياتي هذا التفريق في كلام الإمام الغزالي^(١) وموافقيه في القول السابع الآتي.

القول الثاني: يجوز إسقاط الجنين الذي لم يستن شيء من خلقه، في حالة

وجود العذر

وهو قول قاضيخان^(٢)، وابن وهبان^(٣)، من الحنفية.

(١) الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الشافعي. الفيلسوف المتكلم، المتصوف الفقيه، الأصولي. ولد في طوس، ومات بها سنة ٥٠٥ هـ. من كتبه: إحياء علوم الدين، والمستصفى.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٤٢ وتبيين كذب المفتري ص ٢٩١ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٢٦٦.

(٢) الفتاوى الخانية، كتاب الحظر والإباحة، فصل في الختان ج ٣ ص ٤١٠، وفيها:

(إذا أسقطت الولد بالعلاج، قالوا: إن لم يستن شيء من خلقه لا تأثم.

قال قاضيخان رَحِمَهُ اللهُ عَنَّةُ:

ولا أقول به، فإن المَحْرَمَ إذا كَسَرَ بِيَضَ الصيد يكون ضامناً، لأنه أصل الصيد، فلما كان مؤاخذاً بالجزاء كَمَّةً، فلا أقل من أن يلحقها إثم هُهْنًا إذا أسقطت بغير عذر، إلا أنها لا تأثم إثم القتل).

ونقله ابن عابدين في: رد المحتار، كتاب الديات ج ٦ ص ٥٩١ عن الخانية.

(٣) في رد المحتار، باب نكاح الرقيق، حكم إسقاط الحمل ج ٣ ص ١٧٦ نقلاً عن النهر عن كراهة الخانية، وأردفه بقوله: (قال ابن وهبان: ومن الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الطير، ويخاف هلاكه....).

فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر، أو أنها لا تأثم إثم القتل).

وفي الدر المنقح للحصكفي ج ٢ ص ٦٥٠: (وفي حظر الوهبانية:

ويكره أن تسعى لإسقاط حملها وجاز لعذر حيث لا يتصور).

ومن الأعذار انقطاع اللَّبَن بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به مرضعة له، ويخاف عليه من الهلاك^(١).

فإذا أسقطته من غير عذر أثمت، لكنها لا تأثم إثم القتل^(٢).

واختار هذا الرأي شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق^(٣).

وإليه مال الشيخ نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية الأسبق^(٤).

ونقل ذلك الشيخ محمود شلتوت في: الإسلام عَقِيدَة وشريعة ص ٢٠٤.

ابن وهبان: أمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي الحنفي. مشكور السيرة ماهر في الفقه والقراءات والعربية والأدب، درس، وولي قضاء حماة، نظم قصيدة رائية من الطويل ألف بيت، صمّنها غرائب المسائل في الفقه، وشرحها في مجلدين، وهو نظم جيد متمكن. مات سنة ٧٦٨هـ.

بُغْيَةُ الوُعَاة ج ٢ ص ١٢٣ وتاج التراجم ص ١٣٨ (تحقيق: إبراهيم صالح) والفوائد البهية ص ١٩١ رقم ٢٣٨.

(١) من كلام ابن وهبان في رد المحتار السابق.

(٢) من كلام قاضيخان في: الفتاوى الخانية السابق.

وانظر: ابن وهبان السابق.

(٣) في فتواه المرقمة ٧٠، سجل ١١٥ بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ المعنونة بـ (حكم الإجهاض بسبب العيوب الوراثية)، حيث قال: (والذي أختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً، أنه يجوز عند الضرورة، التي عبر عنها الفقهاء بالعدر).

واستشهد بها في رد المحتار بعدر انقطاع اللبن. / الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ١٤ ص ١٧٨.

(٤) في فتواه التي أجاب بها على الطلب المقيد برقم ٦٣ / ٩٧ المتضمن أن امرأة ركبت بالاتفاق مع زوجها لولباً نحاسياً لتأجيل الحمل بعض الوقت، لوجود طفل صغير جداً يحتاج إلى رعاية وتفرغ كامل.

وبعد أيام من التركيب نزل عليها قطعة من الدم، فأشار عليها الطبيب المختص أن هذه قطعة من الجنين، وأكده طبيب مسلم آخر، وذكر أنه توجد خطورة على الأم والجنين.

وبه قال أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان^(١).

القول الثالث: يجوز إجهاض الجنين قبل تمام الأربعين يوماً الأولى من

الوطء، أي، في مرحلة النطفة فقط

وهو قول عند المالكية^(٢)، وبه قال اللخمي

أجاب الشيخ بعد أن عرض أقوال الفقهاء في إسقاط الجنين قبل ١٢٠ يوماً بما يأتي:

(إننا نميل إلى الأخذ بالرأي القائل بجواز الإجهاض وإسقاط الجنين إذا لم يبلغ مدته في الرحم ١٢٠ يوماً إذا كان هناك عذر شرعي يبرر ذلك.

وفي حادثة السؤال إذا ما كان الطبيب المختص المسلم الثقة قد أقر بأن وجود الجنين فيه خطورة وضرر محقق للأُم والجنين أيضاً - كما ذكرت السائلة في طلبها - فيعد هذا من المبررات التي تقضي بإباحة الإجهاض في هذه المدة التي ذكرتها السائلة).

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢٥ ص ٢٠٣-٢٠٤.

(١) المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم ج ٥ ص ٤٠٧-٤٠٨ فقرة ٤٨٠١، حيث قال:

(إسقاط الجنين قبل مضي أربعة أشهر على حمله، أي: قبل نفخ الروح فيه، يباح للعذر المشروع، وبدون العذر مكروه، كما قال قاضيخان، وابن وهبان، من الحنفية. وهذا ما نرجحه.

فإسقاط الجنين قبل نفخ الروح فيه ليس بمباح للأُم مطلقاً، حتى ولو بدون إذن الزوج كما توهم عبارة صاحب الدر المختار وهي قوله: «يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج».

فهذا القول كما قال ابن وهبان محمول على حالة العذر، ولأنه كما قال علي بن موسى: «لأن الماء إذا وقع في رحم المرأة ماله إلى الحياة، فيكون له حكم الحياة».

ومن الأعداء المبيحة للأُم لإسقاط جنينها قبل نفخ الروح العلاج للمرض (...).

(٢) تفسير القرطبي ج ١٤ ص ٣١٦-٣١٧، وفيه:

منهم^(١).

(النُّطْفَةُ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَقِينًا، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمُ إِذَا أَلْقَتْهَا الْمَرْأَةُ، إِذْ لَمْ تَجْتَمِعْ فِي الرَّحِمِ، فَهِيَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي صُلْبِ الرَّجُلِ.

فَإِذَا طَرَحَتْهُ عِلْقَةً تَحَقَّقْنَا أَنَّ النُّطْفَةَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاسْتَحَالَتْ إِلَى أَوَّلِ أَحْوَالِ مَا يُتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ وَلَدٌ. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ وَضْعُ الْعِلْقَةِ فَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْمُضْغَةِ وَضَعٌ حَمْلٍ تَبَرُّأَ بِهِ الرَّحِمُ، وَتَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَيُثَبِّتُ بِهِ لَهَا حُكْمُ أُمِّ الْوَلَدِ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: لَا اعْتِبَارَ بِإِسْقَاطِ الْعِلْقَةِ، وَإِنَّمَا الْاعْتِبَارُ بِظُهُورِ الصُّورَةِ وَالتَّخْطِيطِ، فَإِنْ خَفِيَ التَّخْطِيطُ وَكَانَ لَحْمًا فَقَوْلَانِ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ (...).

وَهَذَا فِي الْمَفْهُمِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ ج ٦ ص ٦٥٢: (وَيُسْتَفَادُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَلْقَتْ نُطْفَةً لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حُكْمٌ، إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِي الرَّحِمِ، فَتُبَيِّنُ أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا، إِذِ الرَّحِمُ قَدْ يَدْفَعُ النُّطْفَةَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهَا فِيهِ، فَإِذَا طَرَحَتْهُ عِلْقَةً تَحَقَّقْنَا أَنَّ النُّطْفَةَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاسْتَحَالَتْ إِلَى أَوَّلِ أَحْوَالِ مَا يُتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ وَلَدٌ. وَعَلَى هَذَا: فَيَكُونُ وَضْعُ الْعِلْقَةِ فَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْمُضْغَةِ وَضَعٌ حَمْلٍ يَبْرَأُ بِهِ الرَّحِمُ، وَتَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَيُثَبِّتُ لَهَا بِهِ حُكْمُ أُمِّ الْوَلَدِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا اعْتِبَارَ بِإِسْقَاطِ الْعِلْقَةِ، وَإِنَّمَا الْاعْتِبَارُ بِظُهُورِ الصُّورَةِ وَالتَّخْطِيطِ، فَإِنْ خَفِيَ التَّخْطِيطُ، وَكَانَ لَحْمًا فَقَوْلَانِ: بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ، وَعُمْدَةُ أَصْحَابِنَا: التَّمَسُّكُ بِالْحَدِيثِ الْمَتَّقَمِ، وَبِأَنَّ مُسْقِطَةَ الْعِلْقَةِ، أَوْ الْمُضْغَةَ يَصْدُقُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَلْقَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا وَضَعَتْ مَا اسْتَقَرَّ فِي رَحِمِهَا، فَشَمَلَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ - الطَّلَاق: ٤، وَيَصْدُقُ عَلَيْهَا قَوْلُهُ ﷺ لِسُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ: «قَدْ وَضَعْتَ فَانْكَحِي مِنْ شَيْءٍ»، وَلِأَنَّهَا وَضَعَتْ مَبْدَأَ الْوَلَدِ عَنْ نُطْفَةٍ مُتَجَسِّدًا كَالْمَخْطُوطِ وَاسْتِيفَاءَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ سَوَالًا وَجَوَابًا فِي الْخِلَافِ).

وَانْظُرْ: إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ لِلْقَاضِي عِيَّاض ج ٨ ص ١٢٧. وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسُّنُوسِيِّ ج ٧ ص ٧٩-٨٠ وَنَقْلٌ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاض.

الْمَالِكِيَّةُ: هُمْ أَتْبَاعُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

(١) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ ج ٣ ص ٤٧٧، وَفِيهِ: (قَالَ ابْنُ نَاجِيٍّ فِي شَرْحِ الْمُدَوَّنَةِ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ: وَأَمَّا التَّسْبِيبُ فِي إِسْقَاطِ الْمَاءِ قَبْلَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنَ الْوَطْءِ، فَقَالَ اللَّحْمِيُّ: جَائِزٌ).

وهو قول عند الشَّافِعِيَّة^(١).

ثم نقل عن (الْبُرْزُلِيِّ فِي مَسَائِلِ الرِّضَاعِ: وَأَحْفَظُ لِلْخُمِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ مَا دَامَ نُطْفَةً، كَمَا لَهُ الْعِزْلُ ابْتِدَاءً).

وَفَتَحَ الْعَلِيُّ الْمَالِكُ ج ١ ص ٣٩٩، وفيه: (وَأَحْفَظُ لِلْخُمِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ مَا دَامَ نُطْفَةً، كَمَا لَهُ الْعِزْلُ ابْتِدَاءً).

ونقل عن ابن تَاجِي فِي شَرْحِ الْمُدَوَّنَةِ مَا نَصَهُ: (وَأَمَّا التَّسَبُّبُ فِي إِسْقَاطِ الْمَاءِ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنَ الْوَطءِ، فَقَالَ الْخُمِيُّ: جَائِزٌ).

وَفِي فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ص ٤٠٠ نقل عن الْمِغْيَارِ قَوْلُهُ: (وَانْفَرَدَ الْخُمِيُّ فَأَجَازَ اسْتِخْرَاجَ مَا فِي دَاخِلِ الرَّحِمِ مِنَ الْمَاءِ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَوَافَقَ الْجَمَاعَةَ فِيهَا فَوْقَهَا).

وهو فِي الْمِغْيَارِ الْمُعْرَبِ ج ٣ ص ٣٧٠، وَحَاشِيَةِ كُنُونِ عَلِيِّ الرَّهُونِيِّ ج ٣ ص ٢٦٤ عَنْ الْمِغْيَارِ.

الْخُمِيُّ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبِيعِيُّ الْمَالِكِيُّ الْقَبْرَوَانِيُّ. كَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا دِينًا مُتَفَنًّا ذَا حَظٍّ مِنَ الْأَدَبِ، بَقِيَ بَعْدَ أَصْحَابِهِ فَحَازَ رِئَاسَةَ إِفْرِيقِيَّةَ. تَفَقَّهَ بَابِنَ مُحَرِّزٍ وَآخَرِينَ. وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ وَعَبْدُ الْجَلِيلِ بْنُ مَفُوزٍ وَغَيْرُهُمْ. لَهُ تَعْلِيلٌ كَبِيرٌ عَلَى الْمُدَوَّنَةِ سَمَاهُ (التَّبَصُّرَةُ) مُفِيدٌ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ رُبَّمَا اخْتَارَ فِيهِ وَخَرَجَ، فَخَرَجَتْ اخْتِيَارَاتُهُ عَنِ الْمَذْهَبِ. مَاتَ بِصَفَاقُسَ سَنَةَ ٤٧٨ هـ.

الدَّيْنَانِيُّ الْمَذْهَبُ ج ٢ ص ١٠٤ وَمَوَازِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٥ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ج ١ ص ١١٧.

(١) نِهَآيَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤١٦، وفيه: (قَالَ الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النُّطْفَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ عَلَى قَوْلَيْنِ، قِيلَ: لَا يَثْبُتُ لَهَا حُكْمُ السَّقْطِ وَالْوَادِ، وَقِيلَ لَهَا حُرْمَةٌ، وَلَا يَبَاحُ إِفْسَادُهَا، وَلَا التَّسَبُّبُ فِي إِخْرَاجِهَا بَعْدَ الْإِسْتِقْرَارِ فِي الرَّحِمِ، بِخِلَافِ الْعِزْلِ فَإِنَّهُ قَبْلَ حُصُولِهَا فِيهِ). وَقَالَ الرَّمْلِيُّ: (وَالرَّاجِحُ تَحْرِيمُهُ بَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ مُطْلَقًا، وَجَوَازُهُ قَبْلَهُ).

وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ ج ٥ ص ٤٩٠-٤٩١ نَقْلًا عَنِ النَّهَآيَةِ لِلرَّمْلِيِّ.

وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ لِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ ص ٢٠٩، وفيه:

(النُّطْفَةُ لَا يَدَارُ عَلَى الْقَائِلِهَا حُكْمٌ مَا دَامَتْ نُطْفَةً).

وبه قال كثير من الحَنَابِلَةِ^(١).

فلا تثبت بها أُمِّيَّةٌ ولد، ولا تنقضي بها عِدَّة. قال الحَنَابِلَةُ وغيرهم: ولا يحرم التسبب إلى إلقائها، لأنها لم تنعقد بعد، وقد لا تنعقد ولداً. بخلاف العَلَقَةِ، لا يجوز إسقاطها لانعقادها، أي: وهو يغلب على الظن صيرورتها ولداً.

ومن ثَمَّ جاء في بعض الروايات السَّابِقَةِ: أَنَّ الْمَلَكَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ النُّطْفَةَ وَلَدٌ حَتَّى تُصِيرَ عَلَقَةً).

وانظر: مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٣ ص ٣٨٩.

(١) الإِنْصَافُ لِلْمَرَدَّائِيَّ ج ١ ص ٣٨٦، وفيه: (يجوز شرب دواء لإسقاط نُطْفَةٍ. ذكره في الْوَجِيزِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ).

وهَذَا فِي: كِتَابِ الْفُرُوعِ لِابْنِ مُفْلِحٍ ج ١ ص ٣٩٣.

ونقله عن الْفُرُوعِ أَيْضاً: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثِمِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ شَرْحَ زَادِ الْمُسْتَفْنِعِ، كِتَابِ الْعِدَّةِ ص ٦٠٤.

وَالرَّوْضُ الْمُرْبِعُ ص ٦٠٤، وفيه: («وَيَبَاحُ» لِلْمَرْأَةِ «إِلْقَاءُ النُّطْفَةِ قَبْلَ أَرْبَعِينَ يَوْماً بِدَوَاءٍ مَبَاحٍ»).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ ص ١٥٧: (وَقَدْ صَرَحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ إِذَا صَارَ الْوَلَدُ عَلَقَةً لَمْ يَجْزِ لِلْمَرْأَةِ إِسْقَاطُهَا، لِأَنَّهُ وَلَدٌ اِنْعَقَدَ.

بِخِلَافِ النُّطْفَةِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَنْعَقِدْ بَعْدُ، وَقَدْ لَا تَنْعَقِدُ وَلَدًا).

وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ لِلْفَتْوَحِيِّ ابْنِ النَّجَّارِ، وَشَرْحَهُ دَقَائِقُ أُولِيِّ النُّهْيِ لِلْبُهْوتِيِّ، بَابُ الْحَيْضِ ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢، وفيه:

(وَلَرَجُلٌ شَرِبَ دَوَاءَ مَبَاحٍ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ) كَكَافُورٍ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ. (وَلَأَنْتَى شَرِبُهُ) أَي: الْمَبَاحُ (لِلْإِلْقَاءِ نُطْفَةٍ وَ) ل (حَصُولِ حَيْضٍ) إِذَا أَصْلَ الْجُلُّ حَتَّى يَرِدَ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَرِدَ.

وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي الْفَتْحِ الْمُبِينِ السَّابِقِ ص ٢٠٩ قَوْلَ الْحَنَابِلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ آنِفًا.

وبه قال الشيخ د. مُحَمَّد سَعِيد رَمَضَان البُوطِي^(١).

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْل:

أَنَّ النُّطْفَةَ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَقِينًا، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَكْمٌ إِذَا أَلْقَتْهَا الْمَرْأَةُ، إِذْ لَمْ تَجْتَمِعْ فِي الرَّحِمِ، فَهِيَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي صُلْبِ الرَّجُلِ^(٢).

فَلَيْسَ كُلُّ نُطْفَةٍ تَكُونُ وَلَدًا^(٣)، لِأَنَّ الرَّحِمَ قَدْ يَدْفَعُ النُّطْفَةَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهَا فِيهِ^(٤).

فَلَيْسَ لِلنُّطْفَةِ فِي الْأَرْبَعِينَ الْأَوَّلَى حَكْمُ السَّقْطِ^(٥)، فَلَا حَرَمَةٌ لَهَا^(٦).

(١) مَسْأَلَةُ تَحْدِيدِ النِّسْلِ: د. مُحَمَّد سَعِيد رَمَضَان البُوطِي ص ٥٧، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اسْتَعْرَضَ آرَاءَ الْمَذَاهِبِ فِي الْإِجْهَاضِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ، وَنَاقَشَ، قَالَ:

(الحكم الراجح في مسألة الإجهاض هو ما اتفق عليه فقهاء الشافعية والحنفية، وهو:

جواز إسقاط المرأة حملها إذا لم يكن قد مضى على الحمل أربعون يوماً، وهي المدة التي يبدأ الجنين بعدها بالتخلق، بشرط:

أن يكون الحمل ثمرة نكاح صحيح.

وأن يكون الإسقاط برضا الزوج.

وأن يثبت لدى الطبيب الموثوق عدم استلزام ذلك ضرراً بها).

(٢) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ١٤ ص ٣١٦.

وَانْظُر: الْمُفْهِم ج ٦ ص ٦٥٢.

(٣) إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ لِلْقَاضِي عِيَّاض ج ٨ ص ١٢٧.

(٤) الْمُفْهِم ج ٦ ص ٦٥٢. وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٧٩.

(٥) إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ ج ٨ ص ١٢٧. وَشَرْحُ الْأَبِيِّ وَالسَّنُوسِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٧ ص ٧٩.

(٦) إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ ج ٨ ص ١٢٧.

القول الرابع: يجوز إجهاض الجنين في مرحلتي النُطْفَةِ والعَلَقَةِ فقط،

دون مَرَحَلَةِ الْمُضْغَةِ

وهو قول عند الشافعية، مثل: أبي إسحاق المروزي^(١)، وأبي بكر بن أبي سعيد الفراء^(٢).

ونقل ذلك عن أبي حنيفة^(٣).

(١) في حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٩: (اختلفوا في جواز التسبب في إلقاء النُطْفَةِ بعد استقرارها في الرحم، فقال أبو إسحاق المروزي: يجوز إلقاء النُطْفَةِ والعَلَقَةِ... نقلاً عن ابن حجر. قال الشبراملسي: وحكى الشارح - أي: الرملي - خلافاً في كتاب أمهات الأولاد، وأطال فيه، وظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة، فراجع).

وعبارة الشبراملسي في البجيرمي على الخطيب ج ٣ ص ٣٠٣ عن ابن حجر، وفيه: عن أبي إسحاق المروزي أنه قال: (يجوز إلقاء النُطْفَةِ والعَلَقَةِ).

وانظر الحكم في: المنهاج ومغني المحتاج ج ٣ ص ٣٨٩، وفيه: (لا تنقضي العدة بوضع العَلَقَةِ، لأنها لا تسمى حملاً، وإنما هي دم، وتنقضي بمضغعة فيها صورة آدمي خفية على غير القوالب، أخبر بها القوالب لظهورها عندهن... بظهور يد أو إصبع...).

وذكره القرطبي في تفسيره ج ١٤ ص ٣١٧. والمفهم ج ٦ ص ٦٥٢.

(٢) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٤١٦، وفيه: (قال الرزكشي: وفي تعاليق بعض الفضلاء قال الكرايبي: سألت أبا بكر بن أبي سعيد الفراء عن رجل سقى جاريته شرباً لتسقط ولدها، فقال: ما دامت نُطْفَةً أو عَلَقَةً فواسع له ذلك إن شاء الله تعالى).

قال الشبراملسي في حاشيته: (فواسع)، أي: جائز.

وحاشية الجمل ج ٥ ص ٤٩٠ نقلاً عن النهاية للرملي.

(٣) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٩.

ولم أجد في كتب الحنفية التي عدت إليها.

القول الخامس: يجوز إجهاض الجنين في مرحلتَي العلقَة والمُضَفَّة قبل التَّخْطِيط، أي: قبل ظهور الصورة لأهل الخبرة وغيرهم
وهو الأصح عند الشَّافِعِيَّة^(١).

القول السادس: إجهاض الجنين قبل تمام الأربعة الأشهر الأولى (أي: قبل نفخ الروح) مكروه

وهذا ما ذهب إليه عَلِيُّ بن مُوسَى القُمِّيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٠٥هـ، من الحَنَفِيَّة^(٢).

أبو حَنِيفَةَ: النُّعْمَان بن ثَابِت بن زُوْطَى، التَّيْمِيّ مَوْلَاهُم، الكُوفِيّ. الفَقِيه المجتهد الورع العَلَم، أحد الأئمَّة الأربعة، وينسب إليه المَذْهَب الحَنَفِيّ. توفي سنة ١٥٠هـ ببغداد.

الطَّبَقَات السَّنِيَّة في تَرَاجُم الحَنَفِيَّة ج ١ ص ٨٦ وطَبَقَات الفُقَهَاء لِلشُّيْرَازِيّ ص ٨٦ وَوَفَيَات الأَعْيَان ج ٥ ص ٤٠٥ وَتَذَكِرَةُ الخُفَاط ج ١ ص ١٦٨ رقم ١٦٣. وانظر: أخبار أبي حَنِيفَةَ وأصحابه للصَّيْمَرِيّ، وعُقُودُ الجُمَان في مَنَاقِب الإمام أبي حَنِيفَةَ النُّعْمَان للصَّالِحِيّ، وَمَنَاقِب الإمام أبي حَنِيفَةَ وصاحبيه للذَّهَبِيّ.

(١) الوَجِيز وشرحه العَزِيز ج ١٠ ص ٥١١.

(٢) جَامِع المُضْمَرَات والمُشْكِلَات للكَاذُورِيّ ص ٤١٥. والمُحِيطُ البَرْهَانِيّ، كتاب الكراهية ج ٨ ص ٨٤. وَجَامِع أَحْكَام الصَّغَار ج ٢ ص ١٥٩. وَرَدَ الْمُحْتَار، باب نكاح الرِّقِيق، حكم إسقاط الحمل ج ٣ ص ١٧٦ نُقْلًا عن النهر، وفيه: قال ابن عَابِدِينَ: (ونقل في الذَّخِيرَةِ: لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح، هل يباح لها ذَلِكَ أم لا؟ اختلفوا فيه، وكان الفَقِيه عَلِيُّ بن مُوسَى يقول: إنه يكره، فإن الماء بعد ما وقع في الرَّحِم ماله الحياة، فيكون له حكم الحياة، كما في بيضة صيد الحَرَم. ونحوه في الطَّهْرِيَّة).

عَلِيُّ القُمِّيّ: هو عَلِيُّ بن مُوسَى بن يَزْدَاد، وقيل: يَزِيد، القُمِّيّ النَّيْسَابُورِيّ، أبو الحسن. شَيْخُ الحَنَفِيَّة بَحْرُاسَان. قال الذَّهَبِيّ: كان عالم أهل الرأي في عَصْرِهِ بلا مدافعة، وصاحب التصانيف، منها: كتاب أَحْكَام الْقُرْآن وهو كتاب نفيس. سمع من مُحَمَّد بن حُمَيْد الرَّاظِيّ، وَتَفَقَّهَ بِمُحَمَّد بن شُجَاع الثَّلَجِيّ. أَمْلَى بَنِيْسَابُور، وَحَدَّثَ بِمُصَنَّفَاتِهِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ من الكبار. توفي سنة ٣٠٥هـ.

وبه أفتى أبو بكر مُحَمَّد بن الفضل^(١).

وحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:

أن مآل الماء بعدما وصل إلى الرَّحِمِ الحَيَاة، فإنه لا يحتاج إلى صنع أحد بعد ذَلِكَ لينفخ فيه الروح، وإذا كان مآل الحياة يعطى حكم الحياة للحال، كما في بيضة صيد الحَرَم، لما كان مآلها أن تصير صيداً، أُعْطِيَ حكم الصيد، حتى إن من أتلف بيضة صيد الحَرَم ضمن.

وفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَزْلِ، فَقَالَ:

بخلاف العزل، لأن الماء قبل أن يصل إلى رحم المرأة ليس مآله الحياة، فإنه يحتاج إلى صنع بعد ذَلِكَ لينفخ فيه الروح، وهو الإلقاء في الرَّحِم، أما هَهُنَا فبخلافه^(٢).

سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ج ١٤ ص ٢٣٦ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٤٧ (تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ صَالِحٍ) وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٦١٨ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٥٦.

(١) جَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩.

أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: بَنُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ صَالِحِ الرَّوَّاسِ، يَعْرِفُ بِمِيرِ الْبَلْخِيِّ. وَهُوَ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ. وَلَهُ كِتَابُ الْأَعْتِقَادِ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، صَنَفَهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سُبُكْتِكِينَ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤١٥ هـ أَوْ ٤١٦ هـ.

الْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِيِّ ج ٦ ص ١٧٢ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٣٩ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٣ ص ٣٠٨ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٢٢٩ (تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ صَالِحٍ).

(٢) الْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ، كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ج ٨ ص ٨٤.

وُخْلَاصَةُ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِي جَامِعِ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمُسْكِلَاتِ لِلْكَادُورِيِّ ص ٤١٥، وَأَجْمَلُهَا بِقَوْلِهِ: (يَكْرَهُ، لِأَنَّ النُّطْقَةَ بَعْدَمَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ فَمَالَهُ الْحَيَاةَ. فَيُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْحَيَاةِ، كَمَا قُلْنَا فِي كَسْرِ الْبَيْضِ فِي حَقِّ الْمَحْرَمِ).

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ وَالْحُجَّةِ فِي: رَدِّ الْمُحْتَارِ، بَابِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ ج ٣ ص ١٧٦ عَنِ النَّهْرِ عَنِ الذَّخِيرَةِ.

ونحوه في الظَّهْرِية^(١).

والكراهة إذا أُطلقت عند الحَنْفِيَّة يراد بها الكراهة التحريمية.

والقول بالكراهة قبل الأربعين الأوَّلَى هو قول بعض المَالِكِيَّة^(٢).

وورد في نَهَايَةِ الْمُحْتَاج لِلرَّمْلِيِّ الشَّافِعِيِّ نَقْلًا عن الزَّرْكَشِيِّ: (وأما قبل نفخ

الروح فلا يقال إنه خلاف الأوَّلَى، بل محتمل للتنزيه والتحريم، ويقوى التحريم فيما

(١) رَدَ الْمُحْتَار، باب نكاح الرِّقِيق ج ٣ ص ١٧٦ عن النهر عن الذَّخِيرَةِ.

الظَّهْرِية: هي الْفَتَاوَى الظَّهْرِية، لظَّهْرِ الدِّين أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ عُمَرَ الْبُخَارِيِّ الْحَنْفِيِّ. الْفَاضِي الْمُحْتَسِبُ بِبُخَارَى، وهو من أَعْلَامِ الْحَنْفِيَّةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٩ هـ. جَمَعَ فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى مِنَ الْوَقَاعَاتِ وَالنَّوَازِلِ مَا يَشْتَدُّ الْاِفْتِقَارُ إِلَيْهِ وَفَوَائِدُ أُخْرَى.

كَشَفَ الظُّنُونُ ج ٢ ص ١٢٢٦.

وترجمة ظَهِير الدِّين فِي: الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ ص ٢٥٧ والجَوَاهِرِ الْمُضِيَّةِ ج ٣ ص ٥٥ رقم ١١٨٨ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٨٠ رقم ٢٠٢ (تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ صَالِح).

(٢) شَرْحُ الْخَرَّشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ ج ٣ ص ٢٢٥، وفيه: (وقيل: يكره قبل الأربعين للمرأة شرب ما يسقطه إن رضي الزوج بذلك. انتهى). ونقل الْعَدَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَرَّشِيِّ: (وقال يُوْسُفُ بْنُ عُمَرَ: يكره إخراج المَنِيِّ من أُمِّ وَلَدِهِ. اهـ)، قال الْعَدَوِيُّ: وَيُوْسُفُ بْنُ عُمَرَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَرَةِ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْحَرَمَةُ -).

وَحَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ج ٢ ص ٢٦٧، وفيه: (وقيل: يكره إخراجُه قبل الأربعين).

وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ١ ص ٣٩٩، وفيه عن التَّنَائِي: وقول ابن عُمَرَ يكره إخراج المَنِيِّ من أُمِّ وَلَدٍ، يَحْتَمِلُ مَخَالَفَةً مَا قَالَهُ ابْنُ جُرَيْءٍ مِنْ عَدَمِ الْجَوَازِ، وَمُوَافَقَةً بِحَمْلِ عَدَمِ الْجَوَازِ عَلَى الْكِرَاهَةِ.

قرب من زمن النفخ، لأنه جريمة^(١).

القول السابع: إجْهَاضُ الْجَنِينِ قبل نفخ الروح، من اللحظة التي يتلاقى فيها ماء الرجل بماء المرأة (أي: من بداية التَلْقِيح ولو قبل الأَرْبَعِينَ يوماً) هو حرام

وهو قول جُمْهُورِ الْمَالِكِيَّةِ^(٢).

(١) نِهَايَةُ الْمُحْتَاج ج ٨ ص ٤١٦.

وهو في حَاشِيَةِ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَج ج ٥ ص ٤٩١ نَقْلًا عَنِ النِّهَايَةِ لِلرَّمْلِيِّ. الرَّمْلِيُّ: شمس الدين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَمَزَة. نسبته إلى الرَّمْلَة من قرى الْمَنُوفِيَّة بِمِصْر. ولد بِالْقَاهِرَة، ومات بها سنة ١٠٠٤ هـ. كان يلقب بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِير. فقيه الديار الْمِصْرِيَّة في عَصْرِهِ، ولي إفتاء الشَّافِعِيَّة. من كتبه: نِهَايَةُ الْمُحْتَاج إِلَى شَرْحِ الْمِنْهَاج، وله الْفَتَاوَى.

خُلَاصَةُ الْأَثَر ج ٣ ص ٣٤٢ والأَعْلَام ج ٦ ص ٧.

الرَّزْكَشِيِّ: بَدْر الدِّين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن بَهَادُر بن عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ. أَخَذَ عَنِ الْأَسْنَوِيِّ وَالْبُلْقِينِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. كَانَ فَقِيهًا أُصُولِيًّا أَدَبِيًّا فَاضِلًا، مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَكْمِلَةُ شَرْحِ الْمِنْهَاج لِلْأَسْنَوِيِّ، وَالبَحْرُ فِي الْأُصُولِ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلسُّبْكِيِّ. تَوَفَّى بِمِصْر سنة ٧٩٤ هـ.

شَدَرَاتُ الذَّهَب ج ٦ ص ٣٣٥ والذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ١٣٣ رقم ١٠٥٩ والأَعْلَام ج ٦ ص ٦٠ ومُقَدِّمَةٌ كِتَابِهِ الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ مُحَمَّد أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ.

(٢) إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ لِلْقَاضِي عِيَّاض ج ٨ ص ١٢٧، وفيه: (منهم من لم ير إباحة إفساد المنّي، ولا سبب إخراجه بعد حصوله في الرّحم بوجه، قرب أو بعد. بخلاف العزل قبل حصوله فيه). ومن القائلين بذلك: الأبّي في شرحه على مُسْلِم ج ٧ ص ٨٠، ونقله السَّنُوسِيُّ عنه في الهامش.

والذَّخِيرَةُ لِلْقَرَفِيِّ ج ٤ ص ٤١٩، وفيه: (قال صاحب الْقَبَس: إذا قبض الرّحم المنّي فلا يجوز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلق، وأشد منه إذا نفخ فيه الروح، فإنه قتل نفس

.....

إجماعاً).

والقوانين الفقهية لابن جزيء ص ٢٣٥، وفيه: (إذا قبض الرِّجَم المَنِيّ لم يجز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلّق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح، فإنه قتل نفس إجماعاً).

وشرح الخَرَشِيّ على مُختَصَر خَلِيل ج ٣ ص ٢٢٥، وفيه: (لا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما في بطنها من الجنين، وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك ولو قبل الأربعين).

والشرح الكبير ج ٢ ص ٢٦٦-٢٦٧، قال الدَّزْدِير: (لا يجوز إخراج المَنِيّ المتكون في الرِّجَم ولو قبل الأربعين يوماً)، قال الدُّسُوقِيّ في حاشيته على الشَّرح الكبير: (هَذَا هو المعتمد. وقيل: يكره إخراجُه قبل الأربعين)، وتقدم آنفاً.

وفتح العَلِيّ المَالِك ج ١ ص ٣٩٩، وفيه: (إذا أمسك الرِّجَم المَنِيّ فلا يجوز للزوجين، ولا لأحدهما، ولا للسَّيِّد، التسبب في إسقاطه قبل التخلّق على المشهور، ولا بعده اتفاقاً، والتسبب في إسقاطه بعد نفخ الروح محرم إجماعاً، وهو من قتل النفس).

وفيه أيضاً: (وأما استِخْرَاج ما حصل من الماء في الرِّجَم فَمَذْهَبُ الْجُمْهُور منعه مطلقاً) وبعد أن أورد بعده قول اللَّخْوَبيّ بالجواز قال: (والأول أظهر، إذ زعم بعضهم أنه من الموءودة. اهـ. ونقله الحَطَّاب).

وفيه أيضاً: (قال ابن العَرَبِيّ في القَبَس: لا يجوز - التسبب في إسقاط الماء قبل الأربعين يوماً من الوطء - باتفاق).

وفي مَوَاهِبِ الْجَلِيل ج ٣ ص ٤٧٧ عبارة ابن العَرَبِيّ في القَبَس: (لا يجوز باتفاق).

وفيه أيضاً: (قال البُرْزُلِيّ في مَسَائِلِ الرِّضَاع: ... وأما استِخْرَاج ما حصل من الماء في الرِّجَم فَمَذْهَبُ الْجُمْهُور المنع مطلقاً).

وفي فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِك ج ١ ص ٣٩٩ أيضاً:

(وقال التَّائِيّ: وربما أشعر جواز العزل، بأن المَنِيّ إذا صار داخل الرِّجَم لا يجوز إخراجُه، وهو كذَلِكَ. ونحوه لابن جزيء، وجاء بقوله المذكور آنفاً.

وقول ابن عُمَرَ: يكره إخراج المَنِيّ من أُمِّ ولد يحتمل مخالفة ما قاله ابن جزيء من عدم

.....

الجواز، وموافقته بحمل عدم الجواز على الكراهة. اهـ.

قال عَبْدُ الْبَاقِي: وظاهر كلام ابن نَاجِي والْبُرْزُلِي جريان قول الْجُمْهُور وَاللَّخْمِي فِي الزَّوْجَةِ مَطْلَقاً وَالْأَمَّةَ، وَلَوْ بِشَاثِبَةٍ حَيْثُ لَمْ يَعْزَلْ عَنْهَا سَيِّدُهَا، وَظَاهِرُهُمَا أَيْضاً: وَلَوْ مَاءُ زَنَّا. وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ خُصُوصاً إِنْ خَافَتْ الْقَتْلَ بِظُهُورِهِ).

وَفِي فَتْحِ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ١ ص ٤٠٠:

(قَالَ فِي الْمَعْيَارِ: إِنْ الْمَنْصُوصُ لَا ثَمَنًا رَضِيَ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهِمُ: الْمَنْعُ مِنْ اسْتِعْمَالِ مَا يُبَرِّدُ الرَّحِمَ، أَوْ يَسْتَخْرِجُ مَا هُوَ دَاخِلُ الرَّحِمِ مِنَ الْمَنِيِّ، وَعَلَيْهِ الْمَحْصُولُونَ وَالنَّظَارُ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: لِلْوَلَدِ ثَلَاثُ أَحْوَالٍ:

حَالَةٌ قَبْلَ الْوُجُودِ يَنْقَطِعُ فِيهَا بِالْعَزْلِ، وَهُوَ جَائِزٌ.

وَحَالَةٌ بَعْدَ قَبْضِ الرَّحِمِ عَلَى الْمَنِيِّ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ حَيْثُئِذٍ التَّعَرُّضُ لَهُ بِالْقَطْعِ مِنَ التَّوَلُّدِ، كَمَا يَفْعَلُهُ سَفَلَةُ التَّجَارِ مِنْ سَقْيِ الْخَدَمِ عِنْدَ اسْتِمْسَاكِ الرَّحِمِ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي تَرْخِيهِ، فَيَسِيلُ الْمَنِيُّ مِنْهُ، فَتَنْقَطِعُ الْوَلَادَةُ.

وَالْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ انْخِلَاقِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، وَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ فِي الْمَنْعِ وَالتَّحْرِيمِ، لِمَا رُوِيَ مِنَ الْأَثَرِ: وَإِنْ السَّقَطُ يَظَلُّ مُحَبَّنُطاً عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ: لَا أَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَتَّى يَدْخُلَ أَبُوَايَ

ثُمَّ قَالَ فِي الْمَعْيَارِ: فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى هَذَا التَّحْقِيقِ الَّذِي تَقْدِمُ جُلْبَهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي الْمُحَقِّقِ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَلِمْتَ قَطْعاً أَنَّ اتِّفَاقَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ عَلَى إِسْقَاطِ الْجَنِينِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي ذَكَرْتَ، وَتَوَاطُرُهُمَا عَلَى ذَلِكَ، حَرَامٌ مَمْنُوعٌ، لَا يَجِلُّ بِوُجْهِهِ، وَلَا يَبَاحُ).

وَقَوْلُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ: الْمَسَالِكُ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ ج ٥ ص ٦٦٤، وَفِي هَامِشِهِ: (مُحَبَّنُطاً): أَيُّ: مَمْنَعاً. عَنِ النَّهْيَةِ ج ١ ص ٣٣١، وَفِي كِتَابِهِ الْقَبَسِ شَرْحُ الْمَوْطَأِ ج ٢ ص ٧٦٣.

وَهَا النَّصُّ كُلُّهُ فِي الْمَعْيَارِ الْمُعَرَّبِ لِلْوُثْنَيْسِيِّ ج ٣ ص ٣٧٠ مَعَ اخْتِلَافٍ لِفُظِّي يَسِيرٍ. وَذَكَرَهُ كُنُونٌ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الرَّهُونِيِّ ج ٣ ص ٢٦٤ عَنِ الْمَعْيَارِ.

وهو الراجح، أو المشهور، أو الأظهر، أو المعتمد، على اختلاف عباراتهم^(١).
ومع أن ابن حَجَر الهَيْتَمِيَّ أَيْدَ ما قرره المَالِكِيَّة من حرمة إسقاط العَلَقَة، لَكِنَّه خالفهم في إثباتهم بها الاستيلاد، ما داروا عليها حكم الوَلَدِيَّة، وهو مستلزم حرمة الإسقاط.

وخالفهم أيضاً في انْقِضَاء العِدَّة بها.

فذكر:

أن إثبات المَالِكِيَّة انْقِضَاء العِدَّة، وأُمِّيَّة الولد، بوضع العَلَقَة فما فوقها، بعيد، بِحُجَّة:

أنه لا قَرِينَة على الحمل، حتى ترفع به العِدَّة المحققة، واحتماله مع عدم القَرِينَة لا أثر له.

وأُمِّيَّة الولد لا تثبت إلا بوضع الولد، وهو لا يسمى ولداً إلا إذا ظهرت الصورة فيه.

ولا يسمى حملاً إلا إن ظهر، أو قامت عليه قَرِينَة.

والحالات الثلاث التي ذكرها ابن العَرَبِيَّ نقلها عنه أيضاً الوَنْسَرِيَّ في المِيعَار المُعَرَّب ج ٤ ص ٢٣٦، وكنون في حاشيته على الرُّهُونِيَّ ج ٣ ص ٢٦٤ عن القَبَس.
(١) نقل العَدَوِيَّ في حَاشِيَّتِهِ على الخَرَشِيَّ ج ٣ ص ٢٢٥ قول ابن جُزَيِّ السَّابِق، وقال: (ومفاد النقل تَرْجِيحُه، بل رجحه بعض الأَشْيَاخ، وبعضهم عَبَّرَ بالمشهور، فقال: وفهم من قوله العزل: أن المَنِيَّ إذا صار داخل الرَّحِم لا يجوز إخْرَاجُه، وهو كَذَلِكَ على المشهور، ولا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما يبطنها من الجَنِين. انتهى).

وكلام العَدَوِيَّ هَذَا نقله الشَّيْخُ عَلِيُّش في: فَتْح العَلِيَّ المَالِك ج ١ ص ٣٩٩.

وتقدم في الهامش السَّابِق كلام فَتْح العَلِيَّ المَالِك ج ١ ص ٣٩٩ أيضاً، وفيه: (على المشهور)، (أظهر)، وكلام الدُّسُوقِيَّ على الشَّرْح الكَبِير ج ٢ ص ٢٦٧: (هَذَا هو المعتمد).

فقبل ذَلِكَ لا يسماه، فلا يدخل في ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالُ﴾ - الطلاق ٤، ونحوه.

بل قيل هَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لَأَنَّهُ سَمَاهُ قَبْلُهَا نُطْفَةٌ وَعَلَقَةٌ وَمُضْغَةٌ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَا يُسَمَّى وَاحِدًا مِنْهَا بَوْلَدُ لُغَةً وَلَا عَرَفًا. فَلَا تُثَبِّتُ بِهِ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ.

فإذا مضت عليه أربعة أشهر، وهي الأطوار السبعة، سُمِّيَ وَلَدًا، وضمن بالجناية. قال عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لا يضمن حتى تمضي عليه الأطوار السبعة المذكورة في أول سورة «الْمُؤْمِنُونَ» وهي: السَّلَالَةُ، والنُّطْفَةُ، والعَلَقَةُ، والمُضْغَةُ، ثم الْعِظَامُ، ثم كسوتها لحمًا، ثم إنشاؤها خلقًا آخر.

وإذا قيل: بأنه مشتق من الولادة، وهي الخروج من الرَّحِمِ، فإن ذَلِكَ يلزم منه صيرورتها أُمًّا ولد بخروج النُّطْفَةِ، والقول به بعيد عن دليل الشَّرْعِ.

قال ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ:

فإن صارت مُضْغَةً، وشَهِدَ أَرْبَعُ قَوَائِلَ بِتَصْوِيرِهَا، أو بأنها أصل آدمي، ولم يتشكك فيه، انقضت بها الْعِدَّةُ، بخلاف أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ، فإنها لا تثبت إِلَّا بِالْقَاءِ صَوْرَةً ظَاهِرَةً التَّخْطِيطِ.

فالفرق بين الحالتين:

أن مدار الْعِدَّةِ عَلَى تَحَقُّقِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وهو متحقق بإلقاء الْمُضْغَةِ.

ومدار أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ عَلَى إلقاء ما يُسَمَّى وَلَدًا، وما لم يظهر التَّخْطِيطُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا^(١).

(١) الْفَتْحُ الْمُبِينُ ص ٢٠٩-٢١١.

وقول الإمام عَلِيٍّ فِي الْأَطْوَارِ السَّبْعَةِ أورد نحوه ابن عَبْدَ الْبَرِّ فِي: الْاسْتِذْكَارِ، ٢٩ كتاب الطلاق، ٣٤ باب ما جاء في العزل، عند شرحه الْحَدِيثِ رَقْم ١٦١٦، ج ٦ ص ٥٤٩: (لا

وبه قال الإمام الغزالي من الشافعية^(١).

تكون مؤودة حتى تمر عليها التارات السبع...، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م،
تحقيق: حسان عبد المنان.
(١) إحياء علوم الدين - إتحاف السادة المتقين ج ٥ ص ٣٧٨-٣٨١.

حيث تكلم الغزالي عن العزل، قال: (ومن الآداب أن لا يعزل، ويبن الزبيدي معناه بقوله: «في جماعه، بأن يصب ماء خارج الفرج»، ثم أجمل الغزالي أقوال الفقهاء في حكم العزل، وأوضحها الزبيدي، ثم قال الغزالي: والصحيح عندنا أن ذلك مباح، وشرحه الزبيدي.

وبعد ذلك قال الغزالي:

(وليس هذا - أي: العزل - كالإجهاض والوآد، لأن ذلك جناية على موجود حاصل، وله أيضاً مراتب، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم، وتخلط بهاء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش، وإن نفخ فيه الروح، واستوت الخلقة ازدادت الجناية تفاحشاً، ومُنْتَهَى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حياً.

وإنما قلنا: مبدأ سبب الوجود من حيث وقوع المني في الرحم، لا من حيث الخروج من الإحليل، «أي: رأس الذكر»، لأن الولد لا يخلق من مني الرجل وحده، بل من الزوجين جميعاً، إما من مائه ومائها، أو من مائه ودم الحيض... .

وكيفما كان فباء المرأة ركن في الانعقاد، فيجري المآن مجرى الإيجاب والقبول في الوجود الحكمي في العقود، فمن أوجب ثم رجع قبل القبول لا يكون جانياً على العقد بالنقض والفسخ. ومهما اجتمع الإيجاب والقبول كان الرجوع بعده رفعاً وفسخاً وقطعاً. وكما أن النطفة «أي: ماء الرجل» في الفقار «أي: فقار ظهره» لا يتخلق منها الولد «أي: لا يتكون»، فكذا بعد الخروج من الإحليل، ما لم يمتزج بهاء المرأة أو دمها، فهذا هو القياس الجلي).

ما بين القوسين الصغيرين في هذا النص هو من إتحاف السادة المتقين.

ونقله الشبراملسي في حاشيته على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٩، قال: (وفي الإحياء في

وبه قال ابن حَجَر الهَيْتَمِيُّ الشَّافِعِيُّ، قال:

(اختلفوا في التسبب لإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه، وهو مائة وعشرون يوماً. والذي يتجه وفقاً لابن العِمَاد وغيره الحرمة.

ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما، بأن المَنِيِّ حال نُزُولِهِ محض جماد، لم يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد استقراره في الرَّحِم، وأخذه في مبادئ التخلق، ويعرف ذَلِكَ بالأمارات).

قال الشَّرَوَانِيُّ: (قوله: والذي يتجه... إلخ) سيأتي في النِّهَايَةِ في أُمَّهَات الأولاد خلافه. وقوله: (وأخذه في مبادئ التخلق) قضيته أنه لا يحرم قبل ذَلِكَ، وعموم كلامه الأول يخالفه^(١).

وهو قول بعض الحَنَابِلَةِ^(٢).

مَبْحَثُ الْعَزْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وهو الأوجه، لأنها بعد الاستقرار آيلة إلى التخلق المهيأ لنفخ الروح، ولا كذلك العزل. اه حج). أي: ابن حَجَر.

ونقله الرَّمْلِيُّ في نِهَايَةِ الْمُحْتَاج، كتاب أُمَّهَات الأولاد ج ٨ ص ٤١٦ باختصار عن الغَزَالِيِّ. ونقله الجَمَلُ في حاشيته على شرح المَنْهَج ج ٥ ص ٤٩٠-٤٩١ عن النِّهَايَةِ للرَّمْلِيِّ.

ونقله أيضاً البُجَيْرِيُّ على الخَطِيب ج ٣ ص ٣٠٣ عن ابن حَجَر.

(١) تُخَفَّةُ الْمُحْتَاج لابن حَجَر الهَيْتَمِيِّ وحَاشِيَةُ الشَّرَوَانِيِّ عليه ج ٨ ص ٢٤١.

وهَذَا النَّصُّ بحروفه ذكره البُجَيْرِيُّ في شرحه على الخَطِيب ج ٤ ص ٤٠ عن ابن حَجَر. وقول الشَّرَوَانِيِّ ذَكَرَهُ بِلا عَزْوٍ.

(٢) قال ابن تَيْمِيَّةَ في: مجموع فتاوى شَيْخِ الْإِسْلَام أَحْمَدَ بن تَيْمِيَّةَ ج ٣٤ ص ١٦٠: (إسقاط الحمل حرام بإجماع المُسْلِمِينَ، وهو من الوأد الذي قال الله فيه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ^(٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ^(٩)﴾ - التكوير، وقد قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ^(١٠)﴾ - الإسراء: ٣١.

والفُرُوعُ لابن مُفْلِح ج ١ ص ٣٩٣، وفيه: (وفي أَحْكَامِ النِّسَاءِ لابن الجَوَازِيِّ: محرم)، بعد قوله: (ويجوز شرب دواء مباح للإلقاء نُطْفَةً، ذكره في الوجيز).

وهو قول هيئة كبار العلماء في السُّعُودِيَّة، مع بعض التفاصيل^(١).

ونقله المَرَدَاوِي في: الإنصاف ج ١ ص ٣٨٦ عن الفُرُوع.

ونقله أيضاً مُحَمَّد بن صالح العثيمين في حاشيته على الرُّوض المُرْبِع ص ٦٠٤ عن الفُرُوع.

وانظر: أَحْكَام النساء لابن الجَوَزِيِّ ص ٣٠٦.

(١) نظر مجلس هيئة كبار العلماء في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في مَدِينَةِ الرِّيَاض ابتداءً من يوم ٩ / ٦ / ١٤٠٧ هـ حتى نَهَايَةِ يوم ٢٠ / ٦ / ١٤٠٧ هـ، في حالة إجهاض امرأة حَامِل، قُرِّرَ بشأنها قرار أَوَّلِيَّ من طبيبين، ثم عند ضم عدد من الأطباء إليهما اتُّخِذَ قرار مخالف.

واحْتِطَاءً للحوامل من الإقدام على إسقاط حملهن لأدنى سبب.

وأخذاً بדרء المفساد وجلب المصالح.

ولأن من الناس من قد يتساهل بأمر الحمل رغم أنه محترم شرعاً.

لذا فإن مجلس هيئة كبار العلماء يقرر ما يلي:

١- لا يجوز إسقاط الحمل في مختلف مراحلهِ إلَّا لمبرر شرعيّ، وفي حدود ضيقة جداً.

٢- إذا كان الحمل في الطُّور الأول وهي مدة الأربعين، وكان في إسقاطه مصلحة شرعية، أو دفع ضرر متوقع، جاز إسقاطه.

أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد أو خوفاً من العجز عن تكاليف معيشتهم وتعليمهم أو من أجل مستقبلهم، أو اكتفاءً لما لدى الزوجين من الأولاد، فغير جائز.

٣- لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان عَلاقَةً أو مُضْغَةً، حتى تقرر لجنة طبية موثوقة: أن استمراره خطر على سَلامَةِ أُمِّهِ، بأن يُخَشَى عليها الهلاك من استمراره، جاز إسقاطه بعد استنفاد كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار.

٤- بعد الطُّور الثالث وبعد إكْمَال أربعة أشهر للحمل، لا يحل إسقاطه حتى يقرر جمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أُمِّهِ يسبب موتها، وذلك بعد استنفاد

وبه أخذت اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء في السُّعُودِيَّة، في الفتوى رقم

١٧٥٧٦، موافقة بذلك قرار هيئة كبار العلّماء في السُّعُودِيَّة السَّابِق^(١).

كافة الوسائل لإنقاذ حياته.

وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمي المصلحتين.

والمجلس إذ يقرر ما سبق يوصي بتقوى الله والتثبت في هذا الأمر.

والله الموفق، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم.

قرار هيئة كبار العلّماء، رقم ١٤٠ وتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٤٠٧ هـ.

الفتاوى المتعلّقة بالطب وأحكام المرضى ص ٢٨٣-٢٨٥.

(١) وهي بشأن عُمر الجنين أثناء فترة الحمل، والذي يعتبر ما دونه إسقاط، وما فوقه وفاة.

حيث أجابت اللجنة بما يلي:

أولاً: حكم الإسقاط:

١- الأصل أن إسقاط الحمل في مختلف مراحله لا يجوز شرعاً.

٢- إسقاط الحمل في مدة الطُّور الأول، وهي مدة الأربعين لا تجوز إلا لدفع ضرر متوقع أو تحقيق مصلحة شرعية، تقدر كل حالة بعينها من المختصين طباً وشرعاً.

أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد، أو خوفاً من العجز عن تكاليف المعيشة والتعلّم، أو من أجل مستقبلهم، أو اكتفاءً بما لدى الزوجين من الأولاد، فغير جائز.

٣- لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقّة أو مُضغّة حتى تقرر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامة أمّه، بأن يُخشى عليها الهلاك من استمراره. فإذا قررت اللجنة ذلك جاز إسقاطه بعد استنفاد كافة الوسائل، لتلافي تلك الأخطار.

٤- بعد الطُّور الثالث، وبعد إكمال أربعة أشهر للحمل لا يحل إسقاطه حتى يقرر جمع من الأطباء المتخصصين الموثوقين أن بقاء الجنين في بطن أمّه يسبب موتها، وذلك بعد استنفاد

وهو قول الشَّيْخ مُحَمَّد أَبُو زُهْرَةَ^(١).

وهو قول شَيْخ الْأَزْهَر ومفتي الديار المِصْرِيَّة السَّابِق الدكتور أَحْمَد مُحَمَّد الطَّيِّب^(٢).

كافة الوسائل لإنقاذ حياته.

وإنما رخص الإقدام على إسقاطه بهذه الشروط دفعاً لأعظم الضررين، وجلباً لعظمي المصلحتين.

ثم بيَّن بعد ذلك في ثانياً: الأحكام بعد سقوط الحمل.

ولجنة الفتوى مؤلفة من المشايخ:

بَكْر أَبُو زَيْد، وعَبْد العَزِيز آل الشَّيْخ، وصالح الفوزان، وعَبْد الله بن غديان، وعَبْد العَزِيز بن عَبْد الله بن باز.

فَتَاوَى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء ج ٢١ ص ٤٣٤، جمع: أَحْمَد عَبْد الرَّزَّاق الدويش، دار المؤيَّد، الرِّيَّاض. وهذه الفتوى في كتاب الفَتَاوَى الْمُتَعَلِّقَة بالطب وأحكام المرضى ص ٢٨٠-٢٨٣.

(١) فَتَاوَى الشَّيْخ مُحَمَّد أَبُو زُهْرَةَ ص ٨١٧، نُقْلًا عَنْ مَجْلَّة لواء الإسلام س ٢٠ في ١٠ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٣٨٦ هـ = سبتمبر ١٩٦٦ م، ص ٦٥٣، وفيه:

(حين سُئِلَ عن حكم الإجهاض العمد، أجاب بأن:

الإجهاض حرام، والفُقَّهَاء يوجبون على من يجهض حَامِلًا دِيَّة الحمل، وإذا أجهضت الحَامِل نفسها كانت آثمة، وعليها دِيَّة الحمل).

ولهذا الإطلاق في الحرمة من الشَّيْخ أَبِي زُهْرَةَ لم يفرق فيه بين الإجهاض قبل نفخ الروح أو بعده.

ولهذا يَدَّل على أنه يقول بحرمة الإجهاض مطلقاً، سواء كان قبل نفخ الروح أم بعده.

(٢) في فتواه بعد اطلاعِهِ على الطلب المقيد برقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٣ م المتضمن السؤال: ما حكم الشَّرْع في الإجهاض قبل ١٢٠ يوماً؟

وبعد أن ذكر الشَّيْخ أقوال الفُقَّهَاء في إجهاض الجنين قبل بُلُوغِهِ ١٢٠ يوماً، أجاب بها

وبه أخذ الشَّيْخ عَلِيٌّ جَمْعَةُ مَفْتِي الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ^(١).

يَأْتِي:

(والراجع الْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْإِجْهَاضَ مُطْلَقاً، سواءً قبل نفخ الروح في الْجَنِينَ أو بعده، إِلَّا لضرورة، أو عذر شرعي، مهما كان عُمره). / الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٢٧ ص ١٧٠.

وفي فتواه عن حكم التخلص من الْجَنِينَ لظروف صحية، بعد اِطْلَاعِهِ عَلَى الطَّلَبِ الْمُقِيدِ رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حَامِلٍ فِي خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْماً، تُسألُ عَنْ حُكْمِ التَّخْلِصِ مِنَ الْجَنِينَ، لِأَنَّهَا تَعَانِي مِنْ مَشَاكِلَ عَائِلِيَّةٍ كَبِيرَةٍ وَمَشَاكِلَ صَحِيَّةٍ.

وبعد أن ذكر الشَّيْخُ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ فِي إِجْهَاضِ الْجَنِينَ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ وَبَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ، أَجَابَ بِمَا يَأْتِي:

(والراجع وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْإِجْهَاضَ مُطْلَقاً، سواءً قبل نفخ الروح أو بعده، إِلَّا لضرورة شرعية، بأن يقرر الطبيب الْعَدْلُ الثَّقَّةُ أَنَّ بَقَاءَ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِيهِ خَطَرٌ عَلَى حَيَاتِهَا، فَيَحْتِيجُ إِجْزَاءً يُسْقِطُهُ مِرَاعَاةً لِحَيَاةِ الْأُمِّ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَتَغْلِيظاً لَهَا عَلَى حَيَاةِ الْجَنِينَ غَيْرِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَيَكُونُ الطَّبِيبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَسْئُولاً عَنْ قَرَارِهِ أَمَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ - النَّحْلُ: ٤٣، وَالْأَنْبِيَاءُ: ٧.

وفي واقعة السؤال وبناءً على ما سبق، فإنه لا يجوز التخلص من الْجَنِينَ وَإِجْهَاضِهِ، إِلَّا إِذَا قَرَّرَ الطَّبِيبُ الْعَدْلُ الثَّقَّةُ أَنَّ بَقَاءَ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِيهِ خَطَرٌ عَلَى حَيَاتِهَا).

الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٢٧ ص ٢٠١-٢٠٣.

(١) فِي فَتَوَاهُ عَنْ (حُكْمِ الْإِجْهَاضِ)، بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى الطَّلَبِ الْمُقِيدِ بِرَقْمِ ١٥٣ لِسَنَةِ ٢٠٠٥م، الْمُتَضَمِّنِ السُّؤَالَ عَنْ إِسْقَاطِ حَامِلٍ جَنِينِهَا بَعْدَ شَهْرَيْنِ مِنَ الْحَمْلِ، إِذْ رُبَّمَا يَقُومُ الطَّبِيبُ الْمُخْتَصَّ بِإِجْرَاءِ عَمَلِيَّةِ اسْتِئْصَالِ جُزْءٍ مِنْ رَقَّتِهَا.

أَجَابَ الشَّيْخُ بِالْفَتْوَى الَّتِي صَدَرَتْ عَنْ شَيْخِ الْأَزْهَرِ د. أَحْمَدَ مُحَمَّدَ الطَّيِّبِ، وَبَحْرُوفِهَا، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا آنِفاً، عَنْ الطَّلَبِ الْمُقِيدِ رَقْمِ ٤١٧ لِسَنَةِ ٢٠٠٢م، الْمَشْهُورَةِ فِي الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٢٧ ص ٢٠١-٢٠٣.

.....

ولم يذكر السطرين الأخيرين منها، وهما: (وفي واقعة السؤال... خطر على حياتها).

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٣٠ ص ١٩٣-١٩٤.

وكذلك في فتواه عن (حكم الإجهاض بعد أربعة شهور)، بعد اطلاعِ عليّ الطلب المقيد برقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٠م.

وفتواه هي ذاتها التي صدرت عن شيخ الأزهر د. أحمد محمد الطيّب أيضاً، وبحرفها تقرّيباً، وهي المتقدمة آنفاً.

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٣٦ ص ١٤٢-١٤٣.

وفي فتواه عن (حكم الإجهاض قبل نفخ الروح)، بعد اطلاعِ عليّ الطلب المقيد برقم ٢١٠ لسنة ٢٠١١م، المتضمن السؤال عن موقف الشريعة الإسلامية من الإجهاض قبل نفخ الروح لغير عذر.

فأجاب الشيخ بفتوى مطولة وموثقة، منها قوله: (والذي اخترناه للفتوى في هذا الشأن هو حرمة إجهاض الحمل من بدايته، والتسبب في إخراج النطفة - وهي أول مراحل الحمل - وإفسادها لغير عذر).

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٣٩ ص ٩٩.

وأورد أدلة هذا القول من كلام الغزالي، ومن كتاب ردّ المحتار لابن عابدين، ومن الشرح الكبير للدردير، وثيقة المحتاج، والإنصاف للمرداوي، والفتاوى الكبرى لابن تيمية.

وكل هذه الأقوال منقولة في كتابي هذا.

ثم قال:

(وعليه فإنه لا يجوز الإجهاض قبل نفخ الروح والتسبب في إخراج النطفة وإفسادها لغير عذر، فإن كان هناك عذر كأن يكون في بقاء الجنين خطر محقق على الأم، ففي هذه الحالة نقول بجواز إسقاطه حفاظاً على حياة الأم).

وقد عدّ الفقهاء من الأعداء التي تبيح الإجهاض أيضاً أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل،

وبه قال الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ الْقَرَضَاوِيُّ^(١).

وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَيَّهٍ^(٢).

وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الطَّيْرَ (أي: المَرْضِعُ) ويخاف هلاكه. رَدُّ الْمُحْتَارِ لابن عَابِدِينَ.

الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣٩ ص ١٠٤.

(١) فَتَاوَى مُعَاوِرَةَ لِلْقَرَضَاوِيِّ ج ٢ ص ٦٠٢، وفيه:

(الأصل في الإِجْهَاضِ هو الحرمة، وإن كانت الحرمة تكبر وتعظم كلما استقرت حياة الجنين، فهو في الأربعين الأولى أخف حرمة، فقد يجوز لبعض الأعذار المعتبرة، وبعد الأربعين تكون الحرمة أقوى، فلا يجوز إلا لأعذار أقوى يقدرها أهل الفقه، وتتأكد الحرمة وتتضاعف بعد مائة وعشرين يوماً، حيث يدخل في المَرْحَلَةَ الَّتِي سَمَّاهَا الْحَدِيثُ «نفخ الروح».

وفي هذه الحالة لا يجوز الإِجْهَاضُ إلا في حالة الضرورة القصوى، بشرط أن تثبت الضرورة لا أن تتوهم، وإذا ثبتت فما أبيع للضرورة بقدرها.

وقال: ورأيي أن الضرورة هنا تتجلى في صورة واحدة، وهي: ما إذا كان في بقاء الجنين خطر على حياة الأم، لأن الأم هي الأصل في حياة الجنين، والجنين فرع، فلا يضحى بالأصل من أجل الفرع.

وهذا منطق يوافق عليه مع الشَّرْعِ الخلق والطب والقانون).

فهذا القول يفيد حرمة الإِجْهَاضِ في جميع المراحل، إلا في حالة الضرورة القصوى، غير المتوهمه، وهي حالة بقاء الجنين خطراً على حياة الأم.

(٢) صِنَاعَةُ الْفَتَاوَى وَفَقْهُ الْأَقْلِيَّاتِ ص ٥٣١، وفيه:

سئل عن إجْهَاضِ جَنِينٍ قَبْلَ بُلُوغِهِ ١٢٠ يوماً، لأن الأم طالبة تدرس في كُتَيْبَةِ الطَّبِّ، فعليها ضغط نفسي، وفعلت ذلك لأنها لم تستطع التوفيق بين الدراسة وبين تربية الطفل.

فأجاب:

(لا يحل الإِجْهَاضُ في شريعة الإسلام، لا في الفترة الأولى للحمل، ولا بعد ذلك. وهو متفاوت في الإثم بحسب مراحل الحمل، ففي أول الحمل أخف إثماً، وكلما زادت مدة الحمل

والدكتور وَهْبَةُ الرَّحِيلِي^(١).

والشَّيْخُ أ. د. هَاشِمٌ جَمِيلٌ عَبْدُ اللَّهِ^(٢).

تأكد التحريم، فإذا بلغ الحمل ١٢٠ يوماً أصبح محرماً قطعاً، وعُدَّ نوعاً من القتل، يستوجب دية قدرها ٥٠٠ درهم، أو نحو ٢١٣ غراماً من الذَّهَب، تعطى للوَارِث الذي لم يشارك في عَمَلِيَّةِ الإِجْهَاض.

ولا يستثنى في هذه الحالة إلاَّ الخوف على حياة الأم، ولا يجوز الإقدام عليه حيثنَّذ إلاَّ بتَقْرِيرِ طبيب مُخْتَصَّ يقضي بأن استمرار الحمل فيه تعريض الأم للموت).

وهذا القول كسابقه يفيد حرمة الإجهاض في جميع مراحلها أيضاً.

(١) الفقه الإسلامي وأدلته: د. وَهْبَةُ الرَّحِيلِي ج ٤ ص ٢٦٤٧، وفيه: (وأرجح عدم جواز الإجهاض، بمجرد بدء الحمل، لثبوت الحياة، وبدء تكون الجنين إلاَّ لضرورة كمرض عضال، أو سارٍ كالسل أو السرطان، أو عذر كأن ينقطع لبن المرأة بعد ظهور الحمل، وله ولد، وليس لأبيه ما يستأجر الظئر (المرضع)، ويخاف هلاك الولد. وإني بهذا التَّرجيح مَيَّال مع رأي الغزالي الذي يعتبر الإجهاض ولو من أول يوم كالوَأْد جنائية على موجود حاصل).

(٢) حيث قال: (وأنا على يقين من أن فقهاءنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى القائلين بجواز إسقاط الجنين في مراحلها الأولى لو اطلَّعوا على ما ثبت الآن: من أن الجنين منذ انعقاده يعتبر كائنًا بشرياً حياً وليس جماداً، لما قالوا بجواز إسقاطه، ولا تَفَقَّوا مع الآخرين في القول بتحريم ذلك، ولقالوا برأي الجُمَّهُور الذي عبر عنه ابن جُزَيٍّ بقوله: «إذا قبض الرَّحِمُ المَنِيَّ لم يحز التعرض له»).

انظر: مدى سُرْعَةِ التصرف بالأعضاء البشرية - دراسة مقارنة: د. عارف عَلِيَّ عارف ص ٢٩١. وهي رسالة دكتوراه أعدها بإشراف أ. د. هَاشِمٌ جَمِيلٌ عَبْدُ اللَّهِ (مشرف سُرْعِي)، ود. مُنْذِرُ عَبْدُ الحُسَيْنِ الفُضَّل (مشرف قَانُونِي)، في كَلِيَّةِ العُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ بَغْدَاد، نوقشت سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. نُقِلَ عن بحث أ. د. هَاشِمٌ جَمِيلٌ الموسوم ب: زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية، المنشور في مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِبَغْدَاد، العدد ٢٣٢، ص ١٠٦.

وبقول أ. د. هَاشِمٌ قال د. عارف.

و أ. د. مُحَمَّدُ نَعِيمُ ياسين^(١).

و د. توفيق الواعي^(٢).

(١) الإِجْهَاضُ بَيْنَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَعْطِيَّاتِ الطَّبِيَّةِ: د. مُحَمَّدُ نَعِيمُ ياسين.

قال في آخر مقاله الواقع في ٤ صفحات تقريباً:

(بناءً على ما تقدم يتلخص الرأي الذي نرجحه في حكم الإِجْهَاضِ بما يلي:

أ. يكون الإِجْهَاضُ محرماً في أي مَرَحَلَةٍ من مراحل التطور الجنيني، وجريمة يعاقب عليها بِعُقُوبَةٍ تَعْزِيزِيَّةٍ بالإضافة إلى التعويض المالي.

ب. إذا كان الجنين قد بلغ ١٢٠ يوماً لم يبح إسقاطه إلا لضرورة إنقاذ أمه ولا يسقط العقاب عليها لأي عذر.

ج. إذا أسقط الجنين ولم يبلغ ١٢٠ يوماً، وكان الإِجْهَاضُ بعذرٍ سقط العقاب عن فاعله. ولا يقصد بالعذر هنا مجرد الضرورة المشار إليها الجنين أو الخوف على صحة الأم، وإن لم يصل ذلك إلى درجة القطع واليقين، فالضرر المحتمل هنا يصلح عذراً بخلاف الإِجْهَاضِ إذا كان بعد نفخ الروح).

نَدْوَةُ الْإِنْجَابِ فِي ضَوْءِ الْإِسْلَامِ - النَّدْوَةُ الطَّبِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الْقَانُونِيَّةُ، دولة الكويت، سنة ١٩٨٣م، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ١٩٨٣م، ص ٤٩٨، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية.

(٢) الإِجْهَاضُ وَحُكْمُهُ فِي الْإِسْلَامِ: د. توفيق الواعي.

بعد أن انتهى من عرض آراء المذاهب الأربعة قبل نفخ الروح وبعده، قال أخيراً:

(وروح الفقه الإسلامي وما يستخلص من كلام الأئمة يوحى بأن الجنين حي من بداية الحمل أن حياته محترمة في كافة أدوارها خاصة بعد نفخ الروح. وأنه لا يجوز الاعتداء عليه بالإسقاط إلا لضرورة قصوى ظهرت من كلام الفقهاء في ذلك).

نَدْوَةُ الْإِنْجَابِ فِي ضَوْءِ الْإِسْلَامِ - النَّدْوَةُ الطَّبِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الْقَانُونِيَّةُ، دولة الكويت، سنة ١٩٨٣م.

والدكتور حسن علي الشاذلي^(١).

وباحثون آخرون^(٢).

وحُجَّةُ هذا القول:

١ - أن الإجهاض جنائية على موجود حاصل، وأول مراتب وجوده أن تقع النطفة في الرحم، وتخلط بهاء المرأة، وتستعد لقبول الحياة.

فهي بعد استقرارها آيلة إلى التخلق المهياً لنفخ الروح.

(١) في بحثه: حق الجنين في الحياة في الشريعة الإسلامية، المُقدم إلى ندوة (الإنجاب في ضوء الإسلام)، حيث قال بعد أن أجمل دراسته:

(... رابعاً: إن إيقاع الضرر على الجنين كلاً أو بعضاً في أي مرحلة من مراحل حرام شرعاً، وفاعله آثم شرعاً.

والآثم أمر عقوبته في الآخرة موكول إلى خالقه جل شأنه كما وكيفاً.

خامساً: إن الإضرار بالجنين جنائية تستوجب عقوبة دنيوية...).

ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام - الندوة الطبية الشرعية القانونية، دولة الكويت، سنة ١٩٨٣ م.
(٢) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د. السيد محمود عبد الرحيم مهران ص ١٥٨-١٥٩، وأشار إلى:

ندوة جمعية العلوم الطبية الإسلامية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية، عن: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية).

وأشار أيضاً إلى:

ندوة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت، سنة ١٩٨٣ م، عن الإنجاب في ضوء الإسلام.

وانظر بعض الأسماء في: الحماية الشرعية لجثة المتوفى ص ٣١٩ وما بعدها.

وإفساد ذلك جناية^(١).

٢- هو من الوأد، على ما قاله ابن تيمية^(٢)، كما تقدّم آنفاً.

الرأي الرابع:

بعد هذه الجولة الطويلة بين أقوال الفقهاء المختلفة وأدلتهم، أرى:

أن المسلم في سعة من أمره، فعليه أن ينظر إلى حاله وحال زوجته، وأسرته، ومصلحتهم، فبإمكانه أن يأخذ بالرأي الأول الذي يبيح الإجهاض قبل نفخ الروح من غير قيد أو شرط، والقائلون به من جهابذة العلماء وفحولهم، من فقهاء الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة والزيدية، وأدلتهم واضحة جلية، وتعليقي عليها كان واضحاً أيضاً.

ويتدرج بالاختيار إلى القول السابع وهو الحرمه.

لكن على هذا المسلم أن ينظر إلى أن:

الرَّسُول ﷺ دعا إلى الزواج وتكاثر الأولاد، معللاً بأنه سيباهي بهم الأمم يوم

(١) إحياء علوم الدين - إتحاف السادة المتقين ج ٥ ص ٣٨٠. ونهاية المحتاج للرملي ج ٨ ص ٤١٦ نقلاً عن الإحياء للغزالي. والشبرايملي على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٩ نقلاً عن الإحياء. وتقدّم هذا في هامش قول الإمام الغزالي الآنف الذكر.

(٢) ابن تيمية تقي الدين: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني الدمشقي الحنبلي. الإمام الحافظ، المجتهد المفسر البار، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، صاحب المؤلفات الكثيرة منها: الفتاوى، ومنهاج السنة. توفي بدمشق معتقلاً في قلعتها سنة ٧٢٨هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٩٦ رقم ١١٧٥ وذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٨٧ والنجوم الزاهرة ج ٩ ص ٢٧١ والعقود الدررية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن عبد الهادي.

القيامة، قال ﷺ: (تناكحوا تكثروا، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة)^(١).

ولا شك في أن كثرة المسلمين تُقوّي ساعدتهم، وتبني كيانهم البناء المرصوص الذي يشد بعضه بعضاً، وتغيظ عدوهم أيها إغاظة.

لا سيّما وأننا نرى اليوم أن مؤتمرات السكان العالمية، والمساعي المُخْتَلَفَة في هدم الأخلاق العالِيّة، والتشريعات المتنوعة في ذلك، والوسائل الأخرى، هدفها الرئيس هو الحد من تزايد عدد سكان المسلمين في العالم.

حكم الإسقاط عند خوف هلاك الأم المحقق لا الموهوم

إذا كان في بقاء الجنين هلاك مُحَقَّق للأمّ، جاز عندئذٍ إسقاطه.

أما إذا كان الهلاك غير مُحَقَّق، وإنما لمجرد الخوف على حياة الأمّ، فلا يجوز، لأن موت الأمّ به موهوم، فلا يجوز قتل آدمي حيٍّ لأمر موهوم.

نص عليه الحنفية^(٢).

(١) الجامع الصغير للسيوطي ص ٢٠٢، وقال: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْجَامِعِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ مُرْسَلًا.

(٢) الدر المختار ورد المختار عليه، باب صلاة الجنائز، مَطْلَب في دفن الميت ج ٢ ص ٢٣٨.

وانظر: الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د. السيد محمود عبد الرحيم مهران ص ١٥٧ نقلًا عن ابن عابدين.

وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٣٣، وفيه: (وفي النوادر: امرأة حامل اعترض الولد في بطنها، ولا يمكن إلّا بقطعة أرباعاً، ولو لم يفعل ذلك يخاف على أمّه من الموت، فإن كان الولد ميتاً في البطن فلا بأس به، وإن كان حياً لا يجوز، لأن إحياء نفس بقتل نفس أخرى لم يرد في الشرع).

وجواز الإسقاط عند الهلاك المُحَقَّقُ لِلأُمِّ غير المتوهم هو للضرورة^(١)،
والضرورات تبيح المحظورات.

وتثبت الضرورة بتقرير طبيب مُخْتَصَّ يقضي بأن استمرار الحمل فيه تعريض الأُمِّ
للموت^(٢).

وهذا الحكم تضمنه قرار المَجْمَعِ الْفِقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ التابع لرابطة العالم
الإسلامي^(٣).

وهو ما ورد في الفتوى رقم ٢٠٥٣٢ من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة

(١) فتوى الشَّيْخِ الْقَرَضَاوِيِّ المتقدمة آنفاً.

(٢) فتوى الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَيَّهِ المتقدمة آنفاً.

(٣) وذلك في دورته الثانية عشرة، المنعقدة بمَكَّة الْمُكَرَّمَةِ، في الفترة من يوم السبت ١٥ رَجَب
١٤١٠ هـ = ١٠ شباط / فبراير ١٩٩٠ م، إلى يوم السبت ٢٢ رَجَب ١٤١٠ هـ = ١٧ شباط /
فبراير ١٩٩٠ م.

حيث نظر في موضوع حكم الإِجْهَاض لأجل وجود التشوهات، وناقشه من قِبَلِ هيئة
المجلس الموقرة، والأطباء الْمُخْتَصِّينَ الذين حضروا لهذا الغرض، فقرر المجلس بالأكثرية
ما يأتي:

(الفقرة الأولى من القرار):

(إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوماً، لا يجوز إسقاطه، ولو كان التشخيص الطبي
يفيد أنه مُسَوِّهُ الْخَلْقَةِ، إلّا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء الثَّقَاتِ الْمُخْتَصِّينَ، أن بقاء
الحمل فيه خطر مؤكد على حياة الأُمِّ، فعندئذٍ يجوز إسقاطه سواء كان مُسَوِّهاً أم لا، دفعاً
لأعظم الضررين).

انظر قرار المَجْمَعِ الْفِقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ في كتاب: فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةِ المعاصرة للدكتور عَلِيِّ الْقَرَّة دَاغِي

والإفتاء في السُّعُودِيَّة^(١).

إسقاط النُّطْفَةِ مِنَ الزَّنا

وبعض القائلين من الشَّافِعِيَّةِ بتحريم الإسقاط قبل نفخ الروح مطلقاً، قال:
لو كانت النُّطْفَةُ من زنا فقد يتخيل جواز إسقاطها، فلو تركت حتى نفخ فيها فلا
شك في التحريم^(٢).

وقيد عَبْدُ الْبَاقِي مِنَ الْمَالِكِيَّةِ جواز إسقاط الحمل من ماء الزنا، بخوفها القتل
بظهوره^(٣).

(١) وفيها كان السؤال عن امرأة حَامِلٍ في الشهر الخامس، وبعد إجراء الصور الصوتية تبين أن
الطفل مُسَوَّهٌ خَلْقِيًّا، حيث إنه لا يوجد عند الطفل جمجمة، ولا يوجد أي نسيج مخ (عدم
تشكل الجمجمة والمخ)، وأن استمرار الحمل فيه خطورة على حياة الأم.
فكانت الفتوى هي:

(إذا كان الواقع كما ذكر من أن استمرار الحمل لهذه المرأة حتى يتم وضعه، يترتب عليه
تهديد حياة الأم بالخطر، فإنه لا موانع من إجهاض الحمل قبل اكتماله، حمايةً لحياة الأم، ودفعاً
للضرر عنها.

أما إذا كان إجهاض الحمل من أجل التشوه فقط فإنه لا يجوز إسقاطه).

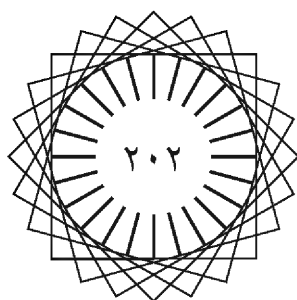
ولجنة الفتوى مؤلفة من المشايخ:

بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلُ الشَّيْخِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
باز.

فَتَاوَى اللّجَنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ فِي السُّعُودِيَّةِ - ١ (٢١ / ٤٥١).

(٢) نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ ج ٨ ص ٤١٦ نَقْلًا عَنْ الزَّرْكَشِيِّ. وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ ج ٥
ص ٤٩١ نَقْلًا عَنْ النَّهْأِيَّةِ لِلرَّمْلِيِّ.

(٣) فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ١ ص ٣٩٩.



المبحث الثالث

حكم الإجهاض بعد نفخ الرُّوح

اتفق الفقهاء على أن إجهاض الجنين بعد نفخ الروح حرام.

نص عليه:

الْحَنْفِيَّة^(١).

والمالكية، حيث قالوا: فإذا نفخت فيه الروح حرم إسقاطه^(٢)، إجماعاً^(٣).

(١) المُحِيطُ البُرْهَانِي، كتاب الكراهية والاستحسان ج ٨ ص ٨٣، وفيه: إذا أرادت المرأة الإلقاء بعدما وصل الماء إلى رحمها، بعد مضي مدة ينفخ فيها الروح، فليس لها ذلك، لأنها تصير قاتلة، فإنه اعتبر حياً على ما عليه الظاهر، فلا يحل لها ذلك كما بعد الانفصال).

الْحَنْفِيَّة: هم أتباع مذهب الإمام أبي حنيفة.

(٢) الذَّخِيرَةُ لِلْقَرَفِيِّ ج ٤ ص ٤١٩ نُقْلًا عَنِ الْقَبَسِ. والقوانين الفقهية لابن جزيء ص ٢٣٥. والشرح الكبير للذَّهَبِيِّ - حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٢٦٧ باب النكاح، وفيه: (إذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً). وحاشية العدوي على شرح الحرشي ج ٣ ص ٢٢٥ نُقْلًا عَنِ ابْنِ جُزَيْءٍ.

والمسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي ج ٥ ص ٦٦٥، والقَبَسُ شرح الموطأ لابن العربي ج ٢ ص ٧٦٣، وفيهما: (فأما إذا نفخ فيه الروح فهو قتل نفس بلا خلاف).

والمعيار المغرب ج ٣ ص ٣٧٠ عن ابن العربي ج ٤ ص ٢٣٦ عن ابن العربي. وفتح العلي المالك ج ١ ص ٣٩٩، ونقل في ص ٤٠٠ عن المعيار عن ابن العربي. ونقله كنون في حاشيته على الرُّهُونِيِّ ج ٣ ص ٢٦٤ عَنِ الْقَبَسِ.

(٣) نقل الإجماع على حرمة إسقاط الجنين بعد نفخ الروح:

الْقَرَفِيُّ فِي الذَّخِيرَةِ ج ٤ ص ٤١٩ نُقْلًا عَنِ الْقَبَسِ. وابن جزيء في القوانين الفقهية

وَالشَّافِعِيَّةُ^(١).

وَالْحَنَابِلَةُ^(٢).

وَالظَّاهِرِيَّةُ^(٣).

ص ٢٣٥. وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْذِيرِ ج ٢ ص ٢٦٧.

وَالْمَسَالِكُ فِي شَرْحِ مُوطَأَ الْإِمَامِ مَالِكٍ ج ٥ ص ٦٦٥، وَالْقَبَسُ شَرْحُ الْمُوطَأِ ج ٢ ص ٧٦٣، وَفِيهَا: (بلا خلاف)، بدلاً من (إجماعاً).

وَالْمِغْيَارُ الْمُعَرَّبُ ج ٣ ص ٣٧٠ و ج ٤ ص ٢٣٦ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ: (بلا خلاف)، بدلاً من (إجماعاً).

وَفَتَحَ الْعَلِيُّ الْمَالِكُ ج ١ ص ٣٩٩، وَنَقَلَ فِي ص ٤٠٠ عَنِ الْمِغْيَارِ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ: (بلا خلاف)، بدلاً من (إجماعاً). وَنَقَلَهُ كُنُونٌ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الرَّهُونِيِّ ج ٣ ص ٢٦٤ عَنِ الْقَبَسِ. (١) نِهَآيَةُ الْمُحْتَاجِ، كِتَابُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ ج ٨ ص ٤١٦. وَحَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ ج ٥ ص ٤٩١ نَقْلًا عَنِ النَّهَآيَةِ لِلرَّمْلِيِّ. وَفِيهَا قَالَ الرَّمْلِيُّ: أَمَّا حَالَةُ نَفْخِ الرُّوحِ فَمَا بَعْدَهُ إِلَى الْوَضْعِ فَلَا شَكَّ فِي التَّحْرِيمِ.

(٢) أَحْكَامُ النِّسَاءِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ص ٣٠٦، وَفِيهِ:

(إِذَا تَعَمَّدَتِ الْمَرْأَةُ إِسْقَاطَ مَا فِيهِ الرُّوحُ، كَانَ كَقَتْلِ مُؤْمِنٍ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ ١ - التَّكْوِيرِ.

وَالْمَوْءُودَةُ: الْبَنَتُ كَانُوا يَدْفِنُونَهَا حَيَّةً، فَهِيَ تُسْأَلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَتَبَكَّتْ قَاتِلَهَا).

(٣) الْمُحَلَّلِيُّ لِابْنِ حَزْمٍ ص ٢٠٠١، وَفِيهِ: (فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَمَا تَقُولُونَ فِيمَنْ تَعَمَّدَتْ قَتْلَ جَنِينِهَا، وَقَدْ تَجَاوَزَتْ مِائَةَ لَيْلَةٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً بَيِّقِينَ، فَقَتَلْتَهُ، أَوْ تَعَمَّدَ أَجْنَبِيٌّ قَتْلَهُ فِي بَطْنِهَا فَقَتَلَهُ، فَمَنْ قَوْلُنَا: إِنْ الْقَوْدُ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ، وَلَا بَدَلَ. وَلَا غُرَّةٌ فِي ذَلِكَ حِينَئِذٍ، إِلَّا أَنْ يَعْفِيَ عَنْهُ فَتَجِبُ الْغُرَّةُ فَقَطْ، لِأَنَّهَا دِيَّةٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَمْدٌ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقَوْدُ، لِأَنَّهُ قَاتَلَ نَفْسَ مُؤْمِنَةٍ عَمْدًا، فَهُوَ نَفْسٌ بِنَفْسٍ، وَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا الْقَوْدُ، وَإِمَّا الدِّيَّةَ، أَوْ الْمَغَادَاةَ، كَمَا حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا).

وبه قال الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر^(١).

وذكره الشيخ عبد المجيد سليم، مفتي الديار المصرية^(٢).

(١) الفتاوى: الشيخ محمود شلتوت ص ٢٨٩-٢٩٠، وفيها:

(تم اتفاق فقهاءنا على أن إسقاط الحمل بعد نفخ الروح - وهو كما يقولون لا يكون إلا بعد أربعة أشهر - حرام وجريمة، لا يحل لمسلم أن يفعله، لأنه جناية على حي متكامل الخلق، ظاهر الحياة. قالوا: ولذلك وجبت في إسقاطه الدية إن نزل حياً، وعقوبة مالية أقل منها إن نزل ميتاً. ولكنهم قالوا:

إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه بعد تحقق حياته هكذا يؤدي لا محالة إلى موت الأم، فإن الشريعة بقواعدها العامة تأمر بارتكاب أخف الضررين، فإن كان في بقاءه موت الأم، وكان لا منقذ لها سوى إسقاطه، كان إسقاطه في تلك الحالة متعيناً، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه لأنها أصله، وقد استقرت حياتها).

وانظر: الإسلام عقيدة وشرعة ص ٢٠٣.

محمود شلتوت: ولد بميية بني منصور بالبُحيرة بمصر سنة ١٨٩٢م، وحصل على شهادة العالمية سنة ١٩١٨م، وعُيِّنَ مدرساً بمعهد الإسكندرية ثم بالقسم العالي بالأزهر، ومارس المحاماة. وعُيِّنَ شيخاً للأزهر سنة ١٩٥٨م. وظل في منصبه إلى أن توفي سنة ١٩٦٣م. من آثاره: الإسلام عقيدة وشرعة، والقتال في الإسلام.

المؤسوعة العربية الميسرة ص ١٠٩١.

(٢) في فتواه رقم ٨١، سجل ٤٣، بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٣٦م، حيث قال: (أما بعد نفخ الروح في الحمل فلا يباح إسقاطه).

انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ١٤ ص ١٤٤.

الشيخ عبد المجيد سليم: الحنفي المصري. مفتي الديار المصرية. المتوفى سنة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

مُعْجَم الأعلام ص ٤٦٣.

وذكره شَيْخُ الْجَامِعِ الْأَزْهَرُ الْإِمَامُ جَادُ الْحَقِّ عَلِيٌّ جَادُ الْحَقِّ^(١).

وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَالِ هَرِيدِي^(٢).

(١) في فتواه رقم ١٨٦، سجل ١١٣، بتأريخ ١١ / ٢ / ١٩٧٩ م، حيث قال:

لا خلاف بين الفقهاء جميعاً في أن إسقاط الجنين بعد استقراره حملاً أربعة أشهر مُحَرَّمٌ وغير جائز، إلا للضرورة، كما إذا تعسرت الولادة ورأى الطبيب المتخصص أن بقاء الحمل ضار بالأم، فإنه في هذه الحال يباح الإجهاض، إعمالاً لقاعدة: «دفع الضرر الأشد بالضرر الأخف».

ولا نزاع في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت الأم كان الإنقاذ على الأم، لأنها الأصل.

وكما إذا تعسرت الولادة أيضاً وكانت المحافظة على حياة الأم داعية لتقطيع الجنين قبل خروجه فإن ذلك جائز.

وعلى هذا:

فإن الإجهاض بمعنى إسقاط الحمل بعد بُلُوغِ سن أربعة أشهر رَحِمَةً حَرَامٌ وغير جائز شرعاً، إلا للضرورة، كالمثال السابق.

انظر: الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ١٤ ص ١٤٢.

ونحوها: فتواه المرقمة ٧٠، سجل ١١٥، بتأريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠، وعنوانها: حكم الإجهاض بسبب العيوب الوراثية. / انظرها في: الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ١٤ ص ١٦٦-١٨٠ وهي فتوى مطولة مَوْثَقَةٌ. وانظر هذا في: ص ١٧١ و ١٧٦.

(٢) في فتواه رقم ٤٣، سجل ١٠٥، بتأريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٦٨، حيث قال:

(نفيد بأن الفقهاء المسلمين اتفقوا على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح، وتدب فيه الحياة العادية الكاملة بعد مائة وعشرين يوماً من تأريخ حصول الحمل كما قالوا.

ويعتبر إسقاط الحمل في هذه الحالة جناية على حي، وجريمة يعاقب مرتكبها بالعُقُوبَةِ الدنيوية والأُخْرَوِيَّةِ.

وبه قال الشَّيْخ عَلِيٌّ جَمْعَةُ مَفْتِي الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ^(١).

ونص على حرمة قرار المَجْمَعِ الْفِقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ التابع لرابطة العالم الإسلامي في (الفقرة الأولى من القرار)، الذي تقدم في موضوع: (حكم الإسقاط عند خوف هلاك الأم المُحَقَّق لا الموهوم).

غير أنه إذا كان في بقاء هذا الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر على حياة الأم بتقرير الأطباء المُخْتَصِّين ذوي الكِفَايَةِ والأمانة فإنه يباح إسقاطه، بل يجب ذلك إذا تعين طريقاً للإنقاذ من الخطر، أي: لإنقاذ حياة أمه من الخطر.

الْفَتْاوى الْإِسْلَامِيَّة من دار الإفتاء الْمِصْرِيَّة ج ١٤ ص ١٦٢-١٦٣.

(١) في فتواه عن (الإجهاض بعد نفخ الروح)، بعد اطلاعه على الطلب المقيد برقم ٢١٩ لسنة ٢٠١١ المتضمن ما حكم الإجهاض بعد نفخ الروح إذا كان في بقاءه خطر على حياة الأم؟ أجاب الشَّيْخ بقوله:

(لا يعلم خلاف بين الفقهاء في تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح، فقد أجمعوا على أن الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين حرام. وقالوا: إنه قتل له، بلا خلاف).
ثم أشار إلى نصوص في: ردِّ الْمُحْتَار، والشرح الكبير للزَّدِير، والصَّاوِي على الشَّرح الصَّغِير، وابن جُزَيٍّ، ونهاية المُحْتَاج، وحاشية الجَمَل، وقال بعدها:

(وعليه، فإن الإجهاض بعد نفخ الروح حرام شرعاً، وذلك لأنه يعد قتلاً للنفس غير حق، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ - الأنعام: ١٥١، والإسراء: ٣٣، والجنين الذي نفخت فيه الروح صار نفساً، فلا يجوز الاعتداء عليه.

ويستثنى من هذا الحكم حالة واحدة فقط يجوز فيها الإجهاض بعد نفخ الروح، وهي حالة الإجهاض للضرورة، حفاظاً على حياة الأم من خطر محقق من بقاء الحمل، بحيث تكون حياة الأم في كفة، وحياة الجنين في كفة، فيترجح لنا المحافظة على حياة الأم، لأن حياتها يقينية ومتحققة أما منا بخلاف الجنين).

الْفَتْاوى الْإِسْلَامِيَّة من دار الإفتاء الْمِصْرِيَّة ج ٣٩ ص ١٠٦-١٠٧.

وبه قال الشَّيْخ د. يُوسُفُ الْقَرَضَاوِي^(١).

واحتجوا:

بأنه قتل نفس^(٢).

ومن المَعْلُوم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَرَّمَ قتل النفس بغير حق في عدة آيات،
منها:

(١) الحلال والحرام في الإسلام: د. الْقَرَضَاوِي ص ١٨٧، وفيه:

(اتفق الْفُقَهَاءُ عَلَى أن إسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه حرام وجريمة، لا يحل للمسلم أن يفعله، لأنه جناية عَلَى حي، متكامل الخلق، ظَاهِر الحياة.

قالوا: وَلِذَلِكَ وَجِبَتْ فِي إسقاطه الدِّيَّةُ إِنْ نَزَلَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، وَعُقُوبَةٌ مَالِيَّةٌ أَقْلُ مِنْهَا إِنْ نَزَلَ مَيِّتًا.

وَلَكِنْهُمْ قَالُوا: إِذَا ثَبِتَ مِنْ طَرِيقٍ مُوثِقٍ بِهِ أَنْ بَقَاءَهُ - بَعْدَ تَحَقُّقِ حَيَاتِهِ هُكْدًا - يُؤَدِّي لَا مَحَالَةَ إِلَى مَوْتِ الْأُمِّ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ بِقَوَاعِدِهَا الْعَامَةِ تَأْمُرُ بِارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ. فَإِذَا كَانَ فِي بَقَائِهِ مَوْتُ الْأُمِّ، وَكَانَ لَا مَنَقْذَ لَهَا سِوَى إِسْقَاطِهِ، كَانَ إِسْقَاطُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مُتَعَيِّنًا، وَلَا يُضَحِّي بِهَا فِي سَبِيلِ إِنْقَاذِهِ، لِأَنَّهَا أَصْلُهُ، وَقَدْ اسْتَقَرَّتْ حَيَاتُهَا، وَلَهَا حَظٌّ مُسْتَقِلٌّ فِي الْحَيَاةِ، وَلَهَا حَقُوقٌ وَعَلَيْهَا حَقُوقٌ، وَهِيَ بَعْدَ هَذَا وَذَلِكَ عِمَادُ الْأُسْرَةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ نُضَحِّيَ بِهَا فِي سَبِيلِ الْحَيَاةِ لِجَنَيْنٍ لَمْ تَسْتَقِلْ حَيَاتُهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ).

وَأَشَارَ إِلَى: الْفَتَاوَى لِلشَّيْخِ شَلْتُوتْ ص ٤٦٤.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٨ ص ٨٣. وَأَحْكَامُ النِّسَاءِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ص ٣٠٦. وَالدَّخِيرَةُ لِلْقَرَفِيِّ ج ٤ ص ٤١٩ نَقْلًا عَنِ الْقَبَسِ. وَالْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ ص ٢٣٥. وَالْمَسَالِكُ فِي شَرْحِ الْمُوطَأِ مَالِك ج ٥ ص ٦٦٥. وَالْقَبَسُ فِي شَرْحِ الْمُوطَأِ ج ٢ ص ٧٦٣. وَالْمَعْيَارُ الْمُعْرَبُ ج ٣ ص ٣٧٠ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَج ٤ ص ٢٣٦ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ. وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ١ ص ٣٩٩ وَ ٤٠٠ عَنْ الْمَعْيَارِ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ. وَحَاشِيَةُ كُنُونِ عَلَى الرَّهُونِيِّ ج ٣ ص ٢٦٤ عَنْ الْقَبَسِ. وَالْمُحَلَّى لِابْنِ حَزْم ص ٢٠٠٢.

قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلٌ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ - المائدة: ٣٢.

وقوله تعالى في القتل العمد: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ - النساء: ٩٣.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ لَكُمْ تَعْلُونَ﴾ - الأنعام: ١٥١.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ - الإسراء: ٣٣.

وقوله تعالى في تحريم قتل المسلم: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ - النساء: ٢٩، لأن المسلمين جميعهم كأنهم نفس واحدة.

وحرّم عزّ وجلّ قتل الأولاد من إملاق وفقر:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ - الأنعام: ١٥١.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ - الإسراء: ٣١.

وحرّم وأد البنات:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ - التكوين.

وحرم الرسول ﷺ قتل النفس بغير حق في أحاديث كثيرة منها:

عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس،

والتاركِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ) - رواه الْجَمَاعَةُ (أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةِ).

وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: (لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثِ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٌ فِيرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُضْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ) - رواه أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(١).

وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهِ

(١) الْحَدِيثَانِ فِي: سُبُلِ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٣١. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٧ (طَبْعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرَ). وَصَفْوَةُ الْأَحْكَامِ ص ٣٣٧.

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أُمُ الْمُؤْمِنِينَ. مِنْ أَكْبَرِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَانَتْ تُكْنَى بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسْمَاءَ. قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَقُبِضَ عَنِّي وَأَنَا ابْنَةُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً). كَانَتْ أَحَبَّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ ﷺ، وَأَكْثَرَهُنَّ رَوَايَةً لِلْحَدِيثِ عَنْهُ. تَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٥٧ هـ، وَقِيلَ سَنَةَ ٥٨ هـ، وَدَفِنَتْ بِالْبُقْعَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ٣٥٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٢٧ وَالْإِصَابَةُ ج ٤ ص ٣٥٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ٤٧ وَأُسْدُ الْغَايَةِ ج ٥ ص ٥٠١ وَالرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ص ٣١٠.

الْحَاكِمُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدُودٍ بْنِ نُعَيْمِ بْنِ الْحَكَمِ الضَّبِّيِّ النَّيْسَابُورِيِّ. الْحَافِظُ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْبَيْعِ، وَبِالْحَاكِمِ، بَرَعَ فِي فُنُونِ الْحَدِيثِ، وَأَتَقَنَ الْفَقْهَ الشَّافِعِيَّ، إِمَامَ ثِقَةٍ، مِنْ كُتُبِهِ: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ فِي الْحَدِيثِ. لَكِنْ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الصَّحَّةِ، بَلْ فِيهِ أَحَادِيثُ مُوضَّوعَةٌ، نَبَّهَ عَلَيْهَا الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٤٠٥ هـ.

غَايَةُ النِّهَايَةِ ج ٢ ص ١٨٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٣ ص ١٠٣٩ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٦٠٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيِّ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٠٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٤ ص ١٥٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ١٧٦ وَالنُّجُومُ الرَّاهِرَةُ ج ٤ ص ٢٣٨ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٨٠-٢٨١ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ ص ٢٢٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٥ ص ٤٧٣.

أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ) - رواه البخاري^(١).

والجَنِينُ ليس من هَؤُلَاءِ الثلاثة الذين وردوا بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُمْ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْقَاتِلُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالْمُرْتَدُّ الْمُحَارَبُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ.

ولما كان الجَنِينُ نفساً فقتله من المحرمات الوارِدة بالآيات والأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ.

وذكر الفقهاء في باب الإكراه:

إِذَا أُكْرِهَ بِالْقَتْلِ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ فُلَانًا الْمُسْلِمَ، أَوْ يَقْطَعَ عَضْوَهُ، أَوْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا يَخَافُ فِيهِ التَّلَفَ، فَلَا يُبَاحُ لَهُ الْقَتْلُ، وَلَا يُرَخَّصُ فِيهِ، لِأَنَّ الْقَتْلَ حَرَامٌ مُحَضٌّ، وَلَوْ فَعَلَ فَإِنَّهُ يَأْتِمُ فِي الْآخِرَةِ^(٢).

فقتل المسلم بغير حق لا يحتمل الإباحة بحال، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ - الأنعام: ١٥١، والإسراء: ٣٣. وكذا قطع عضو من أعضائه، والضرب المهلك، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ - الأحزاب: ٥٨^(٣).

نص عليه الحنفية^(٤).

وقال القُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ - النحل: ١٠٦: (أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى قَتْلِهِ، وَلَا اتِّهَاكُ حَرَمَتِهِ بِجُلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَيَصْبِرُ عَلَى الْبَلَاءِ الَّذِي نَزَلَ

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٤٢. وَصَفْوَةُ الْأَحْكَامِ ص ٣٤٥.

(٢) تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ لِلْسَّمَرْقَنْدِيِّ ج ٣ ص ٤٦٢.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ١٧٧.

(٤) تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، السَّابِقَانِ.

وانظر: الْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا الْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٢٤٤. وَالْمُخْتَارُ وَشَرْحُهُ الْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٢٦٦. وَكَثَرُ الدَّفَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٨٦. وَفَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٤٠٤.

به، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ بغيره، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة^(١).

فالقتل لا يُباح بحال، ويظل الإثم قائماً^(٢).

(١) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ج ٢ ص ١٨٠٤.

(٢) الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدْلَتُهُ ج ٦ ص ٤٤٤٢.

الفصل الثالث

عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونِ

وفيه ما يأتي:

تَمْهِيد.

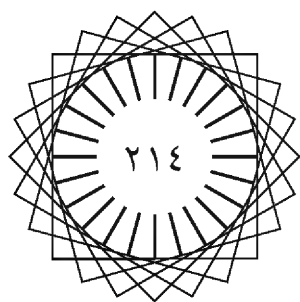
المَبْحَثُ الأول: الْجَنِينُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

المَبْحَثُ الثاني: عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

دِيَّةُ الْجَنِينِ (الْعُرَّةُ)، الْكَفَّارَةُ فِي الْجَنِينِ، حَرَمَانُ

الْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ، الْقِصَاصُ.

المَبْحَثُ الثالث: عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْقَانُونِ.



تَمْهِيد

اعتبرت التَّشْرِيعَات السَّابِقَةَ إِجْهَاضَ الْمَرْأَةِ جَرِيمَةً تَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، وَإِنْ كَانَتْ الْعُقُوبَةُ مُتَفَاوِتَةً فِيهَا بَيْنَهَا. وَهَذَا مَا أَثْبَتَتْهُ التَّوْرَةُ، وَقَوَانِينُ الْكَنِيسَةِ.

وهو ما كان عند الْيُونَانِ وَالرُّومَانِ، وَأَقْرَبُهُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.

وَجَرَتْ عَلَيْهِ الْقَوَانِينُ السَّابِقَةُ، كَقَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْفَرَنْسِيِّ لِسَنَةِ ١٧٩١ م، وَ ١٨١٠ م، وَ ١٩١٢ م، وَ ١٩٢٠ م، وَ ١٩٢٣ م، وَ ١٩٣٩ م.

وَقَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّوَيْدِيِّ لِسَنَةِ ١٨٦٤ م، وَالْقَانُونِ الْفِنْلَنْدِيِّ لِسَنَةِ ١٨٨٩ م، وَالْقَانُونِ الْهَوْلَنْدِيِّ لِسَنَةِ ١٨٨١ م.

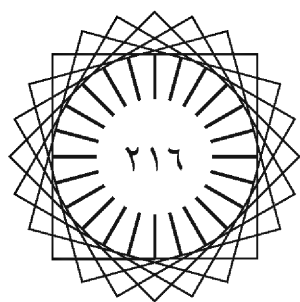
واعتبرت التَّشْرِيعَاتُ الْجِنَائِيَّةُ الْحَدِيثَةُ الْإِجْهَاضَ جَرِيمَةً، وَقَرَّرَتِ الْعُقُوبَةَ عَلَيْهَا، مِثْلُ: الْقَانُونِ السُّوَيْدِيِّ، وَالْبَلْجِيكِيِّ، وَالْإِنْجِلِيزِيِّ، وَالْأَلْمَانِيِّ، وَالنَّمْسَاوِيِّ، وَالْإِسْبَانِيِّ، وَالْإِيطَالِيِّ، وَالْبُولُونِيِّ الصَّادِرِ سَنَةَ ١٩٣٢ م، وَغَيْرِهَا.

وَوَصَلَ عُقُوبَةُ بَعْضِهَا إِلَى السَّجْنِ عَشْرِينَ عَامًا، وَبَعْضُهَا إِلَى الْإِعْدَامِ^(١).

وَالْفُقَهَاءُ الْمُسْلِمُونَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِجْهَاضَ جَرِيمَةٌ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْعِقَابُ، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِنُصُوصِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُشَرَّفَةِ، وَجَرَتْ عَلَيْهِ قَوَانِينُ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَهَذَا يَدْعُونَا إِلَى بَيَانِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَفِي الْقَانُونِ، وَذَلِكَ فِي الْمُبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

(١) استعرض اللواء الدكتور نظير فرج مينا في بحثه: (الإجهاض في قانون العقوبات المصري والقانون المقارن) هذه التشريعات وغيرها.



الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ الْجَنِينُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

الْجَنِينُ لُغَةً

مأخوذ من جَنٍّ.

قال ابن فارس: الجيم والنون أصل واحد، وهو السَّتْرُ والتَّسْتُرُ. ومنه:

الْجَنَّةُ: ما يصير إليه الْمُسْلِمُونَ فِي الْآخِرَةِ، وهو ثواب مستورٌ عنهم الْيَوْمَ^(١).

وَالْجَنَّةُ: الْبُسْتَانُ. وسبب هذه التسمية أن الشجر بَوْرَقَهُ يَسْتُرُ.

وَالْجُنَّةُ: ما اتَّقَى به، وما اسْتَتَرَتْ به من سلاح.

وَالْجِنَّةُ: الْجُنُونُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُغْطِي الْعَقْلَ.

وَالْجِنَّ: ضد الْإِنْسِ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ مُتَسَتِّرُونَ عَنْ أَعْيُنِ الْخَلْقِ، قال تعالى:

﴿إِنَّهُمْ يَرْتَنكِبُونَ عَلَى بُيُوتِهِمْ فَهُمْ لَا يَخِفُونَ﴾ - الأعراف: ٢٧^(٢).

(١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس، مادة (جَنَ) ص ١٨٤.

(٢) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ لابن فارس السَّابِق.

وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (جَنَ) ص ٤٨. والمُصْبَحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الْجَنِينِ)

ص ١١١-١١٢. والقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (جَنَ) ص ١٥٣٢.

وَالْجَنِينَ: الْوَلَدُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ^(١)، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاسْتِتَارِهِ فِي الْبَطْنِ^(٢).
لِذَلِكَ:

فَإِنْ كَلِمَةُ (جَنٍّ) وَمَا اسْتَقَى مِنْهَا تَدُورُ حَوْلَ الْاسْتِتَارِ.

وَالَّذِي يَهْمُنَا مِنْ هَذِهِ الْمَشْتَقَاتِ هُوَ كَلِمَةُ (جَنِينَ)، الَّتِي سَنَخْصُصُ هَذَا الْفَصْلَ لِبَيَانِ أَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْجَنِينَ اصْطِلَاحاً

لِلْعُلَمَاءِ تَعَارِيفٌ عَدِيدَةٌ لِلْجَنِينَ مِنْهَا:

١ - الْجَنِينَ: مَا أَلْقَتْهُ الْمَرْأَةُ مِمَّا يُعْرَفُ أَنَّهُ وَلَدٌ.

وَهُوَ تَعْرِيفُ الْبَاجِيِّ.

قَالَ ابْنُ الْمَوَّازِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْلَقاً^(٣).

٢ - الْجَنِينَ: الْوَلَدُ مَا دَامَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. وَجَمْعُهُ: أَجْنَةٌ.

(١) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَانِ.

وَفِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ: الْوَلَدُ مَا دَامَ فِي الْبَطْنِ. وَفِي الْمِصْبَاحِ الْمُئَيَّرِ: وَصَفَ لَهُ مَا دَامَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

(٢) مُعْجَمُ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ، وَالْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، السَّابِقَةُ.

(٣) الْمُتَنْقَى لِلْبَاجِيِّ ج ٧ ص ٨٠. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨ نَقْلاً عَنِ الْبَاجِيِّ.

الْبَاجِيُّ: أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَعْدِ التُّجِيبِيِّ الْقُرْطُبِيُّ. فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ كَبِيرٌ وَاشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ، طَافَ بِالْبِلَادِ وَعَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ، وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَعْضِ أَنْحَائِهَا. أَصْلُهُ مِنْ بَطْلَيْوُسَ، وَوُلِدَ فِي بَاجَةَ، وَتَوَفَّى بِالْمَرْيَةِ سَنَةَ ٤٧٤ هـ، مِنْ كَتَبِهِ: الْمُتَنْقَى شَرْحُ مُوْطَأَ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ٩٥ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ رَقْم ١٠٢٧ ج ٣ ص ١١٧٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٨٠٢.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ - النّجم: ٣٢، وذلك فَعِيلٌ في معنى مفعول^(١).

٣- الجنين: هو الولد في بطن الأم. سُمِّيَ به لاجتنانه، أي: لاستتاره في البطن^(٢).

٤- الجنين: هو الولد ما دام في الرَّحِم. هو فَعِيلٌ بمعنى مفعول، من جَنَّهُ إذا ستره، من باب طَلَبَ^(٣).

٥- الجنين: الولد الذي في البطن. من الإِجْنَان، وهو الستر، لأنه أَجَنَّهُ بطنُ أمّه، أي: ستره. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ - النّجم: ٣٢^(٤).

٦- الجنين: هو الحمل في بطن أمّه. وسُمِّيَ به لاستتاره فيه، من الاجتنان، وهو الستر، فهو بمعنى المفعول^(٥).

٧- الجنين: حمل المرأة ما دام في بطنها. سُمِّيَ بذلك لاستتاره.

فإن خرج حيّاً فهو ولد، أو ميتاً فهو سَقُطٌ، وقد يُطْلَقُ عليه جَنِينٌ^(٦).

والملاحظ:

أن جميع هذه التعاريف متفقة على أن الجنين هو الولد ما دام في بطن أمّه. وبذلك

(١) المُفْرَدَاتُ لِلرَّائِبِ ص ٢٠٤.

(٢) حَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩ نَقْلًا عَنِ الْإِتْقَانِي.

(٣) رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٧ نَقْلًا عَنْ ط.

(٤) دَقَائِقُ أُولِيِّ النَّهْيِ لِلْبُهْوتِيِّ ج ٦ ص ١٠٢. وَمَطَالِبُ أُولِيِّ النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠١ بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ.

(٥) الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٨٨-٢٨٩، وَعَلَّقَ مُحَقِّقُهُ عَلَيْهِ:

بأن الجنين وَرَّانٌ فَعِيلٌ، بمعنى المفعول، أي: المجنون، كجَرِيحٍ بمعنى المجروح، وقتيل بمعنى المقتول، ومعناه: المستور، لأن الجنين يكون مستوراً ومخفياً في البطن، ومنه قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ أَيْلٌ رَأَى الْكُوكِبَ﴾ - الأنعام: ٧٦، أي: فلما ستر عليه الليل.

(٦) نَيْلُ الْاَوْطَارِ ص ١٤٤٨. وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨١.

لم تخرج عن المعنى اللُّغَوِيِّ المتقدم.

وذكر الحنفية:

أن الجناية على الجَين هي: الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه.
 فيعتبر الجَين نفساً من وجه، لأنه آدمي، منفرد بالحياة، مُعَدُّ لأن يكون نفساً له
 ذِمَّة، فيكون أهلاً لوجوب الحق له من عتق أو إرث أو نسب أو وصية.
 ولا يعتبر الجَين نفساً من وجه آخر، لأن الجَين ما دام مُجْتَنِّاً في بطن أمه ليست
 له ذِمَّة صالحة، لكونه في حكم جزء من الأم، فلا يكون أهلاً لوجوب الحق عليه.
 أما بعدما يولد فله ذِمَّة صالحة، ولهذا لو انقلب على مال إنسان فأتلفه كان ضامناً
 له، ويلزمه مهر امرأته بعقد الولي عليه. وهذا قول الحنفية^(١).

فالجَين يعتبر نفساً من وجه إذا نظرنا إلى أنه أهل لوجوب الحق له.
 ولا يعتبر كذلك من وجه آخر إذا نظرنا إلى أنه ليس أهلاً لوجوب الحق عليه.
 واعتبر نفساً من كل وجه بعد ولادته^(٢).

وقال المُرْزِي في مُخْتَصَره، في دية الجَين: قال الشافعي: وأقل ما يكون به جَيناً
 أن يفارق المَضْغَةَ والعَلَقَةَ، حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي: إصبع، أو ظفر، أو
 عَيْن، أو ما أشبه ذلك^(٣)، فلا يعتبر جَيناً عند الشافعي إلا بعد الأربعينات الثلاثة.

(١) أُولُ السَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ٣٣٣. وحاشية السَّلْبِيِّ على تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩ نُقْلًا
 عن الإِتْقَانِيِّ عن أُولُ السَّرْحَسِيِّ. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لِلطُّورِيِّ ج ٨ ص ٣٨٩ نُقْلًا عَنْ
 أُولُ السَّرْحَسِيِّ. وَنَتَائِجُ الْأَفْكَارِ ج ١٠ ص ٢٩٩-٣٠٠ نُقْلًا عَنْ أُولُ السَّرْحَسِيِّ.

(٢) التَّشْرِيعُ الْجَنَائِيَّ الْإِسْلَامِيَّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ ج ٢ ص ٢٩٢.

(٣) مُخْتَصَرُ الْإِمَامِ الْمُرْزِيِّ بِهَامِشِ كِتَابِ الْأُمِّ لِلشَّافِعِيِّ ج ٥ ص ١٤٣.

الْمُرْزِي: أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ. وَالْمُرْزِي نَسَبُهُ إِلَى مُرْزَيْنَةَ مِنْ

علامة حياة الجنين

للفقهاء في ذلك قولان:

القول الأول: لا يثبت للجنين حكم الحياة إلا بالاستِهْلَال.

وهو قول الزُّهْرِيِّ وَقْتَادَةَ وَإِسْحَاقَ وَمَالِكَ، وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ.

وَرُويَ معْنَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

بدليل:

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (إذا استهل المولود ورث وورث)، فمفهومه أنه لا يرث إذا لم يستهل^(١).

مُضَر. صاحب الإمام الشافعي، من أهل مضر. كان زاهداً عالماً قوي الحجة. له: المختصر، والجامع الكبير، والجامع الصغير. توفي سنة ٢٦٤ هـ بمضر.

طبقات الفقهاء للشُّيرَازِي ص ٩٧ ووفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ والانتقاء ص ١١٠ وطبقات الشافعية للشُّبَكِيِّ ج ٢ ص ٩٣ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٣٤.

(١) المغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٧٤. وبداية المجتهد ص ٨١٣، وفيه: (هو قول مالك وأصحابه).

وفي الموطأ - تنوير الحوالك ج ٣ ص ٦٣: (قال مالك: ولا حياة لجنين إلا باستِهْلَال. فإذا خرج من بطن أمه فاستهل، ثم مات، ففيه الدية كاملة).

الزُّهْرِيُّ: أبو بكر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبْدِ الله بن شَهَاب الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ. حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. وَحَدَّثَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَيْثُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: بَقِيَ ابْنُ شَهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٤ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٨ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٦ وطبقات الفقهاء للشُّيرَازِي ص ٦٣ وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٠ وطرح

القول الثاني: كل ما عَلِمَتْ به الحياة في العادة من: اسْتِهْلَال، أو ارتضاع، أو حركة، أو عَطَّاس، أو تنفس، أو غيره من الأمارات التي تُعَلِّمُ به حياته، فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْحَيِّ.

قال ابن رُشْد: وهو الأظهر.

وهو قول الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ^(١).

التَّثْرِيبُ ج ١ ص ١٠٨ والإمام الزُّهْرِيُّ وأثره في السُّنَّةِ للدكتور حَارِثُ سُلَيْمَانَ الصَّارِي.

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: الْأَصْبَحِيُّ الْحِمَيْرِيُّ. إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ، وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَتَوَفَّى فِيهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ. لَهُ كِتَابُ الْمَوْطَأِ، وَغَيْرُهُ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٦٧ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ لِلْقَاضِي عِيَّاضَ ج ١ ص ١٠٢ وَالِاتِّقَاءُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ص ٩ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظَ ج ١ ص ٢٠٧ وَطَرَحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ٩٣ وَمَالِكُ لِلشَّيْخِ أَبِي زُهْرَةَ.

الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: سَبَطَ الرَّسُولُ ﷺ وَرَبَّحَانَتَهُ، وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ. وَفِي الْبُخَارِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ). بَايَعَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْدَ مَقْتَلِ أَبِيهِ، ثُمَّ تَنَازَلَ لِمُعَاوِيَةَ سَنَةَ ٤١ هـ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْعَامَ بِعَامِ الْجَمَاعَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٤٩ هـ وَوُفِدَ بِالْبَقِيعِ.

الْإِصَابَةُ ج ١ ص ٣٢٨ وَالِاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٣٦٩ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلشَّيْخِ طَيْبٍ ص ١٨٧ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٩ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٣ ص ٢٤٥ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٢ ص ١٤٣.

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنَ عَمْرُو الْأَنْصَارِيِّ السَّلَمِيِّ. شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، كَانَ مِنَ الْمَكْتَرِبِينَ الْحُفَظَ لِلسُّنَنِ، وَكَفَّ بِصَرِّهِ آخِرَ عُمُرِهِ. وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٧٤ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

الِاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٢٢١ وَالِإِصَابَةُ ج ١ ص ٢١٣ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٢٥٦ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٢ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٢٩.

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣. وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨.

وَانْظُرْ: الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٧٤.

ابن رُشْد (الْحَفِيدُ): هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشْدِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ. الْفِيلَسُوفُ الْفَقِيهُ الطَّبِيبُ. قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةَ. مِنْ أَكْبَارِ

وهو ظاهر قول الخِرَقِيِّ^(١).

الاسْتِهْلَال

اختلفوا فيما يكون فيه الاستِهْلَال على أقوال:

القول الأول: الاستِهْلَالُ الصياحُ، فإذا صاح فله حكم الحي، في الصلاة عليه، وفي دِيَّتِهِ، وميراثه.

والعُطَّاسُ ليس استِهْلَالًا.

وهذا ما رواه أَشْهَبُ عن مَالِكٍ، كما في العُتْبِيَّةِ^(٢).

عُلَمَاءُ عَصْرِهِ، له كتب منها: بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ومناهج الأدلة، وَتَهَافُتُ التَّهَافُتِ، وغيرها. دفن بِقَرْطَبَةِ سنة ٥٩٥هـ. ويلقب بالحَفِيدِ تَمَيِّزًا لَهُ عن جَدِّهِ صَاحِبِ الْمُقَدَّمَاتِ الْمُمَهَّدَاتِ. سَدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٤ ص ٣٢٠ وتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١١١ والدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٢٥٧.

(١) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٧٤.

الخِرَقِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فقيه حَنْبَلِيٍّ من أَهْلِ بَغْدَادَ، نسبته إِلَى بَيْعِ الْخِرْقِ وَالثَّيَابِ. له تصانيف احترقت، بقي منها الْمُخْتَصَرُ فِي الْفِقْهِ الَّذِي شَرَحَهُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِي. توفي بِدِمَشْقَ سنة ٣٣٤هـ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٧٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٧٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٤٤١ وتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١١ ص ٢٣٤ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٤٣٥.

(٢) التَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٥.

وفي بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣: (علامة الحياة الاستِهْلَالُ بالصياح أو البكاء، وهو قول مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ).

أَشْهَبُ: بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ الْقَيْسِيِّ. رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ، فقيه مِصْرَ، انتهت إِلَيْهِ رِثَاةُ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ بِمِصْرَ بعد ابْنِ الْقَاسِمِ. توفي سنة ٢٠٤هـ بِمِصْرَ.

وهو قول ابن يونس، وعلل ذلك: بأنه يكون عن روح مُخْتَصَّة^(١).
والاستِهْلَال: الصياح. قاله ابن عباس والقاسم والنخعي، بدليل:
قوله ﷺ: (ما من مولود يُولد، إِلَّا مَسَّهُ الشَّيْطَانُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِخاً، إِلَّا مريم وابنها)، فلا يجوز غير ما قاله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢).

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٩ والانتقاء ص ٥١ و ١١٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٣٨ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٥٠.

الْعُتْبِيَّة: هي الْمُسْتَخْرَجَةُ مِنَ الْأَسْمَعَةِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُتْبِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٥٥هـ = ٨٦٩م، الَّذِي شَرَحَهُ ابْنُ رُشْدٍ (الْجَدُّ) بِكِتَابِهِ: الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ.

(١) الذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٣.

ابن يونس: هو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، تَمِيمِي صِقْلِي. كَانَ فَقِيهًا إِمَامًا عَالِمًا فَرَضِيًّا، وَكَانَ مَلَا زَمًا لِلْجِهَادِ مَوْصُوفًا بِالنَّجْدَةِ، أَلَفَ كِتَابًا جَامِعًا لِمَسَائِلِ الْمَدَوْنَةِ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا غَيْرَهَا مِنَ النَّوَائِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ لِلْمُذَاكِرَةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤٥١هـ. وَيُعَبَّرُ عَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِالصِّقْلِيِّ.

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٢٤٠ وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ج ١ ص ٣٥ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٨٠٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّكِيَّةُ ج ١ ص ١١١.

(٢) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٧٤، وَبِهَامِشِهِ: (الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي بَابِ مِيرَاثِ الصَّبِيِّ مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ. وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ).

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: التَّيْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَمَّتِهِ عَائِشَةَ وَالْعَبَادِلَةَ. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْقَاسِمُ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ. وَثَقَّهُ كَثِيرُونَ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٠١هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٥٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٣٣ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٩٦.

النَّخَعِيُّ: أَبُو عِمْرَانَ إِبرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْكُوفِيِّ. رَوَى عَنْ عَلْقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ، وَدَخَلَ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ صَبِيٌّ، أَخَذَ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَغَيْرِهِ. ثِقَّةٌ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ صِيرَفِيًّا فِي الْحَدِيثِ. مَاتَ سَنَةَ ٩٥هـ، وَهُوَ مِتَّوَارٍ

القول الثاني: الْعُطَّاسُ اسْتِهْلَالٌ.

وهو قول ابن أبي سلمة في غير الْعُثْبِيَّة، وابن وَهْب^(١).

القول الثالث: الرضاعُ اسْتِهْلَالٌ.

وهو قول ابن وَهْب^(٢).

والأصل في تسمية الصياح اسْتِهْلَالًا هو:

أن من عادة الناس أنهم إذا رَأَوْا الْهَلَالَ صاحوا، وأراه بعضهم بعضاً، فُسِّمِيَ صياح المولود اسْتِهْلَالًا، لأنه في ظهوره بعد خفائه كالْهَلَال، وصياحه كصياح من يترأاه.

قال ابن قدامة: ولنا، أنه عَلِمَتْ حياته، فأشبهه الْمُسْتَهْلِل. والخبر يَدُلُّ بمعناه وتَنَبُّيْهِه على ثُبُوت الحكم في سائر الصور، لأن شربه اللَّبَنَ أَذَلَّ على حياته من صياحه، وْعُطَّاسُهُ صَوْتُ منه، فهو كصياحه^(٣).

من الْحَجَّاج، ودفن ليلاً.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاز ج ١ ص ٧٣ والتَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ ج ١ ق ١ ص ٣٣٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٦ وَأَسْمَاءُ التَّابِعِينَ لِلدَّارِقُطِيِّ رَقْم ١٦ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٦ ص ٢٧٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠١ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٥.

(١) النَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٥. وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٣ عن ابن وَهْب.

ابن وَهْب: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَهْرِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. مِنْ أَيْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، جَمَعَ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْعِبَادَةِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْجَامِعُ الْكَبِيرُ وَالْمَوْطَأُ الْكَبِيرُ. عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَخَبَأَ نَفْسَهُ. وَلِدَ بِمِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٩٧ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٥٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٢١ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٤٤٨.

(٢) النَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٥. وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٣.

(٣) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٧٥.

ابن قُدَامَةَ مُوَفَّقُ الدِّينِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ مِقْدَامٍ

الاختِلاج

وفي الاختِلاج قولان:

القول الأول: الحركة والاختِلاج (الاضطراب) المنفرد، لا يثبت به حكمُ الحياة، لأنه قد يتحرك بالاختِلاج وسبب آخر، وهو خروجه من مَضِيق، فإن اللَّحْمَ يَخْتَلِجُ، سَيِّمًا إِذَا عَصِرَ ثُمَّ تَرَكَ، فلم تثبت بذلك حياته.

وهذا قول الحَنَفِيَّة^(١) وَالشَّافِعِيَّة^(٢) وَالْحَنَابِلَةَ^(٣).

القول الثاني: يكفي بالاختِلاج في إثبات حكم الحياة.

وهو حكاية قول عن المِنْهَاجِ لِلْجُؤَيْنِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ^(٤).

المَقْدِسِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الحَنْبَلِيُّ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ الثَّقَّةُ الحُجَّةُ. وَلَدَ بِجَمَاعِيلَ، وَنَشَأَ بِدِمَشْقَ، وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهَا مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْكَيْلَانِيِّ وَغَيْرِهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُغْنِي فِي شَرْحِ الْخَرْقِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ بَلِيجٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي، وَالْمُقْنِعُ، وَالرَّوْضَةُ، وَالْبُرْهَانُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ، وَمِنْهَاجُ الْقَاصِدِينَ. وَلَهُ كَرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦٢٠ هـ.

الذيل على طَبَقَاتِ الحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٨٨ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٤٧ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمُغْنِيِّ لِابْنِ قُدَّامَةَ، الَّتِي كَتَبَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بُلْدَرَانُ.

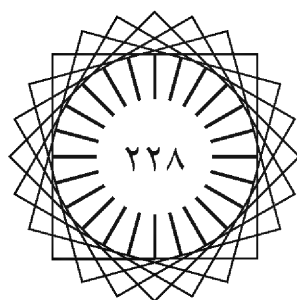
- (١) رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨ نَقْلًا عَنْ ط عَنْ الْمَكِّيِّ.
- (٢) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٩. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٠. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٤. وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢١٩.
- (٣) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٧٥. وَمَطَالِبُ أُولِيِّ النُّهَى ج ٦ ص ١٠٦.
- (٤) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦.

الْجُؤَيْنِيُّ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ. مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ الْكِبَارِ، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ فِي صِبَاهِ، وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ وَالْحِجَازِ، فَجَاوَرَ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ أَرْبَعَ سِنِينَ، يَدْرُسُ وَيَفْتِي، فَلَقِبَ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ النِّظَامِيَّةِ بِبَغْدَادَ. تَوَفَّى فِي نَيْسَابُورَ سَنَةَ

.....

٤٧٨هـ. من مُصَنَّفَاتِهِ: الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، وَالشَّامِلُ، وَالْإِرْشَادُ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٠٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٥ ص ١٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ
ج ٣ ص ٣٥٨ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ١٦٠.



المبحث الثاني

عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تحدث الفقهاء عن أمور في هذه العقوبة، أفصلها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: دية الجنين (الغرة).

المطلب الثاني: الكفارة في الجنين.

المطلب الثالث: حرمان القاتل من الميراث.

المطلب الرابع: القصاص.

والفقهاء يختلفون في الحالات التي تكون فيها كل عقوبة من هذه العقوبات.

ولهم تفاصيل كثيرة سيأتي الحديث عن كل منها.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

دِيَّةُ الْجَنِينِ (الْغُرَّةُ)

الكلام عن الغُرَّة (العبد والأمة)، وإن لم يكن لها وجود اليوم في ظل إلغاء نظام الرق، إلا أن البحث فيه ضروري لا يمكن إهماله، وذلك:
لأنها هي التي ورد بها النص من حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
ولأن معرفة أوصافها وأحكامها تنبني عليها تقديراتها المالية، فتكون مقياساً للمال المطلوب في الدِّية^(١).

(١) الأجناس التي تجب فيها الدِّية:

- ١- صنف واحد وهو الإبل، فهي الأصل في الدِّية، ولأنا انتقل إلى قيمتها. وهو القول الصحيح عند الشافعية، ورواية عن أحمد.
 - ٢- ثلاثة أجناس: الإبل، والذهب، والفضة. وهو قول أبي حنيفة ومالك.
 - ٣- ستة أجناس: الإبل، والذهب، والفضة، والبقر، والغنم، والحلّل. وهو قول أحمد في رواية، وأبي يوسف ومحمد، والإمامية.
- التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عوده ج ٢ ص ١٧٦. ودراسات في الفقه الجنائي الإسلامي: د. عبد الله محمد الجبوري ص ٢٣٦.

مقدار الواجب في الدِّية من كل جنس:

من الإبل: ١٠٠.

ومن الذهب: ١٠٠٠ دينار (والدينار مثقال من الذهب).

ومن الفضة: عند الحنيفة ١٠٠٠٠ درهم، وعند مالك وأحمد ورأي الشافعي في القديم ١٢٠٠٠ درهم.

معنى الغُرَّة

الغُرَّةُ لُغَةً

الغُرَّةُ من الشهر وغيره: أَوَّلُهُ. والجمع غُرَرٌ، مثل: غُرَّةٌ وغُرَفٌ^(١).

ومن البقر: ٢٠٠.

ومن الشياه: ٢٠٠٠. وعند الإمامية ١٠٠٠ شاة.

ومن الحُلَل: ٢٠٠. كل حُلَّةٍ ثَوْبَان.

التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ ج ٢ ص ١٧٨. ودراسات في الفقه الجنائي الإسلامي: د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيُّ ص ٢٣٦.

من يحمل الدِّيَّة:

١- القتل العمد: يحمل الدِّيَّةَ فيه الجاني في كل الأحوال باتفاق الفقهاء، وَلَكِنْ مَالِكاً يَسْتَنِي فِي حَالَةِ الْعَمْدِ أَرْضَ الْجِرَاحِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ الْقِصَاصُ فِيهَا خَوْفُ تَلْفِ الْجَانِي، كَالْجَائِفَةِ وَالْأَمَةِ وَكَسْرِ الْعَمْدِ.

التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ ج ٢ ص ٢٨٨.

٢- القتل شبه العمد: فيه قولان:

أ. تجب الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَيْسَتْ فِي مَالِ الْجَانِي، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

ب. تجب الدِّيَّةُ فِي مَالِ الْجَانِي، فَلَا تَحْمِلُهُ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيِّ وَالْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ وَابْنِ شُبْرُمَةَ وَقَتَادَةَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي بَكْرٍ الْأَصَمِّ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَذْهَبِ مَالِكَ.

التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ ج ٢ ص ١٩١.

٣- القتل الخطأ: يحمل الدِّيَّةَ فيه العاقلة باتفاق.

التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ ج ٢ ص ٢٩١.

(١) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الغُرَّة) ص ٤٤٤-٤٤٥.

وَالْغُرَّةُ: ثَلَاثُ لَيَالٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ^(١).

وَالْغُرَّةُ فِي الْجَبْهَةِ: بَيَاضٌ فَوْقَ الدَّرْهَمِ^(٢).

وَفَرَسٌ أَعْرُوبُهُ غُرَّةٌ، وَهُوَ بَيَاضٌ فِي جَبْهَتِهِ قَدَرُ الدَّرْهَمِ^(٣).

وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: أَصْلُ الْغُرَّةِ الْبَيَاضُ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: كَأَنَّهُ عَبْرُ الْغُرَّةِ عَنِ الْجِسْمِ كُلِّهِ، كَمَا قَالُوا: اعْتَقَ رَقَبَةً^(٤).

وُغُرَّةُ الْمَالِ: خِيَارُهُ، كَالْفَرَسِ، وَالْبَعِيرِ النَّجِيبِ، وَالْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ الْفَارِهَةِ.

وَمِنْهَا الْحَدِيثُ: (وَجَعَلَ فِي الْجَنَيْنِ غُرَّةً: عَبْدًا أَوْ أَمَةً)^(٥).

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: غُرَّةُ الْمَالِ أَكْرَمُهُ، وَفُلَانٌ غُرَّةُ قَوْمِهِ، أَيُّ: سَيِّدُهُمْ، وَالْغُرَّةُ عِنْدَ

(١) الْمِصْبَاحُ الْمُتَنَبِّهُ السَّابِقُ ص ٤٤٥.

(٢) الْمِصْبَاحُ الْمُتَنَبِّهُ السَّابِقُ ص ٤٤٥.

(٣) الْمُعْجَمُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْجَمِ، مَادَّةُ (غُر) ص ١٨٨. وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ١٩٧.

وَانْظُرْ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (غُر) ص ٥٧٧.

(٤) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨.

الْجَوْهَرِيُّ: أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادِ الْفَارَابِيِّ. قَالَ يَاقُوتُ: كَانَ مِنْ أَعْجَابِ الزَّمَانِ ذِكَاً وَفُطْنَةً وَعِلْماً، وَأَصْلُهُ مِنْ فَارَابٍ مِنْ بِلَادِ التُّرْكِ، وَكَانَ إِمَاماً فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ. وَخَطَّهُ لَا يَكَادُ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَطِّ ابْنِ مُقْلَةَ. وَكَانَ مِنْ فُرْسَانَ الْكَلَامِ وَالْأُصُولِ. مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ، وَكِتَابُ فِي الْعَرُوضِ، وَمُقَدِّمَةُ فِي النَّحْوِ. مَاتَ سَنَةَ ٣٩٣ هـ، وَقِيلَ فِي حُدُودِ الْأَرْبَعِمِائَةِ، فِي نَيْسَابُور.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ج ١ ص ٤٤٦ وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ١٧ ص ٨٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٣٦٢.

(٥) الْمُعْجَمُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْجَمِ ص ١٨٨.

وَانْظُرْ: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩، وَلَمْ يَذْكُرَا الْحَدِيثَ.

الْعَرَبَ أَنْفَسَ شَيْءٌ يَمْلِكُ^(١).

والْغُرَّةُ: الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ^(٢).

قال الكَاسَانِيُّ: الْغُرَّةُ فِي اللَّغَةِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، كَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ. وَكَذَا فَسَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: (فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ)^(٣).

وَسُمِّيَتِ الْغُرَّةُ لِمَعْنَى الْأَوَّلِيَّةِ^(٤)، فَأُولُ كُلِّ شَيْءٍ غُرَّتُهُ^(٥).

(١) النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ لابن بَطَّالٍ ج ٢ ص ٢٥٣.

وفي شَرْحِ السُّنَنِ لِلْبَغَوِيِّ ج ٢ ص ١٨٧١: الْغُرَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَنْفَسُهُ.

ابن بَطَّالِ الرَّكْبِيِّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَطَّالِ الرَّكْبِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِبَطَّالٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ. وَالرَّكْبِيُّ نَسَبُهُ إِلَى قَبِيلَةِ الرَّكْبِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فِي الْيَمَنِ. أَتَقَنَ النَّحْوَ وَالْقِرَاءَاتِ وَاللُّغَةَ وَالْفِقْهَ وَالْحَدِيثَ بِالْيَمَنِ، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى مَكَّةَ، وَأَجَازَهُ بَعْضُ عُلَمَائِهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ، وَبَنَى مَدْرَسَةً فِيهَا، وَوَقَفَ عَلَيْهَا كُتُبَهُ وَأَرْضَهُ، وَكَانَ مَعَ كَمَالِهِ فِي الْعِلْمِ ذَا عِبَادَةٍ وَوَرَعٍ وَزُهْدٍ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمُسْتَعَذَّبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهِذَّبِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٦٣٣هـ = ١٢٣٥م.

بُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٤٣ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١١٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ١٠١ (طَبْعَةُ الرِّسَالَةِ وَمُعْجَمُ الْأَعْلَامِ ص ٦٦٦).

(٢) الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الْغُرَّةُ) ص ٤٤٥. وَمُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (غُرر) ص ١٩٧. وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (غُرهُ) ص ٥٧٨.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥.

(٤) حَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩ عَنْ الْغَايَةِ عَنْ شَرْحِ الْكَافِي.

(٥) الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤.

وَانظُرْ: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩.

وَفِي الْعِنَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٠: غُرَّةُ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ. وَفِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨: غُرَّةُ الشَّهْرِ أَوَّلُهُ.

فُسِّمِيَ أَوَّلُ الشَّهْرِ غُرَّةً، لَأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَظْهَرُ مِنْهُ^(١).
 وَكَذَلِكَ سُمِّيَ وَجْهُ الْإِنْسَانِ، لَأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَظْهَرُ مِنْهُ^(٢).
 وَغُرَّةُ الْجَنِينِ أَوَّلُ مَقْدَارِ ظَهَرٍ فِي بَابِ الدِّيَّةِ^(٣).
 أَوْ لَأَنَّهُ أَقْلُ الْمَقَادِيرِ فِي الدِّيَّاتِ، وَأَقْلُ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ فِي الْوُجُودِ^(٤).
 فَأَقْلُ أَرْضٍ مَقْدَرُ نِصْفِ الْعِشْرِ^(٥).
 وَسُمِّيَ بَدَلُ الْجَنِينِ غُرَّةً، لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَبْدًا، وَالْعَبْدُ يُسَمَّى غُرَّةً^(٦).
 أَوْ سُمِّيَ غُرَّةً، لَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَالِ وَأَشْهَرُهُ. قَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(٧).
 وَقِيلَ: أُطْلِقَ عَلَى الْآدَمِيِّ الْغُرَّةُ، لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ الْحَيَوَانِ، فَإِنْ مَحَلَّ الْغُرَّةُ الْوَجْهَ،
 وَهُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ^(٨).

(١) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَفِي حَاشِيَةِ السَّلْبِيِّ عَلَيْهِ عَنِ الْغَايَةِ عَنْ شَرْحِ الْكَافِي: لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدُو عِنْدَ النَّظَرِ. وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ٦٤٩ عَنْ التَّبْيِينِ. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩.

(٣) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩. وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٠. وَالذُّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨.

وَفِي الْجَوْهَرَةِ النَّبَرَةِ ج ٢ ص ٣٦٤: أَوَّلُ مَقْدَرٍ وَجِبَ بِالْجَنَانَةِ عَلَى الْوَلَدِ.

(٤) حَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عَلَيْهِ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩ عَنْ الْغَايَةِ عَنْ شَرْحِ الْكَافِي. وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ٦٤٩.

(٥) رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨.

(٦) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ ج ١٠ ص ٢٩٩-٣٠٠.

(٧) النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ ج ٢ ص ٢٥٣.

(٨) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨. وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٢.

وَالْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَنْفُسِ الْأَمْوَالِ، وَالْأَصْلُ فِي الْغُرَّةِ الْخِيَارُ^(١).

الْغُرَّةُ اضْطِلَاحًا

لِلْفُقَهَاءِ فِي بَيَانِ الْمَعْنَى الْاضْطِلَاحِيَّةِ لِلْغُرَّةِ، الَّذِي يَحْدُدُ دِيَةَ الْجَنِينِ (الْغُرَّةُ)، الْأَقْوَالِ الْآتِيَةِ:

- ١ - الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.
 - ٢ - الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ.
 - ٣ - الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَعْلٌ.
 - ٤ - الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ مِائَةُ شَاةٍ.
 - ٥ - الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ مِائَةُ شَاةٍ.
 - ٦ - يَجْزِي كُلُّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْغُرَّةِ كَالْفَرَسِ.
 - ٧ - تَوْزِيعُ الدِّيَةِ عَلَى حَالَاتِ الْجَنِينِ.
- وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِيهَا يَأْتِي:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ:

دِيَةُ الْجَنِينِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا بِضَرْبِ أُمِّهِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَطَاءٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ^(٢).

(١) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٠.

(٢) مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ وَشَرْحُهُ الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٥٩-٦٠.

عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمَ: الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ الْعَبَادِلَةِ

وبه قال الحَنَفِيَّةُ^(١)، وقالوا: حتى لو كانت المرأة زوجته، أو كتابية^(٢)، أو مَجُوسِيَّةً^(٣).
والمَالِكِيَّةُ^(٤).

الأربعة وغيرهم. كان أسود أعور أفسس أشلّ أعرج، ثم عمي بعد. وكان ثقةً فقيهاً عالماً كثير الحديث، من أئمة الأمصار وأجلّاء الفقهاء. مات بمكة سنة ١١٤ هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٩٩ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٦٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨١
وُخْلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ص ٢٦٦.

أَبُو ثَوْرٍ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَبِي الْيَمَانِ الْكَلْبِيِّ الْبَغْدَادِيِّ. أَخَذَ الْفِقْهَ عَنِ الشَّافِعِيِّ
بِبَغْدَادٍ، قَالَ أَحْمَدُ: «أَعْرِفُهُ بِالسَّنَةِ مِنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً، هُوَ عِنْدِي فِي مَسَلَاخِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ». توفي سنة ٢٤٠ هـ ببغداد.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٩٢ و ١٠١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ
ج ١ ص ١١٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادٍ ج ٦ ص ٦٥ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٢ ص ٥١٢ رَقْم ٥٢٨.

(١) الْقُدُورِيُّ وَالْجَوْهَرَةُ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٦٣. وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ
ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٢٩٩. وَالْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ ج ٢ ص ٤٢٣.
وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩. وَالْمُخْتَارُ ج ٤ ص ٣٢٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ
الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحَاهُ:
مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩.

وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَشَرْحُهُ الدُّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ، كِتَابُ الدِّيَّاتِ، فَصَلٌ فِي
الْجَنِينِ ج ٦ ص ٥٨٧، وَفِيهِ قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: (وَكَذَا لَوْ ضَرَبَ ظَهْرَهَا أَوْ جَنِينَهَا أَوْ رَأْسَهَا أَوْ
عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهَا، فَتَأْمَلْ. رَمَلِي، وَنَحْوَهُ فِي أَبِي السُّعُودِ عَنِ التَّحْرِيرِيِّ).

وَفِي الْمَغْنِيِّ لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٠: وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

(٢) الدَّرُّ الْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩. وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨.

(٣) تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨.

(٤) مُوطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرَوَايَةِ يَحْيَى - تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ ج ٣ ص ٦٣. وَالْمُدَوَّنَةُ، ٨١ كِتَابُ
الدِّيَّاتِ ص ١٥٣٠. وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٣. وَرِسَالَةُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ - الثَّمَرُ
الدَّانِي ص ٥٨٥. وَكَفَايَةُ الطَّلَبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٨. وَزَرْوُوقُ ج ٢ ص ٢٤٥. وَبِدَايَةُ

وَالشَّافِعِيَّةُ^(١).

وَالْحَنَابِلَةُ^(٢).

وَقَوْلٌ لِلْإِمَامِيَّةِ^(٣).

وَبِهِ قَالَ الزَّيْدِيَّةُ^(٤).

المُجْتَهِدُ ص ٨١٣. وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠١.

وَسَيِّدِي خَلِيلٌ، وَعَلَيْهِ: شَرْحُ الْخَرَاشِيِّ ج ٨ ص ٣٢، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّزْدِيرِ ج ٤ ص ٢٦٨، وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٦.

وَفِي الْمُغْنِيِّ لَابِنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٠: مَالِكٌ.

(١) الْوَجِيزُ لِلغَزَالِيِّ وَشَرْحُهُ الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٤. وَالْوَسِيطُ لِلغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٠. وَشَرْحُ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ ج ٢ ص ١٨٧١. وَالْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٥. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١. وَالْمِنْهَاجُ وَشَرْحُهُ مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣١٨. وَرَوْضُ الطَّالِبِ وَشَرْحُهُ أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢١٨. وَالْإِقْنَاعُ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٢٩.

وَفِي الْمُغْنِيِّ لَابِنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٠: وَالشَّافِعِيُّ.

(٢) الْمُغْنِيُّ لَابِنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٥٩. وَالْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَالْفُرُوعُ ج ٩ ص ٤٤٢.

وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَشَرْحَاهُ: شَرْحُ مَنْصُورِ الْبُهْوتِيِّ ج ٦ ص ١٠٣، وَشَرْحُ ابْنِ النَّجَّارِ ج ١٠ ص ٣٢٨.

وَالْمُقْنِعُ وَالتَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ ص ٤٣١. وَكَشَّافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣. وَدَلِيلُ الطَّالِبِ وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَزَادَ الْمُسْتَقْنِعُ وَالرَّوْضُ الْمُتْرَبِعُ عَلَيْهِ ص ٦٥٠. وَعُمْدَةُ الطَّالِبِ وَهِدَايَةُ الرَّائِبِ ج ٣ ص ٣٠٥. وَمَطَالِبُ أُولِيِّ النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠١.

(٣) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٩١، وَفِيهِ: (مَتَى لَمْ تَتِمَّ خَلْقَتُهُ. وَعَبَّرَ عَنْهُ بـ «وَقِيلَ»). وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٠٧، وَفِيهِ: (وَلَوْ لَمْ تَتِمَّ خَلْقَتُهُ فَفِي دَيْتِهِ قَوْلَانُ: أَحَدُهُمَا غُرَّةٌ، ذَكَرَهُ فِي ط وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْخِلَافِ وَفِي كِتَابِي الْأَخْبَارِ). وَالْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٣٢٥، وَفِيهِ: (لَوْ لَمْ يَكْتَسِرِ اللَّحْمُ).

(٤) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠. وَالسَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٤ ص ٣٩٣. وَالتَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٤

والإِبَاضِيَّةُ^(١).

وَالظَّاهِرِيَّةُ^(٢).

ودليل هَذَا الْقَوْلِ أَحَادِيثُ وَأَثَارٌ، مِنْهَا:

١ - عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا. فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنْ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ بَطَلٌ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ^(٣).

ص ٣٣٦. وَضَوْءُ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٤١٤. وَالْبَحْرُ الزَّخَارِج ٥ ص ٢٥٦. وَسُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٤٠. وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨.

(١) شَرْحُ النَّبِيلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ لِأَطْفَيْشٍ ج ١٥ ص ٨٠.

(٢) الْمُحَلَّى، ٩١ كِتَابُ الدَّمَاءِ وَالْقِصَاصِ، ٢١٢٢ مَسْأَلَةُ أَحْكَامِ الْجَنِينِ، ص ٢٠٠١.

(٣) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٦ كِتَابُ الطَّبِّ، ٤٦ بَابُ الْكِهَانَةِ، رَقْم ٥٧٥٨، ص ١٢٤٨.

وَأَطْرَافُهُ فِي: ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٦٧٤٠، ٦٩٠٤، ٦٩٠٩، ٦٩١٠.

وَالْحَدِيثُ رَقْم ٥٧٥٩ ص ١٢٤٨ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ.

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ رَقْم ٥٧٥٩ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٨ كِتَابُ الْقِسَامَةِ، ١١ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ...، رَقْم ٤٤٠٧ / ٣٤ (١٦٨١)،

ص ٨٢٥ بلفظ مقارب. ونحوه في:

سُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كتاب الْقَسَامَةِ، ٣٤ دِيَّةُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٩٤، ج ٦ ص ٣٦١.

وَمَوْطَأُ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ: كتاب الدِّيَّاتِ، ٩ باب دِيَّةُ الْجَنِينِ، رقم ٦٧٥ / التَّغْلِيْقُ الْمُتَمَجَّدُ ج ٤ ص ٢٦، مع خلاف لفظي يسير.

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٨٧ كتاب الدِّيَّاتِ، ٢٥ باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٠٤، ص ١٤٥٧ ولفظه: من طريق ابن شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَيْلٍ، رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ رقم ٥٧٥٨ في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي: أَبْوَابِ الدِّيَّاتِ، ١٥ باب مَا جَاءَ فِي دِيَّةِ الْجَنِينِ، رقم ١٤٦٩، ج ٣ ص ٢٣٩. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَفِيهِ الْبَابُ عَنْ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ النَّابِغَةِ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ). قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَخَرَّجَهُ.

وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي: أَبْوَابِ الدِّيَّاتِ، ١١ باب دِيَّةُ الْجَنِينِ، رقم ٢٦٣٩، ج ٣ ص ٦٥٧. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً... إلخ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو - اللَّيْثِيِّ -، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

وَالْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي: بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣.

وَالْحَدِيثُ فِي الذَّخِيرَةِ ج ١٢ ص ٤٠١ (عَنِ الصَّحِيحَيْنِ). وَفِي الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ٤ ص ٢٧٠: (أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ). وَضَوْءُ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٣٧٣. وَفِي كَشَافِ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣: (لِقَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ كَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ). وَفِي الْإِقْنَاعِ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٢٩: (خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ).

وقوله: (من لا شَرِبَ): كأنه تَعَجَّبَ من إيجاب الدِّية، فإنها عَوَضٌ عن النفس الحية، فقال: كيف نَدِي الْجَنِينَ الذي لم يشرب ولم يأكل ولم يَسْتَهْل؟ من الاستِهْلال، وهو رفع الصوت عند الولادة، وبالجُمْلَة لم يوجد فيه أثر الحياة، فمثل ذلك يُطْل. أي: يُهْدَرُ وَيُطْل. وفي رواية: بَطَلَ، من البطلان^(١).

٢- عن ابن شَهَاب عن سَعِيد بن المُسَيَّب:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. فقال الذي قُضِيَ عليه: كيف أَغْرَمَ ما لا أَكَل، ولا شَرِب، ولا نَطَق، ولا اسْتَهَلَ؟ ومِثْلُ ذَلِكَ بَطَلَ.

فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ^(٢).

٣- عن ابن شَهَاب عن ابن المُسَيَّب عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ:

قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيْتًا، بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) التَّعْلِيقُ الْمُمَجَّدُ ج ٤ ص ٢٦.

(٢) حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٧٦ كتاب الطب، ٤٦ باب الكِهَانَةِ، رقم ٥٧٦٠، ص ١٢٤٨.

وَالْحَدِيثُ فِي:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كتاب الْقَسَامَةِ، ٣٤ دِيَةِ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٩٥، ج ٦

ص ٣٦٢.

وَفِي مُوطَّأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: كِتَابُ الدِّيَّاتِ، ٩ باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم

٦٧٤ - التَّعْلِيقُ الْمُمَجَّدُ ج ٤ ص ٢٣، وفيه: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: هَذَا مُرْسَلٌ عِنْدَ

رِوَاةِ الْمُوطَّأِ. وَبَعْدَهُ تَكَلَّمَ عَنْ إِرسَالِهِ وَوَصَلَهُ.

وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْحَدِيثِ فِي: الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٤.

ثم إن المرأة التي قَضَى عليها بالغُرَّة تُؤَفِّت، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَأَن مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا^(١).

(١) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٥ كتاب الفرائض، ١١ باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره، رقم ٦٧٤٠، ص ١٤٢٦.

وورد بهذا الطريق وبلفظ قريب في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٧ كتاب الدِّيَّات، ٢٦ باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ...، رقم ٦٩٠٩، ص ١٤٥٨.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَقْم ٦٧٤٠ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَان... إلخ، بلفظ مقارب في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الْفَرَائِض، ١٨ باب ما جاء أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْوَرَثَةِ...، رقم ٢٢٤٤، ج ٤ ص ١٨٩. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: صَحِيحٌ، وَخَرَّجَهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَقْم ٦٧٤٠ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظِهِ فِي:

سُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كتاب الْقِسَامَةِ، ٣٤ دِيَّةُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٩٢، ج ٦ ص ٣٦٠.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِ الْكُبْرَى عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي: ٣٩ كتاب الْقِسَامَةِ، ٣٤ دِيَّةُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٧٠٠٢، ج ٦ ص ٣٦٤.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: ٨٧ كتاب الدِّيَّات، ٢٦ باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ...، رقم ٦٩١٠، ص ١٤٥٨، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، قَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا. فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. وَقَضَى دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا.

وَالْحَدِيثُ فِي مَنَارِ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَمَعُونَةُ أَوْلِي النِّهَى ١٠ ص ٣٢٨. وَدَقَائِقُ

.....

أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠٣. والمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٠. وَيَلُّ الأَوْطَار ص ١٤٤٧. وفي جميع هذه المصادر: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالسَّيْلُ الْجَرَّارِ ج ٤ ص ٣٩٣. وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٥٦.

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ رَقْم ٦٧٤٠ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٨ كِتَابُ الْقَسَامَةِ، ١١ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ...، رَقْم ٤٤٠٨ / ٣٥ (١٦٨١) ص ٨٢٥ بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ.

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ رَقْم ٦٩١٠ فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٨ كِتَابُ الْقَسَامَةِ، ١١ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ...، رَقْم ٤٤٠٩ / ٣٦ (١٦٨١)، ص ٨٢٥. وَفِيهِ زِيَادَةُ قَوْلِ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيِّ، وَجَوَابُهُ ﷺ عَلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ وَزِيَادَتُهُ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٤٥٧٦، ج ٦ ص ٦٣٢ مَعَ خِلَافٍ لِفُظِّي سِيرٍ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ.

وَالْحَدِيثُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٤٥٧٧، ج ٦ ص ٦٣٤ بَلْفَظٍ: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا... إلخ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَزَوْجَهَا). قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَخَرَّجَهُ.

وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ رَقْم ١٦٨١ (٣٦) بِزِيَادَتِهِ مِنْ قَوْلِ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ فِي:

سُنَنِ النِّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كِتَابُ الْقَسَامَةِ، ٣٤ دِيَةِ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رَقْم ٦٩٩٣، ج ٦ ص ٣٦١.

وَالْحَدِيثُ فِي شَرْحِ السُّنَنِ لِلْبَغَوِيِّ ج ٢ ص ١٨٧٠ رَقْم ٢٥٤٣ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَوُورِدَ الْحَدِيثُ بِالْفَاظِ مُتْقَابِرَةً:

تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٤. وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢١٨. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٠. وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢.

٤ - عن الشَّعْبِيِّ عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ قَتَلَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدٌ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبَرًّا زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا.

قال: فقال عاقلة المقتولة: ميراثها لنا؟ فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا، ميراثها لزوجها وولدها^(١).

٥ - عن هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُرَّةِ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ^(٢).

(١) حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب الدِّيَّاتِ، ٢٠ باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم ٤٥٧٥، ج ٦ ص ٦٣١. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: صَحِيحٌ لغيره، وَخَرَجَهُ.

وسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: أبواب الدِّيَّاتِ، ١٥ باب عَقْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى عَصَبَتِهَا، وميراثها لولدها، رقم ٢٦٤٨، ج ٣ ص ٦٦٣. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَسَنٌ لغيره.

(٢) حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٨٧ كتاب الدِّيَّاتِ، ٢٥ باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٠٥، ص ١٤٥٧.

وبعده في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رقم ٦٩٠٧، ص ١٤٥٧-١٤٥٨، بلفظ:

عن هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ؟ وقال الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بَغْرَةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. قال: أَنتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا. فقال مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا.

وبعده في صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ رقم ٦٩٠٨، ص ١٤٥٨، بلفظ:

عن هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ.

قال أبو داود: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصاً، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُزَلِّقُهُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زَلِقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ مَلِصَ^(١).

٦- عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنِ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، هِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا فَتُلْقَى جَنِينًا، فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْئاً؟

فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: مَا هُوَ؟

قُلْتُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

فَقَالَ: لَا تَبْرَحْ حَتَّى تَجِئَنِي بِالْمَخْرَجِ فِيمَا قُلْتَ^(٢).

وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٧: الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: بَنُ مَسْعُودِ الثَّقَفِيِّ. صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، مِنَ الدُّهَاءِ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَوَلِيَ امْرَأَةَ الْبَصْرَةَ، ثُمَّ الْكُوفَةَ. مَاتَ سَنَةَ ٥٠ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٦٢ وَأُسْدُ الْغَايَةِ ج ٤ ص ٤٠٦.

(١) سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ. تَعْقِيباً عَلَى حَدِيثِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، رَقْم ٤٥٧٠، ج ٦ ص ٦٢٨.

(٢) حَدِيثُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٦ كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ١٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقُضَاةِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، رَقْم ٧٣١٧، ص ١٥٣٨.

وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَوْرَدَهُ بِلَفْظٍ آخَرَ، الْكَاسَانِيُّ فِي: بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥.

وَأَشَارَ إِلَى حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: ابْنُ نَاجِي ج ٢ ص ٢٤٥. وَذَكَرَهُ فِي الدَّخِيرَةِ ج ١٢ ص ٤٠١. وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠.

وَهُوَ فِي: نَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٧. وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهَى ج ١٠ ص ٣٢٩. وَفِيهَا: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ: فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، فَجِئْتُ بِهِ، فَشَهِدَ مَعِيَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (فِيهِ عُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ).

تَابِعَهُ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ^(١).

وَذُكِرَ فِي: الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٠ مُخْتَصَرًا. وَالسَّيْلُ الْجَرَّارُ ج ٤ ص ٣٩٣.

(١) حَدِيثٌ: فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ٩٦ كِتَابُ الْاِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ١٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقَضَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، رَقْم ٧٣١٨، ص ١٥٣٨.

وَالْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ٢٨ كِتَابُ الْقَسَامَةِ، ١١ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ...، رَقْم ٤٤١٥ / ٣٩ (١٦٨٣)، ص ٨٢٦، بَلْفَظٍ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بَعْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.

وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُسَوَّرِ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٤٥٧٠، ج ٦ ص ٦٢٧، مَعَ خِلَافٍ لِفُظِّي يَسِيرٍ. وَخَرَّجَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ.

وَسُنَّ ابْنُ مَاجَةَ: أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ، ١١ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٢٦٤٠، ج ٣ ص ٦٥٨، مَعَ خِلَافٍ لِفُظِّي يَسِيرٍ. وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ وَخَرَّجَهُ.

وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ: ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٠.

مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: بَنَ سَلَمَةَ بْنَ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْأَوْسِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ. شَهِدَ بَدْرًا، وَصَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ وَأَوْلَادُهُ. كَانَ مِنْ فُضَّلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، وَكَانَ مَنْ اعْتَزَلَ الْفِتْنَةَ فَلَمْ يَشْهَدْ الْجَمَلَ وَلَا صِفْيْنَ. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: مَاتَ بِالْمَدِينَةِ فِي صَفَرٍ، سَنَةِ ٤٦ هـ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

الْإِصَابَةُ ص ١٢٠٣ (طَبْعَةُ بَيْتِ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ). وَتَهَذَّبَ الْكَمَالُ ج ٦ ص ٥١٦.

٧- عن الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

ضربت امرأةً ضَرَّتْهَا بَعْمُودٍ فُسْطَاطٌ، وهي حُبْلَى، فَقَتَلَتْهَا. قال: وإحداهما لَحْيَانِيَّةٌ.

قال: فجعل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ، وَغُرَّةً لِمَا فِي بطنِهَا. فقال رجل من عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْعَزِمُ دِيَةَ مَنْ لَا أَكَلَّ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا اسْتَهَلَّ؟ فَوَيْلٌ ذَلِكَ يُطَلُّ.

فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟ قال: وَجَعَلْ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ^(١).

(١) حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: ضربت امرأةً ضَرَّتْهَا... إلخ، في:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ: ٢٨ كتاب الْقَسَامَةِ، ١١ باب دِيَةِ الْجَنِينِ...، رقم ٤٤١١ / ٣٧ (١٦٨٢)، ص ٨٢٦.

ونحوه الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ رَقْمُ (٣٨).

وَالْحَدِيثُ مَعَ اخْتِلَافٍ لِفُظِّي يَسِيرُ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب الدِّيَّاتِ، ٢٠ باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم ٤٥٦٨ و ٤٥٦٩، ج ٦ ص ٦٢٥-٦٢٦.

وَالْحَدِيثُ فِي: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أبواب الدِّيَّاتِ، ١٥ باب ما جاء في دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم ١٤٦٨، ج ٣ ص ٢٣٨، بلفظ: (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا ضَرَّتَيْنِ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فُسْطَاطٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً. وجعله عَلَى عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ.

قال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: صَحِيحٌ، وَخَرَّجَهُ.

وَالْحَدِيثُ فِي: سُنَنِ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كتاب الْقَسَامَةِ، ٣٤ دِيَةِ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٦٩٩٦، ج ٦ ص ٣٦٢، بلفظ مقارب. وكذلك الْأَحَادِيثُ رَقْمُ ٦٩٩٧-٧٠٠١.

وفي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٧: رواه أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

- ٨- عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ في قصة حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ، قال:
فَأَسْقَطْتُ غَلاماً، وقد نَبَتَ شَعْرُهُ، ميتاً، وماتَتِ المرأةُ، فَقَضَى عَلَى الْعاقِلَةِ الدِّيَّةَ.
قال: فقال عَمُّهَا: إنها قد أسقطت يا نَبِيَّ اللَّهِ غَلاماً قد نَبَتَ شَعْرُهُ.
فقال أبو القاتلة: إنه كاذب، إنه والله ما اسْتَهَلَّ، ولا شَرِبَ، ولا أَكَلَ، فمِثْلُهُ يُطْلُ.
فقال النَّبِيُّ ﷺ: أَسْجَعُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَهَانَتُهَا؟ أَدَّ في الصَّبي عُرَّةً.
قال ابن عَبَّاسٍ: كان اسمُ إحداهما مُلَيْكَةً، والأُخْرَى أُمُّ غُطَيْفٍ^(١).
٩- عن زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ عن عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
أنَّهُ قَضَى في جَنِينِ الْحَرَّةِ بَعْبُدٍ أَوْ أَمَةٍ^(٢).

- والْحَدِيثُ بلفظ آخر في: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. والْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٦.
(١) حَدِيثُ عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ في قصة حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ... إلخ، في:
سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أولُ كتابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ باب دِيَّةُ الْجَنِينِ، رقم ٤٥٧٤، ج ٦ ص ٦٣١.
والْحَدِيثُ في: سُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كتاب القَسَامَةِ، ٣٤ دِيَّةُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رقم ٧٠٠٣، ج ٦ ص ٣٦٥، بلفظ مقارب.
والإشارة إلى حَدِيثِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ في: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥.
وهو في: نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٧. وبلفظ آخر في: الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٦.
حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ: بن النَّابِغَةِ بن جَابِرِ الْهُذَلِيِّ، أبو نُضْلَةَ. نزلَ الْبَصْرَةَ وله بها دار. جاء ذكره في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ في الصَّحِيحِ في قصة الْجَنِينِ. ورواه أبو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ بإسناد صَحِيحٍ أيضاً من حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ: أن عُمَرَ أنشد الناسَ عن حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ في دِيَّةِ الْجَنِينِ، فقام حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ فقال... فذكر الْحَدِيثَ. وهو دالٌ على أَنَّهُ عاشَ إلى خِلَافَةِ عُمَرَ.
الإصابة ص ٣٠٠ (طَبْعَةُ بَيْتِ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ). وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٢ ص ٢٩٨.
(٢) مجموعُ الْفِقْهِ الْكَبِيرِ - الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠. وَضَوْءُ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٣٧٣، وفيه: (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) وَخَرَّجَهُ. و ص ٢٤١٤.

وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَنَّهُ قَضَى فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ بَعْبُدَ أَوْ أَمَةً) يَدُلُّ عَلَى:

أَنَّ فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ إِذَا خَرَجَ مِيتًا بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ عَلَى أُمِّهِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً. وَظَاهِرُهُ: عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجَنَايَةُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً^(١).

١٠- عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

إِنْ ضَرَبَ رَجُلٌ بَطْنَ امْرَأَةٍ حُبْلَى، فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مِيتًا، فَإِنْ عَلَيْهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا^(٢).

وَعَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

جَاءَتْ امْرَأَةٌ فَاسْتَعْدَتْ عَلَى أَعْرَابِيٍّ قَدْ أَفْرَعَهَا، فَأَلْقَتْ جَنِينًا. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَمْ يَهْلَ وَلَمْ يَصِحْ، وَمِثْلُهُ يُطَلُّ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْكُتْ سَجَاعَةً، عَلَيْكَ غُرَّةٌ: وَصِيفَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ^(٣).

وَفِي التَّاجِ الْمُذْهَبِ ج ٤ ص ٣٣٦: (وَالْغُرَّةُ الْإِلَازِمَةُ فِي الْجَنِينِ إِذَا خَرَجَ مِيتًا، وَقَدْ كَانَ يُفْخَ فِيهِ الرُّوحُ، وَكَانَ حُرًّا، سِوَاءَ كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، فَالْإِلَازِمُ فِيهِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ).

(١) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠.

(٢) وَهُوَ الْحَدِيثُ ٤ مِنْ ص ٣٤٤ ج ٧ مِنَ الْكَافِي لِلْكُلَيْنِيِّ، طَبَعَتْ طِهْرَانَ، سَنَةِ ١٣٧٩ هـ.

(٣) وَهُوَ الْحَدِيثُ ٣ مِنْ ص ٣٤٣ ج ٧ مِنَ الْكَافِي السَّابِقِ.

انْظُرِ الْحَدِيثَيْنِ فِي هَامِشِ الرُّوضَةِ الْبَهِيَّةِ ج ١٠ ص ٢٩٢ شَارِحًا قَوْلَ صَاحِبِ الرُّوضَةِ الْبَهِيَّةِ: (لِرَوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ وَغَيْرِهِ).

أَبُو بَصِيرٍ: يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ. لَهُ كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَالْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ. وَقَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ أَرْبَابِ الْمَعَاجِمِ فِي اسْمِ أَبِيهِ وَكُنْيَةِ نَفْسِهِ، وَفِي وَثَاقَتِهِ وَعَدْمِهَا. كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٠ هـ بَعْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)، وَهُوَ شَيْعِيٌّ وَاقِفِيٌّ مَخْلُطٌ.

القول الثاني: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ، عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ فَرَسٌ:

وهو قول عُروَةَ، وطاوس، ومُجَاهِد. وذلك:

١ - لأن الغُرَّة اسم لذلك^(١).

الفهرست للطوسي ص ٢٠٧ وهامشها، والرجال للکشّي ص ٤٠٢ والرجال للعلامة الحلي ص ٢٦٤ والرجال لابن داود ج ٢ ص ٦٠.

الصّادِق: هو جَعْفَر بن مُحَمَّد الباقِر بن عَلِيّ بن الحُسَيْن بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِب الهاشِمِيّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ المَدَنِيّ. وأُمُّهُ أُمُّ قُرُوءَ بنت القَاسِم بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر، وأُمُّهَا أَسْمَاء بنت عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْر الصّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلذلك كان يقول: ولدي أَبُو بَكْر مرتين. رَوَى عن أبيه ومُحَمَّد بن المُنْكَدِر وعَطَاء ونافع والزُّهْرِي ومُسْلِم وآخرين، ورَوَى عنه شُعْبَةُ والسُّفْيَانان ومَالِك وغيرهم. أَحَد الأئمّة الأعلام، بَرَّ صَادِق كَبِير الشأن. مات سنة ١٤٨ هـ. وهو عند الإماميّة الإمام السادس.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ١٠٣ ومِيزَانُ الاِعتِدَال ج ١ ص ٤١٤ وسَدَرَاتُ الدَّهَب ج ١ ص ٢٢٠ والفَرْق بين الفَرْق ص ٦١.

(١) الْمُعْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٤.

وانظر: شَرْحُ السُّنَنِ لِلْبَغَوِيِّ ج ٢ ص ١٨٧٢.

وفي نَيْلِ الأَوْطَار ص ١٤٤٨: نقله ابن المُنْذِر والخطّابِي عن طاوس ومُجَاهِد وعُروَةَ بن الزُّبَيْر: الغُرَّة: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ.

وذكر البَيْهَقِيّ أنه في رِوَايَةِ حَمَاد بن زَيْد عن عَمْرٍو بن دِينَار عن طاوس، بلفظ: (فَقَضَى أن في الجنين غُرَّة). قال طاوس: الفَرَسُ غُرَّةٌ.

وكذا أخرج الإِسْمَاعِيلِيّ عن عُروَةَ قال: الفَرَسُ غُرَّةٌ.

وكأنهما رأيا أن الفَرَسَ أَحَقُّ بإطلاق الغُرَّة من الآدمي.

عُروَةَ بن الزُّبَيْر بن العَوَّام: بن خُوَيْلِدِ الأَسَدِيّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ المَدَنِيّ. ثِقَّةٌ فقيه مشهور ثَبَت. ولد في أوائل خِلافة عُمَرَ الفاروق. ومات سنة ٩٤ هـ على الصَّحِيح. رَوَى عن أبيه

٢- وَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأُتَى فِي الْمَرْأَةِ، وَفِي الْجَنِينِ غُرَّةً: عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ أَوْ فَرَسٌ^(١)).

القول الثالث: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةً: عَبْدٌ، أَوْ أُمَةٌ، أَوْ فَرَسٌ، أَوْ بَعْلٌ:

بدليل:

مَا رُوِيَ عَنْ عِيسَى (بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ)، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو (بْنِ عَلْقَمَةَ اللَّيْثِيِّ)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَعْرَةً: عَبْدٌ، أَوْ أُمَةٌ، أَوْ فَرَسٌ، أَوْ بَعْلٌ.

وَأَخِيهِ عَبْدُ اللَّهِ وَأُمُّهُ أَسْمَاءُ وَخَالَتُهُ عَائِشَةُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَسَعِيدٌ بْنُ زَيْدٍ وَآخَرِينَ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٨٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٤.

طَاوُسٌ: هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ. سَمِعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ وَأَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَطَائِفَةً. كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. وَكَانَ شَيْخَ أَهْلِ الْيَمَنِ وَبِرْكَتِهِمْ وَمِفْتَاحِهِمْ لَهُ جَلَالَةٌ عَظِيمَةٌ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَجِّ، فَاتَّفَقَ مَوْتُهُ بِمَكَّةَ سَنَةَ ١٠٦ هـ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْخَلِيفَةُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٩٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٨.

(١) نَبِيلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨، وَفِيهِ: أَشَارَ الْبَيْهَقِيُّ إِلَى أَنَّ ذِكْرَ الْفَرَسِ فِي الْمَرْفُوعِ وَهَمٌّ، وَأَنَّ ذَلِكَ أُدْرِجَ مِنْ بَعْضِ رَوَاتِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْسِيرِ لِلْغُرَّةِ.

وَهُوَ فِي الرُّوْضِ النَّضِيرِ ج ٤ ص ٢٧١ بَنَصَهُ، وَفِيهِ أَيْضًا: (وَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي رِوَايَةٍ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا بَلْفُظٍ: غُرَّةً: عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ أَوْ فَرَسٌ).

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: بَنَافِعُ الْحِمَيْرِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَكْرٍ الصَّنْعَانِيُّ. رَوَى عَنْ الشُّفَيَّانَيْنِ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعَلِيٌّ وَيَحْيَى وَخَلْقٌ. ثِقَةٌ حَافِظٌ مُصَنِّفٌ شَهِيرٌ، عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَتَغَيَّرَ. مَاتَ سَنَةَ ٢١١ هـ. لَهُ الْمُصَنَّفُ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٤ ص ٤٩٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣١٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٠٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٣٦٤.

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو، لَمْ يَذْكُرَا: أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ^(١).

(١) الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٤.

وَحَدِيث: أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٤٥٧٩، ج ٦ ص ٦٣٦. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبُ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ دُونَ ذِكْرِ الْفَرَسِ وَالْبَغْلِ، فَلَمْ تَرُدْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا فِي رِوَايَةِ عِيسَى هَذَا. وَذَكَرَ رَوَاتِهِ وَمَخْرَجِيهِ الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا: (أَوْ فَرَسٍ، أَوْ بَغْلٍ)، وَقَوْلَ الْخَطَّابِيِّ: يَقَالُ: إِنْ عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَدْ وَهَمَ فِيهِ، وَالَّذِينَ ذَكَرُوا (أَوْ فَرَسٍ، أَوْ بَغْلٍ).

وقول أبي داود المذكور في سننه بالصفحة المذكورة.

وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ، ١٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ، ج ٣ ص ٢٤٠: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ فَرَسٌ، أَوْ بَغْلٌ.

وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى: ٣٩ كِتَابُ الْقَسَامَةِ، ٣٤ دِيَةِ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، رَقْم ٦٩٩١، ج ٦ ص ٣٦٠: قَالَ طَاوُسُ: الْفَرَسُ غُرَّةٌ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٤: (ذَكَرَ الْفَرَسَ وَالْبَغْلَ فِي الْحَدِيثِ وَهَمٌّ، أَنْفَرَدَ بِهِ عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَائِرِ الرُّوَاةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهَمَ فِيهِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ فِي الْبَغْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ، فَكَذَلِكَ فِي الْفَرَسِ).

وَقَالَ أَيْضًا رَاذًا هَذَا الْقَوْلَ: أَنَّ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ أَوْ أَمَةٍ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاضِيَةٌ عَلَى مَا خَالَفَهَا... .

وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ - أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِيهِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَالَفَهُ).

وَانْظُرْ: الْمُغْنِي أَيْضًا ج ١٢ ص ٦٠، وَفِيهِ: (فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ، قُلْنَا: هَذَا لَا يَثْبُتُ، رَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَوَهَمَ فِيهِ، قَالَ أَهْلُ النَّقْلِ. وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ

القول الرابع: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ مِئَةُ شَاةٍ:

وهو قول ابن سِيرِينَ وَالشَّعْبِيِّ. بدليل:

مَا رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ جَعَلَ فِي وَلَدِهَا مِئَةَ شَاةٍ^(١).

القول الخامس: دِيَّةُ الْجَنِينِ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِئَةُ شَاةٍ^(٢).

القول السادس: يُجْزَى كُلُّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْغُرَّةِ، كَالْفَرَسِ:

وهو قول دَاوُدَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ^(٣).

الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ إِنَّمَا فِيهِ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

وَشَرَحَ السُّنَّةَ لِلْبَغَوِيِّ ج ٢ ص ١٨٧٢.

وَانْظُرْ رَوَايَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي: الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ٤ ص ٢٧١. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨.

(١) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٤، وَفِيهِ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

ابن سِيرِينَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عُمَرَ، الْبَصْرِيُّ. ثِقَةٌ ثَبَّتَ عَابِدُ، كَبِيرُ الْقَدْرِ، مَوْلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ سَبْيِ عَيْنِ التَّمْرِ. مَاتَ سَنَةَ ١١٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦٩ وَالْمَعَارِفُ لَابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٤٤٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٨ وَتَذَكِيرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ٧٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٨.

(٢) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨ مِنْ حَدِيثٍ عِنْدَ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ.

(٣) الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ٤ ص ٢٧١. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨.

دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ: بَنِي خَلْفَ الْأَصْفَهَانِيِّ الظَّاهِرِيِّ، أَبُو سُلَيْمَانَ. أَخَذَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ وَأَبِي ثَوْرٍ. وَكَانَ زَاهِدًا مُتَقِلًّا. قَالَ ثَعْلَبٌ: كَانَ دَاوُدَ عَقْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ عِلْمِهِ. هُوَ فقيه أهل الظَّاهِرِ، وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِلشَّافِعِيِّ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْعِلْمِ بِبَغْدَادَ. مَاتَ بِهَا سَنَةَ ٢٧٠ هـ.

تَذَكِيرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٥٧٢ رَقْم ٥٩٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٩٢ وَلِسَانُ الْمُوِزَانِ ج ٢ ص ٤٢٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٨ ص ٣٦٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيِّ لِلشُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

القول السابع: توزيع الدِّية على حالات الجنين:

وهو قول ذكره السِّيَاحِيُّ من الزَّيْدِيَّةِ. قال:

قال الصَّادِقُ والنَّاصِرُ والْبَاقِرُ:

في النُّطْفَةِ إِذَا أَلْقَتْهَا الْمَرْأَةُ بِسَبَبِ جُنَايَةِ عَشْرُونَ مِثْقَالاً.

وفي الْعَلَقَةِ أَرْبَعُونَ.

وفي الْمُضْغَةِ سِتُونَ.

وفي الْعِظَمِ ثَمَانُونَ.

وفي الْجَنِينِ مِئَةُ دِينَارٍ.

وهو مَرْوِيٌّ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ.

قال السِّيَاحِيُّ: وهو مخالف لما ورد به صَحِيحُ الْأَحَادِيثِ. قال في شرح الإِبَانَةِ: يجوز أن يكون على وجه المصالحاة^(١).

(١) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠-٢٧١.

وهذه المقادير في الْبَحْرِ الرَّخَّارِ ج ٥ ص ٢٥٧ عن: عَلِيِّ وَابْنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَالنَّاصِرِ. وقال: قول عَلِيِّ بِذَلِكَ هو توقيف. ثم قال: قلنا: يُحْتَمَلُ الصِّلَحُ وَالْحُكُومَةُ اعتباراً بحال الجاني والمَجْنُونِ عَلَيْهِ.

السِّيَاحِيُّ: الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، الْحَيَمِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ. ولد سنة ١١٨٠ هـ ونشأ بصنعاء، وصار من أعيان علماء العصر المُفِيدِينَ فِي عِدَّةِ فُنُونٍ، إِذَا حَرَّرَ بَحْثاً فِي مَسْأَلَةٍ أَتَقَنَّهُ غَايَةَ الْإِتْقَانِ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: شرح مجموع الإمام زيد بن علي. مات سنة ١٢٢١ هـ بصنعاء.

البدر الطالع ج ١ ص ٢١٤ وترجمته في مُقَدِّمَةِ الرَّوْضِ النَّضِيرِ ج ١ ص ٣٣ كتبها مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى زِبَارَةَ الْحَسَنِيِّ الْيَمَنِيِّ. والأعلام ج ٢ ص ٢٣٢.

النَّاصِرُ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ، يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. عالم

وهو القول الأشهر والأصح عند الإمامية. ففي اللُّمعة والروضة البهية عليها:
 (في النُّطفة إذا استقرت في الرَّحِم) واستعدت للنشوء (عشرون ديناراً، وكفي) في
 ثُبُوت العشرين (مجرد الإلقاء في الرَّحِم) مع تحقق الاستقرار
 (وفي العَلَقَة) وهي القطعة من الدم تتحول إليها النُّطفة (أربعون ديناراً).
 (وفي المُضْغَة) وهي القطعة من اللَّحْم بقدر ما يُمَضَّغ (ستون ديناراً).
 (وفي العظم) أي: ابتداء تَخْلُقِهِ من المُضْغَة (ثمانون ديناراً).
 (وفي التام الخلقة قبل ولوج الروح فيه مئة دينار ذكرأ كان) الجَنِين (أو أنثى).
 ومستند التفصيل أخبار كثيرة، منها: صَحِيحَة مُحَمَّد بن مُسْلِم عن أَبِي جَعْفَر
 عَلَيْهِ السَّلَام^(١).

شُجَاع وَرَع زَاهِد، تنسب إليه النَّاصِرِيَّة من الزَّيْدِيَّة. توفي سنة ٣٠٤ هـ. ويسمى الأَطْرُوش
 لَطَرَش في أَذُنِهِ.
 مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّار.

مُحَمَّد الْبَاقِر: أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن عَلِيِّ زَيْن الْعَابِدِينَ بن الْحُسَيْن بن عَلِيِّ بن أَبِي
 طَالِب. أُمُّهُ بِنْتُ الْحَسَنِ بن عَلِيِّ بن أَبِي طَالِب، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَدَّيْهِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ
 وَسَمُرَةَ بن جُنْدُب وابن عَبَّاس وابن عُمَر وأبي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وغيرهم. وَرَوَى
 عَنْهُ ابْنُهُ جَعْفَر وإِسْحَاق السَّبْعِيّ والزُّهْرِيّ والأَوْزَاعِيّ وآخرون. كان فقيهاً فاضلاً ثَقَّةً.
 مات سنة ١١٤ هـ، وقيل غير ذلك. وهو عند الإمامية الإمام الخامس.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٥٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٢.
 (١) اللُّمعة الدَّمَشْقِيَّة والروضة البهية عليها ج ١٠ ص ٢٨٩-٢٩١. وَخَرَجَ الْمُحَقِّقُ الْأَخْبَارُ
 من الكافي.

وانظر: شرائع الإسلام ص ٣٠٧، وفيه: (وهو الأشهر). والمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٣٢٥.

وهذا القول هو أشهر فتوى، وأصح رواية^(١).

وقال المُحَقِّقُ الحَلِّي: دِيَّةُ الْجَنِينِ الحر المسلم إذا اكتسَى اللَّحْمَ ولم تلجه الروح: مئة دِينَار، ذَكَراً كان أو أنثى^(٢).

وهو قول عند الإباضية.

قال الشَّيْخُ أَطْفَيْش: أما سَقَطَ الحرة، فإن كان:

نُطْفَةٌ فعلى الجاني عشرة دنانير.

أو ممتزجاً فأربعة عشر.

أو علقّة فأربعة وعشرون.

أو مُضْغَةً فأربعون.

أو ممتداً فستون.

أو مُصَوِّراً فثمانون.

أو نابت الشعر فمئة دِينَار.

أو منفوخاً فيه الروح فدية كاملة.

وقائل ذلك هو أبو رحمة^(٣).

(١) الرَّوَضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٩٢.

(٢) الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٣٢٥. وشرائع الإسلام ص ٣٠٧.

(٣) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٧٧.

أَطْفَيْش: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عِيسَى أَطْفَيْشُ الْحَفْصِيُّ الْعَدَوِيُّ الْجَزَائِرِيُّ. من أعلام الإباضية، مجتهد. من كتبه: تَفْسِيرُاه: هيمان الزاد، وَتَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ، وله أيضاً: شَرْحُ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ، وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وهو من أجل كتب الفقه الإباضي. له مَوَاقِفُ

وَلَا غُرَّةٌ وَلَا دِيَّةٌ فِي نُطْفَةِ يَذِيهِهَا الْمَاءُ^(١).

(و) قيل: إن كان الحمل (حرّاً) فهات بإسقاطه، إذ لو قتله بعد إسقاطه لكان عليه ذَلِكَ لَا الْغُرَّةَ (فَالْغُرَّةُ) عَلَى سَقَطِهِ لِمُصَاحِبِهِ. (وهل هي: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ).

(أَوْ فَرَسٌ جَوَادٌ).

(أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَاراً).

(أَوْ خَمْسُونَ دِينَاراً).

(أَوْ أَرْبَعُونَ شَاةً).

(أَوْ خَمْسُونَ شَاةً).

(أَوْ سَبْعُونَ شَاةً).

(أَوْ مِائَةَ شَاةٍ).

(أَوْ مِائَتًا دِرْهَمًا).

(أَوْ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمًا).

(أَوْ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ).

مشهودة ضد الاستعمار الفرنسي. توفي سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ مُحَمَّد بن يُوسُف أَطْفَيْش: عدّون جهلان. والأعلام ج٧ ص١٥٦، وفيه: أَطْفَيْش: لفظ بربري مركب تَرْكِيْباً مَرْجِيّاً من ثلاث كلمات: الْأَوَّلَى: أَطْف، ومعناها ببعض لغات البربر: أُمْسِك. والثانية: أَيَا، ومعناها: تعال. والثالثة: أَشْ، ومعناها: كُلْ. فمجموع الجُمْلَةِ: أَطْف أَيَا أَشْ، وترجمتها: (أُمْسِكْ تعال كُلْ). يقال: إن أحد أسلافه لُقِّبَ به لمناداته صديقاً له يدعوه إلى الطعام.

(١) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج١٥ ص٧٧.

(أو عشرة) أبعرة.

(أو عشر الدية).

أو النظر.

وقيل: عشرة دنانير.

وقيل: غُرَّةٌ من أي حيوان كانت.

وقيل: بنت مَخَاضٍ، وبنت لَبُونٍ، وابن لَبُونٍ، وَحُقَّةٌ، وَجَذَعَةٌ، على أهل الإبل.

وقيل: لا شيء^(١).

والقول بتوزيع الدية على حالات الجنين مَرْوِيٌّ أيضاً عن: عَبْدِ الْمَلِكِ بن مَرْوَانَ، حيث قَضَى في الجنين إذا أُملِصَ بعشرين ديناراً.

فإذا كان مُضْغَةً فَأَرْبَعِينَ.

فإذا كان عَظْماً فَسِتِينَ.

فإذا كان العظم قد كُسِيَ لَحْماً فَثَمَانِينَ.

فإن تم خَلْقُهُ، وَكُسِيَ شَعْرُهُ فَمِائَةُ دِينَارٍ.

وَرُويَ أيضاً عن قَتَادَةَ حيث قال:

إذا كان عَلاقَةً فَثَلَاثُ غُرَّةٍ، وإذا كان مُضْغَةً فَثَلَاثِي غُرَّةٍ.

وَرَدَّ ابْنُ قُدَّامَةَ قَوْلِي عَبْدِ الْمَلِكِ وَقَتَادَةَ، بَأَنَّهُمَا تَحَكَّمُ بِتَقْدِيرٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ^(٢).

(١) شَرْحُ النَّيْلِ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٧٧-٧٨.

(٢) الْمُعْنِي لابن قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٤.

عَبْدُ الْمَلِكِ بن مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ: الْخَلِيفَةُ الْأُمَوِيَّةُ الدَّاهِيَةُ، عَدَّهُ أَبُو زِيَادٍ فِي الْفِقْهِ فِي طَبَقَةِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. وَقَالَ نَافِعٌ: لَقَدْ رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَمَا بَهَا شَابَّ أَشَدَّ تَشْمِيرًا، وَلَا أَفْقَهَ، وَلَا أَنْسَكَ، وَلَا أَقْرَأَ لِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ. وَلِي الْخِلَافَةُ سَنَةَ ٦٥ هـ، وَنَقَلْتُ فِي أَيَّامِهِ

قِيَمَةُ الْغُرَّةِ

قِيَمَةُ الْغُرَّةِ هِيَ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةِ الرَّجُلِ، لَوْ كَانَ الْجَنَيْنُ ذَكَرًا.

وَعَشْرِ دِيَّةِ الْمَرْأَةِ، لَوْ كَانَ الْجَنَيْنُ أُنْثَى. وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ.

نص عليه:

الْحَنْفِيَّةُ^(١)، وَالشَّافِعِيَّةُ^(٢)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٣)، وَالْمَالِكِيَّةُ^(٤).

الدواوين من الفارسية والرُّومِيَّة إلى العَرَبِيَّة، وضبطت الحروف بالنقط والحركات، وأول من صكَّ الدينار في الإسلام، وأول من نقش بالعَرَبِيَّة على الدراهم. وكان يقال: مُعَاوِيَةُ لِلْجِلْمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَزْمِ. توفي بدمشق سنة ٨٦هـ.

سَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٩٧ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٢١٤ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ١٦٥.

(١) الْقُدُورِيُّ وَالْجَوْهَرَةُ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٦٣. وَاللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٢٩٩-٣٠٠. وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٦٢، وَنَقَلَ عَنْ الْهِدَايَةِ.

وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَعَلَيْهِ: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩، وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩.

وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَعَلَيْهِ الدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦.

(٢) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٥٠١. وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٧.

وَانْظُرْ: الْمُنْهَاجُ وَعَلَيْهِ مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦.

(٣) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦. وَزَادُ الْمُسْتَقْنَعِ وَالرَّوْضُ الْمُرْبِعُ عَلَيْهِ ص ٦٥٠. وَالْإِفْتِنَاعُ

وَكَشَافُ الْفِتْنَاعِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٢٣. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَمَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ لَابْنِ النَّجَّارِ ج ١٠

ص ٣٢٩. وَدَقَائِقُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤. وَدَلِيلُ الطَّالِبِ وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧.

وَعُمْدَةُ الطَّالِبِ وَهِدَايَةُ الرَّائِبِ ج ٣ ص ٣٠٤. وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢.

(٤) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦.

وَانْظُرْ: سَيِّدِي خَلِيلٌ وَعَلَيْهِ: شَرْحُ الْخَرَاشِيِّ ج ٨ ص ٣٢. وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤

ص ٢٦٨. وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٦.

وبه قال: النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَقَتَادَةُ، وَإِسْحَاقُ^(١).

لأن دِيَةَ المرأة نصف دِيَةِ الرجل، فالعُشْر من دِيَتِهَا قدر نصف العُشْر من دِيَةِ الرجل^(٢).

فنصف العُشْر من عشرة آلاف درهم، هو العُشْر من خمسة آلاف درهم^(٣).
وَحُجَّةُ هَذَا التَّقْدِيرِ:

١ - أنه رُوِيَ عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا مَخَالَفَ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٢ - أنه لا يمكن أن توجب فيه دِيَةٌ كَامِلَةٌ، لأنه لم تكمل فيه الحياة. ولا يمكن إسقاط ضمانه، لأنه خُلِقَ بَشَرًا.

فَقُدِّرَتْ دِيَتُهُ بِخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، لأنه أَقْلُ أَرْضٍ قَدَّرَهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ، وهو أَرْضُ

(١) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦.

رَبِيعَةُ الرَّأْيِ: هو أَبُو عُثْمَانَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُرُوحُ التَّيْمِيِّ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى آلِ الْمُنْكَدِرِ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمْ. كَانَ إِمَامًا فَقِيهًا مُجْتَهِدًا بَصِيرًا بِالرَّأْيِ. لِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ الرَّأْيِ. مَاتَ سَنَةَ ١٣٦ هـ بِالْهَاشِمِيَّةِ بِالْأَنْبَارِ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ١٥٧ رقم ١٥٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ٦٥ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٢٨٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٨ ص ٤٢٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٢٥٨ وَمِيزَانُ الْأَعْيَادِ ج ٢ ص ٤٤.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩. وَنَتَائِجُ الْأَفْكَارِ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٠. وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٨.

(٣) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٠.

قَدَّرَ الْحَنْفِيُّ دِيَةَ الرَّجُلِ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَتَسَاوَى أَلْفَ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ، وَعَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ. / الْقُدُورِيُّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابَ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٣ ص ٣٦-٣٧.

المُوضِحَةُ وَدِيَّةُ السِّنِّ^(١).

ويستوي في الجَنِينِ الذَّكَرَ والأنثى^(٢).

أي: في وجوب قَدْرِ الغُرَّةِ بأنه عَبْدٌ أو أَمَةٌ^(٣).

أي: أن الواجب في جَنِينِ الحرةِ غُرَّةٌ، سواء كان الجَنِينُ ذَكَراً أم أنثى. ولا يفضل الذَّكَرُ على الأنثى في إيجابِ الغُرَّةِ^(٤).

(١) البَيَانُ ج ١١ ص ٥٠١. وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٧.

وانظر: الْمِنْهَاجُ وَمُعْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥.

وفي الْمُعْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٦: زُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَزَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَأَن ذَلِكَ - أَي: خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ - أَقْلُ مَا قَدَّرَهُ الشَّرْعُ فِي الْجَنَائِثِ، وَهُوَ أَرَشُ الْمُوضِحَةِ وَدِيَّةِ السِّنِّ، فَرَدَدْنَاهُ إِلَيْهِ.

ومثل كلام الْمُعْنِي فِي: مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ١٠ ص ٣٢٩. وَدَقَائِقُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤. وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣. وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢.

رَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ: بَنُ الصَّحَّاحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيُّ، أَبُو خَارِجَةَ. مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَأَحَدُ كُتَّابِ الْوَحْيِ. كَانَ رَأْسًا فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى وَالْفَرَائِضِ. اسْتَصْغَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ فِي بَدْرِ فَرَدَّهُ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٤٥ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤٦ وَالْإِسْتِيعَابُ ج ١ ص ٥٥١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٦١ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٣٠ رَقْم ١٥.

(٢) بَدَايَةُ الْمُبْتَدِي - الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠.

(٣) الْعِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٤.

(٤) حَاشِيَةُ السَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠ نَقْلًا عَنِ الْإِنْقَانِي.

وهذا قول الحَنَفِيَّةِ، والمَالِكِيَّةِ^(١)، وَالشَّافِعِيَّةِ^(٢)، وَالْحَنَابِلَةِ^(٣)، وَالزَّيْدِيَّةِ^(٤).

بدليل:

١ - أن الحديث، وهو قوله ﷺ: (في الجنين غُرَّةٌ: عَبْدٌ أو أَمَةٌ، قيمته خمس مائة درهم)^(٥). وَيُرْوَى: (أو خمسمائة)، وَرَدَّ بِاسْمِ الْجَنِينِ مطلقاً، ومطلقه يشمل الجميع^(٦).
فالنَّبِيُّ ﷺ قَضَى في الجنين بَغُرَّةٍ: عَبْدٌ أو أَمَةٌ، ولم يُفَرِّق بين أن يكون الجنين ذَكَراً أو أنثى^(٧).

- (١) شَرْحُ الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٢. وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٦.
- (٢) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٦. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦. وَرُوضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣١٨.
- (٣) زَادُ الْمُسْتَفْنَعِ وَالرَّوْضُ الْمُزْبِعُ عَلَيْهِ ص ٦٥٠. وَالْإِقْنَاعُ وَكُشَافُ الْقِنَاعِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ٢٣. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَمَعُونَةُ أُولِي النُّهْيِ لابن النَّجَّار ج ١٠ ص ٣٢٨. وَدَقَائِقُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢. وَدَلِيلُ الطَّالِبِ وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَعُمْدَةُ الطَّالِبِ وَهْدَايَةُ الرَّائِبِ ج ٣ ص ٣٠٤.
- (٤) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٤٠. وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٧، وذكر أنه: (قول عُمَرُ وابن عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَالْمُغِيرَةُ وَالْقَاسِمِيَّةُ وَالْفَرِيقَيْنِ: الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ). وَالتَّاجُ الْمُدْهَبُ ج ٤ ص ٣٣٦.
- (٥) الْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٤. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠. وَالْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٣. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩.
- (٦) حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠ نَقْلًا عَنِ الْإِثْقَانِيِّ. وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩.

وفي الْعَزِيزِ ج ١٠ ص ٥٠٦: (لأن الأخبار الواردة في الغُرَّة مطلقه).

وفي سُبُلِ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٤٠: (لإطلاق حَدِيثِ حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ).

- (٧) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٦. وفي الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٧: إِذْ قَضَى ﷺ بِذَلِكَ في قصة زوجته حَمَلِ بْنِ النَّابِغَةِ، وفي قصة امرأتين غيرهما.

٢- لأن التفاوت في الأحياء، إنما ثبت لتفاوت معنى الأدمية في المَالِكِيَّة، فإن الذَّكَرَ يملك المال والنكاح، والأنثى لا تملك سوى المال - أي: مَالِكَةٌ مَالاً، مَمْلُوكَةٌ نكاحاً - ، فكان الذَّكَرُ أزيد فيها هو من خصائص الأدمية.

وهذا المعنى في الجَنِينِ مَعْدُومٌ، إذ لا يملك ولا يستحق سوى الإعْتاقِ وَتَوَابِعِهِ والنسب، ولا يستحق شيئاً من المال إلا بطريق الإرث والوصية، فيستوي الذَّكَرُ والأنثى فيها، ولأنه قد لا يُعْرَفُ الذَّكَرُ من الأنثى، فيتقدر الكل بمقدارٍ وَاحِدٍ تَيْسِيرًا^(١).

٣- أنا لا نعتبر الحياة في وجوب الغُرَّة، وإذا لم نعتبر الحياة فأوْكَى أن لا نعتبر الذكورة والأنوثة، لأن الذي يختلف بالحياة والموت أصل الوجوب، والذي يختلف بالذكورة والأنوثة مقدار الواجب.

وكذا، لا فرق بين ثَابِتِ النسب وغيره، وبين تام الأعضاء وناقصها^(٢).

٤- لأننا لو قلنا: تختلف دِيَّةُ الْجَنِينِ الذَّكَرِ والأنثى، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الاختلاف والتنازع، لأنه قد يخفى ويتعذر، وقد يخرج متقطعاً، فَسَوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ والأنثى قطعاً للخصومة والتنازع^(٣).

تقدير الغُرَّة بالنقد

اتفقوا على أن دِيَّةَ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، وهو نصف عُشْرِ دِيَّةِ الرَّجُلِ.

لَكِنْهُمْ اختلفوا في تقدير الغُرَّة بالنقد على أقوال:

(١) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠.

وانظر: الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤.

(٢) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦.

(٣) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٦.

القول الأول: العُرَّةُ في الشَّرْعِ اسمٌ لِعَبْدٍ أو أَمَةٍ، يعدل خمسمائة درهم.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

بدليل:

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بَعْرَةً: عَبْدٌ أو أَمَةٌ، أو خمسمائة).

وهذه الرواية فَسَّرَتِ الروايةُ الأخرى في حَدِيثٍ: (فيه عُرَّةٌ: عَبْدٌ أو أَمَةٌ)^(١).

وتقدير الخمسمائة درهم قال به الزَّيْدِيَّةُ^(٢) أيضاً.

عن الشَّعْبِيِّ، قال: العُرَّةُ خَمْسُمِئَةٍ، يعني: درهم^(٣).

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥.

وفي الهِدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٠: الْحَدِيثُ: (فِي الْجَنِينِ عُرَّةٌ: عَبْدٌ أو أَمَةٌ، قيمته خمسمائة، وَيُرَوَّى أو خمسمائة)، حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَدَّرَهَا بِسِتْمِئَةٍ، نَحْوَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

وفي جَامِعِ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩: (قيمته خمسمائة درهم).

وانظر: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةَ ج ٣ ص ٤٤٦، وفيها: (ذَكَرَ أَكْثَرُ الْوَلَدِ أَوْ أُنْثَى). وَالْهِدَايَةَ ج ١٠ ص ٣٠٠ وعليها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٣. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩. وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٣. وَاللُّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ - مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقِّى ج ٢ ص ٦٤٩. وَالذَّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٨٨. وفي شَرْحِ السُّنَنِ ج ٢ ص ١٨٧: (قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي حَنِيفَةَ).

(٢) الرُّؤُوسُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١ عن النَّاصِرِ وَالْهَادَوِيَّةِ. وَضَوْءُ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٤١٤. وَالْأَزْهَارُ وَالتَّاجُ الْمُذْهَبُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٣٣٦-٣٣٧. وفي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ ج ٥ ص ٢٥٨: (هو قول الْقَاسِمِيَّةِ).

(٣) أَثَرُ: الشَّعْبِيِّ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب الدِّيَّاتِ: ٢٠ باب دِيَّةِ الْجَنِينِ، رقم ٤٥٨٠، ج ٦ ص ٦٣٧. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: أَثَرٌ حَسَنٌ.

القول الثاني: الغُرَّةُ في الشَّرْعِ اسمٌ لِعَبْدٍ أو أَمَةٍ يَعْدِلُ سِتْمِائَةَ درهم.

وهو قول الشَّافِعِيِّ^(١)، وَمَالِكٍ^(٢)، وَالْحَنَابِلَةِ^(٣)، وَالْإِبَاضِيَّةِ^(٤).

فالفُقهاء اتفقوا على أن الواجب نصف عُشْرِ الدِّيَّةِ.

لَكِنَّهُمْ اختلفوا في مقدار الدِّيَّةِ:

فالدِّيَّةُ عند الحَنَفِيَّةِ مُقَدَّرَةٌ بِعَشْرَةِ آلافِ درهمٍ، فكان نصف عُشْرِها خَمْسِمِائَةَ.

وعند الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ مُقَدَّرَةٌ بِاثنَيْ عَشَرَ ألفَ درهمٍ، فكان نصف عُشْرِها

سِتْمِائَةَ^(٥).

القول الثالث: الغُرَّةُ تَعْدِلُ خَمْسِينَ دِينَارًا.

قال أَبُو دَاوُدَ: قال رِبِيعَةُ: الغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَارًا^(٦).

وفي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الدِّيَّاتِ، ١٥ باب ما جاء في دِيَةِ الْجَنِينِ، ج ٣ ص ٢٤٠: (قال بعضهم: الغُرَّةُ عَبْدٌ أو أَمَةٌ، أو خَمْسُ مِائَةِ درهمٍ، وقال بعضهم: أو فَرَسٌ أو بَعْلٌ).

وفي صَوِّ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٣٧٣: قول الشَّعْبِيِّ.

(١) العَزِيزِ ج ١٠ ص ٥١٢ و ٥٢٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠١.

(٢) مُوطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ يَحْيَى - تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ ج ٣ ص ٦٣. وَالمُدَوَّنَةُ، ٨١ كتاب الدِّيَّاتِ، ص ١٥٣٣. وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٣، وفي ص ٤٦٤ نقل عن مَالِكٍ في المجموعَةِ. وَرِسَالَةُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ - الثَّمَرُ الدَّانِي ص ٥٨٥. وَكِفَايَةُ الطَّلِبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٨. وَزُرُوقُ ج ٢ ص ٢٤٦. وَالمَوَاقِ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٦ ص ٢٥٧ عن أَبِي عَمْرٍ.

وانظر: الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠١. وَشَرْحُ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١.

(٣) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣.

(٤) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٠.

(٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣.

(٦) أَثَرُ رِبِيعَةَ، في:

وبه قال الْحَنْفِيَّةُ^(١)، وَالْمَالِكِيَّةُ^(٢)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٣)، وَالزَّيْدِيَّةُ^(٤).

قال الْبَغَوِيُّ بعد أن سرد الأقوال في قِيَمَةِ الْعُرَّةِ: (وَالْأَقْوِيلُ مُتْقَارِبَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنْ كُلِّ وَاحِدٍ أَوْجِبَ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَّةِ)^(٥).

صفة العُرَّة

يُرَاعَى فِي صِفَةِ الْعُرَّةِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ:

١ - السَّلَامَةُ مِنَ الْعِيُوبِ.

سُنَّنَ أَبِي دَاوُدَ: أَوَّلُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٠ باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رَقْم ٤٥٨٠، ج ٦ ص ٦٣٨.
قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: (أَثَرُ رَبِيعَةَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ ج ٢ ص ٨٥٥).

وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ ج ٨ ص ١٠٩ و ١١٦، وَزَادَ: أَوْ سِتُّ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ).

وَفِي الْمَوْطَأِ بِرَوَايَةِ يَحْيَى: عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْعُرَّةُ تُقَوَّمُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا، أَوْ سِتِّائَةَ دِرْهَمٍ. / تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ ج ٣ ص ٦٢. وَالْمُدَوَّنَةُ ص ١٥٣٣. وَذُكِرَتْ الرِّوَايَاتُ فِي: التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ ج ٤ ص ٢٩. وَشَرْحِ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١.

(١) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ - التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ ج ٤ ص ٢٩ و ٢٦. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٣. وَالْمُخْتَارُ - الْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٢٩. وَشَرْحِ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ ص ١٥٣٣. وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٣.

وَرِسَالَةُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ فِي: زَرْوُوقِ ج ٢ ص ٢٤٦. وَكِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٨. وَالثَّمَرُ الدَّنَائِي ص ٥٨٥.

وَالْمَوَاقِ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلِ ج ٦ ص ٢٥٧ عَنْ أَبِي عُمَرَ.

(٣) الْإِزْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣.

(٤) التَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٤ ص ٣٣٧، وَفِيهِ: خَمْسُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ.

(٥) شَرْحُ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١.

٢- السَّن.

٣- نفاسة القيِّمة.

الأمر الأول: السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ:

السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ يُثَبِّتُ الرَّدَّ فِي الْبَيْعِ، كَالْهَزَالِ وَالْمَرَضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ نَقْصَانًا فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ.

وهو قول الشَّافِعِيَّة^(١)، وَالْحَنَابِلَةِ^(٢)، وَالزَّيْدِيَّةِ^(٣)، وَالْإِمَامِيَّةِ^(٤)، وَالْإِبَاضِيَّةِ^(٥)، وَالْجُمْهُورِ^(٦).

بِحُجَّة:

أَنْ لَفْظُ الْغُرَّةِ يَعْنِي عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْفُسَ الشَّيْءِ وَخِيَارَهُ، وَأُطْلِقَتْ هُنَا عَلَى الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ^(٧)، وَالْمُعِيبُ لَيْسَ مِنَ الْخِيَارِ^(٨).

(١) الْوَسِيطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٦. وَالْوَجِيزُ لِلْغَزَالِيِّ وَشَرَحَ الْعَزِيزُ عَلَيْهِ ج ١٠ ص ٥٢١. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٤. وَالْمِنْهَاجُ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٠.

(٢) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ص ١٢ ص ٦٥. وَالْفُرُوعُ ج ٩ ص ٤٤٢. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَعَلَيْهِ مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ١٠ ص ٣٢٩. وَدَقَائِقُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤. وَالْمُقْنِعُ وَالتَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ ص ٤٣١. وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٣.

(٣) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١. وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٨. وَالتَّاجُ الْمُنْذِبُ ج ٤ ص ٣٣٧.

(٤) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٩١، وَفِيهِ: (صَحِيحًا).

(٥) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٢.

(٦) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨ نَقْلًا عَنِ الْفَتْحِ عَنِ الْجُمْهُورِ.

(٧) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١.

وَانْظُرْ: التَّاجُ الْمُنْذِبُ ج ٤ ص ٣٣٧.

(٨) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٥. وَشَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٢. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ

الأمر الثاني: السَّن:

وفيه أقوال:

القول الأول: تُقْبَلُ الغُرَّة، سواء كانت كَبِيرَةً أم صَغِيرَةً.وهو قول ذكره السِّيَاحِيُّ من الزَّيْدِيَّة^(١).فلا يتقدر سِنَّهَا، وهو ظاهر كلام الخِرَقِيِّ من الحَنَابِلَةِ، وهو قول أبي حَنِيفَةَ^(٢).

ودليل هذا القول:

ظاهر إطلاق العَبْد والأَمَةِ في الْحَدِيثِ الشَّرِيف^(٣).**القول الثاني: التفصيل:**

● فالصَّغِيرُ السَّنَّ من الغُرَّة، فيه قولان:

١ - لا يُقْبَلُ إذا كان ما دون سبع سنين، أو ثمان. وهو قول الشَّافِعِيَّة^(٤).لأنه ليس بخيار^(٥).

٢ - لا يُقْبَلُ فيها من له دون سبع سنين.

ص ١٤٤٨. والبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٨.

(١) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١. ونقله في البَحْرِ الرَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٨ عن البَاقِرِ والصَّادِقِ والنَّاصِر: لا عِبْرَةٌ بالسَّنِّ.

(٢) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٥.

(٣) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١، وفيه: (لم يُوقَّتْهُ أَبُو حَنِيفَةَ).

(٤) الوَسِيطُ لِلْعَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٦. والعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٢ عن لفظ الشَّافِعِيِّ في الْمُخْتَصَرِ.

ورَوُضَةُ الطَّلَبِينَ ص ١٦٩٤ عن لفظ الشَّافِعِيِّ. والبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٨. والرَّوْضُ

النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١.

(٥) البَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٨.

وهو قول القاضي، وأبي الخطاب من الحنابلة^(١)، وأصحاب الشافعي^(٢)، والإمامية^(٣)، والقاسمية من الزيدية^(٤).

(١) الْمُغْنِي لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٥.

والقول في: مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وشرحيه: مَعُونَةُ أُولِي النُّهَى ج ١٠ ص ٣٣٠، ودَقَائِقُ أُولِي النُّهَى ج ٦ ص ١٠٤.

وفي الْفُرُوع ج ٩ ص ٤٤٢: (عُرَّةٌ لها سبع سنين فأكثر. وقيل: أو أقل)، ويلاحظ أن قوله: (أو أقل) يرجع إلى القول الأول: (تُقْبَلُ سواء كانت كَبِيرَةً أم صَغِيرَةً) الآنف الذكر.

وفي الْفُرُوع ج ٩ ص ٤٤٣ عن التَّبَصُّرَةِ: (لها سبع سنين).

وفي مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى ج ٦ ص ١٠٣: (لا يُقْبَلُ من له دون سبع سنين).

أبو الْخَطَّاب: مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَلُودَانِيِّ الْبَغْدَادِيِّ. الْفَقِيه، أَحَدُ أَيْمَةِ الْحَنَابِلَةِ. مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: الْهِدَايَةُ فِي الْفِقْهِ، وَالْخِلَافُ الْكَبِيرُ، وَالصَّغِيرُ، وَغَيْرَهَا. نُقِلَ عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ كَانَ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ (الْخِلَافُ الصَّغِيرُ) هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. كَانَ عَدْلًا رَضِيًّا ثَقَّةً. مَاتَ سَنَةَ ٥١٠ هـ، وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ قَبْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

الذيل على طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ لابن رَجَب ج ١ ص ١١٦.

(٢) الْعَزِيز ج ١٠ ص ٥٢٢. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٤. وَالْمُغْنِي لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٥.

(٣) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّة ج ١٠ ص ٢٩٢.

(٤) الرَّوْضُ النَّصِير ج ٤ ص ٢٧١ عن شرح الإبانة عن القاسمية، وفيه قولهم: (يجب أن يكون عُمُرُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ مَا بَيْنَ سَبْعِ سِنِينَ إِلَى عَشْرِينَ سَنَةً).

وَالْبَحْرُ الرَّخَّار ج ٥ ص ٢٥٨، وفيه: (وْخِيَارُ الْعُرَّةِ مَا بَيْنَ السَّبْعِ وَالْعَشْرِينَ، فَلَا يُجْزِئُ مَا دُونَ السَّبْعِ).

الْقَاسِمِيَّة: هُمْ أَتْبَاعُ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّي الْحَسَنِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١٧٠ هـ، وَتَوَفَّى بِالرَّسِّ سَنَةَ ٢٤٤ هـ. وَكَانَ إِمَامًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ، مِنْ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ.

مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

بِحُجَّةٍ:

أ. رِوَايَةُ أَبِي بَصِيرٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١).ب. لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهُ وَيَحْضُنُهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْخِيَارِ^(٢).

● أَمَّا كَبِيرُ السِّنِّ مِنَ الْعُرَّةِ، فَفِيهِ أَقْوَالُ:

١ - لَا يُؤْخَذُ مَا جَاوَزَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ فِي الْغَلَامِ، وَجَاوَزَ الْعَشْرِينَ فِي الْجَارِيَةِ.

لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْخِيَارِ، وَالْوَاجِبُ عُرَّةٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٣)، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهُمْ^(٤).

(١) الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٩٢.

(٢) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٥. وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠٣. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٢.

وَفِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨: (وَاسْتَنْبَطَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَحَادِيثِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَفِعًا بِهِ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ سَبْعِ سَنِينَ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَلْغُهَا لَا يَسْتَقِلُّ غَالِبًا بِنَفْسِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّعْهَدِ بِالتَّرْبِيَةِ، فَلَا يُجْبَرُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى اخْذِهِ. وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الْقَاسِمِيُّ).

وَفِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٥٨: (إِذَا لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ).

(٣) الْوَسِيْطُ لِلْعَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٦. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٢ مُعَلَّلًا، قَالَ: (لَا يُؤْخَذُ الْغَلَامُ بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا الْجَارِيَةُ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً، لِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ وَتَنْقُصُ قِيَمَتُهَا بِذَلِكَ). وَرَوْضَةُ الطَّلَبِيِّنِ ص ١٦٩٤، وَفِيهِ: (وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَضْبُطَ بِالْبُلُوغِ).

وَانْظُرْ: الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١، وَفِيهِ التَّعْلِيلُ الْوَاردُ فِي كِتَابِ الْعَزِيزِ السَّابِقِ.

(٤) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٣.

ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ. أَحَدُ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ. تَفَقَّهَ عَلَى ابْنِ سُرَيْجٍ، وَرَوَى عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. كَانَ مُعَظَّمًا عِنْدَ السَّلَاطِينِ

ونظم (الوَجِيزُ) يُشْعِرُ بَرَجِيحَهُ، وإليه ذهب أبو الفرج الزَّازُ، والقاضي الرُّوْيَانِيُّ، وجماعة^(١).

واستدل بعضهم بلفظ الغلام والجارية، المذكور في رواية^(٢).

٢- لا يُقْبَلُ فِي الْغُرَّةِ غَلامٌ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً.

لأنه لا يدخل على النساء.

ولا يُقْبَلُ جَارِيَةٌ ابْنَةُ عَشْرِينَ سَنَةً.

لأنها تتغير.

فمن دونهم. صنف التَّعْلِيقُ الْكَبِيرُ عَلَى مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ. توفي ببغداد سنة ٣٤٥هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لابن قَاضِي شُهَبَةَ ج ١ ص ١٢٦.

(١) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٣.

أبو الفرج الزَّازُ: هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ السَّرْحَسِيِّ. فقيه مَرُو، تَفَقَّهَ عَلَى الْقَاضِي الْحُسَيْنِ. كان أحد أئمة الإسلام، ومن يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْإِفَاقِ فِي حِفْظِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. كان دِينًا وَرِعًا مُحْتَاطًا فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَلْبُوسِ. من تصانيفه: كتاب الأمالي، وقد أكثر الرَّافِعِيُّ النُّقْلَ عَنْهُ. توفي بِمَرُو سنة ٤٩٤هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لابن قَاضِي شُهَبَةَ ج ١ ص ٢٦٦.

الرُّوْيَانِيُّ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ، الطَّبْرِيِّ. الْمُلقَّبُ بِفَخْرِ الْإِسْلَامِ. شَافِعِيٌّ زَمَانُهُ، بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ حَتَّى كَانَ يَقُولُ: لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ لَأَمْلَيْتُهَا مِنْ حِفْظِي. من تصانيفه المشهورة: بَحْرُ الْمَذْهَبِ. بنى مدرسة بآمل. قتلته الْبَاطِنِيَّةُ بِجَامِعِ آمَلِ سنة ٥٠٢هـ. نسبته إِلَى رُوْيَانَ مِنْ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٥٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٤.

(٢) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨، وفيه: (وأخذ بعضهم من لفظ الغلام المذكور في رواية أن لا يزيد على خمس عشرة، ولا تزيد الجارية على عشرين).

وهو قول بعض أصحاب الشَّافِعِيِّ^(١).

وَرَدَّهُ ابْنُ قُدَّامَةَ: بَأَنَّ هَذَا تَحَكُّمٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَمْ يَشْهَدْ بِهِ نَصٌّ، وَلَا لَهُ نَظِيرٌ يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُقْبَلَ.

وَالشَّابُّ الْبَالِغُ أَكْمَلُ مِنَ الصَّبِيِّ عَقْلاً وَبُيُوتَةً، وَأَقْدَرُ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَأَنْفَعُ فِي الْخِدْمَةِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ^(٢).

٣- أَعْلَى سِنِ الْغُرَّةِ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً إِلَى خَمْسِينَ سَنَةً. فَلَا يُجْزَى فَوْقَهَا لُضْعْفُهُ.

وهو قول عند الزَّيْدِيَّةِ^(٣).

٤- يُوْخَذُ الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ، وَإِنْ جَاوَزَا السِّتِينَ، مَا لَمْ يَضْعُفَا، وَيُخْرَجَا عِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ بِأَهْرَمٍ.

وهو قول الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَجَعَلَهُ: الْأَظْهَرُ^(٤).

(١) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٥.

(٢) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٥.

(٣) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٨.

(٤) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١، وَفِيهِ: (الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ)، لَكِنْ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨: (ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ)، وَهُمَا وَاحِدٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: أَبُو الْفَتْحِ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ الْقُسَيْرِيِّ الْقُوصِيِّ. تَفَقَّهَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، مَجْتَهِدٌ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَلِي قَضَاءِ الْقُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ بِبُوصْرٍ. وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٧٠٢ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ، وَالْإِمَامُ، وَالْإِمَامُ، وَالْأَفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَّاطِ ج ٤ ص ١٤٨١ وَالْمُقَدِّمَةُ الْوَافِيَّةُ الَّتِي كَتَبْتُهَا عِنْدَ تَحْقِيقِي كِتَابَهُ: الْأَفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ، وَفِيهَا مَصَادِرُهُ.

وهو وجهه للشَّافِعِيَّة^(١)، وهو الأصح عند صاحب التَّهْذِيبِ، وبه قال الشَّيْخ أَبُو حَامِدٍ، والقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ، وغيرهم^(٢)، والنَّوَوِيُّ أَيْضاً^(٣)، وَرَجَّحَهُ الْحَافِظُ^(٤)، وهو قول للإمامية^(٥)، وهو الذي رَجَّحَهُ الشَّيْخ أَطْفَيْشٌ مِنَ الْإِبَاضِيَّةِ^(٦).
بِحُجَّة:

أن كَمَالَ المنفعة والقوة إنما يكون بعد الستين^(٧).

الأمر الثالث: نفاسة القِيَمَةِ:

وفيه وجهان:

١ - لا يعتبر، بل السَّلِيم من هَذَا السن يُقْبَلُ، وإن كانت قيمته دِينَاراً.

٢ - لا يُقْبَلُ إِلَّا ما تعدل قيمته خمساً من الإبل، أو خمسين دِينَاراً.

(١) فِي الْوَسِيْطِ لِلْغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٦: وَقِيلَ: (الْمَانِعُ مِنْ جِهَةِ الْكِبَرِ هُوَ الْهَرَمُ الْمُضْعَفُ لِلْمَنَةِ).

وَانْظُر: الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٣. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٤. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٠.

(٢) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٣.

(٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ - مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥، وَفِيهِ: (الْأَصَحُّ).

وَفِي الْإِقْنَاعِ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢: (وَالْأَصَحُّ قَبُولُ رَقِيقٍ كَبِيرٍ لَمْ يَعْجَزْ بِهِرَمٍ، لِأَنَّهُ مِنَ الْخِيَارِ مَا لَمْ تَنْقُصْ مِنْافِعُهُ).

(٤) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٨. وَلَعَلَّهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(٥) فِي الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ ج ١٠ ص ٢٩١-٢٩٢: لَا يَبْلُغُ الشَّيْخُوخَةُ.

(٦) شَرْحُ النَّيْلِ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٣، وَفِيهِ: (وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يُجْزِئُ وَلَوْ بَلَغَ سِتِينَ عَاماً أَوْ أَكْثَرَ، مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِقْلَالِ بِالْهَرَمِ).

(٧) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٣. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥، وَفِيهِ: (لِأَنَّهُ مِنَ الْخِيَارِ مَا لَمْ تَنْقُصْ مِنْافِعُهُ...، أَمَّا الْعَاجِزُ بِالْهَرَمِ فَلَا يُقْبَلُ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ، وَضَبْطُهُ سَلِيمٌ فِي الْمَجْرَدِ بِأَن يَبْلُغَ إِلَى حَدِّ يَصِيرُ فِي مَعْنَى الطِّفْلِ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ).

لأنه لو لم يتقدر لَعَسَرَ الفرق بين المسلم والكافر.

وهو قول الشَّافِعِيَّة^(١).

مدة وجوب الغُرَّة

اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: تجب الغُرَّة في سنة وَاحِدَة.

وهو قول الحَنَفِيَّة.

بدليل:

١ - ما رُوِيَ عن مُحَمَّد بن الحسن رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِالْغُرَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ.

٢ - دِيَّةُ الْجَنِينِ لَهَا شَبَهَان: شَبَهٌ بِالنَّفْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَيٌّ بِحَيَاةِ نَفْسِهِ، وَشَبَهٌ بِالْعَضْوِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْأُمِّ. فَعَمَلُوا بِالشَّبَهَيْنِ:

الشبه الأول: في حق التوريث، وفي وجوب الدِّيَّة، وإن لم يحصل بالأم نقصان.

وبالشبه الثاني: في حق التأجيل إلى سنة، لأن بدل العضو إذا كان ثُلُث الدِّيَّة أو أقل، أكثر من نصف العُشْر، يجب في سنة وَاحِدَة. بخلاف أجزاء الدِّيَّة حيث يجب كل جزء منها في ثلاث سنين. حتى لو قتله عشرة أنفس يجب على عاقلة كل وَاحِدٍ مِنْهُمْ

(١) الْوَسِيْطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٦.

وانظر الْوَجِيزُ وَشَرْحُهُ الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢١. وَالْإِقْنَاعُ - الْبُجَيْرِمِيُّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢.

عُشْر الدِّيَّة^(١).

القول الثاني: تجب العُرَّة في ثلاث سنين.

وهو قول الشافعي.

بُحْجَة:

أنه بدل النفس، ولهذا يكون موروثاً بين ورثته^(٢).

(١) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَالْهَدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢-٣٠٣. وَاَنْظُر: الْعِنَايَةُ عَلَيْهَا. وَأَيْضاً التَّعْلِيقُ الْمُعْجَد ج ٤ ص ٢٨-٢٩ نَقْلًا عَنْ الْهَدَايَةِ وَحَوَاشِيهَا.

وَوُجُوبُهَا فِي سَنَةٍ فِي: الْاِخْتِيَار ج ٤ ص ٣٣١، وَفِيهِ: (هُكَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). وَالْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَر ج ٢ ص ٦٤٩. وَاللُّبَابُ عَلَى الْقُدُورِي ج ٣ ص ٤٩. وَالدَّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٨٨. وَرَدَ الْمُخْتَارُ عَلَيْهِ عَنِ الزَّيْلَعِيِّ بِدَلِيلِ أَثَرِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ.

والقول تؤخذ في سنة في: الْبَحْرُ الزَّخَار ج ٥ ص ٢٥٧، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: بَنَ فَرَقْدَ الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُم. أَصْلُهُ مِنْ قَرْيَةٍ حَرَسَتْ بِدَمَشَقَ، وَمَوْلَدُهُ بِوَاسِطَ، وَنَشَأَتْ بِالْكُوفَةِ. أَخَذَ الْفِقْهَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا. وَهُوَ الَّذِي نَشَرَ عِلْمَ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَصَانِيفِهِ. وَلِي قَضَاءَ الرَّقَّةَ لِلرَّشِيدِ ثُمَّ قَضَاءَ الرَّيِّ، وَبِهَا مَاتَ سَنَةَ ١٨٩ هـ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْأَصْلُ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَالسَّيَرُ الْكَبِيرُ، وَالسَّيَرُ الصَّغِيرُ، وَالْآثَارُ، وَالْمَوْطَأُ. رَوَى عَنْهُ النَّوَادِرُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ابْنُ سَمَاعَةَ.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٥٤ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٦٣ وَوَقَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٣٥ وَلِسَانُ الْبِيزَانِ ج ٥ ص ١٢١ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٢ ص ١٧٢.

(٢) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٤٨٨. وَمِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ٩٧. وَالْهَدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨، وَالتَّعْلِيلُ فِيهِ هُوَ: (كَالدِّيَّة). وَالْبَحْرُ الزَّخَار ج ٥ ص ٢٥٧ وَنَسَبَهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ.

وبه قال النَّاصِرِيَّةُ وَالْقَاسِمِيَّةُ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ^(١).

من تجب عليه الغُرَّة؟

اختلفوا في من تجب عليه الغُرَّة، هل تجب على العاقلة أو على الجاني؟ على قولين:

القول الأول: تجب الغُرَّة على العاقلة.

وهو قول الْحَنَفِيَّةِ^(٢)، وَالشَّافِعِيَّةِ^(٣)، وَرِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ^(٤)، وَالْحَنَابِلَةِ^(٥).

وهو قول الْقَاسِمِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ^(٦)، وَالثَّوْرِيِّ^(٧)، وَالْإِمَامِيَّةِ^(٨).

بدليل:

- (١) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٧.
- (٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَبِدَايَةُ الْمُتَبَدِّي وَالْهَدَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠١. وَالْمُخْتَارُ ج ٤ ص ٣٢٩. وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَالْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِّ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَاللُّبَابُ شَرْحُ الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.
- (٣) مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥. وَرَوْضُ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٨. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٤. وَالْإِقْنَاعُ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٨.
- (٤) ابْنُ نَاجِي عَلَى الرَّسَالَةِ ج ٢ ص ٢٤٦، وفيه: قَالَ اللَّخْمِيُّ: رَوَاهُ أَبُو الْفَرَجِ عَنْ مَالِكٍ.
- (٥) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٦. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٨. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَشَرْحَاهُ: مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ١٠ ص ٣٧٨، وَدَقَائِقُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٥٠.
- (٦) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٧ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَأَى الْفَرِيقَيْنِ (الْحَنَفِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ) أَيْضًا. وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٢ عَنْ الْبَحْرِ.
- (٧) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.
- (٨) شَرَايعُ الْإِسْلَامِ ص ٣٠٩.

- ١- حَدِيثُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى عَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبَةِ بِالْدِّيَةِ وَبَعْرَةَ الْجَنِينِ^(١). وَهُوَ حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ^(٢)، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- ٢- مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبِ، وَبَرًّا بِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا^(٤).
- ٣- الْغُرَّةُ بَدَلُ نَفْسٍ، فَكَانَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَالْدِّيَةِ^(٥). وَلِهَذَا سَمَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دِيَّةً، حَيْثُ قَالَ: دُوَّةٌ، وَقَالُوا: أَتَدِي مِنْ لَا صَاحَ وَلَا اسْتَهْلَ... إلخ^(٦). وَمَعْنَى: (دُوَّةٌ): أَي: أَدَّوَا دِيَّتَهُ، أَمَرَ لِلْمَخَاطَبِ مِنَ الْوَدِيِّ^(٧).
- ٤- أَنَّهَا جَنَايَةٌ خَطَأً، فَوُجِبَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ^(٨).

- (١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ٦٤٩.
- (٢) الْمُغْنِي لَابِنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٨.
- (٣) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥. وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٢.
- (٤) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.
- (٥) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩-١٤٠، وَفِيهِ أَيْضاً: (وَالْدِّيَةُ بَدَلُ النَّفْسِ). وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ٦٤٩.
- (٦) الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْثُرِ ج ٢ ص ٦٤٩.
- (٧) الْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢.

وَانظُرْ: الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (وَدِي) ص ٢٦٣.

- (٨) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤. وَرَوْضُ الطَّالِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٨، وَفِيهِ: (إِذَا لَا عَمَدَ هُنَا، بَلِ الْخَطَأُ أَوْ شَبَهُ الْعَمَدِ). وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٤ (مِثْلُ مَا فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ). وَالْمُغْنِي لَابِنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٨، وَفِيهِ: (إِذَا كَانَتْ الْجَنَايَةُ عَلَيْهَا خَطَأً أَوْ شَبَهُ عَمَدٍ). وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٥٧، وَفِيهِ: (إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ فَهُوَ خَطَأً). وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٢، وَفِيهِ: (إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ فَهُوَ خَطَأً) عَنِ الْبَحْرِ. وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ ص ٣٠٩. وَاللُّمَعَةُ وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٢٩٥، وَفِيهِمَا: (دِيَّةُ الْجَنِينِ، إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا أَوْ شَبَهُ عَمَدٍ فَفِي مَالِ الْجَانِي،

القول الثاني: تجب العُرَّة في مال الصَّارِب، ولا تحمله العاقلة.

وهو قول مَالِك^(١)، وهو المشهور عنه^(٢)، والحسن البَصْرِيُّ والحسن بن حَيٍّ^(٣).

وهو المَرْوِيُّ عن الْبَاقِر، وَالصَّادِق، وَالنَّاصِر من الرِّيدِيَّة^(٤)، وَالْإِبَاضِيَّة^(٥).

بِحُجَّة:

أنه بدل الجزء^(٦)، أي: جزء الآدمي، فصار كقطع إصبع من أصابعه^(٧).

وإن كان خطأ فعلى العاقلة).

(١) الْمُدَوَّنَةُ ص ١٥٣٠. وفي النُّوَادِر والزِّيَادَات ج ١٣ ص ٤٦٦، وفيه: (قال مَالِك: وَدِيَّةُ

الْجَنِين يخرج ميتاً في ماله دون العاقلة). وَالثَّمَر الدَّانِي ص ٥٨٥. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ص ٨١٤.

وَالْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢

ص ٦٤٩. وَالدُّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٨٨.

(٢) كِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٨. وَابن نَاجِي عَلَى الرَّسَالَةِ ج ٢ ص ٢٤٦.

(٣) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِد ص ٨١٤.

الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، الْفَقِيه

الْعَابِد، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: اجتمع في الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ إِتْقَانٌ وَفِقَةٌ وَعِبَادَةٌ وَزُهْدٌ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: مع

جَلَالَةِ الْحَسَنِ وَإِمَامَتِهِ كَانَ فِيهِ خَارِجِيَّةٌ. توفى سنة ١٦٧ هـ وقيل غيره.

تَذْكِرَةُ الْخُفَافِ ج ١ ص ٢١٦ رقم ٢٠٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢

ص ٢٨٥. وفي الْفَهْرِسْتِ لابن النَّدِيم ص ٢٥٣: هو زَيْدِي.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَار ج ٥ ص ٢٥٧. وَالرَّوْضُ النَّضِير ج ٤ ص ٢٧٢.

(٥) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٣ و٨٤ عن الْأَكْبَر.

(٦) الْهَدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢

ص ٦٤٩.

(٧) الْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٢.

وَمَالِكٌ شَبَّهَهَا بِدِيَةِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ الضَّرْبُ عَمْدًا^(١).

وَرَدَّ ابْنُ الْمُثَنَّى هَذَا الْقَوْلَ بِقَوْلِهِ: (قُلْنَا: قَضَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَاقِلَةِ، كَمَا مَرَّ) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢).

حُكْمُ الْغُرَّةِ

الْغُرَّةُ وَاجِبَةٌ اسْتِحْسَانًا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ^(٣).

وَوَجْهُ الاسْتِحْسَانِ: مَا وَرَدَ فِي أَحَادِيثِ إِسْقَاطِ الْجَنَيْنِ الْمَتَقَدِّمَةِ^(٤).

رَوَى الْإِمَامُ الْمُحَبُّوبِيُّ: أَنَّ زُفَرَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

(٢) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٧. وَالرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٢.

الْمَهْدِيُّ: الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ لِذَيْنِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُثَنَّى. يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَلَدَ بِمَدِينَةِ دِمَاز، وَنَشَأَ مُحِبًّا لِلْعِلْمِ، وَصَارَ إِمَامًا زَيْدِيًّا فِي كُلِّ فَنٍ. بَلَ قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْمُقْبِلِيِّ: هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ مَذْهَبَ الزَّيْدِيَّةِ إِلَى حَيِّزِ الْوُجُودِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْقَلَائِدُ وَشَرْحُهُ، وَالْمُنْبِيَّةُ وَالْأَمَلُ فِي شَرْحِ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ، وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ، وَالْأَزْهَارُ وَشَرْحُهُ. مَاتَ بِالطَّاعُونَ سَنَةَ ٨٤٠ هـ بِالْيَمَنِ.

الْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ١٢٢ وَمُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥.

وَفِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ ج ٢٠ ص ٤٢٣: (وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ أَخَذَ بِهِ عَلَمَاؤُنَا الثَّلَاثَةُ).

وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصُّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٤٩.

(٤) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْهَدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٠. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٣. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩.

فَقَالَ السَّائِلُ: وَلِمَ، وَالْحَالُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنَّهُ مَاتَ بِضَرْبَةٍ، أَوْ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ؟ فَإِنْ مَاتَ بِضَرْبَةٍ تَجِبُ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ.

فَسَكَتَ زُفَرٌ، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: أَعْتَقْتَك سَائِبَةً.

فَجَاءَ زُفَرٌ إِلَى أَبِي يُوسُفَ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ، فَأَجَابَهُ أَبُو يُوسُفَ بِمِثْلِ مَا أَجَابَ زُفَرٌ. فَحَاجَّهُ بِمِثْلِ مَا حَاجَّهُ السَّائِلُ.

فَقَالَ: التَّعْبُدُ التَّعْبُدَ.

أَيُّ: ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْرَكَ بِالْعَقْلِ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَ زُفَرٍ هُوَ وَجْهُ الاسْتِحْسَانِ^(١).

(١) الْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠١. وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨ عَنِ الْعِنَايَةِ مُلَخَّصًا.

وَقَوْلُهُ: (أَعْتَقْتَك سَائِبَةً): قَالَ سَعْدِيُّ جَلْبِي: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أَعْتَقُوا عَلَى أَنْ لَا وَلَاءَ لِلْمَعْتَقِ، قَالُوا: أَعْتَقْتَك سَائِبَةً. أَوْ هُوَ مِنْ سَيْبِ الْمَاءِ: أَيُّ: جَرِيئُهُ، وَسَيْبُ الدَّابَّةِ: إِهْمَالُهَا.

حَاشِيَةُ سَعْدِيِّ جَلْبِي عَلَى الْهِدَايَةِ وَالْعِنَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠١.

تَاجُ الشَّرِيعَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَحْبُوبِيِّ الْحَنْفِيِّ. عَالِمٌ فَاضِلٌ نَحْوِيٌّ كَامِلٌ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْوَقَايَةُ، انْتِخَبَاهَا مِنَ الْهِدَايَةِ، لِأَجْلِ حِفْظِ ابْنِ ابْنِهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَلَهُ: الْفَتَاوَى، وَالْوَقَاعَاتُ، وَشَرْحُ الْهِدَايَةِ. تُوُفِيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ٦٧٣ هـ.

الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٠٧ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٤٠٦ وَسَمَاءُ (بُرْهَانُ الشَّرِيعَةِ).

زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ: بْنُ قَيْسِ الْعَنْبَرِيِّ. صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. وَوَثَّقَهُ آخَرُونَ. وَلِي قَضَاءُ الْبَصْرَةِ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٥٨ هـ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ، كَانَ عَالِمًا عَابِدًا.

تَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٢٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٣٥ وَالْفَهْرُسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٨٥ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٧٥ وَبَيْرَانُ الْأَعْتِدَالِ ج ٢ ص ٧١ وَالْإِمَامُ زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ أَصُولُهُ وَفِقْهُهُ: د. عَبْدُ السَّاتَرِ حَامِدٌ، وَالْإِمَامُ زُفَرُ وَآرَاؤُهُ الْفِقْهِيَّةُ: د. أَبُو الْيَقْظَانَ عَطِيَّةُ الْجُبُورِيِّ.

لَكِنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا شَيْءَ عَلَى الضَّارِبِ، وَذَلِكَ:

لأنه لم يتيقن بحياته، فيحتمل أن يكون حياً وقت الضرب، ويحتمل أنه لم يكن، بأن لم تُخْلَقْ فِيهِ الْحَيَاةُ بَعْدَ، فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ بِالشَّكِّ^(١).

والقول بالقياس هو قول زُفَرٍ^(٢).

فترك الحَنْفِيَّةُ الْقِيَاسَ بِالسُّنَّةِ^(٣).

الْخِلْقَةُ الَّتِي تَوْجِبُ الْغُرَّةَ

اختلف الفقهاء في الخِلْقَةِ الَّتِي تَوْجِبُ الْغُرَّةَ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: كل ما طرحته المرأة من عِلْقَةٍ أَوْ مُضْغَةٍ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فِيهِ الْغُرَّةُ.

أَبُو يُوسُفَ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ، وَأَخَذَ الْفَقْهُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ثُمَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ. وَلِيَ الْقَضَاءَ لِلْمَهْدِيِّ وَالْهَادِي وَهَارُونَ الرَّشِيدَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَلَقَّبَ بِقَاضِي الْقَضَاءِ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ١٨٢ هـ. لَهُ: كِتَابُ الْخَرَاجِ، وَالْآثَارِ. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْبَانِيِّ ص ١٣٤ وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٨١ وَالْفَوَائِدُ الْبَيْهَقِيَّةُ ص ٢٢٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّازِ ج ١ ص ٢٩٢ رَقْم ٢٧٣ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ٣٧٨ وَالِانْتِقَاءُ ص ١٧٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٤ ص ٢٤٢ وَأَخْبَارُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ٢٥٤ وَأَبُو يُوسُفَ: مَحْمُودٌ مَطْلُوبٌ.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٠. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٣. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٢٩. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٣٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩.

(٢) الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٣. وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩. وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٥. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٢٩. وَالْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٠. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩.

وهو قول مَالِك^(١).

القول الثاني: لا شيء في الجنين الذي أسقط حتى تستبين خَلْقَتُهُ.

وهو قول الشَّافِعِيِّ^(٢).

فالجنين الذي تجب فيه العُرَّة هو أن يسقط جنيناً بَانَ فيه شيء من صورة الآدمي، إما يد أو رجل أو عين.

وكذلك إذا أسقطت مُضْغَةً لم يتبين فيها عضو من أعضاء الآدمي، ولكن قال أربع نسوة من القوالب الثقات: فيها تَخْطِيطُ الآدمي، إلا أنه خَفِيَ، فتجب فيه العُرَّة، لأنهن يدركن من ذَلِكَ ما لا يدركُ غَيْرُهُنَّ^(٣).

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣.

وفي النَوَادِر والزِّيَادَات ج ١٣ ص ٤٦٤: (من كتاب المَوَاز ونحوه في المجموعة: قال مَالِك: وإذا ضُرِبَتِ الْحَامِلُ فَأُلْقَتِ الْجَنِينُ مُضْغَةً، قال في المجموعة: أو عُلْقَةً، لم يتبين من خلقه عَيْنٌ ولا إصْبَعٌ ولا غَيْرُ ذَلِكَ، فإن عرف النساء أنه ولد، ففيه العُرَّة، وتنقضي به العِدَّة، وتكون الأمة به أُمٌ وَلَدٌ).

قال ابن شَهَاب: تبين خلقه أو لم يتبين).

وانظر: سَيِّدِي خَلِيل والشرح الكبير للدردير عليه ج ٤ ص ٢٦٨. وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٦٦. والخطاب والمواق ج ٦ ص ٢٥٧. وشرح الخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٢. وكفاية الطالب الرباني ج ٢ ص ٢٤٨. وشرح زُرُوق على الرسالة ج ٢ ص ٢٤٦.

وانظر هذا التعريف للجنين في: النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته - دراسة فقهية تحليلية: سُفْيَان بن عُمر بن ورقعة ص ٤٦٩-٤٧١.

(٢) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣.

(٣) الْبَيَان ج ١١ ص ٤٩٦.

وانظر: الوسيط للغزالي ج ٦ ص ٣٨٢. والوجيز للغزالي وعليه العزیز ج ١٠ ص ٥١٠. وروضة الطالبين ص ١٦٩٢. وأسنن المطالب ج ٨ ص ٢٢٢.

وقال الحَنَفِيُّ: («وما استبان بعض خلقه» - أي: الْجَنِين - كظُفْرٍ وَشَعْرٍ، «كَتَامٌ فيما ذكر» من الْأَحْكَامِ وَعِدَّةٍ وَنَفَاسٍ... ولا تأثم ما لم يستبين بعض خلقه»^(١)).

وَعَلَّقَ ابْنُ عَابِدِينَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ:

(تقدم في باب الحيض أنه لا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوماً، وظاهر ما قدمه عن الذَّخِيرَةِ أنه لا بد من وجود الرأس.

وفي الشُّمْنِيِّ: ولو أَلْقَتْ مُضْغَةً ولم يتبين شيء من خلقه، فشهدت ثِقَاتٌ من القَوَائِلِ أنه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لَتَصَوَّرَ، فلا غُرَّةَ فيه، وتجب فيه عندنا حكومة)^(٢).

وقال الحَنَابِلَةُ:

إن أسقطت ما ليس فيه صورة آدمي، فلا شيء فيه، لأننا لا نعلم أنه جَنِينٌ.

وإن أَلْقَتْ مُضْغَةً، فشهدت ثِقَاتٌ من القَوَائِلِ أنه فيه صورة خَفِيَّةٌ، ففيه غُرَّةٌ.

وإن شهدت أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تَصَوَّرَ، ففيه وجهان:

أصحهما: لا شيء فيه، لأنه لم يُتَصَوَّرَ، فلم يجب فيه، كالعَلَقَةِ، ولأن الأصل براءة

وهو ما ورد في الْمُنْهَاجِ وشرحه مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٤، وفيه: («وكذا لحم» أَلْقَتْه امرأةٌ بجناية عليها يجب فيه غُرَّةٌ، إذا «قال القَوَائِلِ» وهن أهل الخبرة «فيه صورة خَفِيَّةٌ» على غيرهن، فلا يعرفها سواهن لخدقهم. فائدة: تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار، ويكفي تصور إصْبَعٍ أو عَيْنٍ أو ظُفْرٍ أو ما بان من خلق آدمي. «قيل أو لا» صورة: أي: تجب الغُرَّةُ أيضاً في إلقاء لحم لا صورة فيه أصلاً، تعرفها القَوَائِلِ، وَلَكِنْ «قلن» إنه «لو بقي» ذَلِكَ اللَّحْمُ لَتَصَوَّرَ» أي: تخلق، كما تنقضي به العِدَّةُ، والمَذْهَبُ لا غُرَّةَ، كما لا تصير به أمٌ ولد.

تَنْبِيْهُ: أفهم تعبيره باللحم تصوير المسألة بالمُضْغَةِ، فلو أَلْقَتْ عَلَقَةً لم يجب فيها شيء قطعاً، كما لا تنقضي به العِدَّةُ).

(١) تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٩٠.

(٢) رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٩٠.

الذِّمَّةُ، فَلَا تَشْغُلُهَا بِالشَّكِّ.

والثاني: فيه غُرَّةٌ، لأنه مبتدأُ خَلَقَ آدَمِيٍّ، أشبه ما تَصَوَّرَ. وهذا يَبْطُلُ بِالنُّطْفَةِ والعَلَقَةِ^(١).

وقال السَّيَّاعِيُّ:

إنما تجب الغُرَّةُ إذا تبين في الجنين أثر الخلقة وتخطيطها، وإلا فلا شيء. وهو رأي القاسميَّة من الزَّيْدِيَّة. ونقل ذلك عن الشَّافِعِيَّة، والْحَنَفِيَّة وغيرهم^(٢). قال: وتكفي شهادة القَوَائِلِ على كونه صورة آدمي، وإن كانت خفية. فإن قالت: ليست فيه صورة خفية، ولكنه أصل الآدمي، فالظَّاهِر من مذهب الشَّافِعِيَّة عدم لزوم الغُرَّة، إذ الأصل براءة الذِّمَّة. وكذا لو شككت في كونه أصل آدمي لم تجب اتفاقاً^(٣). وهذا القول قال به الإباضيَّة^(٤).

(١) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٣.

وانظر: الْفُرُوع ج ٩ ص ٤٤١.

(٢) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠.

وانظر: الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٧ وعزاه إلى الأكثر.

ونقل السَّيَّاعِيُّ في ص ٢٧١ عن تَقِيِّ الدِّينِ بن دَقِيقِ الْعِيدِ الشَّافِعِيِّ الْمَالِكِيِّ بِأَنَّ الْحَدِيثَ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى اسْمِ الْجَنِينِ، فَمَا تَخَلَّقَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ، وَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ اللَّغْوِيُّ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْاجْتِنَانِ، وَهُوَ الْإِخْتِفَاءُ، فَإِنْ خَالَفَهُ الْعَرَفُ الْعَامُ فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ، وَإِلَّا اعْتَبَرَ الْوَضْعُ.

(٣) الرَّوْضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧١.

(٤) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٠ نَقْلًا عَنِ الْأَثَرِ، أَجَابَ بِذَلِكَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

القول الثالث: أن يعتبر نفخ الروح فيه، فتجب فيه الغُرَّة إذا علم أن الحياة قد كانت وجدت فيه.

وهو قول ابن رُشد، وجعله الأجود^(١).

القول الرابع: الدم المنعقد.

للإِبَاضِيَّة فيه قولان:

الأول: فيه غُرَّة.

الثاني: لا شيء^(٢).

موجب الغُرَّة

موجب الغُرَّة: هو جنابة توجب انفصال الجنين ميتاً.

وهو قول الشَّافِعِيَّة^(٣).

وهذا يشتمل على ثلاثة قيود هي:

القيد الأول: هو الجنابة، والمقصود ما يؤثر في الجنين من ضرب، وإيجار دواء ونحوهما.

ولا أثر للطمة الخفيفة وما في معناها.

القيد الثاني: انفصال الجنين عن أمه.

(١) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِد ص ٨١٤.

(٢) شَرْح النَّبِيل وَشَفَاء الْعَلِيل ج ١٥ ص ٨٣ عن الأثر.

(٣) الْوَسِيْطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨٠. وَالْوَجِيْزُ لِلْغَزَالِيِّ - الْعَرِيْزُ ج ١٠ ص ٥٠٣. وَرَوْضُ الطَّالِبِ - أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢١٨.

القيد الثالث: كون المنفصل ميتاً^(١).

والقيد الأول: لا خلاف فيه بين الفقهاء، لأن الجناية لا بد لها من جانٍ ضارب ونحوه.

وسواء أكانت الجناية:

بالقول، كالتهديد والتخويف المفضي إلى سقوط الجنين.

أم بالفعل، كأن يضربها أو يوجرها دواء أو غيره، فتلقي جنيناً.

أم بالترك كأن يمنعها الطعام أو الشراب حتى تلقي الجنين، وكانت الأجنة تسقط بذلك^(٢).

والقيد الثاني: وهو الانفصال.

فلو ماتت الأم، ولم ينفصل الجنين، لم يجب على الضارب شيء.

نص عليه الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والزيديّة^(٥).

(١) العزیز ج ١٠ ص ٥٠٣-٥٠٥. ورؤضة الطالبين ص ١٦٩٠.

وانظر: المنهاج ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣. والعباب ج ٣ ص ٣١٨. وأسنی المطالب ج ٨ ص ٢١٨. والإقناع - بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٣٠.

(٢) الإقناع - بجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٣٠.

(٣) العزیز ج ١٠ ص ٥٠٥. ورؤضة الطالبين ص ١٦٩٠. والبيان ج ١١ ص ٤٩٧. والوسيط للغزالي ج ٦ ص ٣٨١. ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٣.

(٤) المغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٢. والإقناع وكشاف القناع ج ٣ ص ٢٤.

(٥) ضوء النهار ج ٤ ص ٢٤١٤. والسيل الجرار ج ٤ ص ٤٢٧، وفيه: (هذا مبني على أنها لم تعلم حياته بوجه من الوجوه). والتاج المذهب ج ٤ ص ٣٣٧. وتبيل الأوطار ص ١٤٤٩، وفيه: (أما إذا مات الجنين بقتل أمه ولم ينفصل، فذهبت العثرة والحنفية والشافعية إلى أنه لا شيء فيه).

بِحُجَّةٍ:

أَنَا لَا نَتَقِنُ حَيَاةَ الْجَنِينِ وَلَا وَجُودَهُ^(١)، وَلَا نَوْجِبُ شَيْئاً بِالشَّكِّ^(٢).

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْتَبَرِ فِي الْإِنْفَصَالِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَصْحَبُهَا: أَنَّ الْمَعْتَبَرِ هُوَ انْكِشَافُ الْجَنِينِ، وَظُهُورُ شَيْءٍ مِنْهُ.

لَأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ يَتَحَقَّقَ وَجُودُهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَعْتَبَرِ هُوَ الْإِنْفَصَالُ التَّامُّ لَيْسْتَغْلُ، وَمَا لَمْ يَنْفَصِلْ كَانَ كَالْعَضْوِ مِنَ الْأُمِّ.

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَيُحْكِي عَنْ الْقَقَالِ.

وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ نَصَ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِمَا^(٣)، وَذَكَرَهُمَا السَّيَّغِيُّ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ^(٤).

وَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ:

إِذَا ضَرَبَ بَطْنُهَا فَخَرَجَ رَأْسُ الْجَنِينِ مِثْلًا، وَمَاتَتِ الْأُمُّ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ، أَوْ

خَرَجَ رَأْسُهُ، ثُمَّ جَنَى عَلَيْهَا فَمَاتَتْ.

فَعَلَى الْأَصَحِّ: تَجِبُ الْعُرَّةُ لَتَقِنَ وَجُودَهُ.

وَعَلَى الثَّانِي: لَا تَجِبُ لِعَدَمِ الْإِنْفَصَالِ^(٥).

الْقَيْدُ الثَّلَاثُ: كَوْنُ الْمَنْفَصِلِ مَيِّتًا.

(١) الْوَسِيطُ لِلْعَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨١. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٥. وَرَوُضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٠.

وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣.

(٢) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٥. وَرَوُضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٠. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣.

(٣) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٥. وَرَوُضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٠.

(٤) الرَّوْضُ النَّضِيبُ ج ٤ ص ٢٧٠.

(٥) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٥. وَرَوُضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٠.

فلو انفصل حياً نُظِرَ:

١- إن بقي الجنين زماناً سالماً غير متألم، ثم مات، فلا ضمان على الضارب.

لأن الظاهر أنه مات بسبب آخر.

وبه قال الشافعية^(١).

٢- وإن مات حين خرج، أو كان متألماً إلى أن مات، وجب فيه الدية الكاملة.

لأننا تيقنا حياته، وقد هلك بالجنابة، فأشبهه سائر الأحياء.

وبه قال الشافعية^(٢).

ونص المالكية على أن شرط الجنين الذي تجب فيه العرة أن ينفصل كله عن أمه ميتاً وهي حية.

فلو انفصل كله بعد موتها، أو بعضه في حياتها وبعضه بعد موتها، فإنه لا يجب فيه شيء^(٣).

فإذا خرج الجنين من أمه حياً حياة محققة، بأن يستهل صارخاً مثلاً، ثم يموت، ففيه الدية إن أقسم أولياؤه أن موته من فعل الجاني، إن تراخى موته عن خروجه، بل ولو مات عاجلاً عند ابن القاسم.

(١) العزیز ج ١٠ ص ٥٠٥. وروضة الطالبين ص ١٦٩٠. والمنهاج ومغني المحتاج عليه ج ٤ ص ١٠٤. والعباب ج ٣ ص ٣١٨. وروض الطالب وأسنى المطالب عليه ج ٨ ص ٢١٨-٢١٩. والإقناع والبجيرمي عليه ج ٤ ص ١٣١.

(٢) العزیز ج ١٠ ص ٥٠٥. وروضة الطالبين ص ١٦٩٠. والمنهاج ومغني المحتاج عليه ج ٤ ص ١٠٤. والعباب ج ٣ ص ٣١٨. وروض الطالب وأسنى المطالب عليه ج ٨ ص ٢١٨-٢١٩. والإقناع والبجيرمي عليه ج ٤ ص ١٣١.

(٣) سيدي خليل وعليه: شرح الخرشي ج ٨ ص ٣٣، والشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٦٩، وجواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٦٦.

خلافًا لقول أَشْهَب: لا يقسمون إن مات عاجلاً، مع لزوم الدِّية، لأن موته فوراً يعين كونه من الجناية، فدل على أنه مات من ضرب الجاني.

وحُجَّة ابن القَاسِم أن موته فوراً لا يعين، إذ يحتمل أنه بسبب آخر طراً، لأنه لشدة ضعفه يتأثر بأدنى الأسباب^(١).

فإن لم يقسموا فلا عُرَّة ولا دِية^(٢).

تسكين حركة الجنين

لو ضرب امرأة في جوفها حركة أو انتفاخ، فسكَّن الحركة، وأذهبها، فيه قولان:

القول الأول: لم يضمن الجنين.

وهو قول الحنابلة.

قال ابن قدامة: وبهذا قال مالك، وقتادة، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر.

(١) سيدي خليل وعليه: جواهر الإكليل ج ٢ ص ٢٦٦-٢٦٧.

وانظر: الشرح الكبير والدُّسُوقِي عليه ج ٤ ص ٢٦٩.

عبد الرحمن بن القاسم: بن خالد بن جنادة العتقي مَوْلَاهُم المِصْرِي، أبو عبد الله. تَفَقَّهَ بِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَصَحْبِهِ عَشْرِينَ سَنَةً، قَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ. مَاتَ سَنَةَ ١٩١ هـ. بِمِصْرَ، رَوَى عَنْهُ أَصْبَغٌ وَسَحْنُونٌ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى الْمُدَوَّنَةَ عَنْ مَالِكٍ، فَرَوَاهَا سَحْنُونٌ عَنْهُ.

تَذَكِرَةُ الْحُقَافِ ج ١ ص ٣٥٦ رقم ٣٤٦ وطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ١٥٠ والانتقاء ص ٥٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٤٣٣ وَالدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ١ ص ٤٦٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٥٢.

(٢) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٦٩، وحاشية الدُّسُوقِي عليه.

لأن الحركة يجوز أن تكون لريح في البطن سكنت، ولا يجب الضمان بالشك^(١).

القول الثاني: يضمن الجنين، فيكون عليه غُرَّة.

وهو قول حكي عن الزُّهْرِيِّ.

لأن الظاهر أنه قتل الجنين، فلزمته الغُرَّة، كما لو أَسْقَطَتْ^(٢).

من تجب له الغُرَّة؟

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: ما يجب في الجنين من الغُرَّة أو الدِّية موروثة عنه لورثته.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ^(٣).

(١) الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٢. وَكَشَّافُ الْقِنَاع ج ٦ ص ٢٤.

الأَوْزَاعِيُّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ يُحْمَدَ الدَّمَشَقِيُّ، أَبُو عَمْرٍو، الحافظ، شَيْخُ
الإِسْلَام، وَلَدَ بِبَعْلَبَك، وَرَبِّي يَتِيمًا، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: هُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ الدُّنْيَا، فَقُهَا وَعِلْمًا، وَوَرَعًا
وَحِفْظًا، وَفَضْلًا وَعِبَادَةً، وَضَبَطًا مَعَ زُهَادَةٍ. مَاتَ بِبَيْرُوتَ مُرَابِطًا سَنَةَ ١٥٧ هـ.

مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٨٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ١٧٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيْرَازِيِّ ص ٧٦
وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٩٨ وَفَقْهُ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ: د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيُّ (رِسَالَةٌ
دكتوراه).

(٢) الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٢. وَضَوْءُ النَّهَارِ ج ٤ ص ٢٤١٤.

وَانْظُرْ: نَبِيلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْقُدُورِيُّ وَاللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٩. وَالْهِدَايَةُ
ج ١٠ ص ٣٠٤-٣٠٥. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠، وَفِيهِ: (وَإِنَّمَا
يُورَثُ لِأَنَّهُ نَفْسٌ مِنْ وَجْهِ عَلِيٍّ مَا بَيْنَنَا، وَالْغُرَّةُ بَدْلُهُ، فِيرِثُهَا وَرِثَتُهُ). وَمِثْلُهُ فِي: تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ
الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ وَالذَّرُّ الْمُتَّقَى عَلَيْهِ وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٥٠.

وَانْظُرْ: تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ ج ٦ ص ٥٨٩.

واحتجوا:

بأنَّ الغُرَّةَ بدل نفس الجَنِينِ، وبدل النفس يكون ميراثاً لورثته كالدِّيَّة^(١).
وهذا الرأي قال المَالِكِيَّة^(٢)، والشَّافِعِيَّة^(٣)،

وفي الجَوْهَرَةُ النَّبَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤: (الجَنِينُ إِذَا خَرَجَ حَيًّا يَرِثُ وَيُورِثُ، وَإِنْ خَرَجَ مَيِّتًا لَا يَرِثُ وَيُورِثُ، وَفِي خِزَانَةِ أَبِي اللَّيْثِ: أَرْبَعَةٌ لَا يَرِثُونَ وَيُورِثُونَ: الْمَكَاتِبُ، وَالْمُرْتَدُّ، وَالْجَنِينُ، وَالْقَاتِلُ).

وانظر: بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤. وَالْبَيَّانُ ج ١١ ص ٥٠٤. وَالْمُعْنِي ج ١٢ ص ٦٧ وفيه: (وأصحاب الرأي) وذكر الحُجَّة.

(١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ، وَالهِدَايَةُ، وَالْاِخْتِيَارُ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ، وَاللُّبَابُ، وَالْبَيَّانُ، وَالْمُعْنِي، السَّابِقَةُ.

(٢) الْمُدَوَّنَةُ، ٨١ كتاب الدِّيَّاتِ، ٩ الرجل يأتي بَعْدُ أَوْ وَلِيْدَةً...، ص ١٥٣١. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

وَسَيِّدِي خَلِيلٌ وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٢٦٧، وفيه: (وَوُرِّثَ) الْمَأْخُوذُ عَنِ الْجَنِينِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ (عَلَى) حَسَبِ (الْفَرَائِضِ)، بِاتِّفَاقِ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَابْنِ شَهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

وَالْحَطَّابُ وَالْمَوَاقِ ج ٦ ص ٢٥٨. وَشَرْحُ الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٣. وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ ج ٤ ص ٢٦٩. وَكِفَايَةُ الطَّلَّابِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٩.

وَابْنُ نَاجِيٍّ عَلَى الرَّسَالَةِ ج ٢ ص ٢٤٦، وفيه: (قَالَ ابْنُ نَاجِيٍّ: وَفِي الْمُدَوَّنَةِ تَوَرَّثَ الْغُرَّةُ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ الْبَاجِيُّ: قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ).

وَالْمُعْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٧، وفيه: (مَالِكُ).

(٣) الْبَيَّانُ ج ١١ ص ٥٠٤.

وانظر: الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٥. وَرَوْضَةُ الطَّلَّابِينَ ص ١٦٩٥. وَالْمِنْهَاجُ وَمُعْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٥. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٤. وَرَوْضُ الطَّلَّابِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٨. وَالْإِقْنَاعُ - بُجَيْرِمِيٍّ عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢. وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

وَالْحَنَابِلَةُ^(١)، وَالْإِمَامِيَّةُ^(٢).

وهو المشهور من مذهب الإباضية^(٣)، وبه قال الزيدية^(٤)، والظاهرية^(٥).

القول الثاني: هي للأُم خاصة.

وهو قول ربيعة، والليث بن سعد^(٦).

ونسبه الكاساني إلى الإمام مالك^(٧).

والمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٧، وفيه: (الشَّافِعِيُّ).

(١) الإزْشَاد لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَالْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٧. وَالْفُرُوع ج ٩ ص ٤٤٢ و ٤٤٥. وَكَشَافُ الْقِنَاع ج ٦ ص ٢٤. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَعَلَيْهِ مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ ج ١٠ ص ٣٢٩. وَدَقَائِقُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤. وَالْمُقْنِعُ وَالتَّنْفِيحُ الْمُشْبِعُ ص ٤٣١. وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢.

(٢) الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ ص ٣٢٦. وَشَرَائِعُ الْإِسْلَام ص ٣٠٨.

(٣) شَرْحُ النَّبِيلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٥، وفي ص ٨٤ قال: (جاء في الأثر: عن المتقدمين من أصحابنا، ومن قومنا)، وفي ص ٨٤ أيضاً نص آخر.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٥٧، وفيه: (الأكثر: والغُرَّةُ موروثة كالدِّية).

(٥) الْمُحَلَّى ص ٢٠٣، وفيه قيود وتفصيل، قال: (القول عندنا وبالله تعالى نتأيد هو أن الجنين إن تيقنا أنه قد تجاوز الحمل به مائة وعشرين ليلة، فإن الغُرَّة موروثة لورثته الذين كانوا يرثونه لو خرج حياً فمات، على حكم المواريث. وإن لم يُوقِن أنه تجاوز الحمل به مائة ليلة وعشرين ليلة فالغُرَّةُ لأُمِّه فقط).

(٦) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

وقول ربيعة ورد أيضاً في: جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٧. وابن ناجي على الرِّسَالَةِ ج ٢ ص ٢٤٦.

وقول الليث ورد في: الْبَيَان ج ١١ ص ٥٠٤. وَالْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٦٧. وَكَشَافُ الْقِنَاع ج ٦ ص ٢٤. وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٥٧.

(٧) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.

وَذَلِكَ:

لأنهم شبهوا جَنِينَهَا بَعْضُو مِنْ أَعْضَائِهَا^(١)، فَكَانَتِ الْجَنَايَةُ عَلَى الْأُمِّ، فَكَانَ الْأَرْشُ لَهَا كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا^(٢).

وَرَدَّ ابْنُ قُدَّامَةَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ عَضُو مِنْ أَعْضَائِهَا بِأَنَّهُ:

لَوْ كَانَ عَضُوًّا لَدَخَلَ بَدْلُهُ فِي دِيَةِ أُمِّهِ كَيْدِهَا، وَلَمَّا مُنِعَ الْقَصَاصُ مِنْ أُمِّهِ، وَإِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِهِ... .

وَلَأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ تَضْمَنُ بِالذِّيَةِ تَوَرَّثَ، كَذِيَةِ الْحَيِّ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْمُرْتَضَى: قُلْنَا: مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ^(٤).

القول الثالث: الغرّة للأبوين، فإذا انفرد أحدهما اختص بها.

وهو قول ابن هُرْمُز. وقاله مَالِكُ مَرَّةً ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ - تَوَرَّثَ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ - .

وَبِقَوْلِ هُرْمُزٍ قَالَ الْمُغِيرَةُ.

قُلْتُ - أَيُّ: ابْنِ نَاجِي - : وَعِزَّ ابْنِ رُشْدٍ فِي الْمُقَدِّمَاتِ قَوْلَ الْمُغِيرَةِ لِابْنِ دِينَارٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ^(٥).

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤. وَجَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ ج ٢ ص ٢٦٧. وَالْبَيَّانُ ج ١١ ص ٥٠٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٧.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.

وَانْظُرْ: الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٧، وَفِيهِ: (إِذِ الْجَنَايَةُ عَلَيْهَا).

(٣) الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٦٧.

(٤) الْبَحْرُ الزَّخَارُ ج ٥ ص ٢٥٧.

(٥) ابْنُ نَاجِيٍّ عَلَى الرَّسَالَةِ ج ٢ ص ٢٤٦.

أحوال الجنين والأم

وهي ست حالات:

الحالة الأولى: حال حياة الأم وإلقاؤها الجنين ميتاً.

إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً حراً ميتاً، فعلى الضارب غرة.

وتقدم الحديث عن هذه الحالة وأدلتها، مؤثقة بمصادرها في بداية دية الجنين (الغرة).

ومنها مسألة:

إن شربت المرأة الحامل دواءً، فألقت به جنيناً، فعليها غرة.

ابن ناجي: هو أبو القاسم وأبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التونسى القروى. فقيه حافظ، تعلم بالقيروان، وأخذ عن ابن عرفة، وولي القضاء في عدة أماكن. من آثاره: شرح رسالة ابن أبي زيد، وشرح المدونة. توفى سنة ٨٣٧هـ = ١٤٣٤م. البستان ص ١٤٩ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٦٤٦ (طبعة الرسالة).

ابن رشد (الجد): أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية. ولد بقرطبة، وتوفي بها سنة ٥٢٠هـ. من تأليفه: المقدمات الممهّدات، والبيان والتحصيل. وهو جد ابن رشد صاحب بداية المجتهد.

بُغْيَةُ الْمُلتَمِسِ ص ٤٠ والدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٢٤٨ وأزهار الرياض ج ٣ ص ٥٩ وسجرة النور الرزكية ج ١ ص ١٢٩ ومواهب الجليل ج ١ ص ٣٥.

عيسى بن دينار: بن وافد العافى الطليطلى، أبو محمد. فقيه محدث، صحب عبد الرحمن بن القاسم العتقى صاحب مالك بن أنس، وتفقه عليه. من آثاره: كتاب الهداية في الفقه. توفى سنة ٢١٢هـ = ٨٢٧م.

مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٥٩٣ (طبعة الرسالة).

وهَذَا قول الْحَنَابِلَةِ^(١)، وَالْحَنَفِيَّةِ^(٢)، وَالْمَالِكِيَّةِ^(٣)، وَالشَّافِعِيَّةِ^(٤).

وهَذَا قول الزُّهْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرَهُمَا.

قال ابن قُدَّامَةَ: ليس في هَذِهِ الْجُمْلَةِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ نَعْلَمُهُ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ قَوْلٍ مَنْ لَمْ يُوجِبْ عِتْقَ الرَّقَبَةِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَسْقَطَتِ الْجَنِينَ بِفَعْلِهَا وَجَنَائِثِهَا، فَلَزِمَهَا ضِمَانُهُ بِالْغُرَّةِ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ غَيْرَهَا^(٥).

وبه قال ابن حَزْمٍ^(٦).

(١) مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ - الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٨١. وَالْإِرْشَادُ ص ٤٦٦، وفيه: (أَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا). وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٣.

وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَشَرْحَاهُ: مَعُونَةُ أُوْلِي النُّهْيِ ج ١٠ ص ٣٢٨، وَدَقَائِقُ أُوْلِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤.

وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧ عَنِ الشَّرْحِ. وَمَطَالِبُ أُوْلِي النُّهْيِ ج ٦ ص ١٠١.

(٢) الذَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٩١، وفيه: (فِي الْوَاقِعَاتِ: شَرِبَتْ دَوَاءً لَتَسْقُطَهُ عَمْدًا: فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَمَاتَ فَعَلِيهَا الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ، وَإِنْ مَيِّتًا فَالْغُرَّةُ، وَلَا تَرِثُ فِي الْحَالِينَ).

(٣) حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّلَالِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٩.

وَالْحَطَّابُ عَلَى سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٦ ص ٢٥٨، وفيه: (إِذَا كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّ مَا تَشْرِبُهُ يَسْقُطُ بِهِ الْجَنِينَ فَإِنَّ الْغُرَّةَ تَجِبُ عَلَيْهَا وَلَا تَرِثُهَا، وَأَمَّا إِنْ شَرِبَتْ دَوَاءً مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهِ الْجَنِينَ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ سَقُوطِهِ فَلَا غُرَّةَ) نَقْلًا عَنِ الْجُرُزُلِيِّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ وَعَنْ آخَرِينَ.

(٤) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٥. وَرَوُضَةُ الطَّلِبِينَ ص ١٦٩٥. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣١٨. وَرَوُضُ الطَّلَالِ وَأُسْنَى الْمَطَالِبِ عَلَيْهِ ج ٨ ص ٢٢٨.

(٥) الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٨١.

(٦) الْمُحَلَّى لَابْنِ حَزْمٍ، ٩١ كِتَابُ الدَّمَاءِ وَالْقَصَاصِ، مَسْأَلَةُ ٢١٢٥ الْمَرْأَةُ تَتَعَمَّدُ إِسْقَاطَ وَلَدِهَا. وفيه:

وللْحَنِيفِيَّةِ تفصيل في هَذَا القول. قالوا:

١- إن شربت امرأة دَوَاءً لتطرح جَنِينَهَا، أو عاجلت فرجها حتى أسقطته، ضمن عاقلتها الْغُرَّةَ إن فعلت بلا إذن.

لأنها أتلفته متعدية، فيجب عليها ضمانه، وتحمل عنها العاقلة.
ولا ترث هي من الْغُرَّةِ شَيْئاً، لأنها قاتلة بغير حق، والقاتل لا يرث.
٢- أما إذا فعلت ذَلِكَ بإذن زوجها فلا تجب الْغُرَّةُ لعدم التعدي^(١).

(قال عَلِيٌّ «أي: ابن حَزْم» في امرأة شربت دَوَاءً فأسقطت:

إن كان لم يُنْفَخ فيه الروح فالْغُرَّةُ عليها، وإن كان قد نُفِخ فيه الروح:

فإن كانت لم تعدد قَتْلَهُ فالْغُرَّةُ أيضاً على عاقلتها، والكفَّارَةُ عليها.

وإن كانت عمدت قتله فالْقَوْدُ عليها، أو المفاداة في ماها).

ابن حَزْم: أبو مُحَمَّد عَلِيٌّ بن أَحْمَد بن سَعِيد بن حَزْم الظَّاهِرِيُّ الْقُرْطُبِيُّ. كان إليه الْمُنتَهَى في الذكاء والحِفْظ وسعة الدائرة في الْعُلُوم، وكان شَافِعِيّاً ثم انتقل إلى القول بالظَّاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية. فيه دِين، وتَوَرُّع، وتَحَرُّ للصدق. وكان أبوه وزيراً جَلِيلاً مُحْتَشِماً كَبِيرَ الشَّان. من كتبه: الْمُحَلَّى في الْفِقْهِ، والفصل في الْمِلَل والأهواء والنحل، والإحكام في أَسْوَالِ الْأَحْكَام. توفي سنة ٤٥٦ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظ ج ٣ ص ١١٤٦ رقم ١٠١٦ ولسان الميزان ج ٤ ص ١٩٨ وبُغْيَةُ الْمُتَلَمِّس ص ٤٠٣ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٢٩٩ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٢٥ ونفع الطيب ج ٢ ص ٧٧.

(١) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٢، وذكر السَّلْبِيِّ في هامشها نحوه عن الْفَتَاوَى الصُّغْرَى قال: ونقله عن الزِّيَادَات. ونقل السَّلْبِيُّ أيضاً عن الْإِتْقَانِي.

وانظر: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٣ ص ٤٤٦، وفيها: السطران الأولان فقط. وجامع أَحْكَام الصُّغَار ج ٢ ص ١٦٤. وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩١. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ والدَّرُّ الْمُنتَقَى عليه، ومَجْمَعُ الْأَنْهَار ج ٢ ص ٦٥٠. والدَّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٩١.

وانظر: مجموع فتاوى شَيْخِ الْإِسْلَام ابن تَيْمِيَّة ج ٣٤ ص ١٦١، وفيه: (إن شربت دَوَاءً... تجب غُرَّة: عَبْدُ أَوْ أَمَةٌ).

٣- وإن شربت دَوَاءً ولم تعتمد به إسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها، لأن

شرط وجوب الغُرَّة في شرب الدواء تعتمد إسقاط الولد^(١).

وقال الحَصَكْفِيُّ:

قوله: (فالغُرَّة على عاقلتها) في سنة، أو عليها بنفسها كما في الْمُتَّقَى، بناءً على ما

قالوا: أن لا عاقلة للعجم. والأول هو الْمُخْتَار. إلا إذا لم يكن لها عاقلة فإنها عليها في

سنة، كما في الْقُهْصَتَانِيَّ وَالْبَرْجَنْدِيَّ عَنِ الْعِمَادِيَّةِ^(٢).

ومنها مَسْأَلَةٌ:

إذا ضربت الأُمُّ بَطْنَ نفسها، قيل: فيها الغُرَّة.

(١) الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٣ ص ٤٤٦.

وانظر: الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيَّ ج ٢٠ ص ٤٣٠.

(٢) الدَّرُّ الْمُتَّقَى ج ٢ ص ٦٥٠.

وانظر: الدَّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٩٠ عن صَدْرِ الشَّرِيعَةِ.

الْقُهْصَتَانِيَّ: مُحَمَّدُ بْنُ حُسَامٍ الدِّينِ الْخَرَّاسَانِيَّ، شمس الدِّين. فقيه حَنَفِيٍّ، كان مُفْتِيًّا بِبُخَارَى، من كتبه جَامِعُ الرَّمُوزِ فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ، توفي في حدود سنة ٩٥٣هـ وقيل غير ذلك.

سَدَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٨ ص ٣٠٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ١٧٩ وَكُشْفُ الظُّنُونِ ص ١٨٠٢ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ٢٤٤ وَإِبْصَاحُ الْمَكُونِ ج ٢ ص ٥٤٤.

الْبَرْجَنْدِيَّ: عَبْدُ الْعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حُسَيْنِ الْحَنَفِيِّ، فقيه أَصُولِيٍّ فَلَكِيٍّ. توفي بعد سنة ٩٣٥هـ. له: شرح الْمَنَارِ فِي الْأُصُولِ، وشرح النُّقَايَةِ مُخْتَصَرُ الْوَقَايَةِ، وَحَاشِيَةُ عَلَى شرح ملخص الْجَعْمُونِيِّ لِقَاضِي زَادَه. ونسبته إلى بَرْجَنْدَةَ بِتُرْكِسْتَانَ.

هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٥٨٦ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٥ ص ٢٦٦ وَالْأَعْلَامُ ج ٤ ص ٣٠.

نَصَّ عَلَيْهِ الْمَالِكِيَّةُ^(١)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٢).

الحالة الثانية: حال إلقاء الأمِّ جَينِها حياً، ثم مات.

إِنْ أَلْقَتْ الْجَيْنِ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ.

وهو قول الحَنَفِيَّةِ^(٣)، وَالْمَالِكِيَّةِ^(٤)، وَالشَّافِعِيَّةِ^(٥)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٦)، وَالْإِبَاضِيَّةِ^(٧)، وَالزَّيْدِيَّةِ^(٨).

قال ابن قدامة: هَذَا قول عامة أهل العلم. قال ابن المُنْذِر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في الجنين يسقط حياً من الضرب دية كاملة، منهم: زيد بن

(١) حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٢.

وَفَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ ج ٢ ص ٣٤٣، وَزَادَ: (وَلَا تَرْت فِيهَا) وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الْخَرَشِيِّ.

وَكَيْفَايَةُ الطَّلَبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٨.

(٢) مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٣٤ ص ١٦١، وَفِيهِ: (يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُرَّةُ).

(٣) الْقُدُورِيُّ - اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَبِدَايَةُ الْمُبْتَدِي وَالْهِدَايَةُ عَلَيْهِ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٤. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ عَلَيْهِ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩-٣٩٠، وَنَقَلَ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ عَلَيْهِ: الدَّرُّ الْمُتَّقَى، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٨.

(٤) الْمُوْطَأُ - تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ ج ٣ ص ٦٣.

(٥) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨. وَالْوَسِيطُ ج ٦ ص ٣٨٠. وَالْعَرِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٥. وَشَرْحُ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١. وَرَوْضَةُ الطَّلِبِينَ ص ١٦٩٠. وَالْمِنْهَاجُ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ عَلَيْهِ ج ٤ ص ١٠٤.

(٦) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٦، وَفِيهِ: (سِوَا اسْتَهْلَ أَوْ لَمْ يَسْتَهْلَ).

(٧) النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ١٥ ص ٨٣ عَنْ الْأَثَرِ.

(٨) التَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٤ ص ٣٣٧. وَسُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٢٣٨. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩ نَقْلًا عَنْ الْفَتْحِ.

ثَابِت، وَعُرْوَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ^(١).

بِحُجَّةٍ:

تَحَقُّقُ حَيَاتِهِ، فَوُجِبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ^(٢).

لأنه أُلْفَ حَيًّا بِالضَّرْبِ السَّابِقِ^(٣)، خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ^(٤).

لَكِنْ قَيَّدَ هَذَا الْقَوْلَ:

الْمُرْنِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِقَوْلِهِ: (إِنْ وَلَدَتْهُ حَيًّا لَدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ تَجِبْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ الْعُرَّةُ، لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ حَيَاةٌ لَمَّا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ)^(٥).

وَقَيَّدَهُ الْخِرَقِيُّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ بِقَوْلِهِ: (إِذَا كَانَ سَقُوطُهُ لَوْ قَتَلَ يَعْيشُ لِمِثْلِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: (إِنَّ الدِّيَّةَ الْكَامِلَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ إِذَا كَانَ سَقُوطُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا،

(١) الْمُغْنِيُّ لِابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٧٤.

ابْنُ شُبْرُمَةَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ، تَفَقَّهَ بِالشَّعْبِيِّ. قَالَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: مَا رَأَيْتُ كُوفِيًّا أَفْقَهَ مِنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٤٤ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيْرَازِيِّ ص ٨٤ وَأَخْبَارُ الْقُضَاةِ لَوَكَيْعٍ ج ٣ ص ٣٦ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢١٥.

(٢) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٩. وَالْعَزِيزِيُّ ج ١٠ ص ٥٠٥.

(٣) الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَى الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩.

(٤) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٦٤٩.

(٥) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨. وَالْوَسِيطُ لِلْعَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨١. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١.

فَإِنْ كَانَ لَدُونِ ذَلِكَ فِيهِ غُرَّةٌ، كَمَا لَوْ سَقَطَ مَيْتًا، وَبِهَذَا قَالَ الْمُزَنِّي^(١).

الحالة الثالثة: حال موت الأمِّ أولاً، ثم إلقاؤها جَينِئها مَيْتًا.

إِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ أَوَّلًا، ثُمَّ أَلْقَتْ جَينِئها مَيْتًا، فِيهِ قَوْلَانِ:

القول الأول: عَلَى الصَّارِبِ دِيَّةُ الْأُمِّ، وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ^(٢)، وَمَالِكٍ^(٣).

(١) مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ - الْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٧٤. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٧٥-٧٦. وَمَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٦.

(٢) الْقُدُورِيُّ وَالْجَوْهَرَةُ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٦٤، وَاللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَيْهِ ج ٣ ص ٤٩. وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤٤٦. وَبِدَايَةُ الْمُبْتَدِي - الْهَدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٤. وَجَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٦٠. وَالْمُخْتَارُ ج ٤ ص ٣٣١. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ - تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ - الدَّرُّ الْمُتَنَقِّى، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٩. وَالْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦، وَفِيهِ: (أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجِبُ الْغُرَّةُ). وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

(٣) بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣.

وَالنَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٥، وَفِيهِ: (وَمِنْ الْمَجْمُوعَةِ، ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنْ مَاتَتْ مِنَ الضَّرْبَةِ ثُمَّ خَرَجَ جَينِئها بَعْدَ مَوْتِهَا مَيْتًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غُرَّةٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ، وَالِدِيَّةُ فِي الْأُمِّ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ).

وَفِي ص ٤٦٧: (وَمِنْ كِتَابِ ابْنِ الْمَوَّازِ... وَلَوْ ضَرَبَهَا فَمَاتَتْ، وَبَقِيَ الْوَلَدُ يَرْكُضُ فِي بَطْنِهَا حَتَّى مَاتَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ خِلَافَهُ، لِأَنَّهُ لَا غُرَّةَ فِيهِ، حَتَّى يَزِيلَ بَطْنُهَا).

وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٣ وَفِيهِ عَنِ الْكِتَابِ: (إِنْ ضَرَبَهَا فَمَاتَتْ وَخَرَجَ بَعْدَ مَوْتِهَا مَيْتًا لَا غُرَّةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ مَاتَ بِمَوْتِ أُمِّهِ).

وهو وجه للشَّافِعِيَّة^(١).

وبه قال الإباضِيَّة^(٢).

بِحُجَّة:

١ - أن موتها سبب لموته، لأنه يختنق بموتها، إذ يتنفس بنفسِهَا.

٢ - احتمال موته بالضربة، واحتمل عدم حياته، فلا تجب الغرة بالشك^(٣).

القول الثاني: تجب الغرة في الجنين، مع الدية للأُم.

وهو قول الشَّافِعِي^(٤)، وأُشْهَبَ من المَالِكِيَّةِ واللَّيْثِ وَرَبِيعَةَ

وفي شَرْحِ الْخَرَشِيِّ ج ٨ ص ٣٣: (لو انفصل الجنين كله بعد موتها أو بعضه في حياتها وبعضه بعد موتها فإنه لا يجب فيه شيء).

وهو في: الْعَزِيزِ ج ١٠ ص ٥٠٦. وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

(١) الْعَزِيزِ ج ١٠ ص ٥٠٧.

ورد في الْعَزِيزِ ج ١٠ ص ٥٠٧: (لو ضرب بطن امرأة ميتة، فانفصل منها جنين ميت لم تجب الغرة، لأن الظاهر أن هلاكه بهلاك الأُم. كذا قاله «البغوي» في التَّهْدِيبِ).

وهو في: رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١.

ونسب ابن رُشْد في بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣ إلى الشَّافِعِيِّ القول بأنه لا شيء في الجنين.

(٢) النِّيلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ وَشَرْحُهُ ج ١٥ ص ٨٣.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣١.

وانظر: الْقُدُورِيُّ وعليه الْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤، وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عليه ج ٣ ص ٤٩. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٥٠. وَرَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٩ عن الزَّيْلَعِيِّ.

(٤) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨. وَالْوَسِيطُ لِلْغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٨١. وَالْعَزِيزِ ج ١٠ ص ٥٠٦. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَتَبْيِينُ

وَالزُّهْرِيُّ^(١)، وَالْعِتْرَةُ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ^(٢).

بدليل:

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ أَنْ يُخْرَجَ قَبْلَ مَوْتِ أُمِّهِ أَوْ بَعْدَهُ^(٣).

٢- لِأَنَّ كُلَّ حَمْلٍ كَانَ مَضمُونًا إِذَا خَرَجَ قَبْلَ مَوْتِ الْأُمِّ، كَانَ مَضمُونًا إِذَا خَرَجَ بَعْدَ مَوْتِهَا، كَمَا لَوْ وَلَدَتْهُ حَيًّا^(٤).

٣- الْجَنِينُ شَخْصٌ مُسْتَقِلٌّ، فَلَا يَدْخُلُ ضِمَانُهُ فِي ضِمَانِ الْأُمِّ^(٥).

الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَالْمُنْتَقَى شَرْحُ الْمُلتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٩. وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٣، وَفِيهِ: (فِيهِ الْغُرَّة).

(٢) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

الْعِتْرَةُ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ: هُمُ الْقَاسِمِيَّةُ وَالنَّاصِرِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِ مُؤَلِّفِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

الْقَاسِمِيَّةُ: هُمُ أَتْبَاعُ الْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ الْحَسَنِيِّ. وَلَدَ سَنَةَ ١٧٠ هـ، وَتَوَفَّى بِالرَّسِّ سَنَةَ ٢٤٤ هـ. وَكَانَ إِمَامًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ، مِنْ أَيْمَةِ الزَّيْدِيَّةِ.

النَّاصِرِيَّةُ: هُمُ أَتْبَاعُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. الْإِمَامُ النَّاصِرُ الْكَبِيرُ، كَانَ يُسَمَّى الْأَطْرُوشَ، لَطَرَشَ أَصَابِهِ فِي أُذُنِهِ. وَلَدَ سَنَةَ ٢٣٠ هـ، وَكَانَ عَالِمًا شَجَاعًا، وَرِعَا زَاهِدًا. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٤ هـ. مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

(٣) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨.

(٤) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٨.

(٥) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٦. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١.

٤- أن الظَّاهِر أن الجَنِينَ مات بضربه، فصار كما إذا أَلْقته ميتاً وهي بالحياة^(١).

٥- ظَاهِر أَحَادِيث الباب يَدُلُّ عليه^(٢).

الحالة الرابعة: حال موت الأم من الضربة، ثم خروج الجنين حياً، ثم مات.

إن ماتت الأم من الضربة، ثم خرج الجنين بعد ذَلِكَ حياً، ثم مات، فعلى الضَّارِب دِيَّتَان: دِيَّة في الأم، ودِيَّة في الجنين.

نَصَّ عليه الحَنَفِيَّة^(٣).

بِحُجَّة:

وجوب سبب وجوبهما، وهو قتل شخصين^(٤).

الحالة الخامسة: حال إلقاء الأم جنينها ميتاً، ثم ماتت الأم.

إن أَلْقته ميتاً، ثم ماتت الأم، فعلى الضَّارِب دِيَّة للأم، وعُرَّة للجنين.

وهو قول الحَنَفِيَّة^(٥).

(١) الهداية ج ١٠ ص ٣٠٤. وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠.

وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ٦٤٩-٦٥٠.

(٢) نَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ١٤٤٩.

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَبِدَايَةُ الْمُبْتَدِي - الْهَدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَالْمُخْتَارُ ج ٤

ص ٣٣١. وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ

وشرح مَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ٦٤٩. وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَى الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩. وَتَنْوِيرُ

الْأَبْصَارِ - رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٩.

(٤) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْهَدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٤. الْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣١. وَتَبَيَّنَ

الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ ج ٢ ص ٦٤٩.

(٥) الْقُدُورِيُّ وَالْجَوْهَرَةُ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٣٦٤، وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَيْهِ أَيْضاً ج ٣ ص ٤٩. وَبِدَايَةُ

الْمُبْتَدِي - الْهَدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَالْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ ج ٢٠ ص ٤٢٤. وَالْمُخْتَارُ ج ٤

بدليل:

١- ما صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَىٰ فِي هَذَا بِالْذِّبَةِ وَالْغُرَّةِ^(١). كما ورد في حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ الْمُتَقَدِّمِ.

٢- لأنه جنى جنائتين فيجب عليه موجههما.

لأن الفعل يتعدد بتعدد أثره، فصار كما إذا رمى فأصاب شخصاً، ونفذ منه إلى آخر فقتله، فإنه يجب عليه دِيَتَانِ إِنْ كَانَا خَطَأً، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَمْدًا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي الدِّيَّةُ^(٢).

وَصَرَّحَ فِي الذَّخِيرَةِ بِتَعْدُدِ الْغُرَّةِ لَوْ مِيتَيْنِ فَأَكْثَرَ^(٣).

الحالة السادسة: حال خروج الجنين حياً، ثم مات، ثم ماتت الأم.

إن خرج الجنين حياً، ثم مات، ثم ماتت الأم، تجب دِيَتَانِ.

ذكره الحَنْفِيَّةُ^(٤).

ص ٣٣١. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ - تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَعَلَيْهِ: الدَّرُّ الْمُنتَقَى، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩. وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٩.

(١) الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٤. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣١. وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠.

(٢) تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠، وَفِيهِ: (آخِرُهَا: يَجِبُ الْقَصَاصُ وَالْذِّبَةُ). وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠، وَفِيهِ: (يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي الدِّيَّةُ). وَمَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ج ٢ ص ٦٤٩ نَقْلًا عَنِ التَّبَيَّنِ.

وَانظُرْ: رَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٩. وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَى الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩، وَفِيهِ: (لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّدُ بِتَعْدُدِ أَثَرِهِ).

(٣) اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَى الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩ نَقْلًا عَنِ الدَّرِّ عَنِ الذَّخِيرَةِ. وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩ عَنِ الذَّخِيرَةِ. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٩ عَنِ الذَّخِيرَةِ.

(٤) الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤. وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩. وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ - رَدَّ الْمُخْتَارُ ج ٦ ص ٥٨٩.

وَتَرِثُ الْأُمُّ مِنْ دِيَّتِهِ^(١).

إِقَاءُ الْحَامِلِ جَنِينَيْنِ

● إذا أَلَقَتِ الْحَامِلُ جَنِينَيْنِ: فَإِنْ كَانَا مِيتَيْنِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُرَّةٌ.

وهو قول الْحَنْفِيَّةِ^(٢)، وَالشَّافِعِيَّةِ^(٣)، وَالْمَالِكِيَّةِ^(٤)، وَالْحَنَابِلَةِ^(٥).

بدليل:

١ - أنه ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بَعْرَةً، فَيَكُونُ فِي الْجَنِينَيْنِ عُرَّتَانِ.

٢ - أَنْ مَنْ أَتْلَفَ شَخْصَيْنِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ ضَمِنَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْكَبِيرَيْنِ^(٦).

● وَكَذَلِكَ إِذَا أَلَقَتْ أَكْثَرَ مِنْ جَنِينَيْنِ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ عُرَّةٌ.

نص عليه: الشَّافِعِيَّةُ^(٧)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٨)،

(١) الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْمُخْتَارُ ج ٤ ص ٣٣١.

(٣) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٧. وَالْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٧. وَشَرْحُ السُّنَّةِ ج ٢ ص ١٨٧١. وَرَوُضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٤. وَالْإِقْنَاعُ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢.

(٤) النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ ج ١٣ ص ٤٦٨، وفيه: (عن الْعُتْبِيَّةِ مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ: وعن امرأة ضُرِبَتْ فَأَلَقَتْ جَنِينَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلَا فِيهِمَا عُرَّتَانِ، وَإِنْ اسْتَهْلَا فِيهِمَا دِيَّتَانِ).

وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٨ نَقْلًا عَنِ النُّوَادِرِ.

(٥) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَالْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٨. وَالْإِقْنَاعُ وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٥.

(٦) الْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣١.

(٧) الْبَيَانُ ج ١١ ص ٤٩٧، وفيه: (وإن أَلَقَتْ ثَلَاثَةً وَجَبَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ عُرَرٍ). وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٤. وَالْإِقْنَاعُ - بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ ج ٤ ص ١٣٢.

(٨) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٥. وَالْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٨. وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٥. وَحَوَاشِي التَّنْفِيحِ الْمُشْبَعِ ص ٤٣١. وَدَلِيلُ الطَّالِبِ وَمَنَارُ السَّبِيلِ ج ٢ ص ٣٠٧. وَمَطَالِبُ أُولِي

وَالزَّيْدِيَّةُ^(١)، وَالْإِبَاضِيَّةُ^(٢).

قال ابن قدامة: وبهذا قال الزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وابنُ الْمُنْذِرِ.
قال: ولا أحفظ عن غيرهم خلافتهم^(٣). وذلك:

١ - لأنه ضمان آدمي، فتعدد بتعددته، كالدِّيَّاتِ^(٤).

٢ - لأنَّ الغُرَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِاسْمِ الْجَنِينِ، فتعددت بتعددته^(٥).

● وإذا أُلِّقَتِ جَنِينَيْنِ: فإن كانا حينئذٍ ثم ماتا ففي كل واحدٍ منهما دية.
نَصَّ عليه الْحَنْفِيَّةُ.

وذلك:

لوجود سبب وجوب كل واحدةٍ منهما، وهو الإِتْلَافُ، إلَّا أنه أتلَفَها بضربةٍ
وَاحِدَةٍ، ومن أتلَفَ شخصين بضربةٍ وَاحِدَةٍ يجب عليه ضمان كل واحدٍ منهما، كما لو
أفرد كل واحدٍ منهما بالضرب، كما في الْكَبِيرَيْنِ^(٦).

النُّهْيُ ج ٦ ص ١٠٢.

(١) الْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٥٧، وفيه: (قال الْقَاسِمِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ: وتعدد الغُرَّةُ والدِّيةُ بتعدد الجنين إجماعاً).

والتَّاجُ الْمُذْهَبُ ج ٤ ص ٣٣٧، وفيه: (وتعدد الغُرَّةُ بتعدد الجنين).

(٢) شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٥، وفيه: (وإن تعدد السقط تعددت الغُرَّةُ).

(٣) الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٨.

وقول ابن المنذر في كتابه الإجماع، كتاب إثبات دية الخطأ ص ١٢١.

(٤) الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٦٨.

(٥) مُغْنِي الْمُحْتَاج ج ٤ ص ١٠٤.

(٦) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.

● وإن أُلِّقَت جَنَيْنَيْنِ: أحدهما ميت، والآخر حي، ثم مات الحي بعد الانفصال من ذَلِكَ الضرب، كان على الضَّارِبِ في الميت منهما الغُرَّة، وفي الحي الذي مات دِيَّةً كَامِلَةً.

نَصَّ عَلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ^(١)، وَالشَّافِعِيَّةُ^(٢).

بُحْجَّة:

وجود سبب وجوب الغُرَّة في الجَنَيْنِ الميت، والدِّيَّة في الجَنَيْنِ الحي، فيستوي فيه الجمع في الإِتْلَاف والإِيفْرَاد فيه^(٣).

● وإن ماتت الأُمُّ من الضربة فعلى الضَّارِبِ دِيَّةُ الأُمِّ.

وإن كان في بطنها جَنَيْنَانِ، فخرج أحدهما قبل موت الأُمِّ، وخرج الآخر بعد موت الأُمِّ، وهما ميتان، يجب في الذي خرج قبل موت الأُمِّ الغُرَّة، ولا يجب في الذي خرج بعد موت الأُمِّ شيء.

لأنهما لو خرجا ميتين قبل موت الأُمِّ يجب قبلهم الغُرَّة.

(١) الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤٤٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣١.

وَالْجَوْهَرَةُ ج ٢ ص ٣٦٤. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٨٩ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ.

(٢) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٠٧، وَفِيهِ: (لَوْ أَجْهَضْتُ حَيًّا وَمَيْتًا، وَمَاتَ الْحَيُّ، وَجَبَتْ دِيَّةُ كَامِلَةً، وَغُرَّةٌ).

وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩١. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣١٨.

وَفِي مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٤: (لَوْ أُلِّقَت مَيْتًا وَحَيًّا، وَاسْتَمَرَ أَلْمُ الْحَيِّ حَتَّى مَاتَ، فَغُرَّةٌ لِلأَوَّلِ، وَدِيَّةٌ لِلثَّانِي).

(٣) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.

وَفِي الْاِخْتِيَارِ ج ٤ ص ٣٣١: اِعْتَبَارًا لِهَمَا بِحَالَةِ الْاِيفْرَادِ.

ولو خرجا ميتين بعد موت الأم لا يجب فيها شيء.

وهذا قول الحنفية^(١).

● وإن ماتت الأم، وخرج الجنينان حين ثم ماتا، تجب ثلاث ديات^(٢): دية للأم، وديتان للجنينين.

قال بذلك الحنفية.

● وإن أُلقت جنيناً ميتاً قد استبان من خلقه شيء: شعر أو ظفر، ثم ماتت هي من تلك الضربة، ثم أُلقت جنيناً حياً ومات، ففي الأول العرة، وفي الأم الدية، وفي الجنين الثاني الدية كاملة.

ذكره الحنفية^(٣).

لأن الجنين الذي استبان بعض خلقه ولم يتم، بمنزلة الجنين التام، فيه العرة وجميع الأحكام.

بدليل:

١ - أن النبي ﷺ قضى بالعرّة، ولم يفصل، ولم يسأل.

(١) المحيط البرهاني ج ٢٠ ص ٤٢٥. وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٩ عن شرح الطحاوي.

وجامع أحكام الصغار ج ٢ ص ١٦٠.

وفي الجوهر النيرة ج ٢ ص ٣٦٤: (إن ماتت الأم، ثم خرجا ميتين، تجب دية الأم وحدها).

(٢) الجوهر النيرة ج ٢ ص ٣٦٤. وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٩ عن شرح الطحاوي.

(٣) المحيط البرهاني ج ٢٠ ص ٤٢٩. وجامع أحكام الصغار ج ٢ ص ١٦٣. وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٠ بحروفه.

٢- أنه ولد في حق أمومية الولد، وأنقضاء العدة به والنَّفَاس^(١).

(١) بِدَايَةِ الْمُبْتَدِي وَالْهِدَايَةِ ج ١٠ ص ٣٠٦. وَالْأَخْتِيَار ج ٤ ص ٣٣٢. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٦ ص ١٤٢. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِق ج ٨ ص ٣٩١.

وَالْحُكْمُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ فِي: مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَعَلَيْهِ الدُّرُّ الْمُتَنَقَّى وَمَجْمَعُ الْأَنْهَار ج ٢ ص ٦٥٠. وَالدُّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٩٠.

المَطْلَبُ الثَّانِي

الْكَفَّارَةُ ^(١) فِي الْجَنِينِ

لِلْعُلَمَاءِ فِيهَا أَقْوَالٌ هِيَ:

القول الأول: لَا كَفَّارَةَ فِي الْجَنِينِ ^(٢) عَلَى الضَّارِبِ وَجُوباً بَلْ

(١) الْكَفَّارَةُ فِي الْقَتْلِ: الْأَصْلُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ - النِّسَاءُ: ٩٢.

فَالْكَفَّارَةُ هِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْهَا أَوْ يَجِدَ قِيمَتَهَا يَتَصَدَّقُ بِهَا فَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

وَالِاخْتِلَافُ فِي الْكَفَّارَةِ فِي الْقَتْلِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

القتل العمد: اختلفوا في وجوب الكفَّارة فيه على أقوال:

١ - تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْعَمْدِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَرَأْيُ لَأَحْمَدَ.

٢ - لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِيهِ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ.

وَلَا يَوْجِبُهَا مَالِكٌ، وَلَكِنْ يَرَاهَا مَنْدُوبَةٌ فِي الْعَمْدِ الَّذِي لَمْ يَقْتَصْ فِيهِ.

القتل شبه العمد، والخطأ: الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا وَاجِبَةٌ اتِّفَاقاً.

القتل المباشر والقتل بالتسبب: اختلفوا فِيهِمَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

١ - تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

٢ - لَا كَفَّارَةَ فِي الْقَتْلِ بِالتَّسَبُّبِ أَيَّاماً كَانَ نَوْعُهُ، أَيْ: وَلَوْ كَانَ خَطَاً. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ ج ٢ ص ١٧٢-١٧٥.

(٢) الْقُدُورِيُّ - الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٥. وَاللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٥٠. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ

ج ٧ ص ٣٢٦. وَبِدَايَةُ الْمُبْتَدِي - الْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٦. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢٠

ندباً^(١).

وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

بِحُجَّةٍ:

١ - أن النَّبِيَّ ﷺ لما قَضَى بِالْغُرَّةِ عَلَى الصَّارِبَةِ لم يذكر الكَفَّارَةَ، مع أن الحال حال الحاجة إلى البَيَان، ولو كانت واجبة لَبَيَّنَهَا^(٢).

٢ - لأن وجوب الكَفَّارَةَ متعلق بالقتل، وأوصاف أخرى لم يعرف وجودها في الجَنِين، من الإيَّان والكفر حقيقةً أو حكماً.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ - النساء: ٩٢.

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَقٌ﴾ -

ص ٤٢٣. والمُخْتَار ج ٤ ص ٣٣٢. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ - تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤١. وَتَنْوِيرُ

الْأَبْصَارِ - رَدُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٩٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ - الدَّرُّ الْمُنتَقَى، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢

ص ٦٥٠. وَالْمُغْنِي ج ١٢ ص ٨٠.

(١) الدَّرُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٥٩٠. وَالزَّيْلَعِيُّ. وَاللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ شرح القُدُورِيِّ ج ٣ ص ٥٠ عن الدَّرِّ عن الزَّيْلَعِيِّ.

وفي الْمُحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ ج ٢٠ ص ٤٢٩: (وفي الْمُنتَقَى: قال أبو حَنِيفَةَ وأبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ: إذا ضرب الرجل بَطْنَ امرأته، فألقت جَنِينًا ميتًا، فلا كَفَّارَةَ عليه، ولا ترث منه).

وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠، وفيه مثل ما في الْمُحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ.

وفي جَامِعِ أَحْكَامِ الصَّغَارِ ج ٢ ص ١٥٩: (ولا كَفَّارَةَ عَلَى الصَّارِبِ)، وكذلك في ص ١٦٣.

وَبِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤، وفيه: (أبو حَنِيفَةَ).

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْمُغْنِي ج ١٢ ص ٨٠. وَالْبَحْرُ الزَّخَارِ ج ٥ ص ٢٦٠، وفيه: (قلنا).

النساء: ٩٢، أي: كان المقتول^(١).

٣- الكُفَّارَةُ إنما تجب بالقتل، والجنين لا تعلم حياته^(٢). فقتل الجنين غير متحقق، لجواز أن لا حياة فيه^(٣).

وكذلك لم يعلم إيمانه وكفره حقيقةً وحكمًا:

أما الحقيقة فلا شك في انتفائها، لأن الإيمان والكفر لا يتحققان من الجنين. وكذلك حكمًا، لأن ذلك بواسطة الحياة ولم تُعرف حياته^(٤).

٤- الكُفَّارَةُ من باب المقادير، والمقادير لا تعرف بالرأي والاجتهاد، بل بالتوقيف، وهو: الكتاب العزيز، والسنة، والإجماع، ولم يوجد في الجنين الذي أُلْقِيَ ميتاً شيء من ذلك، فلا تجب فيه الكُفَّارَةُ^(٥).

٥- وجوب الكُفَّارَةُ متعلق بالنفس المطلقة (أي: الكامِلة)، والجنين نفس من وجه دون وجه. بدليل:

أنه لا يجب فيه كَمَال الدِّيَةِ^(٦).

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦.

(٢) الجوهرة ج ٢ ص ٣٦٥. واللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ شرح القُدُورِيِّ ج ٣ ص ٥٠.

(٣) الاختيار ج ٤ ص ٣٣٢. وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦، وفيه: (الجنين لم يعرف قتله، لأنه لم تعرف حياته).

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦.

(٥) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦.

وانظر: الاختيار ج ٤ ص ٣٣٢.

(٦) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦.

وانظر: مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٥٠.

أي: أن الكَفَّارَةَ عرفت في النفوس الكَامِلَةِ، والجَنِينِ ناقص، بدليل نقصان

دَيْتِهِ^(١).

٦- الضرب لو وَقَعَ قَتْلُ النفسِ لكان قتلاً تسبيهاً لا مباشرةً، والقتل تسبيهاً لا

يوجب الكَفَّارَةَ، كحفر البئر ونحوه^(٢).

٧- الكَفَّارَةُ فيها معنى العُقُوبَةِ، لأنها شرعت زاجرة، وفيها معنى العِبَادَةِ لأنها

تأدى بالصوم، وقد عرف وجوبها في النفوس المطلقة فلا يتعدهاها، لأن العُقُوبَةَ لا يجري فيها القياس.

والْحَنِيفِيَّةُ اعتبروا الجَنِينِ جزءاً من وجهه، ولهذا لم يجب فيه كل البدل، فكذا لا

تجب فيه الكَفَّارَةُ، لأن الأعضاء لا كَفَّارَةُ فيها، إلا إذا تبرع بها هو، لأنه ارتكب محظوراً، فإذا تقرب بها إلى الله تعالى كان أفضل له، ويستغفر الله تعالى مما صنع من الجريمة العَظِيمَةِ^(٣).

٨- غَلَبَ أَبُو حَنِيفَةَ عليه حكم العمد، والكَفَّارَةُ لا تجب عنده في العمد^(٤).

(١) الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّةُ ج ٢ ص ٣٦٥.

(٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.

وانظر: الْأَزْهَارُ وَالتَّاجُ الْمُذْهَبُ عَلَيْهِ ج ٤ ص ٣٠٩. وَالرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ج ١٠ ص ٢٩٤.

(٣) تَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤١-١٤٢. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩١.

وانظر: الْهِدَايَةُ وَالْعِنَايَةُ عَلَيْهَا ج ١٠ ص ٣٠٦.

(٤) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

وعدم الكفارة على قاتل الجنين هو قول الزيدية^(١)، والإمامية^(٢).

القول الثاني: تجب الكفارة في الجنين.

وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم: الحسن، وعطاء، والزهرى، والحكم، ومالك، والشافعي، وإسحاق.

قال ابن المنذر: كل من نحفظ عنه من أهل العلم يُوجب على ضارب بطن المرأة تلقى جنيناً الرقبة مع العرة.

وروي ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

وهو قول الشافعي.

وحجة هذا القول:

١ - أنه نفس من وجه، وفاتلاف النفس يوجب الكفارة، لما فيها من معنى العبادة والاستغفار مما صنع^(٤).

(١) الأزهاري والتاج المذهب عليه ج ٤ ص ٣٠٩، وفيه: (لا كفارة على قاتل الجنين، ولو خرج حياً به أثر الجنانية ثم مات، لأن العرك سبب لا مباشرة).

والبحر الزخار ج ٥ ص ٢٦٠، وفيه: هو قول العترة وأبي حنيفة وأصحابه.

وانظر: الأزهاري وضوء النهار عليه ج ٤ ص ٢٣٧٩.

(٢) اللّٰمعة والروضة البهيّة عليها ج ١٠ ص ٢٩٣، وفيه: (لا كفارة) في قتل الجنين في جميع أحواله، لأن وجوبها مشروط بحياة القتل.

(٣) المغني ج ١٢ ص ٧٩-٨٠.

الحكم بن عتيبة: الكندي مولاهم، أبو محمد الكوفي. ثقة ثبت فقيه، قيل ولد هو وإبراهيم النخعي في ليلة واحدة، لكنه تفقه بإبراهيم. مات سنة ١١٥ هـ، وقيل غيره.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٢ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٣٣.

(٤) مجمع الأنهر ج ٢ ص ٦٥٠. والهداية ج ١٠ ص ٣٠٦. وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤١.

٢- لأنَّ الْكَفَّارَةَ عِنْدَهُ وَاجِبَةٌ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا^(١).

واعترض الزَّيْلَعِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مُتَنَاقِضٍ فِيهِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْتَبِرُهُ جُزْءًا، حَتَّى أُوجِبَ عَلَيْهِ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ، وَهَذَا يَعْتَبِرُهُ نَفْسًا حَتَّى أُوجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^(٢).

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ أَيْضًا إِلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي الْجَنِينِ^(٣)، وَالظَّاهِرِيَّةِ^(٤)، وَالْإِبَاضِيَّةِ^(٥).

وَإِذَا أُلْقَتِ الْمَضْرُوبَةُ أَجِنَّةً، فَفِي كُلِّ جَنِينٍ كَفَّارَةٌ، كَمَا أَنَّ فِي كُلِّ جَنِينٍ غُرَّةً أَوْ دِيَّةً.

وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي ضَرْبِ امْرَأَةٍ، فَأُلْقَتِ جَنِينًا، فِدِيَّتُهُ أَوْ الْغُرَّةُ عَلَيْهِمْ بِالْحِصَصِ. وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ، كَمَا إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا وَاحِدًا.

وَإِنْ أُلْقَتِ أَجِنَّةً فِدْيَاتُهُمْ عَلَيْهِمْ بِالْحِصَصِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ جَنِينٍ كَفَّارَةٌ،

فَلَوْ ضَرْبَ ثَلَاثَةِ بَطْنٍ امْرَأَةٍ، فَأُلْقَتِ ثَلَاثَةُ أَجِنَّةٍ، فَعَلَيْهِمْ تِسْعُ كَفَّارَاتٍ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ^(٦).

القول الثالث: الكفارة تستحسن، وليست بواجبة.

وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩١. وَالْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٧٩. وَالْبَحْرُ الزَّخَّارُ ج ٥ ص ٢٦٠، وَفِيهِ (هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ).

(١) بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ ص ٨١٤.

(٢) تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤١. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩١.

(٣) الْإِرْشَادُ ص ٤٦٦. وَالْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ ج ١٢ ص ٧٩.

(٤) الْمُحَلَّى ص ٢٠٠١.

(٥) النَّيْلُ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ١٥ ص ٨٣.

(٦) الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٨٠.

وهو قول الإمام مَالِك^(١).

لأنَّ الْكَفَّارَةَ لما كانت لا تجب عنده في العمد، وتجب في الخطأ، وكان هَذَا متردداً عنده بين العمد والخطأ، استحسِن فيه الْكَفَّارَةَ ولم يوجبها^(٢).

تَرْتِيبُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

كَفَّارَةُ الْقَتْلِ مرتبة، فعليه إعتاق رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فإن لم يجد فصيام شهرين مُتَتَابِعِينَ. بدليل:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ - النساء: ٩٢.

فإن لم يستطع صيام شهرين مُتَتَابِعِينَ، فهل عليه إطعام ستين مسكيناً؟ فيه قولان:

القول الأول: يجب عليه الإطعام.

وهو أحد قولي الشَّافِعِيَّةِ.

بِحُجَّةٍ:

(١) الْمُدَوَّنَةُ ص ١٥٣٠، وفيه: (قال مَالِك: وأنا أستحسن أن يكون في الْجَنِينِ الْكَفَّارَةُ). وبِدَايَةِ الْمُجْتَهَدِ ص ٨١٤. وَالذَّخِيرَةُ ج ١٢ ص ٤٠٣ عن الكتاب.

وجعل ابن قُدَامَةَ في الْمُغْنِي ج ١٢ ص ٧٩ قول مَالِك مع القائلين بالوجوب.

(٢) بِدَايَةِ الْمُجْتَهَدِ ص ٨١٤.

١- أنها كَفَّارَةٌ تشتمل على الإعتاق، وعلى صيام شهرين مُتَتَابِعَيْنِ، فأشبهت كَفَّارَةَ الظَّهَّارِ، والوِقَاعِ في نهار رَمَضَانَ.

٢- الإطعام مذكور في آية الظَّهَّارِ، فتحمل كَفَّارَةَ القتل عليها، كما أن الرَّقَبَةَ في آية القتل لما كانت مقيدة بالإيمان حملنا الرَّقَبَةَ المطلقة في كَفَّارَةِ الظَّهَّارِ عليها^(١).

القول الثاني: منع الإطعام، والاختصار على الإعتاق أو الصيام في كَفَّارَةِ القتل. وهو الأصح أو الأظهر من قولي الشَّافِعِيَّةِ^(٢)، وبه قال

(١) العَزِيزِج ١٠ ص ٥٢٩-٥٣٠.

وانظر القول بغير دليل في:

رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٦.

وفي الوَسِيطِ للغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٩١: (وحكى صاحب التَّقْرِيبِ وجهاً في القتل: أن الإطعام يثبت فيه قياساً على الظَّهَّارِ).

(٢) العَزِيزِج ١٠ ص ٥٣٠، وفيه: الأصح.

وانظر: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٦، وفيه: (أظهرهما لا).

والوَسِيطِ للغَزَالِيِّ ج ٦ ص ٣٩١، وفيه: (وهي تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فإن لم يجد فصوم شهرين، ولا مَدَّخَلَ للطعام فيه، ولا يقاس على كَفَّارَةِ الظَّهَّارِ)، لأن الآية فصلت الأمرين جميعاً).

والْمُنْهَاجُ وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ عليه ج ٤ ص ١٠٨، وفيه: (لَكِنْ لا إطعام) فيها عند العجز عن الصوم (في الأظهر) اقتصاراً على الوارد فيها، إذ الْمُتَّبَعُ فِي الْكَفَّارَاتِ النَّصُّ لا القياس، ولم يذكر الله تعالى في كَفَّارَةِ القتل غير العتق والصيام.

والْعُبَابُ ج ٣ ص ٣٢٦، وفيه: (لَكِنْ لا إطعام هنا).

وروض الطَّالِبِ وعليه أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٣٢، وفيه: (لَكِنْ لا إطعام) فيها اقتصاراً على الوارد فيها من إعتاق رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فإن لم يجد فصيام شهرين مُتَتَابِعَيْنِ.

الْحَنْفِيَّةُ^(١)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٢).

بِحُجَّةٍ:

١ - أن الآية لم تتعرض إلا للإعتاق والصيام، فلا يُلْحَقُ بهما خَصْلَةٌ ثالثة، كما أن آية الظَّهَار لما كان فيها ذِكْرُ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ لم تَرُدْ عليها خَصْلَةٌ رابعة^(٣).

٢ - لم يرد بالإطعام نص، والمقادير تُعْرَفُ بالتوقيف، وإثبات الأبدال بالرأي لا يجوز^(٤).

٣ - الْمُتَّبَعُ فِي الْكُفَّارَاتِ النَّصُّ لَا الْقِيَاسُ^(٥).

(١) الْقُدُورِيُّ - شرح اللُّبَابِ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٥٠، وفيه: (ولا يُجْزئُ فيها الإطعام).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٣٤ ص ١٥٩.

(٣) العزیز ج ١٠ ص ٥٣٠.

(٤) اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ شرح الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٥٠.

وانظر: الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٦٥.

(٥) مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٨.

المَطْلَب الثالث

حرمان القاتل من الميراث

الضَّارِبُ إِذَا كَانَ مِنَ الْوَرِثَةِ، لَا يَرِثُ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْئًا، لِأَنَّهُ قَاتِلٌ مُبَاشِرَةٌ ظُلْمًا، وَلَا مِيرَاثٌ لِلْقَاتِلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ^(١).

لَأَنَّ الْقَتْلَ بغيرِ حَقٍّ مِنْ أَسْبَابِ حَرَمَانِ الْمِيرَاثِ^(٢).
وَهَذَا قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ.

وَحَرَمَانُ الْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ نَصٌّ عَلَيْهِ أَيْضًا:
الْمَالِكِيَّةُ^(٣)، وَالشَّافِعِيَّةُ^(٤)، وَالْحَنَابِلَةُ^(٥).

-
- (١) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦. وَالْهِدَايَةُ ج ١٠ ص ٣٠٥. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٣٢. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَتَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٠. وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٣٩٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ وَشَرْحَاهُ: الدَّرُّ الْمُتَنَقِّي، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٦٥٠. وَتَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ وَالْدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَرَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٨٩. وَاللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ عَلَى الْقُدُورِيِّ ج ٣ ص ٤٩.
- (٢) بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٢٦.
- (٣) حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّلِبِ الرَّبَّانِيِّ ج ٢ ص ٢٤٩.
- (٤) الْعَزِيزُ ج ١٠ ص ٥٢٥. وَرَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ص ١٦٩٥. وَمُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ٤ ص ١٠٣. وَالْعُبَابُ ج ٣ ص ٣١٨. وَرَوْضُ الطَّلِبِ وَأَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ٨ ص ٢٢٨.
- (٥) الْإِرْشَادُ لِلْهَاشِمِيِّ ص ٤٦٦. وَالْمُغْنِي لَابْنِ قُدَامَةَ ج ١٢ ص ٨١. وَالْفُرُوعُ ج ٩ ص ٤٤٥. وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ج ٦ ص ٢٤. وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ وَشَرْحَاهُ: مَعُونَةُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ١٠ ص ٣٢٩، وَدَقَائِقُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٤. وَالتَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ ص ٤٣١. وَمَطَالِبُ أَوْلِي النَّهْيِ ج ٦ ص ١٠٢.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

القِصَاصُ

من الذين قالوا بالقِصَاصِ:

ابن الجَوْزِيِّ في كتابه أَحْكَامُ النِّسَاءِ، قال: (إذا تعمّدت المرأة إسقاط ما فيه الروح، كان قتل مؤمّن)^(١).

وابن حَزْمٍ في كتابه الْمُحَلَّى في وجوب القَوْدِ^(٢).

والنَّصَّانُ تقدما كَامِلَيْنِ في مَبْحَث: (حكم الإجهاض بعد نفخ الروح).

وقال به من المَالِكِيَّةِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ، وهو مَذْهَبُ الْمُدَوَّنَةِ والمجموعة^(٣).

(١) أَحْكَامُ النِّسَاءِ لابن الجَوْزِيِّ ص ٣٠٦.

(٢) الْمُحَلَّى لابن حَزْمٍ ص ٢٠٠١.

(٣) ورد في جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ شرح مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلٍ ج ٢ ص ٢٦٧: (إن تعمد الضَّارِبُ الْجَنِينَ «بضرب بطنٍ أو ظهرٍ أو رأسٍ» لأُمِّهِ، فألقته حياً حياةً مُحَقَّقةً، بأن استهل صارخاً، ثم مات، «ففي القصاص» وعدمه «خلاف»، أي: قولان مشهوران.

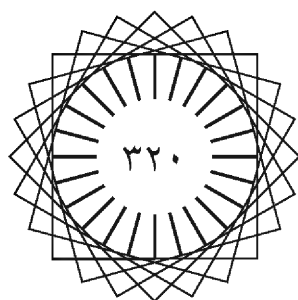
قال الْبَنَائِيُّ: يعني إن ما تقدم من الدِّيَّةِ محله إذا كانت الجناية خطأ.

وأما إن تعمدتها فإن كانت بضرب ظهرٍ أو بطنٍ فزل حياً ثم مات، فقال أَشْهَبُ: لا قَوْدَ فيه، بل فيه الدِّيَّةُ في مال الجاني. اهـ.

قال ابن الْحَاجِبِ: وهو المشهور.

وقال ابن الْقَاسِمِ: يجب القصاص بقَسَامَةٍ، وهو مَذْهَبُ الْمُدَوَّنَةِ والمجموعة).

وانظر ذَلِكَ في: حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ج ٤ ص ٢٦٩.



المبحث الثالث

عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْقَانُونِ

بعد انتهاء نظام الرق في العالم، لم تنص قوانين العُقُوبَات العَرَبِيَّة^(١) في موضوع الإِجْهَاض على 'الغُرَّة': العَبْد والأَمَّة، التي ذكرها الفُقَهَاءُ المُسْلِمُونَ تبعاً لأوضاعهم الاجتماعية السائدة سابقاً، ولم تنص على العُقُوبَات الأُخْرَى: القصاص، والكَفَّارَةُ، وحرمان القاتل من الميراث، التي قدمنا الكلام فيها، وإنما اقتصرَتْ على عُقُوبَتَيْنِ هما:

١- الحبس، والسجن المشدد.

٢- الغرامة.

وذلك في حالات حددتها تلك القوانين.

وإن كانت تلك القوانين متفاوتة في القيود التي وضعتها في كل مادة، وفي مقدار الحبس، وفي مقدار الغرامة.

وسأذكر ذلك عند ورود كل حالة منها في هذا المَبْحَث، مقتصرأً على إيراد نُصُوص مواد قوانين العُقُوبَات، وهي بَيِّنَةُ المعنى، لا تحتاج إلى مَزِيدٍ إِضَاح.

حكم مسقط الحبل بالضرب ونحوه من طرق الإيذاء

(كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالسجن

(١) وجدتُ قَانُونُ العُقُوبَات الِيَمَنِيَّةِ فقط أشار إلى عُقُوبَةِ الغُرَّةِ والدِّيَّةِ الكَامِلَةِ، دون غيره من قوانين العُقُوبَات في البلاد العَرَبِيَّةِ التي سأستعرضها في البَحْث.

(المشدد).

وهو ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْمِصْرِيِّ.

وتقابلها المادة ٤١٩ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ^(١)، والمادة ٣٣٦ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ^(٢)، والمادة ٣١٥ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْقَطْرِيِّ^(٣)، والمادة ٣٨١ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ^(٤)، والمادة ١٣٥-١٣٧ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيِّ^(٥)،

(١) نصت المادة ٤١٩ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ على أنه:

(مع عدم الإخلال بأية عُقُوبَةٍ أَشَدَّ يَنْصَحُ عَلَيْهَا الْقَانُونُ، يعاقب بالحبس من اعتدى عمداً على امرأة حبلى مع علمه بحملها بالضرب أو بالجرح أو بالعنف أو بإعطاء مادة ضارة، أو ارتكاب فعل آخر مخالف للقانون دون أن يقصد إجهاضها، وتسبب عن ذلك إجهاضها).

(٢) نصت المادة ٣٣٦ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ على أن:

(من تسبب بإحدى وسائل العنف أو الاعتداء المذكورة في المادة ٣٣٣ بإجهاض حامل وهو على علم بحملها، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنوات).

(٣) نصت المادة ٣١٥ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْقَطْرِيِّ على أن:

(يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات كل من اعتدى عمداً بضرب أو نحوه على امرأة حبلى، مع علمه بذلك، وأفضى الاعتداء إلى إجهاضها).

(٤) نصت المادة ٣٨١ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: الإيذاء الخطير، على أنه:

(يعد الإيذاء الشخصي خطيراً، ويعاقب عليه بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، إذا نشأ عن الفعل... إجهاض الحامل المعتدى عليها).

(٥) نصت المادة ١٣٥ من قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيِّ على ما يأتي:

(١- يعد مرتكباً جريمة الإجهاض من يتسبب قصداً في إسقاط جنين لامرأة. إلا إذا حدث الإسقاط في أي من الحالات الآتية: إذا:

أ- كان الإسقاط ضرورياً للحفاظ على حياة الأم.

ب- كان الحبل نتيجة لجريمة اغتصاب، ولم يبلغ تسعين يوماً، ورغبت المرأة في الإسقاط.

والمادة ٢٤٩ من قانون الجزاء العماني^(١).

وفي كل مادة منها قيود وأحكام.

حكم مُسْقِط الحبلِ بإعطائها الأدوية واستعمال وسائل الإسقاط

(كل من أسقط عمداً امرأة حبلٍ بإعطائها أدوية، أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك، أو بدلائلها عليها، سواء كان برضاها أم لا، يعاقب بالحبس).

وهذا نص المادة ٢٦١ من قانون العقوبات المصري.

ج- ثبت أن الجنين كان ميتاً في بطن أمه.

٢- من يرتكب جريمة الإجهاض يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أو بالغرامة، أو بالعقوبتين معاً، وذلك دون مساس بالحق في الدية).

ونصت المادة ١٣٦ من قانون العقوبات السوداني: الفعل المؤدي إلى الإجهاض، على أن:

(من يرتكب فعلاً يؤدي إلى إجهاض حبلٍ، وهو يعلم أنها حبلٍ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة، أو بالغرامة، أو بالعقوبتين معاً، وذلك دون مساس بالحق في الدية).

ونصت المادة ١٣٧ من قانون العقوبات السوداني: تسبب موت الجنين، على أن:

(من يرتكب فعلاً يؤدي إلى موت الجنين في بطن أمه، أو يفضي إلى أن يولد ميتاً، أو إلى أن يموت بعد ولادته، وذلك دون أن يكون الفعل ضرورياً لإنقاذ حياة الأم أو حمايتها من ضرر جسيم، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين، أو بالغرامة، أو بالعقوبتين معاً. وذلك دون مساس بالحق في الدية).

(١) نصت المادة ٢٤٩ من قانون الجزاء العماني على أنه:

(يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى عشر إذا نشأ عن الإيذاء المقصود: ... إجهاض الحامل المعتدى عليها، إذا كان المعتدي على علم بحملها).

ويلاحظ أن هذه المادة لم تفرق بين رضا المرأة بذلك أو عدم رضاها.

وكذلك لم تفرق بين رضا المرأة وعدمه المواد الآتية:

المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات الجزائري^(١)، والمادة ٤٤٩ من قانون العقوبات المغربي^(٢)، والمادة ١٧٤ من قانون الجزاء الكويتي^(٣)، والفصل ٢١٤ من المجلة الجزائية التونسية^(٤).

(١) نصت المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات الجزائري على أن:

(كل من أجهض امرأة حاملاً أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى، سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار).

(٢) نصت المادة ٤٤٩ من قانون العقوبات المغربي على أن:

(من أجهض أو حاول إجهاض امرأة حبل أو يظن أنها كذلك، برضاها أو بدونه، سواء كان ذلك بواسطة طعام أو شراب أو عقاقير أو تحايل أو عنف أو أية وسيلة أخرى، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وغرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم.

وإذا نتج عن ذلك موتها، فعقوبته السجن من عشر إلى عشرين سنة).

(٣) نصت المادة ١٧٤ من قانون الجزاء الكويتي على أن:

(كل من أعطى أو تسبب في إعطاء امرأة، حاملاً كانت أو غير حامل، برضاها أو بغير رضاها، عقاقير أو مواد أخرى مؤذية، أو استعمل القوة أو أية وسيلة أخرى، قاصداً بذلك إجهاضها، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تجاوز ألف دينار...).

(٤) في الفصل ٢١٤ من المجلة الجزائية التونسية:

(كل من تولى أو حاول أن يتولى إسقاط حمل ظاهر أو محتمل بواسطة أطعمة أو مشروبات أو أدوية أو أية وسيلة أخرى، سواء كان ذلك برضا الحامل أو بدونه، يعاقب بخمسة أعوام سجنًا، وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار، أو بإحدى العقوبات).

إِلَّا أَنْ كُتِلَ مِنَ الْمَادَّةِ ٤١٧ / ٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ^(١)، وَالْمَادَّةِ ٣٢٢ / ١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ^(٢)، وَالْمَادَّةِ ٥٢٨ / ١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(٣)، وَالْمَادَّةِ ٥٤٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ^(٤)، وَالْمَادَّةِ ٣٤٠ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ^(٥)، وَالْمَادَّةِ ٣١٦ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْقَطَرِيِّ^(٦)، وَالْمَادَّةِ ٣٩١ مِنْ قَانُونِ

(١) نصت المادة ٤١٧ / ٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(ويعاقب بالعقوبة ذاتها «هي: بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين» من أجهضها عمداً برضاها).

(٢) نصت المادة ٣٢٢ / ١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ عَلَى أَن:

(من أقدم بأية وسيلة كانت على إجهاض امرأة برضاها عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات).

(٣) نصت المادة ٥٢٨ / ١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ عَلَى أَن:

(من أقدم بأية وسيلة كانت على إجهاض امرأة أو محاولة إجهاضها برضاها عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات).

(٤) نصت المادة ٥٤٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ عَلَى أَن:

(من أقدم بأي وسيلة كانت على تطريح امرأة أو محاولة تطريحها برضاها عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات).

(٥) نصت المادة ٣٤٠ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، أو بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم، من أجهضها عمداً برضاها بأية وسيلة كانت).

(٦) نصت المادة ٣١٦ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْقَطَرِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات كل من أجهض عمداً امرأة حبلى بإعطائها أدوية، أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات، إذا وقعت الجريمة بغير رضا المرأة...).

العُقُوبَاتُ اللَّيْبِيَّةُ^(١)، والمادة ٢٤٣ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ^(٢)، قيدت العُقُوبَةَ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِجْهَاضُ بِرِضَا الْمَرْأَةِ.

حُكْمُ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَضِيَتْ بِالْإِسْقَاطِ

(المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها، أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها، أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها، وتسبب الإسقاط عن ذلك حقيقة، تعاقب بالعُقُوبَةِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا). وهي الحبس، الوَارِدَةُ فِي الْمَادَّةِ ٢٦١.

وهو ما نصت عليه المادة ٢٦٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمِصْرِيِّ.

وعُقُوبَةُ الْحَبْسِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَاوِتَةً الْمَقْدَارَ بَيْنَ الْقَوَانِينِ، فَقَدْ نَصَّتْ عَلَيْهَا أَيْضاً: الْمَادَّةُ ٣٢١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ^(٣)، وَالْمَادَّةُ ٥٢٧ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(٤)،

(١) نصت المادة ٣٩١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيَّةِ: إسقاط الحَامِلِ بِرِضَاهَا، عَلَى أَنْ:

(كل من تسبب في إسقاط حَامِلٍ بِرِضَاهَا يَعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مَدَّةً لَا تَقُلُّ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ...).

(٢) نصت المادة ٢٤٣ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث من أقدم بأي وسيلة كانت على إجْهَاضِ امْرَأَةٍ بِرِضَاهَا، فِي غَيْرِ حَالَةِ الْضَّرُورَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا طَبِيبٌ قَانُونِيٌّ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْخَالِصِ بِأَنَّ الْإِجْهَاضَ كَانَ الْوَسِيلَةَ الْوَحِيدَةَ لِنَقَاطِ حَيَاةِ الْمَرْأَةِ).

(٣) نصت المادة ٣٢١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ عَلَى أَنْ:

(كل امرأة أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو رضيت بأن يستعمل لها غَيْرُهَا هَذِهِ الْوَسَائِلِ، تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات).

(٤) نصت المادة ٥٢٧ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ عَلَى أَنْ:

(كل امرأة أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو استعمله غَيْرُهَا بِرِضَاهَا، تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات).

والمادة ٥٤١ من قانون العقوبات اللُّبناني^(١)، والمادة ٣١٧ من قانون العقوبات القطري^(٢)، والمادة ٣٩١ و٣٩٢ من قانون العقوبات الليبي^(٣)، والمادة ٢٤٤ من قانون الجزاء العماني^(٤).

وزادت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الجزائري^(٥)، والمادة ٤٥٤ من قانون

(١) نصت المادة ٥٤١ من قانون العقوبات اللُّبناني على أن:

(كل امرأة طرحت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو استعمله غيرها برضاها، تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات).

(٢) نصت المادة ٣١٧ من قانون العقوبات القطري على أنه:

(تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات المرأة التي رضيت، بدون عذر طبي، تناول أدوية، أو استعملت وسائل مؤذية للإجهاض، وأدى ذلك إلى إجهاضها).

(٣) نصت المادة ٣٩١ من قانون العقوبات الليبي: إسقاط الحامل برضاها، على أن:

(كل من تسبب في إسقاط حامل برضاها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر. «وتقدم شطر هذه المادة أنفاً في مسقط الحبل برضاها». وتطبق العقوبة ذاتها على المرأة التي رضيت بإسقاط جنينها).

ونصت المادة ٣٩٢ من قانون العقوبات الليبي: إسقاط الحامل لنفسها، على أنه:

(تعاقب الحامل التي تسبب إسقاط حملها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر).

(٤) نصت المادة ٢٤٤ من قانون الجزاء العماني على أنه:

(تعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات كل امرأة أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو استعمله غيرها برضاها).

(٥) نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الجزائري على أنه:

(تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة من ٢٥٠ إلى ١٠٠٠ دينار المرأة التي أجهضت نفسها عمداً، أو حاولت ذلك، أو وافقت على استعمال الطرق التي أرشدت إليها، أو أعطيت لها لهذا الغرض).

الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيَّةِ^(١)، الغرامة إلى عُقُوبَةِ الْحَبْسِ.

وَحَيَّرَ قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ فِي الْمَادَّةِ ١٧٤ / ١ بَيْنَ الْحَبْسِ أَوْ الْغَرَامَةِ^(٢).
وَكَذَلِكَ الْمَادَّةُ ٣٢١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ^(٣)، وَالْمَادَّةُ ٣٤٠ مِنْ قَانُونِ
الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ^(٤)، وَالْمَادَّةُ ١٧٦ مِنْ قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ^(٥)، وَالْفَصْلُ ٢١٤ مِنْ
الْمَجْلَّةِ الْجَزَائِيَّةِ التُّونِسِيَّةِ^(٦).

(١) نصت المادة ٤٥٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(تُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَى سِتِّينَ، وَغَرَامَةٍ مِنْ ١٢٠ إِلَى خَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ، كُلُّ امْرَأَةٍ
أَجْهَضَتْ نَفْسَهَا عَمْدًا، أَوْ حَاوَلَتْ ذَلِكَ، أَوْ قَبِلَتْ أَنْ يَجْهَضَهَا غَيْرُهَا، أَوْ رَضِيَتْ بِاسْتِعْمَالِ
مَا رَشَدَتْ إِلَيْهِ، أَوْ مَا أُعْطِيَ لَهَا لِهَذَا الْغَرَضِ).

(٢) نصت المادة ١٧٤ / ١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مَدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى سَنَةٍ، وَبِغَرَامَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ، أَوْ بِأَحَدِي هَاتَيْنِ
الْعُقُوبَتَيْنِ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَجْهَضَتْ نَفْسَهَا بِأَيَّةِ وَسِيلَةٍ كَانَتْ، أَوْ مَكَّنَتْ غَيْرَهَا مِنْ ذَلِكَ بِرِضَاهَا).

(٣) نصت المادة ٣٢١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(تُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مَدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَوْ بِالْغَرَامَةِ الَّتِي لَا تَجَاوِزُ خَمْسِينَ دِينَارًا مِنْ
تَجْهِيضِ نَفْسِهَا بِغَيْرِ مَشُورَةٍ طَبِيبٍ وَبِمَعْرِفَتِهِ).

(٤) نصت المادة ٣٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(تُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مَدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى سَنَةٍ، أَوْ بِالْغَرَامَةِ الَّتِي لَا تَجَاوِزُ عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، أَوْ
بِالْعُقُوبَتَيْنِ مَعًا، كُلُّ حَبْلٍ أَجْهَضَتْ نَفْسَهَا عَمْدًا بِأَيَّةِ وَسِيلَةٍ كَانَتْ).

(٥) نصت المادة ١٧٦ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(كُلُّ امْرَأَةٍ حَامِلٍ تَنَاوَلَتْ عَقَاقِيرَ، أَوْ مَوَادَّ أُخْرَى مُؤْذِيَةً، أَوْ اسْتَعْمَلَتْ الْقُوَّةَ، أَوْ أَيْةَ وَسِيلَةٍ
أُخْرَى، قَاصِدَةً بِذَلِكَ إِجْهَاضَ نَفْسِهَا فَأَجْهَضَتْ، أَوْ سَمَحَتْ لِلْغَيْرِ بِإِجْهَاضِهَا عَلَى الْوَجْهِ
السَّالِفِ الذِّكْرِ، تُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مَدَّةً لَا تَجَاوِزُ خَمْسَ سَنَوَاتٍ، وَبِغَرَامَةٍ لَا تَجَاوِزُ خَمْسَةَ آلَافِ
دِينَارٍ، أَوْ بِأَحَدِي هَاتَيْنِ الْعُقُوبَتَيْنِ).

(٦) فِي الْفَصْلِ ٢١٤ مِنَ الْمَجْلَّةِ الْجَزَائِيَّةِ التُّونِسِيَّةِ:

أما قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيّ فَقَدْ نَصَّتِ الْمَادَّةُ ٢٤٠ مِنْهُ - الْإِجْهَاضَ الرِّضَائِيَّ، عَلَى أَنَّهُ:

(إِذَا تَمَّ الْإِجْهَاضُ بِرِضَاءِ الْمَرْأَةِ يَعْاقِبُ الْفَاعِلُ بِدِيَّةِ الْجَنِينِ غُرَّةً أَوْ الدِّيَّةَ كَامِلَةً حَسَبِ الْأَحْوَالِ، وَلَا تَسْتَحِقُّ الْمَرْأَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ شَيْئاً مِنَ الْغُرَّةِ أَوْ الدِّيَّةِ. وَإِذَا مَاتَتِ الْأُمُّ عَوْقِبَ الْفَاعِلِ بِدَفْعِ دِيَّةِ الْخَطَأِ.

وَفِي حَالَةِ إِجْهَاضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا فَعَلَيْهَا الدِّيَّةُ أَوْ الْغُرَّةُ حَسَبِ الْأَحْوَالِ).
وَيَلَاحِظُ أَنَّ هَذَا النَّصَّ مَأْخُوذٌ مِمَّا كَتَبَهُ الْفُقَهَاءُ، فَالْغُرَّةُ وَالدِّيَّةُ لَمْ تَرُدْ فِي أَيِّ مِنْ قَوَانِينِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي الْبَحْثِ.
وَبِذَلِكَ اخْتَلَفَ قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيّ عَمَّا سِوَاهُ.

إِفْضَاءُ الْإِجْهَاضِ بِرِضَا الْمَرْأَةِ إِلَى مَوْتِهَا

(وَإِذَا أَفْضَى الْإِجْهَاضُ أَوْ الْوَسِيلَةُ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْ فِي إِحْدَاثِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَمَّ الْإِجْهَاضُ، إِلَى مَوْتِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهَا، فَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ الْحَبْسُ مَدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى سَبْعِ سِنَوَاتٍ).
وَهُوَ مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْمَادَّةُ ٤١٧ / ٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ.

وَتَقَابَلَهَا الْمَادَّةُ ٣٢٢ / ٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ^(١)، وَالْمَادَّةُ ٥٢٨ / ٢ مِنْ

(وَتَعْاقِبُ بَعَامِينَ سَجْناً، وَبِخَطِيئَةٍ قَدَرَهَا أَلْفَا دِينَارٍ، أَوْ بِإِحْدَى الْعُقُوبَتَيْنِ، الْمَرْأَةُ الَّتِي أَسْقَطَتْ حَمْلَهَا، أَوْ حَاوَلَتْ ذَلِكَ، أَوْ رَضِيَتْ بِاسْتِعْمَالِ مَا أُشِيرَ بِهِ عَلَيْهَا، أَوْ وَقَعَ مَدَهَا بِهِ لِهَذَا الْغَرَضِ).

(١) نَصَّتِ الْمَادَّةُ ٣٢٢ / ٢ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(وَإِذَا أَفْضَى الْإِجْهَاضُ أَوْ الْوَسَائِلُ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْ فِي سَبِيلِهِ إِلَى مَوْتِ الْمَرْأَةِ عَوْقِبَ الْفَاعِلِ بِالشَّاقَةِ الْمُؤَقَّتَةِ مَدَّةً لَا تَقُلُّ عَنْ خَمْسِ سِنَوَاتٍ).

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(١)، والمادة ٥٤٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ^(٢)، والمادة

٣٠٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ^(٣)، والمادة ٣٩٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ^(٤)،

(١) نصت المادة ٥٢٨ / ٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ على أنه:

(وإذا أفضى الإجهاض أو الوسائل التي استعملت في سبيله إلى موت المرأة عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة من أربع إلى سبع سنوات).

والفقرة ٣ من المادة نفسها تنص على ما يأتي:

(وتكون العقوبة من خمس سنوات إلى عشر سنوات إذا تسبب الموت عن وسائل أشد خطراً من الوسائل التي رضيت بها المرأة).

(٢) نصت المادة ٥٤٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ على أنه:

(إذا أفضى الإجهاض أو الوسائل التي استعملت في سبيله إلى موت المرأة عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة من أربع إلى سبع سنوات).

وتكون العقوبة من خمس سنوات إلى عشر سنوات إذا تسبب الموت عن وسائل أشد خطراً من الوسائل التي رضيت بها المرأة).

(٣) نصت المادة ٣٠٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ على أن:

(كل من أجهض امرأة حاملاً أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى، سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار).

وإذا أفضى الإجهاض إلى الموت فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وفي جميع الحالات يجوز الحكم علاوة على ذلك بالمنع من الإقامة).

(٤) نصت المادة ٣٩٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: إسقاط الحامل أو إيذاؤها، على أنه:

(... وإذا نتج عن الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٩١ «الإسقاط برضاها» موت المرأة، تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات...).

والمادة ٢٤٥ من قانون الجزاء العماني^(١).

إجْهَاضُ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا

(يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من أجهض امرأة بدون رضاها).

وهو ما نصت عليه المادة ٤١٨ / ١ من قانون العقوبات العراقي.

ونحوها: المادة ٣٢٣ / ١ من قانون العقوبات الأردني^(٢)، والمادة ٥٢٩ / ١ من قانون العقوبات السوري^(٣)، والمادة ٥٤٣ من قانون العقوبات اللبناني^(٤)، والمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات البحريني^(٥)، والمادة ٣١٦ من قانون العقوبات القطري^(٦)،

(١) نصت المادة ٢٤٥ من قانون الجزاء العماني على أنه:

(إذا أفضى الإجهاض إلى موت المرأة يعاقب الفاعل بالسجن سبع سنوات على الأقل).

(٢) نصت المادة ٣٢٣ / ١ من قانون العقوبات الأردني على أن:

(من تسبب عن قصد بإجهاض امرأة دون رضاها عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على عشر سنوات).

(٣) نصت المادة ٥٢٩ / ١ من قانون العقوبات السوري على أن:

(من تسبب عن قصد بإجهاض امرأة دون رضاها عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل).

(٤) نصت المادة ٥٤٣ من قانون العقوبات اللبناني على أن:

(من تسبب عن قصد بتطريح امرأة دون رضاها عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل).

(٥) نصت المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات البحريني على أنه:

(يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من أجهض امرأة دون رضاها).

(٦) نصت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات القطري على أنه:

والمادة ٣٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيَّةِ^(١)، والمادة ٣٠٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيَّةِ^(٢)، والمادة ٣٩٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيَّةِ^(٣)، والمادة ٢٤٢ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ^(٤).

أما المادة ٢٣٩ - الإِجْهَاضُ بِغَيْرِ الرِّضَا، من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ، فقد نصت على أن:

(كل من أجهض عمداً امرأة دون رضاها، يعاقب بديّة الجنين عُرة هي نصف عُشر الدّية، إذا أسقط جنينها متخلفاً أو مات في بطنها.

فإذا انفصل الجنين حياً نتيجة الإسقاط ومات، عوقب الجاني دية كاملة، وفي أي من الحالتين المذكورتين يعزر الجاني فضلاً عما سبق بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات.

فإذا أفضت مباشرة الإِجْهَاضُ إلى موت المَجنِيّ عليها، أو كان من باشر

(... وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات إذا وقعت الجريمة بغير رضا المرأة...).

(١) نصت المادة ٣٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيَّةِ على أنه:

(ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات من أجهض عمداً حبلى بغير رضاها).

(٢) انظر المادة ٣٠٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيَّةِ المتقدمة، وفيها: الْعُقُوبَةُ (سواء وافقت على ذلك أو لم توافق).

(٣) نصت المادة ٣٩٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيَّةِ: إسقاط الحامل دون رضاها، على أن:

(كل من تسبب في إسقاط حامل دون رضاها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ست سنين).

(٤) نصت المادة ٢٤٢ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ على أنه:

(يعاقب بالسجن خمس سنوات على الأقل من تسبب عن قصد بإجهاض امرأة دون رضاها).

الإجهاض طبيياً أو قابلة كانت عُقُوبَةُ التَّعْزِيرِ الحبس الذي لا يَزِيدُ على عشر سنوات).
 وواضح أن نَصَّ هَذِهِ المادَّةِ مستقًى مما ذكره الفُقُهَاءُ في كتبهم التي أشرت إليها
 سَابِقاً فِي البَحْثِ، فاختلف عن كل قوانين البلاد العَرَبِيَّةِ التي عرضتها، حين ذكر الغُرَّة
 والِدِّيَّة.

وتقدم مثل ذَلِكَ في المادَّة ٢٤٠ - الإجهاض الرضائي.

إفشاء الإجهاض بدون رضا المرأة إلى موتها

(تكون العُقُوبَةُ السجن مدَّةً لا تَزِيدُ على خمس عشرة سنة إذا أفضى الإجهاض أو
 الوسيلة التي استعملت في إحداثه، ولو لم يتم الإجهاض، إلى موت المَجْنِيٍّ عليها).
 وهو ما نصت عليه المادَّة ٤١٨ / ٢ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ العِرَاقِيِّ.

ونحوها: المادَّة ٣٢٣ / ٢ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ الأُرْدُنِّيِّ^(١)، والمادَّة ٥٢٩ / ٢ من
 قَانُونِ العُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(٢)، والمادَّة ٥٤٣ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ^(٣)، والمادَّة

(١) نصت المادَّة ٣٢٣ / ٢ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ الأُرْدُنِّيِّ على أنه:

(ولا تنقص العُقُوبَةُ عن عشر سنوات إذا أفضى الإجهاض أو الوسائل المستعملة إلى
 موت المرأة).

(٢) نصت المادَّة ٥٢٩ / ٢ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ السُّورِيِّ على أنه:

(ولا تنقص العُقُوبَةُ عن عشر سنوات إذا أفضى الإجهاض أو الوسائل المستعملة إلى
 موت المرأة).

(٣) نصت المادَّة ٥٤٣ من قَانُونِ العُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيِّ على أنه:

(ولا تنقص العُقُوبَةُ عن عشر سنوات إذا أفضى بالإجهاض أو الوسائل المستعملة إلى
 موت المرأة).

٣٢٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ^(١). وَهَذِهِ الْمَوَادُّ نَصَّتْ فِي شَطْرِهَا الْأَوَّلَ عَلَى أَنْ حَالَةَ الْإِجْهَاضِ هَذِهِ هِيَ بِدُونِ رِضَا الْمَرْأَةِ.

وَالْمَادَّةُ ٣٠٤ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ^(٢)، وَالْمَادَّةُ ٣٩٣ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ^(٣)، وَالْمَادَّةُ ٢٣٩ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ^(٤).

الشروع في الإسقاط

(لا عقاب على الشروع في الإسقاط).

وهو ما نصت عليه المادة ٢٦٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمِصْرِيِّ.

ومثلها: المادة ٣٢٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ^(٥).

لَكِنْ الْمَادَّةُ ٣٠٤ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ نَصَّتْ عَلَى عُقُوبَةِ الشَّرْعِ فِي الْإِجْهَاضِ، فَقَرَّرَتْ أَنْ:

(١) نصت المادة ٣٢٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(وَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ السَّجْنُ إِذَا أَفْضَتْ مَبَاشَرَةً الْإِجْهَاضَ إِلَى مَوْتِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهَا).

(٢) نصت المادة ٣٠٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(وَإِذَا أَفْضَى الْإِجْهَاضُ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ السَّجْنُ الْمُؤَقَّتُ مِنْ عَشْرِ سَنَوَاتٍ إِلَى

عَشْرِينَ سَنَةً).

(٣) نصت المادة ٣٩٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: إِسْقَاطُ الْحَامِلِ أَوْ إِيْذَاؤُهَا، عَلَى أَنَّهُ:

(إِذَا نَتَجَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الْمَادَّةِ ٣٩٠ «الْإِسْقَاطُ دُونَ رِضَاهَا» مَوْتُ الْمَرْأَةِ،

تَكُونُ الْعُقُوبَةُ السَّجْنُ مَدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى عَشْرِ سَنَوَاتٍ).

(٤) تقدم أنفاً نص المادة ٢٣٩ - الْإِجْهَاضُ بِغَيْرِ الرِّضَا، مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ.

(٥) نصت المادة ٣٢٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيِّ عَلَى أَنْ:

(لا عقاب على الشروع في الإِجْهَاضِ).

(كل من أجهض امرأةً حَامِلاً... سواء وافقت على ذلك أو لم توافق، أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار).

وتقدم نص هذه المادة في حكم مسقط الحبل بإعطائها الأدوية.

أما المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الإماراتي، فقد نصت على أنه:

(ويعاقب على الشروع في ارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة بنصف العقوبات المقررة فيها).

الاجاني يمارس الإجهاض ونحوه عادةً

(إذا ثبت أن الجاني يمارس عادةً الأفعال المشار إليها في المادة ٣٠٤، فتضاعف عقوبة الحبس في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، وترفع عقوبة السجن المؤقت إلى الحد الأقصى).

وهو ما نصت عليه المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الجزائري.

ونحوها ما ورد في المادة ٤٥٠ من قانون العقوبات المغربي^(١)، والمادة ٥٣٢ / ٢

(١) نصت المادة ٤٥٠ من قانون العقوبات المغربي على أنه:

(إذا ثبت أن مرتكب الجريمة يمارس الأفعال المشار إليها في المادة السابقة بصفة معتادة، ترفع عقوبة الحبس إلى الضعف في الحالة المشار إليها في الفقرة الأولى).

وتكون عقوبة السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية.

وفي الحالة التي تطبق فيها عقوبة جُنْحِيَّة فقط حسب هذه المادة أو مادة ٤٤٩ فإنه يجوز علاوةً على ذلك أن يحكم على الفاعل بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في المادة ٤٠، وبالمنع من الإقامة من خمس سنوات إلى عشر).

من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(١).

التحريض على الإجهاض وتسهيل القيام به

تطبق عُقُوبَاتُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا فِي الْقَانُونِ عَلَى مَنْ حَرَّضَ عَلَى الْإِجْهَاضِ أَوْ سَهَّلَ أَمْرَ الْقِيَامِ بِهِ أَوْ أَرْشَدَ إِلَيْهِ.

وهذا ما ورد في المادة ٥٢٥ و ٥٢٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(٢)، والمادة ٥٣٩

(١) نصت المادة ٥٣٢ / ٢ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(ويكون الأمر كذلك - تشديد العقوبة - إذا كان المُجْرِمُ قد اعتاد بيع العقاقير وسائر المواد المعدة للإجهاض).

وفي الفقرة ٣ من هذه المادة:

(ويستهدف المُجْرِمُ فضلاً عن ذلك لل منع من مزاوله مهنته أو عمله، وإن لم يكونا منوطين بإذن السلطة أو نيل شهادة).

وفي الفقرة ٤ من هذه المادة:

(ويمكن الحكم أيضاً بإقفال المحل).

(٢) نصت المادة ٥٢٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ عَلَى أَن:

(كل دعاوى بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٠٨ يقصد منها نشر أو ترويج أو تسهيل استعمال وسائل الإجهاض يعاقب عليها بالحبس من شهرين إلى سنتين، والغرامة من مائة إلى مائتين وخمسين ليرة).

ونصت المادة ٥٢٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(يعاقب بالعقوبة نفسها من باع أو عرض للبيع أو اقتنى بقصد البيع مواد معدة لإحداث الإجهاض أو سهل استعمالها بأية طريقة كانت).

و ٥٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ^(١)، والمادة ١٧٧ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ^(٢)،
والمادة ٢٤٦ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ^(٣)، والمادة ٣٠٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ
الْجَزَائِرِيِّ^(٤)، والمادة ٣١٠ منه (المعدلة)، والمادة ٤٥١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ،

(١) نصت المادة ٥٣٩ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ معدلة وفقاً للقانون ٢٣٩ تاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٩٣ على أن:

(كل دعوى بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٠٩ يقصد منها نشر أو ترويج أو تسهيل استعمال وسائل الإجهاض يعاقب عليها بالحبس من شهرين إلى سنتين، وبالغرامة من مئة ألف إلى خمسمائة ألف ليرة).

ونصت المادة ٥٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ على أنه:

(يعاقب بالعقوبة نفسها من باع أو عرض للبيع أو اقتنى بقصد البيع مواد معدة لإحداث الإجهاض أو سهل استعمالها بأي طريقة كانت).

(٢) نصت المادة ١٧٧ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ على أن:

(كل من أعد أو باع أو عرض أو تصرف بأي وجه كان في مواد من شأنها أن تستعمل في إحداث الإجهاض، وهو عالم بذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف روبية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك مع مراعاة المادة ١٧٥).

(٣) نصت المادة ٢٤٦ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيِّ على أنه:

(يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ «وهي السجن من ستة أشهر إلى ثلاث» كل من:

١. توسل إحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٤ من هذا القانون، بغية نشر أو ترويج أو تسهيل استعمال وسائل الإجهاض.

٢. باع أو عرض للبيع أو اقتنى بقصد البيع مواد معدة للإجهاض أو سهل استعمالها بأي طريقة كانت).

(٤) نصت المادة ٣٠٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ على ما يأتي:

(الأطباء أو القابلات أو جراحو الأسنان أو الصيادلة، وكذلك طلبة الطب أو طب

والمادة ٤٥٥ منه (المعدلة)^(١).

الأسنان وطلبة الصيدلة ومستخدمو الصيدليات ومحضرو العقاقير وصانعو الأربطة الطبية وتجار الأدوات الجراحية والممرضون والممرضات والمدلكون والمدلكات الذين يرشدون عن طرق إحداث الإجهاض أو يسهلونه أو يقومون به تطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ على حسب الأحوال.

ويجوز الحكم على الجناة بالحرمان من ممارسة المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٣ فضلاً عن جواز الحكم عليهم بالمنع من الإقامة).

ونصت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الجزائري (المعدلة) على أن:

(يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حرض على الإجهاض، ولو لم يؤد تحريضه إلى نتيجة ما، وذلك بأن:

- ألقى خطاباً في أماكن أو اجتماعات عمومية.

- أو باع أو طرح للبيع أو قدم ولو في غير علانية أو عرض أو ألصق أو وزع في الطريق العمومي أو في الأماكن العمومية أو وزع في المنازل كتباً أو كتابات أو مطبوعات أو إعلانات أو ملصقات أو رسوماً أو صوراً رمزية أو سلم شيئاً من ذلك مغلفاً بشرائط أو موضوعاً في ظروف مغلقة أو مفتوحة إلى البريد أو إلى أي عامل توزيع أو نقل.

- أو قام بالدعاية في العيادات الطبية الحقيقية أو المزعومة).

(١) نصت المادة ٤٥١ من قانون العقوبات المغربي على ما يأتي:

(الأطباء والجراحون وملاحظو الصحة وأطباء الأسنان والقابلات والموليدات والصيدالة وكذلك طلبة الطب أو طب الأسنان أو الصيدلة وعُمَّال الصيدليات والعشابون والمضمدون وبائعو الأدوات الجراحية والممرضون والمدلكون والمعالجون بالتسبب والقابلات العرفية، الذين يرشدون إلى وسائل تحدث الإجهاض أو ينصحون باستعمالها أو يباشرنها، يعاقبون بالعقوبات المقررة في أحد المادتين ٤٤٩ و ٤٥٠ على حسب الأحوال.

ويحكم على مرتكب الجريمة علاوة على ذلك بالحرمان من مزاولة المهنة المقرر في المادة ٨٧ إما بصفة نهائية، أو لمدة محدودة).

الإجهاض لإنقاذ حياة الأم

(لا عُقُوبَةُ عَلَى الإِجْهَاضِ إِذَا اسْتَوْجَبَتْهُ ضَرُورَةُ إِنْقَاضِ حَيَاةِ الْأُمِّ مِنَ الْخَطَرِ، مَتَى أَجْرَاهُ طَبِيبٌ أَوْ جَرَّاحٌ فِي غَيْرِ خَفَاءٍ، وَبَعْدَ إِبْلَاغِهِ السُّلْطَةَ الْإِدَارِيَّةَ).

وهو ما نصت عليه المادة ٣٠٨ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ.

وَتَوَافَقَهَا الْمَادَّةُ ٤٥٣ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ (المعدلة)^(١)، وَالْمَادَّةُ ١٣٥ / ١

ونصت المادة ٤٥٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ (المعدلة) على أنه:

(يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين، وغرامة من مائة وعشرين إلى ألفي درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من حرّض على الإجهاض ولو لم يؤد هذا التحريض إلى نتيجة ما.

وتجري نفس العقوبات على كل من باع أدوية أو مواد أو أجهزة أو أشياء، كيفما كان نوعها أو عرضها للبيع أو عمل على بيعها، أو وزعها أو عمل على توزيعها بأية طريقة كانت مع علمه أنها معدة للإجهاض، حتى ولو كانت هذه الأدوية أو المواد أو الأجهزة أو الأشياء المُقْتَرَحَة كَوَسَائِلٍ فَعَالَةٍ لِلإِجْهَاضِ غَيْرِ قَادِرَة عَمَلِيًّا عَلَى تَحْقِيقِهِ.

غير أنه إذا ما تحقق الإجهاض على أثر الْعَمَلِيَّاتِ وَالْأَعْمَالِ الْمَشَارِإِلِيهَا فِي الْمَقْطَعِ السَّابِقِ فَإِنَّ الْعُقُوبَاتِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا فِي الْمَادَّةِ ٤٤٩ مِنْ الْقَانُونِ الْجِنَائِيِّ تَطْبُقُ عَلَى الْقَائِمِينَ بِالْعَمَلِيَّاتِ أَوْ الْأَعْمَالِ الْمَذْكُورَةِ).

(١) نصت المادة ٤٥٣ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ (المعدلة) على أنه:

(لا عقاب على الإجهاض إذا استوجبته ضرورة المحافظة على صحة الأم متى قام به عِلَانِيَّةً طَبِيبٌ أَوْ جَرَّاحٌ بِإِذْنٍ مِنَ الزَّوْجِ.

ولا يطالب بهذا الإذن إذا ارتأى الطبيب أن حياة الأم في خطر، غير أنه يجب عليه أن يشعر بذلك الطبيب الرئيسي للعائلة أو الإقليم.

وعند عدم وجود الزوج أو إذا امتنع الزوج من إعطاء موافقته أو عاقه عن ذلك عائق فإنه

من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيَّةِ^(١)، والمادة ١٧٥ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ^(٢)، والمادة ٢٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ^(٣).

الظرف القضائي المخفف

(ويعد ظرفاً قضائياً مخففاً إجهاض المرأة نفسها اتفاقاً للعار إذا كانت قد حملت سفاحاً).

وكذلك الأمر في هذه الحالة بالنسبة لمن أجهضها من أقربائها إلى الدرجة الثانية). وهو ما نصت عليه المادة ٤١٧ / ٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيِّ.

ويؤاqqه ما ورد في المادة ٥٣١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيَّةِ^(٤)، والمادة ٥٤٥ من

لا يسوغ للطبيب أو الجراح أن يقوم بالعملية الجراحية أو يستعمل علاجاً يمكن أن يترتب عنه الإجهاض إلا بعد شهادة مكتوبة من الطبيب الرئيسي للعائلة أو الإقليم يصرح فيها بأن صحة الأم لا تمكن المحافظة عليها إلا باستعمال مثل هذا العلاج).

(١) نصت المادة ١٣٥ / ١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيَّةِ على أنه:

(يعد مرتكباً جريمة الإجهاض من يتسبب قصداً في إسقاط جنين لامرأة، إلا إذا حدث الإسقاط في أي من الحالات الآتية، إذا:

أ- كان الإسقاط ضرورياً للحفاظ على حياة الأم).

(٢) نصت المادة ١٧٥ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ على أن:

(لا عقوبة على من أجهض امرأة حاملاً إذا كان متوافراً على الخبرة اللازمة، وفعل ذلك وهو يعتقد بحسن نية أن هذا العمل ضروري للمحافظة على حياة الحامل).

(٣) في المادة ٢٤٠ - الإجهاض الرضائي، من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ:

(... ولا عقوبة إذا قرر طبيب مختص أن الإجهاض ضروري للمحافظة على حياة الأم).

(٤) نصت المادة ٥٣١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيَّةِ على أنه:

(تستفيد من عذر مخفف المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ^(١).

أما المادة ٣٢٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ فقد أوردت الحكم نفسه، إلا أنها وسعت درجة القرابة، فأوصلتها إلى الثالثة^(٢).

وخفضت المادة ٣٩٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ الْعُقُوبَةَ إِلَى النِّصْفِ^(٣).

ولا يعد جريمة في المادة ١٣٥ / ١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيَّةِ فِي حَالَةِ الْاِغْتِصَابِ بِشُرُوطِ^(٤). وفي الفصل ٢١٤ من الْمَجْلَّةِ الْجَزَائِيَّةِ التُّونِيسِيَّةِ بِشُرُوطِ

ويستفيد كذلك من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَتَيْنِ ٥٢٨ و ٥٢٩ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى شَرَفِ إِحْدَى فُرُوعِهِ أَوْ قَرِيْبَاتِهِ حَتَّى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ).
(١) نصت المادة ٥٤٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ:

(تستفيد من عذر مخفف المرأة التي تطرح نفسها محافظة على شرفها.

وكذلك يستفيد من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَتَيْنِ ٥٤٢ و ٥٤٣ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى شَرَفِ إِحْدَى فُرُوعِهِ أَوْ قَرِيْبَاتِهِ حَتَّى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ).
(٢) نصت المادة ٣٢٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيِّ عَلَى أَنَّهُ:

(تستفيد من عذر مخفف المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها.

ويستفيد كذلك من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَتَيْنِ ٣٢٢ و ٣٢٣ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى شَرَفِ إِحْدَى فُرُوعِهِ أَوْ قَرِيْبَاتِهِ حَتَّى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ).
(٣) نصت المادة ٣٩٤ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: الْإِسْقَاطُ صِيَانَةٌ لِلْعَرَضِ، عَلَى أَنَّهُ:

(إذا ارتكب فعل من الأفعال الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَوَادِّ الْمَتَقَدِّمَةِ صِيَانَةٌ لِعَرَضِ الْفَاعِلِ أَوْ أَحَدِ ذَوِي قَرْبَاهُ تَفْرُضُ الْعُقُوبَاتُ الْمَبْنِيَّةُ فِيهَا مَعَ تَخْفِيفِهَا بِمَقْدَارِ النِّصْفِ).
(٤) نصت المادة ١٣٥ / ١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّودَانِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ:

(يعد مرتكباً جريمة الإجهاض من يتسبب قصداً في إسقاط جنين لامرأة، إلا إذا حدث الإسقاط في أي من الحالات الآتية، إذا: ...

ب- كان الحبل نتيجة لجريمة اغتصاب، ولم يبلغ تسعين يوماً، ورغبت المرأة في الإسقاط).

أَيْضاً^(١).

الظرف القضائي المشدد

(إذا كان المُسْقِط طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة يحكم عليه بالسجن المشدد).

وهو ما نصت عليه المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات المصري.

وهذا الظرف المشدد ورد في: نص المادتين ٤١٧ / ٣ و ٤١٨ / ٣ من قانون

العقوبات العراقي^(٢)، والمادة ٣٢٥ من قانون العقوبات الأردني^(٣)، والمادة ٥٣٢ / ١

(١) في الفصل ٢١٤ من المَجَلَّة الجزائية التُّونِسِيَّة:

(يرخص في إبطال الحمل خلال الثلاثة أشهر الأولى منه من طرف طبيب مباشر لمهنته بصفة قانونية في مؤسَّسة استشفائية أو صحية أو في مصحة مرخص فيها.

كما يرخص فيه بعد الثلاثة أشهر، إن خشي من مُوَاصَلَة الحمل، إن تتسبب في انهيار صحة الأم أو توازنها العصبي، أو كان يتوقع أن يصاب الوليد بمرض أو آفة خطيرة، وفي هذه الحالة يجب أن يتم ذلك في مؤسَّسة مرخص فيها.

إن إبطال الحمل المشار إليه بالفقرة السابقة يجب إجراؤه بعد الاستظهار لدى الطبيب الذي سيتولى ذلك بتقرير من الطبيب الذي يباشر المعالجة).

(٢) نصت المادة ٤١٧ / ٣ من قانون العقوبات العراقي على أنه:

(ويعد ظرفاً مشدداً للجاني - المُجْهَض عمداً برضا المرأة - إذا كان طبيباً أو صيدلياً أو كيميائياً أو قابلة أو أحد معاونيهم).

ونصت المادة ٤١٨ / ٣ من قانون العقوبات العراقي على أنه:

(ويعد ظرفاً مشدداً للجاني - المُجْهَض عمداً بدون رضا المرأة - إذا كان طبيباً أو صيدلياً أو كيميائياً أو قابلة أو أحد معاونيهم. وعلى المحكمة أن تأمر بمنعه من مزاوله مهنته أو عمله مدة لا تزيد على ثلاث سنوات).

(٣) نصت المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات الأردني على أنه:

من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ^(١)، والمادة ٣١٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْقَطَرِيِّ^(٢)، والمادة ٣٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ^(٣)، والمادة ٣٩٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ^(٤)، والمادة ١٧٤ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ^(٥)، والمادة ٢٣٩ - الإِجْهَاضُ بِغَيْرِ الرِّضَا، من

(إذا كان مرتكب الجرائم الْمَنْصُوصِ عليها في هَذَا الفصل - أي: الفصل الثالث في الإِجْهَاض - طبيباً أو جَرَّاحاً أو صيدلياً أو قابلة، يزداد على الْعُقُوبَةِ المعينة مقدار ثلثها).
(١) نصت المادة ٥٣٢ / ١ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيِّ على أنه:

(إذا ارتكب إحدى الْجُنَحِ الْمَنْصُوصِ عليها في هَذَا الفصل طبيب أو جَرَّاح أو قابلة أو عقار أو صيدلي أو أحد مستخدميهم، فاعلين كانوا أو محرضين أو متدخلين شددت الْعُقُوبَةُ وفقاً للمادة ٢٤٧).
(٢) نصت المادة ٣١٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْقَطَرِيِّ على أنه:

(يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات كل من أجهض عمداً امرأة حبلى بإعطائها أدوية، أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك).
وتكون الْعُقُوبَةُ الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات إذا وقعت الجريمة بغير رِضَا المرأة، أو إذا كان من قام بالإِجْهَاض طبيباً، أو جَرَّاحاً، أو صيدلياً، أو قابلة، أو من الْعَامِلِينَ بإحدى المهن المعاونة لمهنة الطب أو الصيدلة).
(٣) نصت المادة ٣٤٠ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْإِمَارَاتِيِّ على أنه:

(إذا كان من أجهضها طبيباً أو جَرَّاحاً أو صيدلانياً أو قابلة أو أحد الفنيين كانت الْعُقُوبَةُ السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وذلك دون الإخلال بأية عُقُوبَةٍ أَشَدَّ ينص عليها قَانُونُ آخر).
(٤) نصت المادة ٣٩٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: ظروف تشديد، على أنه:

(إذا ارتكب إحدى الجنايات الْمَنْصُوصِ عليها في المواد ٣٩٠ و ٣٩١ فقرة أولى و ٣٩٣ - وتقدمت هذه المواد الثلاث - شخص يزاول مهنة طبية، تزداد الْعُقُوبَةُ في شأنه بمقدار لا يجاوز النصف).
(٥) نصت المادة ١٧٤ من قَانُونِ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيِّ على ما يأتي:

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ^(١).

حرمان الجاني من الوظيفة

(كل حكم بالمؤاخذة عن جريمة، مما أُشير إليه في هذا الفرع «أي: الفرع ١ في الإِجْهَاضِ»، ينتج عنه بحكم القانون الحرمان من مزاولة أي وظيفة أو القيام بأي عمل، بأي صفة كانت، في مصحة أو دار للولادة أو في أي مُؤَسَّسة عامة أو خاصة تستقبل عادة، سواء بمقابل أو بغير مقابل، نساء في حالة حمل حقيقي أو ظاهر أو مفترض أياً كان عددهن.

وينتج الحرمان أيضاً عن الحكم بالمؤاخذة من أجل المحاولة أو المشاركة في تلك الجرائم).

وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ.

مخالفة الجاني الحُكْمَ الذي يقضي بحرمانه من مهنته

(كل من يخالف الحُكْمَ الْقَاضِيَّ بحرمانه من ممارسة مهنته بمُقْتَضَى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٦ يعاقب بالحبس من ستة أشهر على الأقل إلى سنتين على الأكثر، وبغرامة من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دِينَار، أو بإحدى هاتين الْعُقُوبَتَيْنِ.

ويجوز علاوة على ذَلِكَ الحكم بالمنع من الإقامة).

(...) فإذا كان الفاعل طبيباً أو صيدلياً أو قابلة أو من الْعَامِلِينَ في المهن المعاونة لمهنة الطب أو الصيدلية كانت الْعُقُوبَةُ الحبس لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تتجاوز ألفي دِينَار، وَذَلِكَ مع مراعاة ما نصت عليه المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١م بشأن مزاولة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما).

(١) تقدم نص المادة ٢٣٩ - الإِجْهَاضُ بغير الرضا - من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيِّ في: (إِجْهَاض المرأة بغير رضاها).

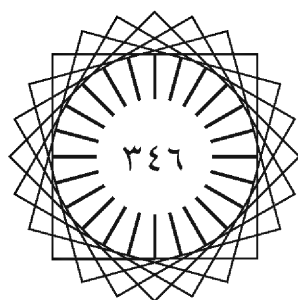
وهو ما نصت عليه المادة ٣٠٧ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيِّ (المعدلة).
ونحوها المادة ٤٥٨ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ^(١)، والمادة ٣٩٥ من قَانُونِ
الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ^(٢).

(١) نصت المادة ٤٥٨ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيِّ على أنه:

(من خالف الحرمان من مزاولة المهنة المقررة في المادتين السابقتين، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وغرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط).

(٢) نصت المادة ٣٩٥ من قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيِّ: ظروف تشديد، على أنه:

(...) وفي حالة العود يجرم الفاعل من مزاولة المهنة الطبية مدة تساوي مدة العقوبة المحكوم بها عليه).



الفصل الرابع

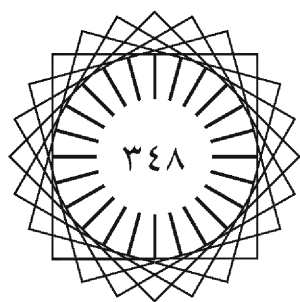
الجَنِينُ الْمُشَوَّه

وفيه ما يأتي:

تَمْهِيد.

المَبْحَثُ الأول: إسقاط الجَنِينِ الْمُشَوَّه قبل نفخ الروح.

المَبْحَثُ الثاني: إسقاط الجَنِينِ الْمُشَوَّه بعد نفخ الروح.



تَمْهِيد

لِتَشَوُّهُ الْجَنِينُ أسباب عديدة، منها وراثية، ومنها مرضية.

وأشهر الأمراض التي تسبب تشوُّه الجنين ما كان سببه: الزنا، واللواط، والخمور، والمخدرات، وأكل لحم الخنزير.

وكل هذه الأسباب اجتثها الإسلام من الجذور، فحاربها، ومنعها، وحرّمها تحريماً قاطعاً، فحمى بذلك الجنين من هذه الأمراض الوييلة التي قد تقتله، أو تسبب له تشوُّهاً^(١).

وإذا ثبت عند الأطباء بشكل يقيني أن الجنين مصاب بتشوهات خلقية أو بعوق يجعل حياته إذا ولد متعثرة جسدياً ونفسياً ومتخلفة وسقيمة، بحيث يصبح عبأً ثقيلاً على كاهل أهله، ومصدر تعذيب له ولأسرته ولمجتمعه، فهل يجوز شرعاً إسقاط ذلك الجنين قبل نفخ الروح؟ ونفخ الروح يكون بعد تمام أربعة أشهر، أي: بعد ١٢٠ يوماً، ودخوله في الخامس.

ولو فرضنا أن تلك التشوهات اكتشفت بعد نفخ الروح، فهل يجوز شرعاً إسقاطه؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، لا بد لنا من التفريق بين حالة الإسقاط قبل نفخ الروح، وبين حالة الإسقاط بعد نفخ الروح، وذلك في المبحثين الآتين:

(١) الجنين المشوّه: د. مُحَمَّدٌ عَلِيّ البَار، مَجَلَّةُ الْمَجْمَعِ الْفِقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، السنة الثانية - العدد الرابع ص ٤٥١ وما بعدها. وفي هذا البحث عرض الدكتور البَار صوراً للتشوهات في الجنين تقشع منها الأبدان، وتشمئز منها النفوس.

المُبَحِّث الأول: إسقاط الجنين المُشَوَّه قبل نفخ الروح.

المُبَحِّث الثاني: إسقاط الجنين المُشَوَّه بعد نفخ الروح.

وذلك لأننا قدمنا في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح أقوال الفقهاء المتعددة فيه،

وهي في الحقيقة تنسحب على الجنين المُشَوَّه قبل نفخ الروح فيه.

وكذلك بعد نفخ الروح فيه.

المبحث الأول

إسقاط الجنين المشوه قبل نفخ الروح

وفيه قولان:

القول الأول: الجواز.

وتقدمت آراء الفقهاء في إسقاط الجنين قبل نفخ الروح، سواء كان مشوهاً أم غير مشوه.

فجُمهُورُ الحَنَفِيَّةِ، والراجح عند الشَّافِعِيَّةِ، وبعض الحَنَابِلَةِ، وبعض الزَّيْدِيَّةِ، وابن حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ، ذهبوا إلى إباحة الإسقاط مطلقاً، وظاهر كلامهم يفيد أن الإسقاط مباح في الأربعينات الثلاثة، سواء كان بعذر أم بغير عذر.

وتقدمت أدلتهم على ذلك.

وبناءً على هذا القول^(١):

يمكن للوالدين إذا شاء أن يسقطا ذلك الجنين المشوه، فالأمر مباح لهم، دفعاً للحرَج الشديد الذي ينالهما إذا ولد مشوهاً.

ومن المعلوم:

أن في اتِّباعِ مَذْهَبٍ ما، هو سعة للناس، بل التلفيق بين أقوال المذاهب قد يكون مخرجاً للكثير من المأزق، وحلاً لمشكلات يعاني منها كثير من الناس، كما نرى ذلك

(١) ومثله: الأقوال التي حددت جواز الإسقاط في مَرَحَلَةِ النُّطْفَةِ، أو النُّطْفَةِ والعَلَقَةِ، أو العَلَقَةِ والمُضْغَةِ قبل التَّخْطِيطِ، التي مرت سابقاً.

واضحاً في قوانين الأحوال الشخصية مثلاً، وغيرها.

وجواز إسقاط الجنين المُشَوَّه قبل نفخ الروح فيه قال به المَجْمَعُ الْفَقْهِيُّ
الْإِسْلَامِيُّ التابع لرابطة العالم الإسلامي^(١).

وهو ما أجازته شَيْخُ الْأَزْهَرُ جاد الحق عَلِيّ جاد الحق^(٢).

(١) وذلك في دورته الثانية عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من يوم السبت: ١٥ رَجَب ١٤١٠هـ = ١٠ شباط / فبراير ١٩٩٠م إلى يوم السبت ٢٢ رَجَب ١٤١٠هـ = ١٧ شباط / فبراير ١٩٩٠م.

حيث نظر في موضوع حكم الإجهاض لأجل وجود التشوهات، وناقشه من قبل هيئة المجلس الموقرة والأطباء المُخْتَصِّين الذين حضروا لهذا الغرض، فقرر المجلس بالأكثرية ما يأتي:

(الفقرة الثانية من القرار):

(قبل مرور مائة وعشرين يوماً على الحمل، إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المُخْتَصِّين الثِّقَات، وبناءً على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المختبرية، أن الجنين مُشَوَّه تشويهاً خطيراً، غير قابل للعلاج، وأنه إذا بقي وولد في موعده ستكون حياته سيئة وآلاماً عليه وعلى أهله، فعندئذ يجوز إسقاطه بناءً على طلب الوالدين.

والمجلس إذ يقرر ذلك يوصي الأطباء والوالدين بتقوى الله والتثبت في هذا الأمر).

انظر قرار المَجْمَعِ الْفَقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ في كتاب: فقه القضايا الطبية المعاصرة للدكتور عَلِيّ الْقَرَه دَاغِي ص ٤٥١.

وانظر بعض القائلين بذلك في: أحكام الهندسة الوراثية للشويخ ص ٢٦١ وما بعدها.

(٢) في فتواه المرقمة ٧٠، سجل ١١٥، بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ المعنونة بـ (حكم الإجهاض بسبب العيوب الوراثية) حيث قال:

(الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو من الأم للذكور فقط أو للإناث فقط يجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة، ما دام الجنين لم يكتمل في الرحم مدة مائة وعشرين يوماً...، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرضي الذي لا شفاء منه، وأنها

القول الثاني: إسقاط الجنين حرام في جميع مراحلها، إلا لمبرر شرعي.

وهذا هو رأي هيئة كبار العلماء في السُّعُودِيَّة رقم (١٤٠) بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٤٠٧ هـ.

وفتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء في السُّعُودِيَّة رقم ١٧٥٧٦.

وتقدم نص هذه الفتاوى في موضوع: (إسقاط الجنين قبل نفخ الروح).

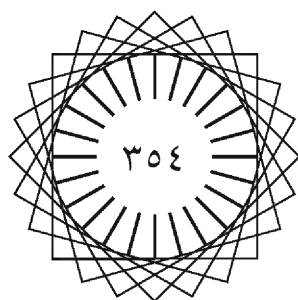
وتقدم هناك أيضاً رأي الشيخ مُحَمَّد أبو زُهْرَة، والشيخ الدكتور يُوسُف القَرَضاوي، والشيخ عَبْد الله بن بَيّه، والدكتور وَهْبَة الزُّحَيْلِيّ، وغيرهم الذين أفتوا بتحريم إجهاض الجنين في كل مراحلها.

وإطلاقهم التحريم يشمل كون الجنين مُشَوَّهاً أو غير مُشَوَّه، كما هو ظاهر كلامهم، وسواء كان قبل نفخ الروح أم بعد النفخ.

تنتقل منه إلى الدرّة.

أما العيوب الجسدية كالعمى أو نقص إحدى اليدين أو غير هذا فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين....

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ١٤ ص ١٧٨-١٧٩.



المبحث الثاني

إسقاط الجنين المشوّه بعد نفخ الروح

سبق أن ذكرنا أن إسقاط الجنين عموماً بعد نفخ الروح هو حرام.

وقد اتفق العلماء على حرمة إسقاطه مطلقاً.

وهو قول: الحَنْفِيَّة والمَالِكِيَّة والشَّافِعِيَّة والحَنَابِلَةُ والظَّاهِرِيَّة، وأخذ بقولهم آخرون كما تقدم.

وهو ما ذهب إليه القائلون بأن إسقاط الجنين حرام في جميع مراحلِه. والحرمة مطلقة سواء كان الجنين مُشوَّهاً أم غير مُشوَّه.

وبه أخذت اللجنة الفقهية التابعة لوزارة الأوقاف الكويتية، المنشورة في مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن دائرة الإفتاء والبحوث بوزارة الأوقاف الكويتية ج ٢ ص ٣٠٢-٣٠٣.

وقال به باحثون معاصرون، وعددهم غير قليل.

ولم يذكر من خالف هذا القول^(١).

وإليه ذهب شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق^(٢).

(١) أحكام الهندسة الوراثية: د. سعد الشويرخ ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) في فتواه رقم ٧٠، سجل ١١٥، بتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٨٠ بعنوان: (حكم الإجهاض بسبب العيوب الوراثية)، التي سُئِلَ فيها: هل يجوز الإجهاض بمعنى إسقاط الجنين إذا اكتشفت عيوبه الخطيرة التي لا تتلاءم مع الحياة العادية؟

وهو ما ذهب إليه الشَّيْخُ عَلِيُّ جَمْعَةُ مَفْتَى الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ^(١).

وَفَصَّلَ الشَّيْخُ عَلِيُّ جَمْعَةُ مَفْتَى الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ الْقَوْلَ فِي فَتَوَاهِ عَنْ: (حَكْمُ
إِجْهَاضِ الْجَنِينِ الْمُشَوَّهِ بَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ)، بَعْدَ اِطِّلاعِهِ عَلَى الطَّلَبِ الْمُقِيدِ بِرَقْمِ ١٩٧
لِسَنَةِ ٢٠١١مَ وَالمُتَضَمِّنِ السُّؤالَ: ما حَكْمُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ الْمُشَوَّهِ بَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ؟
حَيْثُ أَجابَ الشَّيْخُ:

بأنَّ التَّشَوُّهَ فِي الْجَنِينِ الْمُشَوَّهِ لَا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا أَوْ شَدِيدًا:

قال الشَّيْخُ: (يؤخذ من أقوال فقهاء المذاهب في مراحل الحمل - التي قدمها - : أن الحمل متى استقر رحمياً لمدة مائة وعشرين يوماً أو أربعة أشهر، فقد ثبت بالقرآن والسنة الشريعة نفخ الروح فيه بعد اكتمال هذه السن الرحمية، وبذلك يصير إنساناً له حقوق الإنسان الضرورية، حتى جازت الوصية له، والوقف عليه، ويستحق الميراث ممن يموت من مورثيه، ويكتسب النسب لأبويه، ومن يتصل بهما بشروط مبينة في موضعها....، وإذا صار الحمل من النفس حرم قتلها في صريح القرآن الكريم....، ومتى أخذ الجنين خصائص الإنسان وصار نفساً....، حرم قتله بالإجهاض وغيره... إلخ).

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ١٤ ص ١٧٦-١٧٧. والفتوى مطولة ومؤثقة من ص ١٦٦-١٨٠.

(١) في فتواه عن: (حكم الإجهاض بعد أربعة شهور)، بعد اطلاعه على الطلب المقيد برقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٠م.

حيث قال بعد قوله: (والراجع المختار للفتوى في ذلك أنه يحرم الإجهاض إلا لضرورة شرعية...) وقدمناه سابقاً. ثم قال:

(ويستوي في حرمة الإجهاض بعد الأربعة الأشهر ما إذا كان الحمل مُشَوَّهاً أو غير مُشَوَّه، فذلك لا يُسَوِّغُ الاعتداء على النفس الإنسانية، إلا إذا كان هناك خطر حقيقي على حياة الأم أو داهم على صحتها، فحينئذٍ تُقدَّمُ حياة الأم المستقرة على حياة الجنين غير المستقرة).

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٣٦ ص ١٤٢-١٤٣.

- فإن كان التَّشوُّه يسيراً كالذي يكون في الأطراف، أو التأخر العقلي (الطفل المنغولي)، أو تضخم بعض الأعضاء.

ففي هذه الحالة لا يجوز إسقاطه سواء قبل نفخ الروح أو بعده، لأدلة تحريم إسقاط الجنين مطلقاً.

إلا أن يكون في بقاء الجنين خطر محقق على الأم، ففي هذه الحالة نقول بجواز إسقاطه، حفاظاً على حياة الأم.

- وإن كان التَّشوُّه شديداً، وهو التَّشوُّه الذي يغلب على الظن عدم بقاء الجنين على قيد الحياة بعد الولادة، أو حاجته الدائمة إلى درجة معينة من الرعاية، يصعب توفيرها له بصورة مستمرة.

ومن أمثلة التَّشوُّه الشديد: الجنين الذي لا رأس له، أو الذي يعاني من عيوب القلب الشديدة، أو أمراض الدم الخطيرة.

فحكم هذه الحالة يكون على صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون هذا قبل مرور ١٢٠ يوماً على الحمل، أي: قبل نفخ الروح، وفي هذه الحالة يجوز إجهاض الجنين بشهادة أهل التخصص الثقات.

وذلك بناءً على القاعدة الفقهية: (إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما).

وفي هذه الصورة يظهر أن مفسدة إسقاط الجنين أخف من مفسدة بقاءه.

والصورة الثانية: أن يكون اكتشاف هذا التَّشوُّه الشديد بعد مرور ١٢٠ يوماً من بداية الحمل - أي: بعد نفخ الروح - ، وهذه الصورة محل خلاف، وذلك لصعوبة تحديد أعظم المفسدتين وأخفهما.

قال الشَّيْخُ:

والذي اخترناه هو: حرمة إسقاط الْجَنِينِ بعد نفخ الروح، وإن ثبت عِلْمِيًّا أن به تَشَوُّهَا، إِلَّا أن يكون في بقاءه خطر على الأُمِّ، وَذَلِكَ لأنه بنفخ الروح فيه أصبح التعدي عليه بالإسقاط قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إِلَّا بالحق.

قال الشَّيْخُ:

وعلى هذا قرار المَجْمَعِ الْفَقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ التابع لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِمَكَّةِ الْمُكْرَّمَةِ في دورته الثانية عشرة بتاريخ ١٥ رَجَب ١٤١٠ هـ^(١).

وهو قرار المَجْمَعِ الْفَقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ التابع لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ (الفقرة الأولى من القرار)، الذي تقدم في موضوع (حكم الإسقاط عند خوف هلاك الأُمِّ الْمُحَقَّقُ لا الموهوم).

وبه أخذت اللجنة الدائمة للبحوث الْعِلْمِيَّةِ والإفتاء بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ في الفتوى رقم ٢٤٨٤^(٢).

(١) الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣٩ ص ١٠٩-١١٠.

وتقدم نص قرار المَجْمَعِ الْفَقْهِيِّ الْإِسْلَامِيِّ في: موضوع (الإسقاط خوف هلاك الأُمِّ الْمُحَقَّقُ).

(٢) حيث كان السؤال فيها أن التحاليل الطبية إذا دلت أن هذا الطفل سيولد معتوهاً بصورة يكون معها إعتاب لوالديه، بالإضافة إلى ما يكون له هو في حياته. فهل بالإمكان إجراء عَمَلِيَّةِ إِنْجَاحِهِ، أو تركه ومستقبل مرضه؟

فكان الجواب هو:

(أجمعت الأُمَّة على لزوم مراعاة حفظ نفس الإنسان، وهو في المرتبة الثانية بعد حفظ الدِّينِ، سواء كانت النفس حملاً قد نفخ فيه الروح، أم كانت مولودة، وسواء كانت سَلِيمَةً من الآفات والأعراض وما يشوهها أم كانت مصابة بشيء من ذلك، وسواء رجي شفاؤها مما

وبه أخذت اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء بالمملكة العربيَّة السُّعُودِيَّة في الفتوى رقم ١٢٩٤٦^(١).

وكذلك الفتوى المرقمة ١٣٦٧٦ من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء بالمملكة العربيَّة السُّعُودِيَّة^(٢).

بها أم لم يرج ذلك، حسب الأسباب العادية وما أُجْري من تجارب، فلا يجوز الاعتداء عليها بإجهاض إن كانت حملاً قد نفخ فيه الروح...).

ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

عبد الله بن قعود، وعبد الله بن غديان، وعبد الرزاق عفيفي، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء في السُّعُودِيَّة - ١ (٢٤ / ٣٩٠) من الإنترنت.

(١) كان السؤال فيها عن امرأة حامل في شهرها الخامس، وأجريت لها التحليلات والفحوصات الشعاعية، فتوقع الطبيب ولادته مُشوَّهاً وبدون عظام، فاقترحوا عليها أن يسقطوا حملها، ليقوموا بتحليلات طبية على الجنين الذي يقترحون إسقاطه لعلهم يتبينون أسباب عدم تكون عظام أجنة هذه المرأة. فكانت الفتوى هي:

(لا يجوز إسقاط الجنين لمجرد ظن الأطباء أنه يولد بلا عظام، لأن الأصل تحريم قتل النفس المعصومة بغير حق).

ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

عبد الله بن غديان، وعبد الرزاق عفيفي، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء في السُّعُودِيَّة - ١ (١٩ / ٣٣٥) من الإنترنت.

وهذه الفتوى في كتاب الفتاوى المتعلِّقة بالطب وأحكام المرضى ص ٢٨٠.

(٢) كان السؤال فيها عن حكم إجهاض امرأة حامل في الشهر السادس، وأثبتت الأشعة الصوتية أن الجنين مُشوَّه، لم يتكون فيه الرأس والمخ.

وكذلك الفتوى المرقمة ١٥٩٦١ من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية^(١).

وكذلك الفتوى المرقمة ١٨٥٦٧ من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية^(٢).

فكانت الفتوى:

(لا يجوز إجهاض المرأة لأجل تشويه الولد، وقد بقي من المدة ما يرجى أن الله سبحانه يزيل ما بالولد من التشويه مما أصابه، وأن يخرج به بشراً سوياً، شفاه الله، ويسر أمركم جميعاً).
ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

عبد الله بن غديان، وعبد الرزاق عفيفي، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية - ١ (٢١ / ٤٣٨) من الإنترنت.

(١) كان السؤال فيها عن حكم إجهاض امرأة حامل في الشهر الخامس تقريباً، وجنينها مشوه، وذلك بعدم وجود الجزء العلوي من الجمجمة، وثبت ذلك بفحصها بالأشعة فوق الصوتية.
فكانت الفتوى:

(لا يجوز إسقاطه من أجل التشوه الذي ذكر في السؤال. مع العلم بأنه قد يشفيه الله بما بقي من المدة، ويولد سليماً، كما قد وقع ذلك لكثير من الناس).

ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

بكر أبو زيد، وعبد العزيز آل الشيخ، وصالح الفوزان، وعبد الله بن غديان، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية - ١ (٢١ / ٤٣٩) من الإنترنت.

وهذه الفتوى في كتاب: الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى ص ٢٩٨.

(٢) كان السؤال فيها: هل يجوز إسقاط (إجهاض) الجنين المشوه الذي هو متحقق موته بعد ولادته، لأن التشوه كبير، وفي أجزاء من الجسم كما يلي:

.....

١- تَشْوُهُ في حنجرة القلب.

٢- تَشْوُهُ خَطِير في النخاع الشوكي والعمود الفقري.

٣- حجم الرأس صَغِير جداً.

٤- بين الرأس والجسم كيس كَبِير أكبر من الرأس.

٥- الأمعاء خارج تجويف البَاطِن.

٦- تَشْوُهُ في المخ.

علماً بأن المرأة حَامِل في شهرها الخامس، ونفسيتها سيئة جداً ومتعبة من وضع جَنِينِها، وموافقة على إسقاطه وزوجها أيضاً.

فكانت الفتوى:

(لا يجوز إسقاط الحمل المذكور. لأن الغالب على أخبار الأطباء الظن، والأصل وجوب احترام الجنين وتحريم إسقاطه، ولأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد يصلح حال الجنين في بقية المدة، فيخرج سليماً مما ذكره الأطباء إن صح ما قالوه، فالواجب حسن الظن بالله، وسؤاله سُبْحَانَهُ أن يشفيه، وأن يكمل خلقته، وأن يخرج سليماً، وعلى والديه أن يتَّقُوا اللهَ سُبْحَانَهُ، ويسألوه أن يشفيه من كل سوء، وأن يقر أعينها بولادته سليماً، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: أنا عند ظن عبدي بي).

ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

بَكْر أبو زَيْد، وصالح الفوزان، وعَبْدُ الله بن غديان، وعَبْدُ العَزِيز آل الشَّيْخ، وعَبْدُ العَزِيز بن عَبْدُ الله بن باز.

فَتَاوَى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء في السُّعُودِيَّة - ١ (٢١ / ٢٥٠) من الإنترنت.

وَحَرَّجَ الْحَدِيثَ فِي الْهَامِشْ وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرَّازٍ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ وَالبُعَوِيُّ. وَذَكَرَ مَوَاضِعَ تَخْرِيجِهِمْ.

ويمكن أن يحتاج لهذا القول بما يأتي:

١- الْجَنِينُ الْمُشَوَّهَ بعد نفخ الروح فيه لا يفترق عن الْجَنِينِ السَّلِيمِ من حيث هو جَنِينٌ، فالحكم فيهما واحد.

وحفظ النفس الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد حفظ الدِّين، من الضروريات الخمس من مَقاصِدِ الشَّرِيعَةِ التي دلت عليها نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٢- إْجْهَاضُ الْجَنِينِ بعد نفخ الروح هو قتل نفس معصومة، وهو حرام.

بدليل:

- عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ - الأنعام: ١٥١، والإسراء: ٣٣.

وَالْجَنِينُ الْمُشَوَّهَ نفسٌ معصومة يحرم قتلها، ويحرم الاعتداء عليها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ - البقرة: ١٩٠، والمائدة: ٨٧.

- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(لا يحل دم امرئٍ مُسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا بإحدى ثلاث: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْجَنِينُ الْمُشَوَّهَ ليس من هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ قِطْعًا، فيحرم إْجْهَاضُهُ.

وتقدم آفًا دليلاً الْجُمُهُورُ عَلَى أَنَّ إِسْقَاطَ الْجَنِينِ بعد نفخ الروح هو قتل نفس، من كتب الْحَنْفِيَّةَ وَالْمَالِكِيَّةَ وَالْحَنَابِلَةَ وَالْظَّاهِرِيَّةَ.

٣- الطِّفْلُ الْمُشَوَّهَ من دلائل قدرة الله على الخلق، وله حكمة في ذَلِكَ.

فَالصَّحِيحُ الْجَسْمُ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِ وَتَفَكَّرَ النَّاطِرُ فِي صَوْرَتِهِ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، وَقَالَ: الَّذِي أَعْطَانِي الصَّحَّةَ أَعْطَاهُ هَذَا التَّشَوُّهَ، فيحمد الله على أن عافاه مما ابتلى به غيره.

عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلَاءٍ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، إِلَّا عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَاءِ، كَانَتْ لَهُ مَا كَانَ، مَا عَاشَ) ^(١).

ففي هَذَا الْمُشَوَّه عِبْرَةٌ لِلنَّاسِ، وَمَوْعِظَةٌ، وَذِكْرٌ.

٤ - الطِّفْلُ الْمُشَوَّهُ مَخْلُوقٌ ضَعِيفٌ، يُرَجَى دَعَاؤُهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، وَلَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتْلٍ جَوَّازٍ مُسْتَكْبِرٍ).

وَكُلُّ ضَعِيفٍ: أَيُّ: نَفْسُهُ ضَعِيفَةٌ لِتَوَاضُعِهِ وَضَعْفِ حَالِهِ فِي الدُّنْيَا.

وَمُتَضَعِّفٌ: أَيُّ: يَسْتَضَعِفُهُ النَّاسُ وَيَحْتَقِرُونَهُ وَيَفْتَخِرُونَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ: أَيُّ: لَوْ حَلَفَ يَمِينًا طَمَعًا فِي كَرَمِ اللَّهِ بِإِبْرَارِهِ لَأَبْرَّ قِسْمَهُ بِحُصُولِ ذَلِكَ.

(١) حَدِيثٌ: مَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلَاءٍ... إلخ:

بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: أَبْوَابُ الدَّعَوَاتِ، ٣٨ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَأَى مُبْتَلَى، رَقْمٌ ٣٧٣٠، ج ٦ ص ٥٤. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَرُو بْنِ دِينَارٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَخَرَجَهُ.

وَأُورِدَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا بَعْدَهُ بِرَقْمٍ ٣٧٣١ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَخَرَجَهُ.

وَسَنَّ ابْنُ مَاجَةَ: أَبْوَابُ الدَّعَاءِ، ٢٢ بَابُ مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إِذَا نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْبَلَاءِ، رَقْمٌ ٣٨٩٢، ج ٥ ص ٥٣ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ. قَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَخَرَجَهُ.

وَالْعُتْلُ: الْغَلِيظُ الْجَافِي.

وَالْجَوَاطُ: الضَّخْمُ الْمَخْتَالُ فِي مَشْيِهِ^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (هَلْ تَنْصُرُونَ وَتَرْزُقُونَ إِلَّا بضعفائكم)^(٢).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ابْغُونِي الضَّعْفَاءَ، فَإِنَّمَا تَنْصُرُونَ وَتَرْزُقُونَ بضعفائكم)^(٣).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ^(٤).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِلَفْظٍ:

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا يَنْصُرُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بضعفائها: بِدَعْوَتِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ^(٥).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ

(١) رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ١١٣.

(٢) رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ١١٨.

(٣) رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ١١٨.

(٤) الذَّهَبِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَاز، التُّرْكُمَانِيُّ الْأَصْلُ، الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ. الْمُحَدَّثُ وَالْمُؤَرِّخُ الثَّقَّة. رَحَلَ كَثِيرًا. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ فِي ٢١ مَجْلَدًا، وَالْعَبَرُ، وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ، وَالْكَاشِفُ. تَوَفِيَ بِدِمَشْقَ سَنَةِ ٧٤٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ١٠٠ وَالْوَافِي بِالْوَقَائِتِ ج ٢ ص ١٦٣ وَغَايَةُ النُّهَيْتَةِ ج ٢ ص ٧١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٥٣ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١١٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٥٨ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٨ ص ٢٨٩.

(٥) رِيَاضُ الصَّالِحِينَ ص ١١٨.

الله من المؤمن الضعيف وفي كُلِّ خَيْرٍ^(١).

٥ - من المُشَوَّهَيْن من آتاه الله العلم والمعرفة يغبطه الصَّحِيح.

فَعَطَاءُ بن أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمَ المَكِّيَّ، المُتَوَفَّى سنة ١١٤ هـ، انتهت فتوى أهل مَكَّةَ إليه وإلى مُجَاهِدٍ في زمانها، وأكثر ذلك إلى عطاء، وكان عطاء أسود أعور أفتس أشل أعرج ثم عمي بعد ذلك، وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث^(٢).

وتجد في الكتب المؤلفة في أخبار الحمقى والمغفلين، والبرصان والعُمَيَّان والعُرجان...، ما يعجب القارئ من فطنتهم وما يصدر عنهم من أمور ملفتة للنظر.

بل والمجانين، حتى قالوا: (خذ الحكمة من أفواه المجانين).

والجاحظ أبو عُثْمَانَ عَمْرُو بن بَحْر بن محبوب البصريّ المعتزليّ، الأديب العالم الذي تُنسب إليه فرقة الجاحظيّة من المعتزلة، وصاحب المؤلفات الفريدة، مثل: البيان والتبيين، والحيوان، والبخلاء، وغيرها، كان أحد شقيه مشلولاً لو وخز لا يحس بألم الوخز، وكان شقه الثاني لو وقف عليه ذباب لصاح من شدة الألم.

قيل: طلبه الخليفة المتوكل، فقال: وما يصنع أمير المؤمنين بشق مائل، ولعاب سائل؟

وقال في مرضه للطبيب: اصطلحت الأضداد على جسدي، إن أكلت بارداً أخذ برجلي، وإن أكلت حاراً أخذ برأسي^(٣).

(١) صحيح مسلم: ٤٦ كتاب القدر، ٨ باب الأمر بالقوة وترك العجز...، رقم ٦٨٦٨ / ٣٤ -

(٢٦٦٤) ص ١٢٧٩، طبعة تميم.

(٢) تهذيب الكمال ج ٥ ص ١٦٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ١١ ص ٥٢٦.

الجاحظ: أبو عُثْمَانَ عَمْرُو بن بحر بن محبوب الكِنَانِيّ البَصْرِيّ. أخذ عن النُّظَّام، وروى عن ثُمَامَةَ بن أَشْرَسَ، وهو صاحب فرقة الجاحظيّة من المعتزلة. كان من بحور

وأمثال هؤلاء كثير تجد أخبارهم في كتب التراجم خاصة.

٦- لو فرضنا أن المشوَّهين يلزم إعدامهم كما فعلت النازية^(١)، فقد يتعرض الصَّحِيح السَّليْم لحادث تُقْعِدُهُ أو تُسَلِّهُ أو تُشَوِّهِ وجهه وجسمه.

فهل يرضى أحد أن يُعَدَم هذا لمجرد تَشَوُّهِه بِذَلِكَ الحادث؟

٧- كثير من التشخيصات الطبية لم تكن دقيقة، فكم من طبيب قال: هذا جَنِين مُشَوَّه، فإذا به سَلِيم بعد ولادته.

والوقائع في هذا الباب كثيرة^(٢).

ومن فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء، الفتوى رقم ١٨٣٠٩:

كان السؤال من زوج قال: تظهر لدينا حالة وراثية ينتج عنها وفاة المولود بعد شهر أو شهرين على أقصى تقدير.

واستقر رأي الأطباء على مراجعة المستشفى التخصصي لأخذ عينة من الجنين في رحم أمِّه، فإن كان سَلِيمًا فتتابع الحمل، وإن كان مصاباً فيجهض الجنين.

وذلك بعد معرفة رأي الشرع.

فأجابت اللجنة الدائمة للاستفتاء بما يأتي:

العلم، وشيخ الكتاب والأدباء. وتصانيفه كثيرة جداً منها: الحيوان، والبيكان والتبئين، والرد على المشبهة. مات سنة ٢٥٠هـ، وقيل: سنة ٢٥٥هـ، وقد جاوز التسعين.

سير أعلام النبلاء ج ١١ ص ٥٢٦ وبُغْيَةُ الوُعَاة ج ٢ ص ٢٢٨ والمِلَل والنَحْل للشَّهْرَسْتَانِي ج ١ ص ٦٥.

(١) ظهر واضحاً في أفلام الحرب العالمية الثانية على شاشة التلفزيون وغيرها، كيف أن جنود النازية إذا رأوا معوقين في الشارع يأخذونهم للإعدام.

(٢) ذكر الشَّيْخ الْقَرَصَاوِيُّ في فتاوى معاصرة ج ٢ ص ٦٠٣: أن الأطباء كثيراً ما يخطئون في التشخيص، وذكر واقعة كان هو أحد أطرافها تؤكد بعض أخطائهم.

(لا يجوز إجهاض الجنين لمجرد قول الأطباء: إنه مصاب بمرض، بل يترك الأمر لله سبحانه وتعالى. وقول الأطباء يخطئ ويصيب، فلا يعتمد عليه في مثل هذا الأمر الخطير).

ولجنة هذه الفتوى مؤلفة من المشايخ:

عبد الله بن عبد الرحمن الغديان، وصالح بن فوزان الفوزان، وعبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز^(١).

٨- قد يتقدم العلم فيسيطر الأطباء على هذه التشوهات سواء كانت في الجنين أم بعد خروجه طفلاً.

وعندئذ يتداوى هؤلاء ويتخلصون من هذا التشوه.

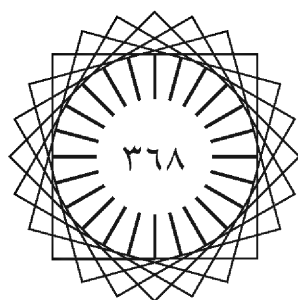
وأخيراً، فالذي أراه:

أن هذا الجنين المشوه بعد أن تنفخ فيه الروح صار آدمياً إنساناً له كرامته: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ﴾ - الإسراء: ٧٠.

وعليه:

فيحرم إجهاضه، إلا في حالة واحدة، وهي حالة إشراف الأم على هلاك مُحَقَّق إن لم يسقط هذا الجنين، وهذه الحالة يستوي فيها الجنين الصحيح أو المشوه في وجوب إسقاطه إنقاذاً لحياة الأم المُحَقَّقة.

(١) الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى ص ٢٩٥.



الخاتمة

بعد أن عرضتُ في فُصُول هَذَا الْكِتَابِ آراءَ الْمُفَسِّرِينَ، وَشُرَّاحِ الْحَدِيثِ، وَالْفُقَهَاءِ بِمَذَاهِبِهِمُ الْمُخْتَلِفَةَ بِالْإِجْهَاضِ، أَوْضَحَ مَا يَأْتِي:

١- من آيات الله تعالى الْكُبْرَى خَلَقَ الْإِنْسَانَ.

وفي مراحل تكوينه: من التراب، ثم من النُّطْفَةِ، ثم من الْعَلَقَةِ، ثم من الْمُضْغَةِ، إِلَى أَنْ يَكُونَ طِفْلاً، ثم يشتد عوده، ثم ينتهي بموته، وردت آيات كَرِيمَةٌ تُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ إِلَى أَنْ هُنَاكَ صَانِعاً لَهُ، يَرَعَاهُ فِي مَسِيرَتِهِ فِي حَيَاتِهِ، هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلَهُ حِكْمَةٌ فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ، سِوَا أَنْ أَظْهَرَتْ لِلْإِنْسَانِ أَمَ لَمْ تَظْهَرِ، وَلِلَّهِ فِي خَلْقِهِ شُؤُونٌ.

٢- لِلْإِنْسَانِ حَرَمَةٌ، لَا يَجُوزُ إِفْسَادُ خَلْقِهِ الْبَدَنِ: بِقَتْلِهِ، وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ الْإِجْهَاضُ، الَّذِي هُوَ إِلْقَاءُ الْحَمْلِ نَاقِصِ الْخَلْقِ، أَوْ نَاقِصِ الْمَدَّةِ، تَلْقَائِيّاً أَوْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ. وَالْبَحْثُ فِيهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْوُقُوفِ عَلَى مَرَاتِبِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَحْدِيدِ مَدَّةِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ، وَوَقْتِ نَفْخِ الرُّوحِ.

٣- لِلْفُقَهَاءِ فِي وَقْتِ نَفْخِ الرُّوحِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: بَعْدَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، أَوْ بَعْدَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ أَوْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ يَوْماً. وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ.

وَعَلَيْهِ بَنَى الْفُقَهَاءُ مَا ذَكَرُوهُ فِي حُكْمِ الْإِجْهَاضِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ وَبَعْدَهُ.

فَقَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ اخْتَلَفُوا عَلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ. أَمَّا بَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى حَرَمَتِهِ لِأَنَّهُ قَتْلُ نَفْسٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَقَائِهِ خَطَرٌ مُحَقَّقٌ بِالْأَمِّ.

وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مَعَ أَدْلَتِهَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي.

٤- ولما كان الإِجْهَاضُ جريمة، فلا بد من بَيَانِ عقوبته في الفِقه الإسلامي وقَانُونِ الْعُقُوبَاتِ.

وعُقُوبَةُ الْجَانِي عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِمَذَاهِبِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ هِيَ: الدِّيَّةُ (الْغُرَّةُ)، وَالْكَفَّارَةُ، وَحَرَمَانُ الْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَقَالَ بَعْضُهُم بِالْقَصَاصِ.

أما القوانين فقد اقتصرَت على عُقُوبَتَيْنِ هما: الحبس والسجن المشدد، والغرامة. وأوردتُ الحالات التي حَدَّدَتْهَا القوانين في البلاد الْعَرَبِيَّةَ بِالتفصيل، ولم ينفرد بِذَلِكَ إِلَّا الْقَانُونُ الْيَمَنِيُّ وحده، فقد أورد عُقُوبَةَ الدِّيَّةِ، وهي الْغُرَّةُ، دون القوانين الأُخْرَى، أَخَذًا مِمَّا نَصَّ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ الْمُسْلِمُونَ.

٥- وبناءً على ما ذكره الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ الإِجْهَاضِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْضَحْتُ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ حُكْمَ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ الْمُشَوَّهِ، إِذَا ثَبَتَ تَشَوُّهُهُ بِطَرِيقِ عِلْمِيٍّ مُوثِقٍ بِهِ، حَيْثُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْبَاحِثُونَ الْمُحَدِّثُونَ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى حَرَمَتِهِ بَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَقَائِهِ خَطَرٌ مُحَقِّقٌ عَلَى الْأُمِّ.

٦- أَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِي بَيَانِ حُكْمِ إِجْهَاضِ هَذَا الْمَخْلُوقِ، الَّذِي هُوَ مَشْرُوعٌ إِنْسَانٌ، لَهُ حَرَمَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأُلْهِمْتُ الرُّشْدَ فِيهَا رَجَحْتُ مِنَ الْآرَاءِ، وَفِيهَا نَاقَشْتُ مُخَالَفِيَّ فِي الرَّأْيِ، وَلَمْ يَدْفَعْنِي إِلَى هَذَا إِلَّا ابْتِغَاءُ رِضْوَانِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

لَا سِيَّمًا وَأَنْ تَوْصِيَاتٍ فِي مُؤْتَمَرَاتِ السَّكَّانِ الْعَالَمِيَّةِ قَدْ اتُّخِذَتْ بِهَذَا الصَّدَدِ، وَكَانَ مِنْ أَهْدَافِهَا الرَّئِيسَةُ الدَّعْوَةُ إِلَى تَقْلِيلِ عِدَدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَالَمِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

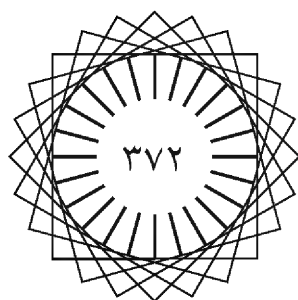
وفي الختام:

أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَنَا إِلَى خِدْمَةِ شَرِيعَتِهِ الْعَرَاءِ، وَأَنْ يَهْدِينَا سِوَاءَ السَّبِيلِ.

إِنَّهُ نَعَمُ الْمَوْلَى وَنَعَمُ النَّصِيرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الفَهَارِسُ العامة

- ١- فِهْرِسُ المِصَادِرِ.
- ٢- فِهْرِسُ الأَعْلَامِ.
- ٣- فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ.



فهرس المصادر^(١)

- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة: أ. د. محمد نعيم ياسين.
الطبعة الثالثة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد (المقدمة): السيد محمود شكري بن عبد الله بن أبي الشناء محمود الألوسي الحسيني البغدادي، المتوفى سنة ١٣٤٢هـ = ١٩٢٤م.
تحقيق: أ. د. عدنان عبد الرحمن الدوري.
- وزارة الأوقاف العراقية - إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٨٢م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: السيد أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ = ١٧٩٠م.
وبهامشه:

١. إحياء علوم الدين، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

(١) رتبت المصادر حسب الحروف الهجائية، دون اعتبار لـ (ال، أبو، ابن).

وأثبت التواريخ الميلادية على النحو الوارد في كتاب (الأعلام) للزركلي، ومختصره كتاب (معجم الأعلام) لبسام عبد الوهاب الجابي، وكذا الوارد في (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة، و(تكملة معجم المؤلفين) لمحمد خير رمضان يوسف.

وقارنت التاريخين الهجري والميلادي للتأكد من توافقيهما، بما ورد في كتاب (جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها) للمستشرق ف. ويستنفلد، الذي ترجمه إلى اللغة العربية: د. عبد المنعم ماجد، وعبد المحسن رمضان.

٢. تعريف الأحياء بفصائل الإحياء، للشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيذرؤس باعلوي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.

٣. الإملاء في إشكالات الإحياء، للإمام أبي حامد الغزالي، ردّ به على بعض اعتراضات أوردها بعض المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

مؤسّسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، وهي طبعة مصوّرة على طبعة المطبعة الميمنية بمصر التي انتهى طبعها سنة ١٣١١هـ.

● الإجماع: مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة ٣١٨هـ = ٩٣٠م.

تقديم ومراجعة: الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود.

تحقيق ودراسة: د. فؤاد عبد المنعم أحمد.

الطبعة الثالثة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

● الإجهاض بين القواعد الشرعية والمعطيات الطبية: د. مُحَمَّد نعيم ياسين. انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، ج ١ ص ٢١٨.

● الإجهاض في قانون العقوبات المصري والقانون المقارن: اللواء الدكتور نظير فرج

مينا.

بحث مأخوذ من الإنترنت.

● الإجهاض وحكمه في الإسلام: د. توفيق الواعي. انظر: قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، ج ١ ص ٢٢٥.

● الإحاطة في أخبار غرناطة: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي، الملقب بـ (لسان الدين بن الخطيب)، المتوفى سنة ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

تحقيق: مُحَمَّد عبد الله عنان، المتوفى سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشركة المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ج ١ سنة ١٩٧٣م، والطبعة الأولى: ج ٢ سنة

١٩٧٤م، وج ٣ سنة ١٩٧٥م، وج ٤ سنة ١٩٧٧م.

● الأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْقَانُونِيَّةُ لِلتَّدْخُلِ فِي عَوَامِلِ الْوَرَاثَةِ وَالتَّكَاثُرِ: د. السَّيِّدُ مُحَمَّدُ عَبْدَ الرَّحِيمِ مَهْرَان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نَدْوَةُ الثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ، دُبَيّ، الإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، سَنَةُ ٢٠٠٥ م.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: أَبُو بَكْرُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيّ الْجَصَّاصُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠ هـ = ٩٨٠ م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الصَّادِقُ قَمْحَاوِي.

دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، سَنَةُ ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ، الْمَعَاظِرِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٣ هـ = ١١٤٨ م. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدُ الْقَادِرِ عَطَا.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، سَنَةُ ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

● أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْكِتَابِ الْهَرَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٤ هـ = ١١١٠ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، سَنَةُ ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

● أَحْكَامُ النِّسَاءِ: أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، ابْنُ الْجَوَازِيِّ الْبَغْدَادِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٧ هـ = ١٢٠١ م.

تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةُ: عَمْرُو عَبْدُ الْمُنْعِمِ سَلِيم.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَاشِرُ: مَكْتَبَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةُ ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

● أَحْكَامُ الْهَنْدَسَةِ الْوَرَاثِيَّةِ: د. سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّوَيْخِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةُ ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

● إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ: الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥ هـ = ١١١١ م.

١. الْمُغْنِي عَنْ حَمَلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ فِي تَخْرِيجِ مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ، لَزَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م.
 ٢. تَخْرِيجَاتُ الْإِمَامِ الزَّيْدِيِّ فِي إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ.
 ٣. تَخْرِيجَاتُ الْإِمَامِ ابْنِ السُّبْكِيِّ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى.
 ٤. الْإِمْلَاءُ عَلَى مُشْكِ الْإِحْيَاءِ، لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ، رَدَّ بِهِ عَلَى بَعْضِ اعْتِرَاضَاتٍ أوردَهَا بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ لَهُ عَلَى بَعْضِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْإِحْيَاءِ.
 ٥. تَعْرِيفُ الْأَحْيَاءِ بِفَضَائِلِ الْإِحْيَاءِ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ شَيْخِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْخِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعِيدَرُوسِ بَاعِلَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٣٨هـ = ١٦٢٨م.
- تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ: عَلِيِّ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى، وَسَعِيدِ الْمَحَاسِنِيِّ.
- قدم له: الشَّيْخُ أَسْعَدُ الصَّاعِرَجِي.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْفَيْحَاءِ، دِمَشْقُ، وَدَارُ الْمَنْهَلِ نَاشِرُونَ، دِمَشْقُ، سَنَةَ ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الصَّيْمَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٣٦هـ = ١٠٤٥م.
- عُنِيتْ بِنَشْرِهِ: لَجْنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ الشَّرْقِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، سَنَةَ ١٩٧٤م.
- أَخْبَارُ الْقُضَاةِ: وَكِيعُ، مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ حَيَّانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٦هـ = ٩١٨م.
- تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: عَبْدِ الْعَزِيزِ مُصْطَفَى الْمَرَاغِيِّ.
- الناشر: عالم الكتب، بَيْرُوتُ، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي نَشَرَتْهَا الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى، مِصْرُ، ج ١-٢ سَنَةَ ١٩٤٧م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٥٠م.
- الْاِخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ، الْمُسَمَّى بِالْاِخْتِيَارِ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ: الْمَتْنُ وَشَرْحُهُ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمَوْصِلِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٣هـ = ١٢٨٤م.
- تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْزَوْوُطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م، وَأَحْمَدُ مُحَمَّدُ بَرَهْمُ، وَعَبْدُ اللَّهِ حَرْزُ اللَّهِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّة، دِمَشْق وَبَيْرُوت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

● آدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ: الإمام أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّد بن إِدْرِيسَ بن الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢٧هـ = ٩٣٨م.

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ عَبْدُ الْخَالِقِ، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

كُتِبَ كَلِمَةٌ عَنْهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ: مُحَمَّدُ زَاهِد بن الْحَسَنِ بن عَلِيِّ الْكُوْثَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

الناشر: دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٥٣م بِالْقَاهِرَةِ.

● أَدَبُ الْقَاضِي لِلْخَصَاف: انظر: شرح ابن مَارَةَ.

● الْإِرْشَادُ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَاد: الشَّرِيفُ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَبِي مُوسَى عَيْسَى الْهَاشِمِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٨هـ = ١٠٣٧م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بن عَبْدُ الْمُحْسَنِ التُّرْكِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● إِرْشَادُ السَّارِي إِلَى شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَد بن مُحَمَّد الْقَسْطَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٢٣هـ = ١٥١٧م.

وَالْبُخَارِيُّ هُوَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ بن الْمُغِيرَةِ بن بَرْدِزْبَةَ الْجُعْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م.

وبهامشه:

شَرْحُ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ أَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م، عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ بن الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيِّ النَّيسَابُورِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ = ٨٧٥م.

دار الكتاب الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَنْ الطَّبْعَةِ السَّابِعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُولَاقٍ مِصْرَ سَنَةَ ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

- الأزهاري: انظر: التاج المذهب.
- أزهاري الرياض في أخبار القاضي عياض: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، المتوفى سنة ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.
- طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩م.
- والأجزاء ١-٣، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم البياري، وعبد الحفيظ شلبي. أُعيد طبعها بالتصوير بمطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، سنة ١٩٧٨م، على المطبوعة في القاهرة بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٩م، التي نشرها المعهد الخلفي للأبحاث المغربية - بيت المغرب.
- والجزء ٤، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ومحمد بن تاويت. طبع في مطبعة فضالة، المغرب، سنة ١٩٧٨م.
- والجزء ٥، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، ود. عبد السلام الهراس. طبع في مطبعة فضالة، المغرب، سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠م.
- أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.
- الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- الاستدكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنته الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.
- تحقيق وتعليق: حسان عبد المنان، ود. محمود أحمد القيسية.
- الطبعة الرابعة، مؤسسة النداء، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

وهو مطبوع بهامش:

الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي الشَّافِعِي، المشهور بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، وهي طبعة مُصَوَّرة عن الطبعة الأولى التي تم طبعها سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة، مصر.

● أَسَدُ الْعَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الشَّيْبَانِي الْجَزْرِي، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران، سنة ١٣٧٧هـ، وهي طبعة مُصَوَّرة على مطبوعة المطبعة الوهبيّة، مصر، سنة ١٢٨٠هـ.

● الإسلام عقيدة وشريعة: الإمام محمّد شلتوت، المتوفى سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

الطبعة السادسة عشرة، دار الشروق، بيروت، القاهرة، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● أَسْمَاءُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ صَحَّحَتْ رَوَايَتُهُ مِنَ الثَّقَاتِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وذكراه في كتابيهما الصَّحِيحَيْنِ أو أحدهما على حروف المُعْجَم. (القسم الأول):

تَخْرِيج: الإمام أبي الحسن عليّ بن عمَر الدَّارَقُطْنِي، المتوفى سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.

تَحْقِيق: أ. د. عَدْنَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِي.

فرزة من مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين، كانون الثاني سنة ١٩٨١م).

● أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّلِبِ: شَيْخُ الْإِسْلَام أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِي الْأَنْصَارِي، المتوفى سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

ورَوْضُ الطَّلِبِ، للإمام شرف الدين إِسْمَاعِيل بن أَبِي بَكْر بن عَبْد الله بن إِبْرَاهِيمَ الْيَمَنِي الشَّافِعِي، المعروف بِالْمُقَرَّرِ الرَّبِيدِي، المتوفى سنة ٨٣٧هـ=١٤٣٣م.

وبهامشه:

حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ ابْنِ حَمْزَةَ الْمَصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ،

الْمُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ = ١٥٥٠م، وولده شمس الدين مُحَمَّد الرَّمْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.
وقد جَرَّدَ الْحَاشِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشُّوبَرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٦٩هـ = ١٦٥٩م.

ضبط نصه، وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: د. مُحَمَّدُ مُحَمَّد تامر.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

● الإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيُّ. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب.

● أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: شمس الأئمة أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٨٣هـ = ١٠٩٠م.

تَحْقِيق: أَبُو الْوَفَا الْأَفْغَانِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م. وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي عَنِيَتْ بِنَشْرِهَا لَجَنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ بِالْهِنْدِ، الْمُطْبُوعَةُ فِي مَطَابِعِ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، مِصْرَ، سنة ١٣٧٢هـ.

● الْأَعْلَامُ - قَامُوسُ تَرَاجُمٍ لِأَشْهُرِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمُسْتَعَرَبِينَ وَالْمُسْتَشْرِقِينَ: خَيْرُ الدِّينِ بْنِ مَحْمُودَ بْنِ مُحَمَّدِ الزُّرْكَلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سنة ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مَطْبَعَةُ كُوسْتَا سُوْمَا س وَشُرْكَاه، سنة ١٩٥٤-١٩٥٩م.

وَالطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار الْعِلْمِ لِلْمَلَايِين، سنة ١٩٧٩م.

● أَعْيَانُ الْقُرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي الْفِكْرِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْاجْتِمَاعِ: خَلِيلُ مَرْدَمِ بَك، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

قَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ نَجْلُهُ: عَدْنَانُ مَرْدَمِ بَك، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، لَجْنَةُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، سَنَةُ ١٩٧١ م.

- الْاِفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْاِضْطِلَاحِ وَمَا أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْدُودَةِ مِنَ الصَّحَاحِ: تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٠٢هـ = ١٣٠٢ م.
- دراسة وتَحْقِيق: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِي.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، دَارُ الْعُلُومِ، عَمَّان، الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ، سَنَةُ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧ م.

- الْاِفْتِنَاعُ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاعٍ: الشَّرْبِينِي. انظر: بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ.
- الْاِفْتِنَاعُ: شَرَفُ الدِّينِ أَبُو النِّجَا مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمِ بْنِ عِيسَى الْحَجَّائِي الْمَقْدِسِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٨هـ = ١٥٦٠ م. انظر: كَشَافُ الْقِنَاعِ، وَمَطَالِبُ أُولِي النُّهَى.
- إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ: (وَهُوَ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفَةَ الْوُشْتَائِي الْأَبْنِيُّ الْمَالِكِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٧هـ = ١٤٢٤ م. جَمَعَ فِيهِ شُرُوحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ الْأَرْبَعَةَ: لِلْمَازَرِي، وَعِيَّاضٍ، وَالْقُرْطُبِي، وَالنَّوَوِي، مَعَ زِيَادَاتٍ.

ومعه:

مُكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِي الْحَسَنِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٥هـ.

وَالْمُعْلِمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ الْمَازَرِي التَّمِيمِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٣٦هـ = ١١٤١ م. وَالْمُعْلِمُ هُوَ أَوَّلُ شَرْحٍ لَصَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْقُسَيْرِي النَّيسَابُورِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٦١هـ = ٨٧٥ م.

وَلِإِكْمَالِ الْمُعْلِمِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، لِلْقَاضِي أَبِي الْفَضْلِ عِيَّاضِ بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ الْيَحْصِي السَّبْئِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٤هـ = ١١٤٩ م.

الناشر: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ، مِصْرَ،

سَنَةُ ١٣٢٨هـ.

- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.
تحقيق: د. يحيى إسماعيل.
- الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، مصر، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- الألوسي مفسراً: أ. د. محسن عبد الحميد.
مطبعة المعارف، بغداد، سنة ١٩٦٩م.
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين: أ. د. نور الدين عثر.
الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، سنة ١٩٧٠م.
- الإمام زفر بن الهذيل، أصوله وفقهه: أ. د. عبد الستار حامد الدباغ، المتوفى سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.
- وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، سنة ١٩٧٩م.
- الإمام زفر وآراؤه الفقهية: أ. د. أبو اليقظان عطية الجبوري، المتوفى سنة ٢٠٠٥م.
دار الحرية للطباعة، بغداد، سنة ١٩٨٠م.
- الإمام الزهري وأثره في السنة: أ. د. حارث سليمان الضاري، المتوفى سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.
- مكتبة بسام بالموصل، العراق، سنة ١٩٨٥م.
- الأُم: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م.
وبهامش الأجزاء ١-٥ مختصر الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي، المتوفى سنة ٢٦٤هـ=٨٧٨م.
- وبهامش الجزء السادس مُسنَد الإمام الشافعي.
- وبهامش الجزء السابع اختلاف الحديث للإمام الشافعي.
- كتاب الشعب، مصر، سنة ١٩٦٨م، وهي طبعة مُصَوَّرة على التي طُبِعَت سنة ١٣٢١هـ، بالمطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر.

● إنباه الرُّوَاةُ عَلَى أَنْبَاهِ النُّحَاةِ: الْوَزِيرُ جَهَالُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْبَانِيِّ الْقِفْطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٤٦هـ = ١٢٤٨م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، ج ١ سَنَةَ ١٩٥٠م، وَج ٢ سَنَةَ ١٩٥٢م، وَج ٣ سَنَةَ ١٩٥٥م، وَج ٤ سَنَةَ ١٩٧٣م.

● الْإِنْتِقَاءُ فِي فُضَائِلِ الثَّلَاثَةِ الْأَيِّمَةِ الْفُقَهَاءِ، مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَذَكَرَ عُيُونُ مِنْ أَخْبَارِهِمْ وَأَخْبَارِ أَصْحَابِهِمْ لِلتَّعْرِيفِ بِجَلَالَةِ أَقْدَارِهِمْ: الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

نَشْرُ: مَكْتَبَةُ الْقُدْسِيِّ، الْقَاهِرَةُ، مَطْبَعَةُ الْمَعَاهِدِ، مِصْرُ، سَنَةَ ١٣٥٠هـ.

● الْأَنْسَابُ: أَبُو سَعْدٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورِ التَّوَيْمِيِّ السَّمْعَانِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٦٢هـ = ١١٦٦م.

حَقَّقَ ج ١-٦ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م. وَج ٧-٨ مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ. وَج ٩ مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ وَرِيَاضُ مُرَادٍ. وَج ١٠ عَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحُلُو. وَج ١١ رِيَاضُ مُرَادٍ وَمَطْبِعُ الْحَافِظِ. وَج ١٢ أَكْرَمُ الْبُوشِي.

النَّاشِرُ: مُحَمَّدٌ أَمِينٌ دَمِجٌ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ.

ج ١-٦ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةَ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. ج ٧ الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةَ ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م. ج ٨ بِلَا تَارِيخٍ وَلَا طَبْعَةٍ، وَالْجُزْءَانِ ٧-٨ فِي مَطْبَعَةِ مُحَمَّدِ هَاشِمِ الْكُتَيْبِيِّ، دِمَشْقُ. ج ٩ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. ج ١٠ الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م. ج ١١ الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةَ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م. ج ١٢ الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةَ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ، عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُبِجَّلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٥هـ = ١٤٨٠م.

وَهُوَ شَرْحُ كِتَابِ الْمُقْنِعِ، لِلْإِمَامِ مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِن قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

- تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، الْقَاهِرَةِ. ج ١-٢ سَنَةَ ١٩٥٥م، ج ٣-٥ سَنَةَ ١٩٥٦م، ج ٦-١٠ سَنَةَ ١٩٥٧م، ج ١١-١٢ سَنَةَ ١٩٥٨م.
- بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ: وَهِيَ حَاشِيَةُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ الْبُجَيْرِمِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢١هـ = ١٨٠٦م، الْمُسَمَّاةُ: تُحْفَةُ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ.
- وشرح الخطيب، المعروف بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّرِيفِيِّ الْخَطِيبِ ابْنِ أَحْمَدَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٧هـ = ١٥٧٠م.
- ومتن أبي شجاع شهاب الدنيا والدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْفَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٣هـ = ١١٩٧م، (وفي حاشية الباجوري على ابن قاسم ج ١ ص ١٠ وكشف الظنون ص ١١٨٩ توفي سَنَةَ ٤٨٨هـ)، الْمَسْمُومَةُ بِاسْمَيْنِ هُمَا: التَّقْرِيبُ، أَوْ غَايَةُ الْاِخْتِصَارِ.
- مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م.
- الْبَحْرُ الرَّائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: زَيْنُ الدِّينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ، الشَّهِيرِ بِابْنِ نُجَيْمٍ (اسم بعض أجداده) الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٠هـ = ١٥٦٣م.
- وبآخره:
- تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، لِمُحَمَّدَ بْنِ حُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ الطُّورِيِّ الْحَنْفِيِّ الْقَادِرِيِّ، كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١١٣٨هـ = ١٧٢٦م.
- وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ، لِأَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودَ، الْمَعْرُوفِ بِحَافِظِ الدِّينِ النَّسَفِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١٠هـ = ١٣١٠م.
- وطُبِعَ بِهَامِشِهِ:
- مِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ، لِمُحَمَّدَ أَمِينِ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م.
- طُبِعَ كِتَابُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ فِي الْأَجْزَاءِ ١-٧، وَانْتَهَى إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ. أَمَّا الْجُزْءُ الثَّامِنُ فَهُوَ تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ لِلطُّورِيِّ، الَّذِي بَدَأَ بِأَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ مِنْ كَنْزِ الدَّقَائِقِ.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، شركة علاء الدين للطباعة، بيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة المصرية.

● البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار: الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني اليماني، المتوفى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.

وبهامشه:

جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار، لمحمد بن يحيى بهران الصعدي، المتوفى سنة ٩٥٧هـ=١٥٥٠م.

ومعه:

تعليقات من مراجع مختلفة، لمصحح القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليماني الصنعائي.

الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م، تصوير سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م، دار الحكمة اليمانية، صنعاء.

● بحر العلوم: انظر: تفسير السمرقندي.

● البحر المحيط: ابن حيان الأندلسي أبي عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الشهير بابن حيان وأبي حيان الأندلسي الغرناطي الجبالي النفي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ=١٣٤٤م.

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، و د. زكريا عبد المجيد النوي، و د. أحمد النجولي الجمل.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

● بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، أو الكاشاني، الملقب بملك العلماء، المتوفى سنة ٥٨٧هـ=١١٩١م.

الطبعة الأولى، مطبعة الجاهلية، مصر، سنة ١٣٢٨هـ=١٩١٠م.

● بداية المبتدي: انظر: الهداية للمرغيناني.

● **بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ:** أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْإِمَامِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشْدِ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُلَقَّبُ بِابْنِ رُشْدِ الْحَفِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٥هـ = ١١٩٨م.

تَحْقِيقٌ: هَيْثَمُ جَمْعَةُ هَلَالٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الْمَعَارِفِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

● **الْبَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِعِ:** مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٣٤٨هـ.

● **بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِي حَلِّ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ:** خَلِيلُ أَحْمَدَ السَّهَارَنْفُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٦هـ.

مع تَعْلِيلٍ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْكَانْدَهْلَوِيِّ الْمَدَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

اعتنى به: أ. د. تَقِي الدِّينِ النَّدَوِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَرْكَزُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ لِلْبَحْثِ وَالدراساتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْهِنْدِ، سَنَةَ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

● **الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (الْمُقَدِّمَةُ):** بَذْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهَادُرِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٤هـ = ١٣٩٢م.

تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٩٧٢م.

● **الْبُسْتَانُ فِي ذِكْرِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ بَيْتِلْمَسَانَ:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمُلَقَّبُ بِابْنِ مَرْيَمَ، الشَّرِيفُ الْمَدِينِيُّ التِّلْمَسَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٠١٤هـ = ١٦٠٥م.

طُبِعَ بِعَيْنَايَةِ: أ. د. الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَنْبَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٧هـ = ١٩٢٩م.

ديوان المطبوعات الجامعية، الْجَزَائِرَ، سَنَةَ ١٩٨٦م.

● **بُغْيَةُ الْمُلتَمَسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ، عُلَمَائِهَا وَأُمَرَائِهَا وَشُعَرَائِهَا وَذَوِي النِّبَاهَةِ فِيهَا مَنْ دَخَلَ إِلَيْهَا أَوْ خَرَجَ عَنْهَا:** أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمِيرَةَ الضَّبِّي، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٩هـ=١٢٠٣م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى، بَغْدَاد، وَمُؤَسَّسَةُ الْخَانَجِي، مِصْر، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَدِينَةِ مَجْرِيطِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٨٨٤م بِمَطْبَعِ رُوخَس.

● **بُغْيَةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوِيِّينَ وَالتُّحَاةِ:** جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السَّيُوطِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، مِصْر، سنة ١٩٦٤م.

● **الْبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ:** مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّدِيقِي الشَّيرَازِي الْفَيْرُوزَابَادِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْمِصْرِي.

منشورات وزارة الثقافة، دِمَشَق، سنة ١٩٧٢م.

● **الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:** أَبُو الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمُ (أَوْ: ابْنُ سَالِمٍ) الْعِمْرَانِيُّ الْيَمَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٥٨هـ=١١٦٣م.

وهو شَرْحُ كِتَابِ الْمُهَذَّبِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

اعتنى به: قَاسِمُ مُحَمَّدُ النُّورِي.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمُنْهَاجِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ:** أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاتَرِيدِي السَّمَرْقَنْدِي الْحَنْفِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٣٣هـ=٩٤٤م.

تَحْقِيقُ: فَاطِمَةُ يُوْسُفَ الْحَيْمِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● تاج التَّراجم في طبقات الحَنَفِيَّة: أبو الفداء زَيْن الدِّين قَاسِم بن قُطْلُوبَغَا الحَنَفِيُّ السُّودُونِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى، بَغْدَاد، مَطْبَعَةُ الْعَائِي، بَغْدَاد، سنة ١٩٦٢م.

والطَّبْعَةُ التي عني بِتَحْقِيقِهَا: إِبْرَاهِيمُ صَالِح.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار المأمون للتراث، دِمَشْق وَبَيْرُوت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● تاج العَرُوس من جَوَاهِر الْقَامُوس: السَّيِّد أبو الْفَيْض مُحَمَّد مُرْتَضَى بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْحُسَيْنِي الرَّبِيعِي الحَنَفِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

والمُرَاد بالقَامُوس هو الْقَامُوس الْمُحِيط، لِلْفَيَرُوزِآبَادِي.

تَحْقِيق: عدد من الْأَسَاتِذَة.

إصدار وزارة الإعلام بِالْكُوَيْت، مَطْبَعَةُ حُكُومَةِ الْكُوَيْت، ج ١ سنة ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م - ج ٤٠ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

والطَّبْعَةُ التي صَوَّرْتَهَا دار مَكْتَبَةُ الْحَيَاة، بَيْرُوت، على الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طُبِعَتْ سنة ١٣٠٦هـ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّة، مِصْر.

● التَّاجُ الْمُذْهَب لِأَحْكَامِ الْمَذْهَب، شَرْحُ مِتن الْأَزْهَار فِي فِقْهِ الْأَئِمَّة الْأَطْهَار: الْقَاضِي أَحْمَد بن قَاسِم الْعَنَسِي الْيَمَانِي الصَّنْعَانِي.

وَالْأَزْهَار هو مِتن فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّة، لِلْإِمَامِ الْمَهْدِي لَدِينِ اللَّهِ أَحْمَد بن يَحْيَى بن الْمُرْتَضَى الْحَسَنِي الْيَمَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْيَمَن الْكُبْرَى، صَنْعَاء، طُبِعَ فِي الْقَاهِرَة، سنة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

● التَّاجُ وَالْإِخْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيل: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن يُوسُف الْعَبْدَرِي، الشَّهِير بِالْمَوَاق، المُتَوَفَّى سنة ٨٩٧هـ=١٤٩٢م.

وهو شَرْحُ مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيل بن إِسْحَاق الْجُنْدِي الْمَالِكِي، المُتَوَفَّى سنة

٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

وهو مطبوع بهامش:

مَوَاهِب الْجَلِيل فِي شَرْح مُخْتَصِر الشَّيْخ خَلِيل، لأبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَابُلُسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، المعروف بِالْحَطَّاب، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٥٤هـ=١٥٤٧م.
الطَّبْعَةُ الثالثة، دار الفكر، بَيْرُوت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بِمِصْر.

● تَارِيخ الْأَدَب الْعَرَبِيِّ: كارل بروكلمان، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

الطَّبْعَةُ الْأُورِيبَةُ المطبوعة بالألمانية في لَيْدَنْ - بْرِيل. الأَصْل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٣م، وج ٢ طبع سنة ١٩٤٩م. والدَّلِيل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٧م، وج ٢ طبع سنة ١٩٣٨م، وج ٣ سنة ١٩٤٢م. والطَّبْعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ١-٣ ترجمة: أ. د. عَبْدُ الْحَلِيم النَّجَّار، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م.
ج ١-٢ (القسم الأول).

وج ٤ ترجمة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر، وأ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب.

ج ٣-٤ (القسم الثاني).

وج ٥ ترجمة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب، ومراجعة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر.

وج ٦ ترجمة: أ. د. يَعْقُوبُ بَكْر، ومراجعة: أ. د. رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَّاب.

ج ٥-٦ (القسم الثالث).

وج ٧ و ٨ (القسم الرابع) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ عَوْنِي عَبْدُ الرَّؤُوف، ود. عُمَرُ صَابِر عَبْدُ الْجَلِيل، ود. سَعِيدُ حَسَنُ بَحِيرِي.

وج ٩ (القسم الخامس) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَّازِي.

وج ١٠ و ١١ (القسم السادس) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَّازِي، ود. حَسَنُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيل.

وج ١٢ (القسم السابع) ترجمة: د. عَرِيبُ مُحَمَّدُ غَرِيب، ود. حَسَنُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيل، وعَبْدُ الْحَلِيمُ مُحَمَّدُ أَحْمَد.

وج ١٢-١٣ أ (القسم الثامن) ترجمة: أ. د. مُحَمَّدُ فَهْمِي حِجَّازِي، ود. عُمَرُ صَابِر عَبْدُ الْجَلِيل.

وج ١٣ب-١٤ (القسم التاسع) ترجمة: أ. د. مَحْمُودُ فَهْمِي حِجَازِي، و د. عُمَرُ صَابِر عَبْدَ الْجَلِيلِ.

وج ١٥ (القسم العاشر) ترجمة: أ. د. عُمَرُ صَابِر عَبْدَ الْجَلِيلِ.

أَشْرَفَ عَلَيَّ ترجمة الكتاب كله إلى الْعَرَبِيَّة: أ. د. مَحْمُودُ فَهْمِي حِجَازِي.

وج ١-٦ طبع في دار الْمَعَارِف، مِصْر، طبعات متعددة.

وأَعَادَتِ الْمُنْظَمَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلتَّرْبِيَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ طبع ترجمة الكتاب كله إلى الْعَرَبِيَّة من الجزء الأول إلى الخامس عشر في مطابع الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَابِ، سنة ١٩٩٣-١٩٩٩ م.

● تَارِيخُ بَغْدَادٍ أَوْ مَدِينَةِ السَّلَامِ: الْخَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١ م.

الناشر: دار الكتاب الْعَرَبِي، بَيْرُوت، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ، مِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢ م^(١).

(١) كَتَبَ الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَّارُ عَضُوَ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ تَرْجُمَةً لِلأُسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ وُلِدَ فِي ٢٨ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سنة ١٣١٨هـ= ٢٣ مِنْ سِبْتَمْبَرِ سنة ١٩٠٠ م، وَأَنَّهُ تُوَفِّيَ فِي ٢٤ مِنْ ذِي الْقِعْدَةِ سنة ١٣٩٢هـ= ٣٠ مِنْ دِيسَمْبَرِ سنة ١٩٧٢ م. وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَرَدَتْ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ سُذُورِ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ، الَّذِي طَبَعَتْهُ الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ بِبَيْرُوتِ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩ م بِالْمَطْبَعَةِ الْعَصْرِيَّةِ بِبَيْرُوتِ.

فِي حِينِ أَرَخَ وَفَاتَهُ الزُّرْكَانِيُّ فِي الْأَعْلَامِ فِي سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣ م، وَأَخَذَهُ مِنْهُ عُمَرُ رِضَا كَحَالَةٍ فِي مُعْجَمِ الْمُؤَلَّفِينَ .

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَطْبَعَةُ الْمَدَنِيِّ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةِ ١٩٦٤ م.

وَالطَّبْعَةُ الْأُولَى الَّتِي أَصْدَرَتْهَا اللِّجْنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِمَرْكَزِ دَارِ الْمُنْهَاجِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ، دَارِ الْمُنْهَاجِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةِ ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.

● تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ (تَارِيخُ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ) أَوْ (تَارِيخُ الرُّسُلِ وَالْمُلُوكِ): أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٣١٠ هـ = ٩٢٣ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعَارِفِ، مِصْرُ، سَنَةِ ١٩٦٧-١٩٧٦ م.

● تَارِيخُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ الْبَكْرِيُّ الْفَرَشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَوَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٥٩٧ هـ = ١٢٠١ م.

تَقْدِيمُ وَتَعْلِيلُ: أَسَامَةُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الرَّفَاعِيُّ.

دَارُ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ، دِمَشْقُ، سَنَةِ ١٣٩٤ هـ.

● تَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ، وَسَمَاهُ (الْمَرْقَبَةُ الْعُلْيَا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَضَاءَ وَالْفُتْيَا): أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ النَّبَاهِيِّ الْمَالِقِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَلَدَ سَنَةِ ٧١٣ هـ وَكَانَ حَيًّا سَنَةَ ٧٩٣ هـ = ١٣٩١ م.

الْمَكْتَبُ التِّجَارِيُّ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوتُ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَةَ الْجُعْفِيُّ الْبُخَارِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٢٥٦ هـ = ٨٧٠ م.

تَصْحِيحُ وَتَعْلِيلُ: الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكَنِ، سَنَةِ ١٩٦٣ م - ١٩٧٨ م، عَدَا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ - الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةِ ١٣٦١ هـ، وَالْقِسْمَ الثَّانِي مِنَ الْجُزْءِ الرَّابِعِ - الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةِ ١٣٦٠ هـ، وَالْكُنَى - الطَّبْعَةُ الْأُولَى سَنَةِ ١٣٦٠ هـ.

● تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٥٤٦٣هـ=١٠٧١م.

حَقَّقَهُ، وَضَبَطَ نَصَّهُ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: أ. د. بشار عَوَّاد معروف.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

● تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: أبو عمر فخر الدين عثمان بن علي بن محجن الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٣م.

وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، المعروف بحافظ الدين النسفي الحنفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

وبهامشه:

حَاشِيَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الشُّعُودِيِّ الْمُصْرِيِّ، المعروف بالشُّلْبِيِّ، المتوفى سنة ١٠٢١هـ=١٦١٢م، وهي الحاشية المُسمَّاة: تَجْرِيدُ الْفَوَائِدِ الرَّقَائِقِ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ.

الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بالمطبعة الكبرى الأميرية ببُؤلاق، مصر، سنة ١٣١٣-١٣١٥هـ.

● تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيْمَا نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة ٥٧١هـ=١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي عُنِيَ بِنَشْرِهَا الْقُدْسِي فِي الْقَاهِرَةِ.

● التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ، المتوفى سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

الدار التَّوْنُسِيَّةُ لِلنَّشْرِ، تُونُس، سنة ١٩٨٤م.

● تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ: أبو العلاء مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُبَارَكْفُورِيِّ، المتوفى سنة ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م.

وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ: هُوَ سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ، المتوفى سنة

٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

دار الفكر، بيروت.

● تحفة الفقهاء: علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، المتوفى سنة ٥٣٩هـ.

تحقيق: د. محمد زكي عبد البر.

الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● تحفة المحتاج بشرح المنهاج: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي المكي السعدي الشافعي، الشهير بابن حجر الهيثمي، المتوفى سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

وهو شرح منهاج الطالبين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي أو النووي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومعه حاشيتان على تحفة المحتاج هما:

١. حاشية الشيخ عبد الحميد بن حسين الشرواني الداغستاني المكي، أتمها سنة ١٢٨٩هـ.

٢. حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الأزهرى، المتوفى سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م.

الناشر: دار صادر، بيروت، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بالمطبعة الميمنية، مصر، سنة

١٣١٥هـ.

● تذكرة الحفاظ: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه ديول تذكرة الحفاظ للذهبي، وهي:

١. ذيل تذكرة الحفاظ: تلميذ الذهبي، أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، المتوفى سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢. لفظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ: الحافظ أبو الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد، بن فهد المكي، المتوفى سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣. ذيل طبقات الحفاظ: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة

٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهذه الذُّيُولُ الثلاثة مطبوعة بجزء واحد ملحق بتذكرة الحُفَظ لِلدَّهَبِيِّ، الطَّبعة الثالثة.

صَحَّحَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الشَّيْخِ حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوْتَرِي فِي سَنَةِ ١٣٤٧هـ، وَهُوَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبعة الثالثة المطبوعة بدائرة الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الدَّكْنِ سَنَةَ ١٣٧٥هـ.

● تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ وَتَقْرِيبُ الْمَسَالِكِ، لِمَعْرِفَةِ أَعْلَامِ مَذْهَبِ مَالِك: الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصِيْبِيِّ السَّبْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٤هـ=١١٤٩م. تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ بُكَيْرٌ مَحْمُود.

منشورات: دار مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ، بَيْرُوت، ودار مَكْتَبَةِ الْفِكْرِ بِلِيْبِيَا، لُبْنَان، سَنَةَ ١٩٦٧م.

● التَّسْهِيلُ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ (تَفْسِيرُ ابْنِ جُزَيْءٍ): مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، بْنُ جُزَيْءٍ الْكَلْبِيِّ الْغَرْنَاطِيُّ الْمَالِكِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤١هـ=١٣٤٠م.

الطَّبعة الرابعة، دار الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

● التَّشْرِيعُ الْجِنَائِيُّ الْإِسْلَامِيُّ مَقَارِنًا بِالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ: عَبْدُ الْقَادِرِ عَوْدَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م.

الناشر: مَكْتَبَةُ دَارِ الْعُرُوبَةِ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ، الْقَاهِرَةِ.

الجزء الأول: الْقِسْمُ الْعَامُ، الطَّبعة الثالثة، سَنَةَ ١٩٦٣م.

الجزء الثاني: الْقِسْمُ الْخَاصُ، الطَّبعة الثانية، سَنَةَ ١٩٦٤م.

● التَّعْلِيلُ الْمُجَبَّدُ عَلَى مُوَطَّأِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ: أَبُو الْحَسَنِاتِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَيِّ اللَّكْنَوِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

تَحْقِيقُ: شُعَيْبُ الْأَرْنُؤُوطُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وَمُحَمَّدُ نَعِيمُ الْعَرْقُوسِيُّ.

وزارة الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ، قِطَاعُ الشُّؤُونِ الثَّقَافِيَّةِ.

● **التفسير البسيط:** أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي، المتوفى سنة ٤٦٨هـ = ١٠٧٦م.

تحقيق: مجموعة من الأساتذة.

نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة ١٤٣٠هـ، مطابع الجامعة.

● **تفسير البغوي (معالم التنزيل):** محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الفراء الشافعي، المتوفى سنة ٥١٦هـ = ١١٢٢م.

الطبعة الأولى، دار ابن حزم، لبنان، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

وأخذت من الطبعة التي حققها وخرج أحاديثها محمد عبد الله النمر وآخرون. دار طيبة للنشر، الرياض، سنة ١٤٠٩هـ. (المقدمة فقط).

● **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل):** القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي الشافعي، المتوفى سنة ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م.

وعليه:

حاشية محيي الدين شيخ زاده: محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، المتوفى سنة ٩٥١هـ.

مكتبة الحقيقة، إستانبول، تركيا، سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م. وهي مصورة على المطبوعة بالمطبعة النفيسة العثمانية، سنة ١٣٠٦هـ.

● **تفسير التحرير والتنوير:** انظر: التحرير والتنوير.

● **تفسير الثعالبي:** انظر: الجواهر الحسان.

● **تفسير ابن جزي:** انظر: التسهيل لعلوم التنزيل.

● **تفسير الرازي، المسمى بـ (التفسير الكبير) أو (مفاتيح الغيب):** فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الخطيب التيمي البكري القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

- تَفْسِيرُ أَبِي السُّعُود (إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ إِلَى مَزَايَا الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ): أَبُو السُّعُود مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعِمَادِيُّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٨٢هـ = ١٥٧٤م.
دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ.
- تَفْسِيرُ السَّمَرْقَنْدِيِّ (بَحْرُ الْعُلُومِ): أَبُو اللَّيْثِ إِمَامُ الْهُدَى نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٣هـ = ٩٨٣م.
تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ عَلِيُّ مُحَمَّدٌ مَعُوضٌ، وَالشَّيْخُ عَادِلُ أَحْمَدَ عَبْدُ الْمَوْجُودِ، وَ د. زَكْرِيَّا عَبْدُ الْمَجِيدِ النُّوَيْ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، سَنَةَ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- تَفْسِيرُ الشُّوْكَانِيِّ: انظر: فَتَحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ.
- تَفْسِيرُ الطَّبْرَسِيِّ (مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ): أَبُو عَلِيٍّ الْفَضْلُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَضْلِ الطَّبْرَسِيِّ الطُّوسِيِّ السَّبْرَوَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨هـ = ١١٥٣م.
تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيقٌ: السَّيِّدُ هَاشِمُ الرَّسُولِي، وَالسَّيِّدُ فَضْلُ اللَّهِ الطَّبَّاطَبَايِي الْيَزِيدِي.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار المعرفة، بيروت، سَنَةَ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ): أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١٠هـ = ٩٢٣م.
- تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيُّ، بِالتَّعَاوُنِ مَعَ مَرْكَزِ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ بِدَارِ هَجَرَ، الْقَاهِرَةِ، د. عَبْدُ السَّنَدِ حَسَنُ يَمَامَةَ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار هجر، القاهرة، سَنَةَ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ (الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ): عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ غَالِبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَارَبِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ الْمَالِكِيِّ، ابْنُ عَطِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٢هـ = ١١٤٨م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حزم، بيروت، سَنَةَ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٦هـ = ٨٨٩م.

تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَفَرُ (هو: سَيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَفَرٍ)، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
دار إحياء الكتب العربيَّة، عَيْسَى البَابِي الحَلْبِيِّ وشركاه، مِصْر، سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.
تصوير: مَكْتَبَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

● تَفْسِيرُ الْقَاسِمِيِّ (مَحَاسِنُ التَّأْوِيلِ): مُحَمَّدُ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار إحياء الكتب العربيَّة - عَيْسَى البَابِي الحَلْبِيِّ، مِصْر، سنة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

● تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: انظر: الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ.
● التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: الْفَخْرُ الرَّازِي. انظر: تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ.
● تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ): الْحَافِظُ عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٤هـ = ١٣٧٣م.
اعتنى به: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْزَنْقُوطُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م، وَمُحَمَّدُ أَنَسُ مُصْطَفَى الْخَنْ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّة، دِمَشْق، سنة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
● تَفْسِيرُ الْكَشَّافِ: الرَّمَحْشَرِيُّ. انظر: الْكَشَّافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ.
● تَفْسِيرُ الْمَآوَزِيِّ (النُّكْتُ وَالْعِيُونُ): أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَآوَزِيِّ الْبَصْرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٥٠هـ = ١٠٥٨م.
راجعهُ وعلق عليه: السَّيِّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَقْصُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ.

دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، وَمُؤَسَّسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّة، بَيْرُوت.
● تَفْسِيرُ الْمَرَاغِيِّ: أَحْمَدُ مُصْطَفَى الْمَرَاغِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.
الطَّبَعَةُ الْأُولَى، شَرَكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الحَلْبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْر، سنة ١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م.

- تَفْسِيرُ السَّيْفِيِّ (مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ): أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودِ النَّسْفِيِّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٥٧١هـ = ١٣١٠م.

حَقَّقَهُ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: يُوسُفُ عَلِيٌّ بَدْيَوِي.

رَاجِعُهُ وَقَدَّمَ لَهُ: مُحْيِي الدِّينِ دِيبُ مَسْتَو.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكَلَمِ الطَّيِّبِ، بَيْرُوتَ، دِمَشْقُ، سَنَةَ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- التَّفْسِيرُ الْوَاضِحُ: مُحَمَّدٌ مَحْمُودٌ حِجَازِيٌّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٩٧٢م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٥م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مَصَوَّرَةٌ.

وَالطَّبْعَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا: مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دَارُ الرَّشِيدِ، سُورِيَا، حَلَبَ، طِبَاعَةُ: دَارُ الْقَلَمِ، دِمَشْقُ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ: الطُّورِيِّ. انْظُرْ: الْبَحْرُ الرَّائِقُ لِابْنِ نُجَيْمٍ.
- تَكْمِلَةُ مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ، وَفَيَاتُ ١٣٩٧-١٤١٥هـ / ١٩٧٧-١٩٩٥م: مُحَمَّدٌ خَيْرُ رَمَضَانَ يُوسُفُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- تَلْخِصُ الْمُسْتَدْرَكِ: الدَّهْبِيِّ. انْظُرْ: الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.
- تَنْقِيحُ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ: انْظُرْ: الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ.
- التَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ: عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ

أَحْمَدُ السَّعْدِيُّ الْمَرْدَاوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٥هـ = ١٤٨٠ م.

وبهامشه:

حَاشِيَةُ التَّنْقِيحِ، لَشَرَفِ الدِّينِ أَبِي النُّجَا مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ الْحَجَّارِيِّ الْحَنْبَلِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٨هـ = ١٥٦٠ م.

وَحَاشِيَةُ التَّنْقِيحِ، لِلْمَرْدَاوِيِّ نَفْسِهِ.

تَحْقِيقٌ: د. نَاصِرُ بْنُ سُعُودَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامَةِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الرِّشْدِ نَاشِرُونَ، الرِّيَاضُ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةَ
١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤ م.

● تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ: التُّمَرْتَاشِيُّ. انْظُرْ: رَدَّ الْمُحْتَارِ.

● تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ شَرْحُ مُوَطَّأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ = ١٥٠٥ م.

ويليه:

١. إِسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرِجَالِ الْمُوَطَّأِ، لِلْسُّيُوطِيِّ أَيْضًا.

٢. الْمُوَطَّأُ، لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩هـ = ٧٩٥ م.

الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى، مِصْرُ.

● تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ
النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧ م.

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، وهي طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبَعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْكِنَانِيِّ
الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢هـ = ١٤٤٩ م.

الناشر: دار صادر، بيروت، سنة ١٩٦٨ م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ
دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النِّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِآبَادِ الدِّكْنِ سَنَةَ ١٣٢٥هـ.

- تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزني، المتوفى سنة ٧٤٢هـ=١٣٤١م.
تحقيق وتعليق: أ. د. بشار عواد معروف.
- الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: مُحَمَّد بن يوسف أطفيش الإباضي، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.
تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي.
- المطبعة العربية، عرذاية، الجزائر، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- تَيْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ الْمَنَانِ: عَبْد الرَّحْمَنِ بن ناصر السعدي التميمي العنزي القصيمي، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ.
تحقيق: عَبْد الرَّحْمَنِ بن مُعَلَّا اللويحق.
- الطبعة الأولى، دار الغد الجديد، القاهرة، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
- الثَّمَرُ الدَّانِي فِي تَقْرِيبِ الْمَعَانِي شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: صالح عبد السمیع الآبي الأزهری، كان حياً سنة ١٣٣٢هـ.
المكتبة الإسلامية.
- جَامِعُ أَحْكَامِ الصَّغَارِ: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسين بن أحمد الأشروشي الحنفي، المتوفى سنة ٦٣٢هـ=١٢٣٥م.
تحقيق: د. أي مصعب البدري، ومحمود عبد الرحمن عبد المنعم.
- دار الفضيلة، القاهرة.
- الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي أَحَادِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.
الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ فِي شَرْحِ خَمْسِينَ حَدِيثًا مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ: ابن رجب زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن السلامي البغدادي الدمشقي

الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٥هـ = ١٣٩٣م.

تَحْقِيقُ: شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوط، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م، وَإِبْرَاهِيمُ بَاجِس.

الطَّبَعَةُ السَّابِعَةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

● الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَالْمُبَيِّنُ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ السُّنَّةِ وَآيِ الْفُرْقَانِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ فَرْحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧١هـ = ١٢٧٣م.

تَحْقِيقُ: د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ التُّرْكِيِّ.

شَارَكَ فِي التَّحْقِيقِ: مُحَمَّدُ رِضْوَانُ عَرْقَسُوْسِي، وَمَاهِرُ حَبُوش، وَمُحَمَّدُ بَرَكَات.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

● جَامِعُ الْمُضَمَّرَاتِ وَالْمُشْكِلَاتِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِمَامِ الْقُدُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٢٨هـ: الْإِمَامُ يُوسُفُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يُوسُفَ الْكَادُورِيِّ الصُّوفِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٣٢هـ.

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ: (مِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى إِلَى نَهَايَةِ كِتَابِ حِسَابِ الْفَرَائِضِ)

رِسَالَةٌ نَالَ بِهَا شَهَادَةُ الدِّكْتُورَاه: عَمَّارُ فَوَادٍ مُحْسِنُ الرَّائِي، مِنْ جَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ، فِي عَمَّانَ، الْأُرْدُنَّ، سنة ٢٠١٢م.

مَطْبُوعَةٌ عَلَى الْآلَةِ الْكَاتِبَةِ.

● جَدُولُ السِّنِينَ الْهِجْرِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ السِّنِينَ الْمِيلَادِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا: ف. وَيُسْتَنْفَلُ.

تَرْجُمَةُ: د. عَبْدُ الْمُنْعِمِ مَاجِدٍ، وَعَبْدُ الْمُحْسَنِ رَمَضَانَ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْأَنْجَلُو الْمِصْرِيَّةِ، سنة ١٩٨٠م.

● الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٢٧هـ = ٩٣٨م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْأُمَمِ، بَيْرُوت، وَهِيَ طَبَعَةٌ مَصُورَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٩٥٢م بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ.

- الجلال المَحَلِّيُّ على المُنْهَاج: انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَة.
- الجَمَل على شرح المَنْهَج: انظر: مَنَهْج الطُّلَّاب.
- الجَنِين والأَحْكَام الْمُتَعَلِّقَة به في الفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ (بحث مقارن): الشَّيْخ الأَسْتَاذ مُحَمَّد سَلَام مَدْكُور.
- الطَّبْعَة الْأُولَى، دار النهضة الْعَرَبِيَّة، الْقَاهِرَة، سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- جَوَاهِر الْأَخْبَار والآثَار الْمُسْتَخْرَجَة من لُجَّة الْبَحْرِ الزَّخَّار: مُحَمَّد بن يَحْيَى بَهْرَان الصَّعْدِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ = ١٥٥٠م.
- مطبوع بهامش:
- الْبَحْر الزَّخَّار الْجَامِع لِمَذَاهِب عُلَمَاء الْأُمَّصَار، لِلإِمَام المَهْدِيّ لدين الله أَحْمَد بن يَحْيَى بن الْمُرتَضَى الْحَسَنِيّ الْيَمَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.
- انظر: الْبَحْر الزَّخَّار، في فِقْهِ الزَّيْدِيَّة.
- جَوَاهِر الْإِكْلِيل شرح مُخْتَصَر العلامة الشَّيْخ خَلِيل في مَذْهَب الْإِمَام مَالِك إِمَام دار التَّنْزِيل: الشَّيْخ صَالِح عَبْد السَّمِيع الْآبِي الْأَزْهَرِيّ، أتم الشَّرْح سنة ١٣٣٢هـ.
- والمُخْتَصَر، للشَّيْخ خَلِيل بن إِسْحَاق الْجُنْدِيّ الْمَالِكِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.
- دار إحياء الكتب الْعَرَبِيَّة، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيّ وشركاه، مِصْر.
- الْجَوَاهِر الْحَسَنَانِ فِي تَفْسِير الْقُرْآن: عَبْد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن مخلوف الثَّعَالِبِيّ الْجَزَائِرِيّ الْمَغْرِبِيّ الْمَالِكِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧٥هـ = ١٤٧٠م.
- انتهى من تَأْلِيْفِه سنة ٨٣٣هـ. قال: (استوعبت فيه مهمات تَفْسِير ابن عَطِيَّة، وأسقطت كثيرًا من التكرار فيه، وزدت فيه).
- تَحْقِيق: الشَّيْخ عَلِيّ مُحَمَّد معوض، والشَّيْخ عادل أَحْمَد عَبْد الموجود. وشارك في تَحْقِيقِه:
- أ. د. عَبْد الْفَتَّاح أَبُو سنة.
- الطَّبْعَة الْأُولَى، دار إحياء الثَّرَاث الْعَرَبِيّ، بَيْرُوت، ومُؤَسَّسَة التَّارِيخ الْعَرَبِيّ، بَيْرُوت، سنة

١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **الجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ:** مُحْيِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ سَالِمَ بْنِ أَبِي الْوَفَاءِ الْقُرَشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٥هـ=١٣٧٣م. تَحْقِيقُ: د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، هَجَرَ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالْإِعْلَانِ، سَنَةَ ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

● **الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ:** أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدَ الْحَدَّادِ الْيَمَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٠هـ=١٣٩٧م.

وَالْمُخْتَصَرُ، هُوَ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْقُدُورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيقُ: إِيَّاسُ قِبْلَان.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

● **حَاشِيَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ:** انظر: بُجَيْرِيٌّ عَلَى الْخَطِيبِ.

● **حَاشِيَةُ التَّرْتِيبِ:** الْمُحَشِّي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ (عَامِر) بْنِ أَبِي سِتَّةِ السَّدُوكِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْإِبَاضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٨هـ=١٦٧٩م.

وَكِتَابُ التَّرْتِيبِ، هُوَ مُسْنَدُ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبَ بْنِ عَمْرٍو الْأَزْدِيِّ الْفَرَاهِيدِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَيْنَ سَنَتَيْ ١٧٥-١٨٠هـ، الَّذِي رَتَبَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ أَبُو يَعْقُوبَ يُونُسَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِيَادِ السَّدْرَاتِي الْوَارِجَلَانِيُّ الْإِبَاضِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٧٠هـ.

وَزَارَةُ التُّرَاثِ الْقَوْمِيَّ وَالثَّقَافَةِ فِي سُلْطَنَةِ عُمَانَ، الْمَطْبَعَةُ الشَّرْقِيَّةُ وَمَكْتَبَتُهَا فِي مَسْقَطِ، عُمَانَ، طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ سَنَةَ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وَطُبِعَ الْجُزْءُ الثَّامِنُ سَنَةَ ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

● **حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ (مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٣٠هـ=١٨١٥م، عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ:** انظر: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ.

● حَاشِيَةُ الرَّهُونِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٣٠هـ=١٨١٥م، الْمُسَمَّاةُ (أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ وَأَسْهَلَ الْمَرَاقي إِلَى سَبْكِ إِبْرِيْزِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ).
 على:

شرح الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ يُوسُفَ الرَّزْقَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٩هـ=١٦٨٨م، عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

وبهامشها:

مُخْتَصَرُ حَاشِيَةِ الرَّهُونِيِّ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَيِّدِي مُحَمَّدَ بْنَ الْمَدَنِيِّ عَلِيِّ كُنُون.
 الناشر: دار الفكر، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٩٧٨م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبَعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ سَنَةَ ١٣٠٦هـ.

● حَاشِيَةُ سَعْدِي جَلِي: انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.
 ● حَاشِيَةُ سُلَيْمَانَ الْجَمَلِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠٤هـ=١٧٩٠م عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ: انظر: مَنْهَجُ الطُّلَّابِ.

● حَاشِيَةُ الشَّيْبَرَامَلْسِيِّ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧هـ=١٦٧٦م، عَلَى نِهَآيَةِ الْمُحْتَاجِ لِلرَّمْلِيِّ: انظر: نِهَآيَةُ الْمُحْتَاجِ.

● حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ: انظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ.

● حَاشِيَةُ شَيْخِ زَادَةَ: انظر: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ.

● حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ: انظر: رَدُّ الْمُحْتَارِ.

● حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى الْخَرَشِيِّ: انظر: شرح الْخَرَشِيِّ.

● حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ شَرْحُ أَبِي الْحَسَنِ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدِ الْفَيْرَوَانِيِّ.

والْعَدَوِيُّ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الصَّعِيدِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٩هـ=١٧٧٥م.

وَأَبُو الْحَسَنِ هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ خَلْفِ الْمُتَوَفَّى الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣٩هـ=١٥٣٢م.

وشرح أبي الحسن للرَّسَالَةَ اسمه: (كِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ لِرَّسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ).
والرَّسَالَةُ، لأبي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّفَرِيِّ الْقَيَّرَوَانِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سنة ٣٨٦هـ = ٩٩٦م.

- مَطْبَعَةُ دارِ إحياءِ الكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَصْحَابِهَا عِيسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، مِصْرَ، بلا تَارِيخٍ.
- وَطَبْعَةُ شركةِ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرَ، سنة ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.
- حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٩٢هـ = ١٥٨٤م عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ لابنِ حَبَرِ الْهَيْتَمِيِّ: انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ.
- ابنِ حَبَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَدِرَاسَةُ مُصَنَّفَاتِهِ وَمَنْهَجِهِ وَمَوَارِدِهِ فِي كِتَابِهِ الْإِصَابَةِ: أ. د. شَاكِرُ مَحْمُودَ عَبْدِ الْمُنْعِمِ.

- وزارةُ الأوقافِ الْعِرَاقِيَّةِ، دارُ الرِّسَالَةِ لِلطَّبَاعَةِ، بَغْدَادَ، سنة ١٩٧٨م، (الجزءُ الأوَّلُ).
- حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.
- تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، دارِ إحياءِ الكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عِيسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٩٦٧م.
- الْحَطَّابُ: انظر: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ.
- حقُّ الْجَنِينِ فِي الْحَيَاةِ: أ. د. حَسَنُ الشَّاذَلِيِّ. انظر: قَضَايَا طَبِيعَةِ مَعَاصِرَةِ فِي ضَوْءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ج ١ ص ٢٠٨.

- الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فِي الْإِسْلَامِ: أ. د. يُوسُفُ الْقَرَصَاوِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، دِمَشْقُ، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ: الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٣٠هـ = ١٠٣٨م.

الناشر: دارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، سنة ١٩٦٧م، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى طَبْعَةِ الْخَانَجِي الْأَوَّلَى الَّتِي طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ، مِصْرَ، سنة ١٣٥٧هـ.

- الحماية الشَّرْعِيَّةُ لِجُثَّةِ الْمُتَوَفَّى، دراسة مقارنة: د. إِيَّانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْمَشْمُوم.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، جمعية دار البر، دُبَي، الإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
- الْخَرَشِيُّ عَلَى سَيِّدِي خَلِيل: انظر: شرح الْخَرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ سَيِّدِي خَلِيل.
- الْخَطِيب: انظر: بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيب.
- خُلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ: مُحَمَّدُ أَمِينُ بْنُ فَضْلِ اللَّهِ بْنِ مُحِبِّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُجِيبِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١١١هـ = ١٦٩٩م.
- الناشر: دار صادر، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى المطبوعة بِالْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ، مِصْر، التي تم طبعها سنة ١٢٨٤هـ.
- خُلَاصَةُ تَذْهِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْحَافِظُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيمِ الْخَزَرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ، وَلَدَ سنة ٩٠٠هـ = ١٤٩٥م وصنَّفَ هَذَا الْكِتَابَ سنة ٩٢٣هـ = ١٥١٧م.
- كتب مُقَدِّمَتَهَا: الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّة، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بِحَلَبَ، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى التي طبعت بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْمِيزِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْر سنة ١٣٠١هـ.
- خَلَقَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ الطَّبِّ وَالْقُرْآنِ: د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَار.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الدَّارُ السُّعُودِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- دَرَاثَاتُ فِي الْفِرَقِ وَالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ: أ. د. عِرْفَانُ عَبْدَ الْحَمِيدِ فَتَّاح، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، وَدَارُ الْبَشِيرِ، عَمَّان، الْأُرْدُنُّ، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- دَرَاثَاتُ فِي الْفِقْهِ الْجِنَائِيِّ الْإِسْلَامِيِّ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار القلم للنشر والتوزيع، دُبَي، الإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- دُرَّةُ الْحِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (وَهُوَ ذَيْلُ وَفَيَّاتِ الْأَعْيَانِ): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَكْنَاسِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الْقَاضِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٢٥هـ = ١٦١٦م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نشر: دار التُّراث بالقَاهِرَةِ، والمَكْتَبَةُ الْعَتِيقَةُ بَتُونُس، دار النَّصْرِ للطَّبَاعَةِ بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٧٠م.

● الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَطْبَعَةُ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ، ج ١ سنة ١٩٧٢م - ج ٦ سنة ١٩٧٦م.

● الدُّرَرُ الْمُخْتَارُ: الْحَصَكْفِيُّ. انظر: رَدُّ الْمُخْتَارِ.

● الدُّرَرُ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ: أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، المعروف بالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ مُحَمَّدُ الْخَرَّاطُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار القلم، دِمَشْقُ، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● الدُّرَرُ الْمُنتَقَى فِي شَرْحِ الْمُتَلَقَّى: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلقَّبُ بِعَلَاءِ الدِّينِ الْحَصَكْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٨هـ=١٦٧٧م.

وهو شَرْحُ مُتَلَقَّى الْأَبْحَرِ، لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٦هـ=١٥٤٩م.

وهو مطبوع بهامش:

مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُتَلَقَّى الْأَبْحَرِ، لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْخِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ دَامَادٍ، المدعو بِشَيْخِ زَادَةَ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٧٨هـ=١٦٦٧م.

المَطْبَعَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ، سنة ١٣٢٧هـ.

● الدُّرَرُ الْمَنْثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيُّ، بالتعاون مع مركز هَجَرِ للبحوث والدراسات الْعَرَبِيَّةَ وَالْإِسْلَامِيَّةَ، د. عَبْدُ السَّنَدِ حَسَنُ يِيَامَةَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مركز هَجَرِ للبحوث، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- دِفَاعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الْمُنْعِمِ صَالِحُ الْعَلِيِّ الْعَزَّيَّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الشروق، بَيْرُوت، مَكْتَبَةُ النَهْضَةِ، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٣ م.
- دَقَائِقُ أُولَى النَّهْيِ لَشَرْحِ الْمُنتَهَى: مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ الْبُهْوتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٥١هـ=١٦٤١ م.
- وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ، لَتَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْفُتُوخِيِّ، الْمَشْهُورِ بِابْنِ النَّجَّارِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤ م.
- تَحْقِيقٌ: د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ التُّرْكِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥ م.
- دَلِيلُ الطَّالِبِ لِنَيْلِ الْمَطَالِبِ: مَرْعِيٌّ بْنُ يُوسُفَ الْكَرْمِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣٣هـ=١٦٢٤ م.
- وشرحه:
- مَنَارُ السَّبِيلِ فِي شَرْحِ الدَّلِيلِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَالِمَ بْنِ ضَوْيَانَ النَّجْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٥٣هـ.
- وعليه:
- حَاشِيَةُ النَّكَتِ وَالْفَوَائِدِ عَلَى مَنَارِ السَّبِيلِ، لعصام القلعجي.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، الرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥ م.
- الدَّيْبَاجُ الْمَذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ: ابْنُ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ، بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ فَرْحُونَ الْبَعْمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٩هـ=١٣٩٧ م.
- تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.
- مَكْتَبَةُ دَارِ الثَّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ، طَبْعَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بِمَطْبَعَةِ دَارِ النَّصْرِ بِالْقَاهِرَةِ، وَالْجُزْءِ الثَّانِي بِدَارِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ لِلطَّبَاعَةِ.
- الذَّخِيرَةُ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّنْهَاجِيِّ الْقَرَافِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٨٤هـ=١٢٨٥ م.

تَحْقِيق:

د. مُحَمَّد حَجِي، الجزء ١، ٨، و ١٣.

الأستاذ سَعِيد أعراب، الجزء ٢، و ٦.

الأستاذ مُحَمَّد بو خبزة، الجزء ٣، و ٤، و ٥، و ٧، و ٩، و ١٠، و ١١، و ١٢.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بَيْرُوت، سنة ١٩٩٤ م.

● ذِيل تَذْكِرَةُ الْحُفَاط: أَبُو الْمَحَاسِن. انظر: تَذْكِرَةُ الْحُفَاط.

● ذِيل تَذْكِرَةُ الْحُفَاط: تَلْمِيزُ الذَّهَبِيِّ، أَبُو الْمَحَاسِن شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ = ١٣٦٤ م. انظر: تَذْكِرَةُ الْحُفَاط - الذَّيُول.

● ذِيل طَبَقَاتِ الْحُفَاط: السُّيُوطِيُّ. انظر: تَذْكِرَةُ الْحُفَاط.

● ذِيل طَبَقَاتِ الْحُفَاط: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥ م. انظر: تَذْكِرَةُ الْحُفَاط - الذَّيُول.

● الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ: ابْنُ رَجَبِ زَيْنِ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَامِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٩٥هـ = ١٣٩٣ م.

تَصْحِيح: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدُ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩ م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، مِصْر، سنة ١٩٥٢ م.

● ذَيْلُ تَذْكِرَةِ الْحُفَاط: انظر: تَذْكِرَةُ الْحُفَاط لِلذَّهَبِيِّ.

● الرَّازِي مُفَسِّرًا: د. مُحْسِنُ عَبْدُ الْحَمِيد.

دار الحرية، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٤ م.

● الرَّجَالُ: تَقِيُّ الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْحَلِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٠هـ = ١٣٣٩ م.

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ: مُحَمَّدُ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُوم.

المَطْبَعَةُ الْحَيْدَرِيَّةُ بِالنَّجَف، سنة ١٩٧٢ م.

● الرَّجَال: العلامة الحليّ جمال الدين الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر، المتوفى سنة ٧٢٦هـ = ١٣٢٥م.

تحقيق وتعليق: محمد صادق آل بحر العلوم.

الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية بالنجف، سنة ١٩٦١م.

● الرَّجَال: أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، المتوفى نحو سنة ٣٤٠هـ = ٩٥١م.

تقديم وتعليق: السيد أحمد الحسيني.

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، كربلاء.

● رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ شَرْحُ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ.

حاشية رد المحتار، للسيد محمد أمين عابدين ابن السيد عمر عابدين بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م.

والدر المختار، لمحمد بن علي بن محمد، الملقب بعلاء الدين الحصكفي الدمشقي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ = ١٦٧٧م.

وتنوير الأبصار، لمحمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرناشي الحنفي الغزي، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.

وهذه الحاشية (رد المختار) في الأجزاء الستة الأولى.

أما الجزءان السابع والثامن ففيهما: حاشية قرّة عيون الأختار تكملة رد المختار، لنجل مؤلف رد المختار، وهو محمد علاء الدين ابن السيد محمد أمين عابدين ابن السيد عمر عابدين، أتمها سنة ١٢٩٠هـ، وتوفي سنة ١٣٠٦هـ = ١٨٨٩م.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٦٦م.

● الرّسالة: عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني، المتوفى سنة ٣٨٦هـ = ٩٩٦م.

وشروحها:

١. شرح أبي القاسم قاسم بن عيسى بن ناجي التّونسيّ القروي، المتوفى سنة

٨٣٧هـ=١٤٣٤م.

٢. شَرْحُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الْبُرْنُوسِيِّ الْفَاسِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِزُرُوقٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٩هـ=١٤٩٣م.

دار الفكر، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْجَمَالِيَّةِ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٣٣٢هـ.

● رِسَالَةُ ابْنِ أَبِي رَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ: انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ.

● رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي: أَبُو الثَّنَاءِ شَهَابُ الدِّينِ السَّيِّدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَلُوسِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٠هـ=١٨٥٤م.

الناشر: دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ الْمُنِيرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ، بَلَا تَارِيخ.

● رَوْضُ الطَّالِبِ: شَرَفُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُقَرَّرِ الْيَمِينِيِّ. انْظُرْ: أَسْنَى الْمَطَالِبِ.

● الرَّوْضُ الْمُرْبِعُ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَقْنِعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ: مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهْرَتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٥١هـ=١٦٤١م.

وَزَادُ الْمُسْتَقْنِعِ، لَشَرَفِ الدِّينِ أَبِي النُّجَا مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْحَجَّائِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٨هـ=١٥٦٠م.

وَالْمُقْنِعُ، لِمُوقِّ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ=١٢٢٣م. وَمَعَهُ:

حَاشِيَةُ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ صَالِحِ الْعِثْمِينِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

وَتَعْلِيلَاتُ مُفِيدَةٍ مِنْ نَسْخَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.

خَرَجَ أَحَادِيثُهُ: عَبْدُ الْقُدُّوسُ مُحَمَّدُ نَذِير.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّةِ، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

- الرَّوْضُ النَّضِيرُ شَرْحُ مَجْمُوعِ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ: الْقَاضِي شَرْفُ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّيَّاحِيِّ الْحِمِّيِّ الصَّنْعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢١هـ = ١٨٠٦م.
- وَمَجْمُوعُ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ، لِلْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٢هـ = ٧٤٠م.
- وَفِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْهُ: تَيْمَّةُ الرَّوْضِ النَّضِيرِ، لِلْعَبَّاسِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَسَنِيِّ الْيَمِينِيِّ الصَّنْعَانِيِّ، الْمَوْلُودِ سَنَةَ ١٣٠٤هـ.
- دار الجليل، بَيْرُوت.
- الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شَرْحُ اللَّمْعَةِ الدَّمَشَقِيَّةِ: زَيْنُ الدِّينِ بْنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْجُبَعِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٥هـ.
- وَاللَّمْعَةُ الدَّمَشَقِيَّةُ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّيَّ النَّبَطِيِّ الْجَزِينِيِّ الْعَامِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م.
- منشورات مَوْسَسَةِ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ، بَيْرُوت، لُبْنَان.
- رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرْفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- رِیَاضُ الصَّالِحِينَ: أَبُو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرْفِ بْنِ مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.
- تَحْقِيقُ: الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.
- الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- الرِّیَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ فِي جُمْلَةٍ مَنْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ: يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَامِرِيِّ الْيَمِينِيِّ الْحَرَضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٩٣هـ = ١٤٨٨م.
- ضَبْطُهُ وَصَحَّحَهُ: عُمَرُ الدِّيرَاوِيُّ أَبُو حَجَلَةَ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، النَاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٩٧٤م.
- زَادُ الْمُسْتَفْنَعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ: انْظُرْ: الرَّوْضُ الْمُرْبِعُ.

● رَادَ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ: الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد التميمي البكري القرشي البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، ودار ابن حزم، بيروت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● زُرُوق: انظر: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

● الزرقاني على الموطأ: انظر: شرح الزرقاني على الموطأ.

● سُبُلُ السَّلامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أدْلَةِ الْأَحْكَامِ: الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، المتوفى سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

وَبُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أدْلَةِ الْأَحْكَامِ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي الشَّافِعِي، المشهور بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِي، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مراجعة وتعليق: الشيخ محمد عبد العزيز الخولي، المتوفى سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، سنة ١٩٥٠م.

● سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أَبِي عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ، المتوفى سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تَحْقِيقٌ وَتَخْرِيجٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

الطبعة الثانية، دار الرسالة العالمية، بيروت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

● سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

تَحْقِيقٌ وَتَخْرِيجٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية ببيروت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● سُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّبْعِيُّ الْقَزْوِينِي، المتوفى سنة ٢٧٣هـ=٨٨٧م.

تَحْقِيقٌ وَتَخْرِيجٌ وَتَعْلِيقٌ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، بيروت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● سُنَنُ النَّسَائِيِّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبَ بْنِ عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣هـ=٩١٥م. وَهِيَ السُّنَنُ الصُّغْرَى، الْمُسَمَّاةُ بِ(الْمُجْتَبَى)، أَحَدُ الْكُتُبِ السِّتَةِ الْأُصُولِ.

وعليه:

شَرْحُ الْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ=١٥٠٥م.
وَحَاشِيَةُ أَبِي الْحَسَنِ نَوْرِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي السُّنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٣٨هـ.
دَارُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي طُبِعَتْ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٩٣٠م.

● سُنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى (طُبِعَ بِاسْمِ السُّنَنِ الْكُبْرَى): أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبَ بْنِ عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣هـ=٩١٥م.
حَقَّقَهُ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: حَسَنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ شَلْبِي، بِمُسَاعَدَةِ مَكْتَبِ تَحْقِيقِ التُّرَاثِ فِي مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

أَشْرَفَ عَلَيْهِ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

قَدَمَ لَهُ: أ. د. عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالِمِيَّةِ، دِمَشْقَ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● سَيِّدِي خَلِيلُ: انْظُرْ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ، وَالْخَرَشِيِّ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ شُرُوحِهِ.

● سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازِ التُّرْكَمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيقُ: عَدَدٌ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ.

أَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِ الْكِتَابِ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَةُ الْعَاشِرَةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

والأزهار هو متن في فقه الزيدية، للإمام المهديّ لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني اليماني، المتوفى سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.

تحقيق: قاسم غالب أحمد، ومحمود أمين النواوي، ومحمود إبراهيم زايد، وبسبوني رسلان.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م، مطابع الأهرام التجارية بقلوب مصر. ج ١ سنة ١٩٩٣م، وج ٢-٤ سنة ١٩٩٤م.

● السُّيُوطِيُّ النَّحْوِيُّ: أ. د. عدنان محمد سلمان الدليمي، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

الطبعة الأولى، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة ١٩٧٦م.

● الشُّبْرَامَلِسِيُّ على نهاية المحتاج: انظر: نهاية المحتاج.

● شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد بن عمر مخلوف، المتوفى سنة ١٣٦٠هـ=١٩٤١م.

دار الكتاب العربي، بيروت، وهي طبعة مصورة عن الطبعة الأولى التي طبعت في سنة ١٣٤٩هـ بالمطبعة السلفية، مصر.

● شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد، بن العماد الحنبليّ العكريّ الدمشقيّ، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ=١٦٧٩م.

الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، وهي طبعة مصورة.

● شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: المحقق الحلبيّ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، المتوفى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تحقيق: عبد الحسين محمد عليّ البقال.

الطبعة الأولى، مطبعة الآداب في النجف، سنة ١٩٦٩م.

● شرائع الإسلام: انظر: جواهر الكلام.

● شرح الأبّيّ والسُّنُوسِيّ على صحيح مسلم: انظر: إكمال إكمال المعلم.

● شرح الأربعين حديثاً النَّوَوِيَّة: تَقِي الدِّين مُحَمَّد بن عَلِي، ابن دَقِيق العِيد، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

والأربعين النَّوَوِيَّة، للإمام مُحْيِي الدِّين أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن شرف النَّوَوِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

المَكْتَبَةُ الْفَيْصَلِيَّة، مَكَّة الْمُكَرَّمَة.

● شرح الأربعين النَّوَوِيَّة: نَجْم الدِّين سُلَيْمَان بن عَبْدِ الْقَوِيِّ الطُّوفِي، المُتَوَفَّى سنة ٧١٦هـ=١٣١٦م.

والأربعين النَّوَوِيَّة، للإمام مُحْيِي الدِّين أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بن شرف النَّوَوِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

تَحْقِيق: كَامِل أَحْمَد كَامِل الْحُسَيْنِي.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار البَصَائِر، الْقَاهِرَة، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَالْخَالِفِينَ لَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ: اللَّالِكَايِي أَبُو الْقَاسِمِ هَبَّةُ اللَّهِ بن الْحَسَنِ بن مَنْصُورِ الطَّبْرِيِّ الرَّازِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤١٨هـ. حَقَّقَهُ: أَبُو يَعْقُوبَ نَشَاتُ بن كَمَالِ الْمِصْرِيِّ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّة، الْقَاهِرَة، مطابع الفاروق الْحَدِيثَة، الْقَاهِرَة، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● شرح الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ: انظر: قَلْيُوبِي وَعَمِيرَة.

● شَرْحُ الْحَرَشِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَلِي، المُتَوَفَّى سنة ١١٠١هـ=١٦٩٠م. على:

مُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيل بن إِسْحَاقِ الْجُنْدِيِّ الْمَالِكِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٦هـ=١٣٧٤م.

ومعه:

حَاشِيَةُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الصَّعِيدِيِّ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م، عَلَى شَرْحِ الْخَرَشِيِّ، أَتَمَّهَا سَنَةَ ١١٨٣ هـ.

دار الفكر، بَيْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ.

- شَرْحُ الْخَطِيبِ: انظر: بُجَيْرِمِي عَلَى الْخَطِيبِ.
- شَرْحُ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ أَبِي الْحَسَنِ لِرِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ.

● شَرْحُ زُرُوقٍ: انظر: الرِّسَالَةُ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ.

- شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ يُوسُفَ الزُّرْقَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٢٢ هـ = ١٧١٠ م.

عَلَى مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٧٩ هـ = ٧٩٥ م.

دار الجليل، بَيْرُوت.

- شَرْحُ السُّنَّةِ: انظر: مَصَابِيحُ السُّنَّةِ.
- شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: النَّوَوِيُّ. انظر: الْمُنْهَاجُ بِشَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَهَامِشُ إِرْشَادِ السَّارِيِّ.

● الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ وَأَقْرَبُ الْمَسَالِكِ، كِلَاهُمَا مِنْ تَأْلِيفِ: أَبِي الْبَرَكَاتِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ م. ومعه:

بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ، لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّاوِي الْمَالِكِيِّ الْخَلَوْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٤١ هـ = ١٨٢٥ م.

خَرَجَ أَحَادِيثُهُ وَفَهْرَسُهُ وَقَرَّرَ عَلَيْهِ بِالْمُقَارَنَةِ بِالْقَانُونِ الْحَدِيثِ: أ. د. مُصْطَفَى كَمَالٍ وَصَفِي.

مطابع دار المعارف، مِصْرَ، سَنَةَ ١٩٧٢ - ١٩٧٤ م.

● **شرح العقيدة الطحاوية:** القاضي صدر الدين أبو الحسن علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٩٢هـ = ١٣٩٠م.

والعقيدة الطحاوية، المسماة: بيان السنة والجماعة، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ = ٩٣٣م.

تحقيق: أ. د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.

الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

● **شرح ابن عقيل:** بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، المشهور بابن عقيل، العقيلي الهمداني المصري الهاشمي، المتوفى سنة ٧٦٩هـ = ١٣٦٧م.

على:

ألفية أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجبالي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ = ١٢٧٤م.

ومعه كتاب:

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

● **شرح العناية على الهداية:** الإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م. انظر: فتح القدير للعاجز الفقيير.

● **الشرح الكبير:** أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوي المالكي، المتوفى سنة ١٢٠١هـ = ١٧٨٦م.

وهو شرح مختصر سيدي خليل بن إسحاق الجندبي المالكي، المتوفى سنة ٧٧٦هـ = ١٣٧٤م.

ومعه:

١. حاشية الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، المتوفى سنة

١٢٣٠هـ = ١٨١٥م على الشرح الكبير للدردير.

٢. تَقْرِيرَاتُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلقَّبُ بِعَلِيش (أو عَلِيش)،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م.

دار الفكر، بَيْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● شرح ابن مازة (بُرْهَانُ الْأَيْمَةِ حُسَامُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيُّ،
المعروف بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٦هـ = ١١٤١م).
على:

أَدَبُ الْقَاضِي، لِلْخَصَّافِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُهَيَّرِ الشَّيْبَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة
٢٦١هـ = ٨٧٥م.

تَحْقِيقٌ: أ. د. مُحْيِي هَلَالِ السَّرْحَانِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، وزارة الأوقاف العِراقِيَّة - إحياء التُّراثِ الْإِسْلَامِيِّ، سنة ١٩٧٧-١٩٧٨م،
ج ١-٣ في مَطْبَعَةِ الْإِرْشَادِ، بَغْدَاد، وج ٤ في الدار الْعَرَبِيَّةَ لِلطَّبَاعَةِ، بَغْدَاد.

● شرح الْمَنْهَجِ وَالْجَمَلِ عَلَيْهِ: انظر: مَنْهَجُ الطُّلَّابِ بِحَاشِيَةِ الْجَمَلِ.

● شرح ابن ناجي: انظر: الرِّسَالَةُ لابن أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ.

● شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ: انظر: الْمَنْهَاجُ بِشَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ،
وهامش إِرْشَادِ السَّارِي.

● شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ أَطْفِيش، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

وكتاب النَّيْلِ وَشِفَاءِ الْعَلِيلِ، لِضِيَاءِ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّوِينِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة
١٢٢٣هـ = ١٨٠٨م.

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مَكْتَبَةُ الْإِرْشَادِ، جَدَّة، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

● الشَّرْوَانِيُّ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ: انظر: تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ لابن حَجَرٍ.

● الشَّلْبِيُّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ: انظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ.

● الصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ: انظر: الشَّرْحُ الصَّغِيرُ لِلدَّرْدِيرِ.

- **صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ:** انظر: إِرْشَادُ السَّارِي، وَفَتْحُ الْبَارِي.
 - **صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ،** المسمى 'المُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ: الإمامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَةَ الْجُعْفِيِّ الْبُخَارِيُّ، المُتَوَفَى سنة ٢٥٦هـ = ٨٧٠م.
 - رقم كتبه وأبوابه وَفَقاً لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ وَتُحْفَةِ الْأَشْرَافِ، وَصَنَعَ فَهَارِسُهُ: مُحَمَّدُ نَزَارُ تَمِيمٍ، وَهَيْئَتُهُ نَزَارُ تَمِيمٍ، مَعْتَمِدِينَ النسخة السُّلْطَانِيَّةَ الْمُعْتَمَدَةَ عَلَى النسخة الْيُونَنِيَّةِ.
 - شركة دار الأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ لِلطَّبَاعَةِ، بَيْرُوت. تَارِيخُ مُقَدِّمَةِ الْمُحَقِّقِينَ سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
 - **صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ:** انظر: عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ.
 - **صَحِيحُ مُسْلِمٍ،** المسمى 'المُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ السُّنَنِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الإمامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، المُتَوَفَى سنة ٢٦١هـ = ٨٧٥م.
 - رقم كتبه وأبوابه وَفَقاً لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ وَتُحْفَةِ الْأَشْرَافِ، وَصَنَعَ فَهَارِسُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ نَزَارٍ تَمِيمٍ، وَهَيْئَتُهُ بْنُ نَزَارٍ تَمِيمٍ.
 - الطَّبَعَةُ الْأُولَى، شركة دار الأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ لِلطَّبَاعَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
 - **صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَيْلِ الْأَوْطَارِ وَسُبُلِ السَّلَامِ:** أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ.
 - الطَّبَعَةُ السَّابِعَةُ، وَهِيَ الطَّبَعَةُ الْأُولَى مِنْ: كتاب - نَاشِرُونَ، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
 - **صِنَاعَةُ الْفَتَوَى وَفَقْهُ الْأَقْلِيَّاتِ:** الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّيْخِ الْمُحْفُوظِ بْنِ بَيَّه.
 - الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الرِّابِطَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ لِلْعُلَمَاءِ، الْمَمْلَكَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ، سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.
 - **الصَّوَاعِقُ الْمُحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالزُّنْدَقَةِ.**
- ويليه كتاب:
- تَطْهِيرُ الْجَنَانِ وَاللِّسَانِ عَنِ الْخُطُورِ وَالتَّنْفُوهِ بِثَلَبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: كلاهما لِلْمُحَدِّثِ: أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٩٧٤هـ = ١٥٦٧م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ الْحُسَيْنِيُّ الْأَشْعَرِيُّ الْمَالِكِيُّ.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْقَاهِرَةِ، مِصْرُ، دارُ الطَّبَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٣٧٥هـ.

● ضَوْءُ النَّهَارِ الْمُشْرِقُ عَلَى صَفَحَاتِ الْأَزْهَارِ: الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْجَلَالِ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٨٤هـ = ١٦٧٣م.

وَالْأَزْهَارُ هُوَ مِثْنٌ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ، لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ لَدَيْنِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُرْتَضَى الْحُسَيْنِيِّ الْيَمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ = ١٤٣٧م.

وحاشيته:

مِنْحَةُ الْغَفَّارِ عَلَى ضَوْءِ النَّهَارِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الصَّنْعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٨٢هـ = ١٧٦٨م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الناشر: مجلسُ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى بِالْيَمَنِ، مَكْتَبَةُ غَمُضَانَ لِإِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْيَمَنِيِّ، صَنْعَاءَ، الْيَمَنِ، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

● الضَّوُّ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ: شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

منشورات دار مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ، بَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبَعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● الطَّالِعُ السَّعِيدُ الْجَامِعُ أَسْمَاءُ نُجَبَاءِ الصَّبْعِيدِ: أَبُو الْفَضْلِ كَمَالُ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ ثَعْلَبِ الْأُدْفُويِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ = ١٣٤٧م.

تَحْقِيقُ: سَعْدُ مُحَمَّدٍ حَسَنٍ. مراجعة: أ. د. طه الحاجري.

الدار الْمِصْرِيَّةُ، مطابعُ سِجْلِ الْعَرَبِ، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٩٦٦م.

● طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ: الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي يَعْلَى، وَابْنُ الْفَرَاءِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٢٦هـ = ١١٣١م.

طبعه: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدُ أَحْمَدَ الْفَقِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

مَطْبَعَةُ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، مِصْرُ، سنة ١٩٥٢م.

- **طَبَقَاتُ الْحَنْفِيَّةِ:** ابنُ الحَنَائِي، المَوْلَى عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيٌّ جَلَبِي بنُ أَمْرِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَمِيدِيِّ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٧٩هـ = ١٥٧٢م.
- تَحْقِيقُ: سُفْيَانُ بنُ عَائِشَ بنِ مُحَمَّدٍ، وَفَرَّاسُ بنُ خَلِيلٍ مِشْعَلُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دارُ ابنِ الْجَوَازِيِّ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، سنة ١٤٢٥هـ.
- وقد طبع باسم (طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ)، وسيأتي ذكره.
- **طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ:** انظر: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بنِ سَعْدٍ.
- **الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ:** تَقِيُّ الدِّينِ بنِ عَبْدِ الْقَادِرِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِيِّ الْعَزَبِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٠٥هـ (١٠١٠هـ).
- تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحُلُو، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، (الجزء الأول).
- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، سنة ١٩٧٠م.
- **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو بَكْرٍ بنُ أَحْمَدَ بنُ مُحَمَّدَ بنِ عُمَرَ، تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ قَاضِي شُهْبَةَ الْأَسَدِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥١هـ = ١٤٤٧م.
- تَحْقِيقُ: د. الحافظ عبد العليم خان.
- رَتَّبَ فَهَارِسَهُ: د. عَبْدُ اللَّهِ أَيْسَ الطَّبَّاعُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عالم الكتب، بَيْرُوتُ، سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- والطَّبْعَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا: د. عَلِيُّ مُحَمَّدَ عُمَرَ.
- الناشر: مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ الدِّيْنِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ.
- **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ:** جَمَالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّحِيمِ بنِ الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عُمَرَ بنِ عَلِيٍّ بنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ الْأَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ الْأَسْنَوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٢هـ = ١٣٧٠م.
- تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ الْجُبُورِيُّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، رئاسة ديوان الأوقاف العراقية - إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٧٠م.
- **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى:** تاج الدِّينِ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عَبْدِ الْكَافِي بنِ

عَلِيّ السُّبْكِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٧١هـ = ١٣٧٠م.

تَحْقِيق: مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وَعَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحُلُو، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، سَنَةِ ١٩٦٤-١٩٧٦م.

● طَبَقَاتُ الْفُقَهَاء: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

تَحْقِيق: أ. د. إِحْسَانُ عَبَّاس، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

الناشر: دار الرائد العربي، بَيْرُوت، سَنَةِ ١٩٧٠م.

● طَبَقَاتُ الْفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة: أَبُو عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبَّادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٤٥٨هـ = ١٠٦٦م.

طَبَعَةُ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبَعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةِ ١٩٤٦م فِي بَرِيل - كَيْدَن.

● الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعِ الزُّهْرِيِّ الْبَصْرِيِّ (كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ)، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٢٣٠هـ = ٨٤٥م.

قَدَّمَ لَهُ: د. إِحْسَانُ عَبَّاس، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

دار صادر، بَيْرُوت، سَنَةِ ١٩٦٨م.

وَهِيَ الطَّبَعَةُ الَّتِي أُشِيرُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

وَإِذَا أُشِرْتُ إِلَى الطَّبَعَةِ الْأُورِبِيَّةِ ذَكَرْتُهَا. وَعُنُوتُهَا: كِتَابُ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى. عُنِيَ بِتَصْحِيحِهِ وَطَبَعِهِ: إِدْوَارْدُ سَخُو وَجَمَاعَتُهُ. وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ بَرِيلَ بِمَدِينَةِ كَيْدَنَ سَنَةِ ١٣٢١هـ = ١٣٥٩هـ. وَنُشِرَ مُصَوَّرًا عَنْهَا مِنْ قَبْلِ مَوْسَسَةِ النَّصْرِ، طِهْرَان، مَطْبَعَةُ كَلَشَن.

● طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ: شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٩٤٥هـ = ١٥٣٨م.

تَحْقِيق: عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ عُمَر.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الناشر: مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ، الْقَاهِرَةُ، مَطْبَعَةُ الْاِسْتِقْلَالِ الْكُبْرَى، الْقَاهِرَةُ، سَنَةِ ١٩٧٢م.

● طَرَحُ التَّنْرِيبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ.

الْمَتْنُ هُوَ: تَقْرِيبُ الْأَسَانِيدِ وَتَرْتِيبُ الْمَسَانِيدِ، لِأَبِي الْفَضْلِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيِّ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٦هـ = ١٤٠٤م.

وَالشَّرْحُ هُوَ: طَرَحُ التَّنْرِيبِ، لَهُ وَلَوْلَاكَ وَلِيُّ الدِّينِ أَبِي زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٢٦هـ = ١٤٢٣م، أَكْمَلَهُ سَنَةَ ٨١٨هـ.

النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعَارِفِ بُسُورِيَّةً، حَلَبَ، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ جَمْعِيَةِ النُّشْرِ الْأَزْهَرِيَّةِ الَّتِي طُبِعَتْ سَنَةَ ١٣٥٣هـ.

● عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ، الْمَعَارِفِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٣هـ = ١١٤٨م.

دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● الْعُبَابُ الْمُحِيطُ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ: الْقَاضِي صَفِيِّ الدِّينِ أَبُو السَّرُورِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْهَبِيِّ السِّنِّيِّ الْمُرَادِيِّ الرَّبِيدِيِّ الشَّافِعِيِّ، الشَّهِيرُ بِالْمُرْجَدِ الْيَمِينِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣٠هـ = ١٥٢٤م.

عَنِي بِهِ: مُهَنْدَسٌ تَبْسِيرٌ خَذَاهَا.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْمِنْهَاجِ، لُبْنَانَ، بَيْرُوتَ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، جَدَّة، سَنَةَ ١٤٣١هـ = ٢٠١١م.

● الْعَدَوِيُّ عَلَى الْخَرَشِيِّ: انْظُرْ: شَرْحُ الْخَرَشِيِّ.

● الْعَدَوِيُّ عَلَى شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ أَبِي الْحَسَنِ.

● الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ، الْمَعْرُوفُ بِ(الشَّرْحِ الْكَبِيرِ): أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٣هـ = ١٢٢٦م.

وَالْوَجِيزُ، لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥هـ = ١١١١م.

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ: الشَّيْخُ عَلِيُّ مُحَمَّدَ مَعْوُضَ، وَالشَّيْخُ عَادِلُ أَحْمَدَ عَبْدُ الْمَوْجُودِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوتَ، لُبْنَان، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

● عُقُوبَةُ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى الْجَنِينِ بِالْإِجْهَاضِ، دراسة فِقْهِيَّة مَوَازِنَة: د. مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الرُّوَاشِدَة.

بحث منشور في مَجَلَّة جَامِعَة دِمَشْقَ لِلْعُلُومِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ، المجلد ٢٣، العدد ١، سنة ٢٠٠٧م.

● عُقُودُ الْجُمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: شمس الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الصَّالِحِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّامِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٤٢هـ = ١٥٣٦م.
عُنِيَتْ بِنَشْرِهِ: لجنة إحياء المَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّة بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ.
مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ الشَّرْقِيَّة بِحَيْدَرِ آبَادِ الْهِنْدِ، سنة ١٩٧٤م.

● الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّة: مُحَمَّدُ أَمِينُ عَابِدِينَ ابْنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَابِدِينَ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م. انتهى من تَحْرِيرِهَا وَتَنْمِيقِهَا فِي ١٨ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سنة ١٢٣٨هـ.

وَالْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّة: هِيَ فَتَاوَى حَامِدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعِمَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١١٧١هـ = ١٧٥٨م. وهي الْفَتَاوَى الَّتِي أَفْتَى بِهَا وَجَمَعَتْ فِي حَيَاتِهِ فِي مَدَّةِ قِيَامِهِ بِمَنْصَبِ الْإِفْتَاءِ بِدِمَشْقَ مِنْ سنة ١١٣٧-١١٥٥هـ.

مَطْبَعَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ شَاهِينَ بِمِصْرَ، سنة ١٢٧٨هـ.

● الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٤هـ = ١٣٤٣م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ حَامِدُ ابْنِ الشَّيْخِ سَيِّدِ أَحْمَدَ الْفَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.
دار الكاتِبِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ.

● الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا: أ. د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ، كِتَاب - نَاشِرُونَ، بَيْرُوتَ، سنة ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

- العَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ: انظر: شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ.
 - عُمْدَةُ الطَّالِبِ لِنَيْلِ الْمَارِبِ: مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهْوتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٥١هـ=١٦٤١م.
- وشرحه:
- هَدَايَةُ الرَّائِبِ لَشَرْحِ عُمْدَةِ الطَّالِبِ: عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ النَّجْدِيِّ الْقَاهِرِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ قَائِدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٧هـ=١٦٨٦م.
- وحاشيته:
- فَتْحُ مُوَلِّي الْمَوَاهِبِ عَلَى هَدَايَةِ الرَّائِبِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَوْضِ الْمَرْدَاوِيِّ النَّابُلُسِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ عَوْضٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠٢هـ، وَابْنُهُ أَحْمَدُ.
- تَحْقِيقُ: د. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ.
- وشارك في التَّحْقِيقِ: مُحَمَّدٌ مَعْتَزُ كَرِيمِ الدِّينِ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الثَّنَاءِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُودُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنِيِّ الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥هـ=١٤٥١م.
- ضبطه وصححه: عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُودُ مُحَمَّدُ عُمَرُ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- الْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ: أَكْمَلُ الدِّينِ الْبَابَرْتِيُّ. انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.
- الْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ فِي تَحْقِيقِ مَوَاقِفِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ، الْمَعَاظِرِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٣هـ=١١٤٨م.
- حققه وعلق حواشيه: مُجِيبُ الدِّينِ الْخَطِيبُ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.
- الْمَطْبَعَةُ السَّلَفِيَّةُ وَمَكْتَبَتُهَا، الْقَاهِرَةُ، سَنَةَ ١٣٧٥هـ.

- عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْفُ الْحَقِّ الشَّهِيرُ بِمُحَمَّدٍ أَشْرَفَ بْنِ أَمِيرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيْدَرَ الصَّدِيقِيِّ الْعَظِيمِ أَبَادِي، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٣١٠هـ = ١٨٩٢م.
- وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٢٧٥هـ = ٨٨٩م.
- مع:
- شرح ابن قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ الزُّرْعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٥١هـ = ١٣٥٠م.
- ضَبْطٌ وَتَحْقِيقٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ عُثْمَانُ.
- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، نَشْرُ الْمَكْتَبَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، سَنَةِ ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- الْغَايَةُ الْقُصْوَى فِي دِرَايَةِ الْفَتَوَى: الْقَاضِي نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَاوِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٨٥هـ = ١٢٨٦م.
- تَحْقِيقٌ: أ. د. عَلِيٌّ مُحْيِي الدِّينِ عَلِيٌّ الْفَرَّهَ دَاغِي.
- دَارُ النَّصْرِ لِلطَّبَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مِصْرُ، سَنَةِ ١٩٨٢م.
- غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْتَاءِ وَالْمُنْتَهَى: انظر: مَطَالِبُ أَوْلِي النُّهَى.
- غَايَةُ النَّهْيَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَزَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٨٣٣هـ = ١٤٢٩م.
- بِعْنَايَةِ: ج. بَرْجِسْتَرَأْسِر، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م.
- مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، مِصْرُ، سَنَةِ ١٩٣٢-١٩٣٣م.
- الْفَتَاوَى الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ.
- مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ وَالْوِثَائِقِ الْقَوْمِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ.
- فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ: انظر: مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ.
- الْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ، أَوْ فَتَاوَى قَاضِيْخَانَ: انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ.
- الْفَتَاوَى، دَرَسَةُ لِمَشْكَلَاتِ الْمُسْلِمِ الْمَعَاوِرِ فِي حَيَاتِهِ الْيَوْمِيَّةِ وَالْعَامَّةِ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سَلْتُونُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.
- الطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ، دَارُ الشُّرُوقِ، الْقَاهِرَةُ وَبَيْرُوتُ، سَنَةِ ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

● فتاوى الشيخ مُحَمَّد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

جمع ودراسة وتحقيق: د. مُحَمَّد عُثْمَان شَبِير.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار القلم، دِمَشْق، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

● فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث الْعِلْمِيَّة والإفتاء.

جمع وترتيب: أَحْمَد بن عَبْد الرَّزَّاق الدويش.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار المؤيَّد، الرِّيَّاض، الْمَمْلَكَة الْعَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة، سنة ١٤٢٤هـ.

● الفتاوى الْمُتَعَلِّقَة بالطب وأحكام المرضى.

من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث الْعِلْمِيَّة والإفتاء، هيئة كبار الْعُلَمَاء.

إشراف: د. صالح بن فوزان الفوزان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الناشر: دار أولي النهى للإنتاج الإعلامي. وطُبِعَ بمركز فجر للطباعة،

القاهرة، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● فتاوى معاصرة (من هدي الإسلام): أ. د. يُوسُف الْقَرَصَاوِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، المكتب الإسلامي، بَيْرُوت وِدِمَشْق وَعَمَّان، ج ١ و ٢ سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م،

وج ٣ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

● الفتاوى الْهِنْدِيَّة (العَالَمَكِيرِيَّة): جمعت بأمر سُلْطَان الْهِنْد مُحْيِي الدِّين مُحَمَّد

اورُنْكَ زَيْب عَالَم كِير، المُتَوَفَّى سنة ١١١٨هـ=١٧٠٧م. إذْ أَلَفَ لجنة من مَشَاهِير عُلَمَاء الْهِنْد،

وجعل رئيسهم الشَّيْخ نَظَّام.

وبهامش الأجزاء ١-٣: الفتاوى الْحَانِيَّة، أو فتاوى قَاضِي خَان: وهو: أَبُو الْمَحَاسِن الْحَسَن

ابن الْقَاضِي بَدْر الدِّين مَنْصُور بن شمس الدِّين أَبِي الْقَاسِم مَحْمُود بن عَبْد الْعَزِيز الْأَوْزَجَنْدِي،

المعروف بِقَاضِي إِمَام فَخْر الدِّين خَان، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٢هـ=١١٩٦م.

وبهامش الأجزاء ٤-٦: الفتاوى الْبَرْزَانِيَّة، الْمُسَمَّاة بـ (الْجَامِع الْوَجِيز)، لِلإِمَام حَافِظ الدِّين

مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن شَهَاب، المعروف بِابن الْبَرْزَاز الْكُرْدَرِي الْحَنْفِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٢٧هـ=١٤٢٤م.

الطبعة الثالثة، الناشر: المكتبة الإسلامية بديار بكر بتركيا سنة ١٣٩٣هـ، وهي مصورة على الطبعة الثانية المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٠هـ.

● فتح باب العناية بشرح الثقاية: نور الدين أبو الحسن عليّ القاري بن سلطان محمد الهروي الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م.

والثقافة، لصدر الشريعة (الأصغر) عبّيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود المحبوبي، المتوفى سنة ٧٤٧هـ=١٣٤٦م.

والثقافة هو مختصر لمن وقاية الرواية في مسائل الهداية، لجدّه تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبّيد الله المحبوبي، المتوفى في حدود سنة ٦٧٣هـ.

وقاية الرواية مستخلص من مسائل كتاب الهداية، لبرهان الدين عليّ بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

اعتنى به: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم.

الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م. ومقدمته (هدى الساري): كلاهما لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد الكيناني الشافعي، المشهور بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وقابل نسخته: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المتوفى سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، واستقصى أطرافه، ونبّه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، المتوفى سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

وقام بإخراجه، وتصحيح تجاربه، وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، ابن أبي الفتح محمد عبد القادر، المتوفى سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، وهي طبعة مصورة على طبعة المكتبة السلفية بالقاهرة.

● فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتَوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُلَقَّبُ بِعَلِيٍّ (أَوْ عَلِيَّش)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م.

وبهامشه:

تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ فِي أُصُولِ الْأَقْضِيَةِ وَمَنَاهِجِ الْأَحْكَامِ: الْقَاضِي بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ الْمَدَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٩هـ = ١٣٩٧م.

دار الفكر، بَيْرُوت. وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِمُضَر.

● فَتْحُ الْقَدِيرِ الْجَامِعِ بَيْنَ فَنِي الرَّوَايَةِ وَالْدَّرَايَةِ مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

● فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ: كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ هُمَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمِيدِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ السِّيَاسِيِّ السَّكَنْدَرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْكَمَالِ بْنِ الْهُمَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٦١هـ = ١٤٥٧م.

وهو شَرْحُ الْهِدَايَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُتِمَّ، حَيْثُ انْتَهَى إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ (وَالْعَقْدُ الَّذِي يَعْقِدُهُ الْوُكَلَاءُ عَلَى ضَرَبَيْنِ) مِنْ كِتَابِ الْوُكَاةِ فِي ج ٦ ص ١١٢.

فَأَتَمَّهُ: شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ قُودَرٍ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي زَادِهِ أَفَنْدِي، قَاضِي عَسْكَرِ رُومِلِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٨٨هـ، مُبْتَدَأً بِكِتَابِ الْوُكَاةِ، وَسَمَّى تَكْمِلَتَهُ: (نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ فِي كُشْفِ الرُّمُوزِ وَالْأَسْرَارِ).

وَالْهِدَايَةُ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي، وَكِلَاهُمَا لِبُرْهَانَ الدِّينِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْمَرْغِينَانِيِّ الْفَرَّغَانِيِّ الرَّشْدَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٣هـ = ١١٩٧م.

وبهامشه:

شَرْحُ الْعِنَايَةِ عَلَى الْهِدَايَةِ، لِلْإِمَامِ أَكْمَلِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَابَرْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨٦هـ = ١٣٨٤م.

وَحَاشِيَةُ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ عِيْسَى الْفَتِي، الشَّهِيرِ بِسَعْدِي جَلْبِي، وَبَسْعَدِي أَفَنْدِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٤٥هـ = ١٥٣٩م، عَلَى شَرْحِ الْعِنَايَةِ وَعَلَى الْهِدَايَةِ.

دار الفكر، بَيْرُوت.

● الفَتْحُ الْمُبِينُ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينَ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٤هـ = ١٥٦٧م.

وَالْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةُ، لِلْإِمَامِ مُحْيِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ شَرَفِ النَّوَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

عَنِي بِهِ: أَحْمَدُ جَاسِمُ مُحَمَّدٍ الْمُحَمَّدِ، وَقَصِي مُحَمَّدُ نُورِسِ الْحَلَّاقِ، وَأَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِسْتَانِي.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَنْهَاجِ، لُبْنَان، بَيْرُوت، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، جَدَّة، سَنَةَ ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

● الْفَتْوحَاتُ الْوَهْبِيَّةُ شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا النَّوَوِيَّةُ: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْعِي بْنِ عَطِيَّةِ الشَّبْرَخِيَّتِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٠٦هـ.
وَبِهَامِشِهِ:

كِتَابُ: الْمَجَالِسِ السَّنِيَّةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةُ: أَحْمَدُ بْنُ الشَّيْخِ حِجَازِيِّ الْفَشْنِيِّ الشَّافِعِيِّ.
الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ، مِصْرُ، سَنَةَ ١٣٠٤هـ.

● الْفَرْقُ بَيْنَ الْفُرُقِ: أَبُو مَنْصُورُ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْإِسْفَرَايِينِيِّ التَّمِيمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٩هـ = ١٠٣٧م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ صَبِيحٍ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرُ، مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ، الْقَاهِرَةُ.

● الْفُرُوعُ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَفْرَجِ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٣هـ = ١٣٦٢م.

وَمَعَهُ:

١. تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ، لِعَلَاءِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيِّ

- الصَّالِحِيّ الْحَنْبَلِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٨٥هـ = ١٤٨٠ م.
٢. حَاشِيَةُ ابْنِ قُنْدُس، تَقْيِي الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ يُوسُفَ الْبَغْلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيّ الْحَنْبَلِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٦١هـ = ١٤٥٧ م.
- تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيُّ.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، ودارُ الْمُؤَيَّد، الرِّيَّاض، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م.
- الْفُصُولُ فِي الْأُصُول: أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاص، أَحْمَدُ بنِ عَلِيٍّ الرَّازِيّ الْحَنْفِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٧٠هـ = ٩٨٠ م.
- تَحْقِيقُ: د. عَجِيلُ جَاسِمُ النَشْمِي.
- الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، وزارةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْكُوَيْت، سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧ م.
- الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدِلَّتُهُ: أ. د. وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥ م.
- الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ، دارُ الْفِكْرِ، دِمَشْق، ودارُ الْفِكْرِ الْمَعَاوِر، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧ م.
- فِقْهُ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيّ.
- وزارةُ الْأَوْقَافِ الْعِرَاقِيَّةِ، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٧ م.
- فِقْهُ الْقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةِ الْمَعَاوِر، دَرَاةُ فِقْهِيَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ مَقَارَنَةً، مُزَوَّدَةٌ بِقَرَارَاتِ الْمَجَامِعِ الْفَقْهِيَّةِ وَالنَّدَوَاتِ الْعِلْمِيَّةِ: أ. د. عَلِيّ مُحْيِي الدِّينِ الْقَرَّةَ دَاغِيّ، وَ أ. د. عَلِيّ يُوسُفَ الْمُحَمَّدِيّ.
- الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، دارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨ م.
- الْفِكْرُ السِّيَاسِيُّ عِنْدَ الْإِبَاضِيَّةِ مِنْ خِلَالِ آرَاءِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بنِ يُوسُفَ أَطْفَيْش، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ = ١٩١٤ م: عَدُوْنُ جِهْلَانِ الْعُمَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م.
- نَشْرُ جَمِيعَةِ التُّرَاثِ بِالْقَرَارَةِ - الْجَزَائِرِ.
- الْفَهْرُسْتُ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بنِ الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ الطُّوسِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٠هـ = ١٠٦٧ م.
- تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: مُحَمَّدُ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُوم.

الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية بالنجف، سنة ١٩٦٠ م.

● الفهرست: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد النديم البغدادي، المتوفى سنة ٤٣٨ هـ = ١٠٤٧ م.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، سنة ١٩٧٨ م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بمصر.

● الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ومعه، التعليقات السنية على الفوائد البهية: وكلاهما لأبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم بن محمد أمين الله اللكنوي الهندي الأنصاري، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ = ١٨٨٧ م.

الناشر: نور محمد كارخانه تجارت كتب آرام باغ كراچي. وهي مصورة في مشهور بريس كراچي سنة ١٣٩٣ هـ على الطبعة الأولى بمطبعة السعادة، مصر، سنة ١٣٢٤ هـ.

ومعه:

طرب الأماثل بتراجم الأفاضل، لأبي الحسنات أيضاً، وهو طبعة مصورة على طبعة حجرية. والطبعة التي اعتنى بها: أحمد الزعبي.

الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

● فوات الوفيات، والذيل عليها: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، المتوفى سنة ٧٦٤ هـ = ١٣٦٣ م.

تحقيق: أ. د. إحسان عباس، المتوفى سنة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

دار صادر، بيروت، سنة ١٩٧٣ م.

● ابن قاسم على تحفة المحتاج: انظر: تحفة المحتاج.

● القاموس المحيط: مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب الصديقي الشيرازي الفيروزآبادي، المتوفى سنة ٨١٧ هـ = ١٤١٥ م.

المكتبة التجارية، مصر، مؤسسة فن الطباعة، مصر.

والطبعة الثانية في مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

● القَبَسُ فِي شَرْحِ مُوطَّأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعَاوِرِيُّ الْإِسْبِيلِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، المعروف بابن الْعَرَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٤٣هـ = ١١٤٨م.

دراسة وتحقيق: د. مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ وَلَدُ كَرِيمٍ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٩٩٢م.

● قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية: إعداد: جمعية العلوم الطبية الإسلامية المُنْبَغَةُ عن نقابة الأطباء الأُرْدُنِّيَّة.

المجلد الأول: الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار البشير، عَمَّان، الأُرْدُنْ، سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

المجلد الثاني: الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مطابع الدستور التجارية، عَمَّان، الأُرْدُنْ، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

المجلد الثالث: الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مطابع الدستور التجارية، عَمَّان، الأُرْدُنْ، سنة

١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

● قَلْبُوبِي وَعَمِيرَة: يشتمل على:

١. حَاشِيَةُ شَهَابِ الدِّينِ الْقَلْبُوبِيِّ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ الشَّافِعِيِّ الْمِصْرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٦٩هـ = ١٦٥٩م.

٢. حَاشِيَةُ عَمِيرَة، شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدُ الْبُرْلُوسِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُلَقَّبُ بِعَمِيرَة، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٧هـ = ١٥٥٠م.

وهما حاشيتان على شرح جلال الدين المحليِّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٦٤هـ = ١٤٥٩م. الذي سماه (كَنْزُ الرَّاعِبِينَ شرح مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ).

وشرح الجلال المحليُّ هو على مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ: لأبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلاده، مِصْر، سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

● قوانين العُقُوبَات:

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْمِصْرِيِّ، طبقاً لأحدث التَّعْدِيلَاتِ بِالْقَانُونِ ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، القَانُونِ رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْعِرَاقِيّ رَقْم ١١١ لِسَنَةِ ١٩٦٩ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْأُرْدُنِّيّ رَقْم ١٦ لِسَنَةِ ١٩٦٠ م وَجَمِيعُ تَعْدِيلَاتِهِ، الْمَعْدُلُ بِآخِرِ قَانُونٍ رَقْم ٨ /

٢٠١١.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ السُّورِيّ.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ اللَّبْنَانِيّ - مَرْسُومُ اشْتِرَاعِي رَقْم ٣٤٠ صَادَرَ فِي ١ / ٣ / ١٩٤٣ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْقَطْرِي رَقْم ١١ لِسَنَةِ ٢٠٠٤ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْبَحْرَيْنِيّ.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ لِدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ رَقْم ٣ لِسَنَةِ ١٩٨٧ م وَفَقًا لِآخِرِ التَّعْدِيلَاتِ
بِالْقَانُونِ رَقْم ٣٤ لِسَنَةِ ٢٠٠٥ م وَبِالْقَانُونِ رَقْم ٥٢ لِسَنَةِ ٢٠٠٦ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ اللَّيْبِيّ.

قَانُونُ الْجَزَاءِ الْكُوَيْتِيّ رَقْم ١٦ لِسَنَةِ ١٩٦٠ م.

قَانُونُ الْجَزَاءِ الْعُمَانِيّ.

الْمَجْلَةُ الْجَزَائِيَّةُ التُّنُوسِيَّةُ لِسَنَةِ ٢٠١٧ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْيَمَنِيّ رَقْم ١٢ لِسَنَةِ ١٩٩٤ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْجَزَائِرِيّ الْمَعْدُلُ بِالْأَمْرِ رَقْم ٦٦-١٥٦ عَام ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.

قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْمَغْرِبِيّ الْمَعْدُلُ.

الْقَانُونُ الْجِنَائِيّ السُّودَانِيّ لِسَنَةِ ١٩٩١ م.

● الْقَوَانِينُ الْفِقْهِيَّةُ (قَوَانِينُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَسَائِلُ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ): مُحَمَّدُ بْنُ
أَحْمَدَ، بَنُ جُزَيْءٍ الْكَلْبِيّ الْعَرْنَاطِيّ الْمَالِكِيّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٤١ هـ = ١٣٤٠ م.

تَحْقِيقٌ: د. مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الْقِيَاي، وَد. سَيِّدُ الصَّبَاغ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْأَنْدَلُسِ الْجَدِيدَةِ، شَبْرَا مِصْرَ، سَنَةِ ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.

● الكَاشِفُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ لَهُ رَوَايَةٌ فِي الْكُتُبِ السَّتَّةِ: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ = ١٣٤٨م. وحَاشِيَتُهُ، للإمام بُرْهَان الدِّين أَبِي الْوَفَاءِ إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد، سِبْطُ ابْنِ الْعَجَمِيِّ الْحَلَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٤١هـ = ١٤٣٧م.

قَابَلَهَا بِأَصْلٍ مُؤَلَّفِيهَا وَقَدَّمَ لَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: الشَّيْخُ مُحَمَّد عَوَّامَةٌ. وَخَرَجَ نَصُوصُهَا: أَحْمَدُ مُحَمَّد نَوَيرُ الْحَطِيبِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دارُ الْقِبْلَةِ لِلتَّحْقِيقِ الْإِسْلَامِيَّةِ، جَدَّة، وَمُؤَسَّسَةُ عُلُومِ الْقُرْآن، جَدَّة، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

● الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ: انظر: اللَّبَابُ لِلْغُنَيْمِيِّ الْمِيدَانِيِّ.

● الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ وَعُيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وَجْهِهِ التَّأْوِيلِ: جَارُ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الزَّمْخَشَرِيِّ الْخُورَازْمِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ الْحَنْفِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ = ١١٤٤م.

اعتنى به وخرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: خَلِيلُ مَأْمُون شَيْحَا.

وعليه:

تَعْلِيْقَاتُ كِتَابِ (الانْتِصَافُ فِيهِ تَضَمَّنَهُ الْكَشَافُ مِنَ الْاِعْتِزَالِ)، للإمام ناصر الدين بن مُنِيرِ الْمَالِكِيِّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتُ، سنة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

● كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِفْتِنَاعِ: مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ صَالِحِ الدِّينِ بْنِ حَسَنَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِدْرِيسَ الْبُهْوتِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٥١هـ = ١٦٤١م، فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيْفِهِ سنة ١٠٤٥هـ.

وَالْإِفْتِنَاعُ، لَشَرْفِ الدِّينِ أَبِي النَّجَا مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمَ بْنِ عِيْسَى الْحَجَّائِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٦٨هـ = ١٥٦٠م.

عالم الكتب، بَيْرُوتُ، سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

● كَشَفُ الطُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الكُتُبِ والفُنُونِ: مُصْطَفَى بن عَبْدِ اللَّهِ، الشهير بحاجي خَلِيفَةَ وبكاتبِ جَلْبِي، المُتَوَفَى سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٧م.

طبع بعناية: مُحَمَّد شَرَف الدِّين يالتقيا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَةِ الْمُثَنَّى، بَعْدَاد، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَنْبُول، سنة ١٩٤١م.

● كَشَفُ القِنَاعِ المُرْنِيِّ عَنْ مُهِمَّاتِ الْأَسَامِي والكُتُبِ: بَدْر الدِّين أَبُو الثَّنَاءِ وَأَبُو مُحَمَّد مَحْمُود بن أَحْمَد بن مُوسَى العَيْنِيِّ العَيْنَتَابِيِّ الحَنْفِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.
تَحْقِيق: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الخَطِيب.

الطَّبْعَةُ الْأَوَّلَى، مركز النشر العلمي، جَامِعَةُ الْمَلِك عَبْدِ الْعَزِيزِ، جَدَّة، المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، مطابع جَامِعَةِ الْمَلِك عَبْدِ الْعَزِيزِ، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● كِفَايَةُ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ: انظر: حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ.

● كَلِمَاتُ الْقُرْآنِ، تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ: الشَّيْخُ حَسَنُ مُحَمَّد مَخْلُوف الْعَدَوِيِّ الْأَزْهَرِيُّ الحَنْفِيُّ، المُتَوَفَى سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

تَعْلِيق: الْأُسْتَاذُ مَحْمُودُ مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَى سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت.

● الْكَمَالُ بن الْهُمَامِ، المُتَوَفَى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م، وَتَحْقِيقُ رِسَالَتِهِ: إِعْرَابُ قَوْلِهِ ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... أ. د. فَحْطَانُ عَبْد الرَّحْمَنِ الدَّوْرِيِّ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، كتاب - ناشرون، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● كَنْزُ الدَّقَائِقِ لِحَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ: انظر: تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ، وَالبَحْرُ الرَّائِقُ لِابْنِ نُجَيْمٍ.

● اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ: عَزَّ الدِّينُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيّ بن أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّيْبَانِيُّ الْجَزَرِيُّ، المعروف بابن الْأَثِيرِ، المُتَوَفَى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى، بَعْدَاد.

- **الْأَبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ:** عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ طَالِبِ بْنِ حَمَّادَةَ، الْعُتَيْمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْمِدَنِيُّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩٨ هـ = ١٨٨١ م.
- والكتاب هو للإمام أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْقُدُورِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٨ هـ = ١٠٣٧ م.
- تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْمَهْدِيُّ، الَّذِي خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ بَكْتَابِهِ الْمَوْسُومُ بِـ (تَثْبِيتُ أَوَّلِي الْأَبَابِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَبَابِ)، الْمَطْبُوعُ بِالْهَامِشِ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.
- **لِحَظِ الْأَحَاطِ بِذِيلِ طَبَقَاتِ الْحَفَاطِ:** الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ فَهْدِ الْمَكِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧١ هـ = ١٤٦٦ م. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ - الذَّيُولُ.
- **لِسَانَ الْعَرَبِ:** أَبُو الْفَضْلِ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُكْرَمَ، بْنِ مَنْظُورِ الْإِفْرِيقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١١ هـ = ١٣١١ م.
- دار صادر، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٩٦٨ م.
- **لِسَانَ الْوِزَّانِ:** شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ الْكِنَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٢ هـ = ١٤٤٩ م.
- الناشر: مَوْسَسَةُ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٩٧١ م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّظَامِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكْنِ، سَنَةَ ١٣٢٩ هـ.
- **اللُّمَعَةُ الدَّمَشْقِيَّةُ:** انظر: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ شَرْحُ اللَّمَعَةِ الدَّمَشْقِيَّةِ.
- **مَالِكُ:** الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- دار الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ.
- **الْمَبْسُوطُ:** شَمْسُ الْأَيْمَةِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨٣ هـ = ١٠٩٠ م.
- وهو شرح كتاب الكافي، لأبي الْفَضْلِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَاكِمِ الشَّهِيدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٣٤ هـ.

وكتاب الكافي جمع معاني كتب ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الستة المعتمدة للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِي،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ=٨٠٤م، بعد حذف المكرر من مَسَائِلِهَا.

وسميت بظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، لأنها رُوِيَتْ عن الإمام مُحَمَّد بن الحسن بِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ، وهي:
الْمَبْسُوط (ويسمى الأصل)، والجَامِع الصَّغِير، والجَامِع الْكَبِير، والزِّيَادَات، والسَّيَر الصَّغِير،
والسَّيَر الْكَبِير.

اعتنى به: حَسَّان عَبْد الْمَنَّان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بيت الأفكار الدولية، عَمَّان، الْأُرْدُن، طُبِعَ فِي لُبْنَانَ، سنة ٢٠١٠م.

● متى تنفخ الروح في الجَنِين؟: د. شرف القُصَاة.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الفُرْقَان للنشر والتوزيع، عَمَّان، الْأُرْدُن، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● مَجْمَع الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحُر: انظر: الدَّرُّ الْمُنتَقَى فِي شَرْحِ الْمُلتَقَى.

● مَجْمَع الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآن: انظر: تَفْسِيرِ الطَّبْرَسِيِّ.

● مجموع فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَام تَقِيَّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَد بن عَبْدِ الْحَلِيم بن
عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الْحَرَانِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

جمع وَتَرْتِيب: عَبْد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن قَاسِمِ الْعَاصِمِي النَّجْدِي الْحَنْبَلِي، وساعده ابنه
مُحَمَّد.

طبع بأمر خادَمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَلِكِ فَهْد بن عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سُعُودٍ فِي مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ
لِطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

تحت إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ
السُّعُودِيَّةِ، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● مجموع الْفَقْهِ الْكَبِير: انظر: الرَّوْضُ النَّضِير.

● الْمُحَلَّى فِي شَرْحِ الْمُحَلَّى بِالْحُجَجِ وَالْآثَار: أَبُو مُحَمَّد عَلِي بن أَحْمَد بن سَعِيد بن
حَزْم الظَّاهِرِي الْأَنْدَلُسِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.

اعتنى به: حَسَّان عَبْد الْمَنَّان.

بيت الأفكار الدولية.

● المَحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ لِمَسَائِلِ الْمَبْسُوطِ وَالْجَامِعِينَ وَالسَّيَرِ وَالزِّيَادَاتِ وَالنَّوَادِرِ وَالْفَتَاوَى
والواقعات مدللةً بدلائل المتقدمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْمُعَالِي مَحْمُودُ بْنُ تَاجِ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ
بُرْهَانَ الدِّينِ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ مَارَةَ الْبُخَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٦هـ = ١٢١٩م.
اعتنى بإخراجه وتقديمه: نَعِيمُ أَشْرَفُ نَوْرُ أَحْمَدُ.

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، والمجلس العلمي، جنوب إفريقيا، سنة
١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

● الْمُخْتَارُ: ابْنُ مَوْدُودِ الْمَوْصِلِيِّ. انظر: الاختيار شرح المختار.
● مُخْتَارُ الصَّحَاحِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ٦٦٦هـ.
إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان.
مكتبة لبنان، بيروت، سنة ١٩٨٥م.

● مُخْتَصَرُ سَيِّدِي خَلِيلٍ: انظر: الشرح الكبير للدردير. وشرحه الأخرى.
● مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٦٤هـ = ٨٧٨م: انظر: الأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ.
● الْمُخْتَصَرُ النَّافِعُ، فِي فَهْمِ الْإِمَامِيَّةِ: أَبُو الْقَاسِمِ نَجْمُ الدِّينِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَسَنِ، الْمُحَقِّقُ
الْحِلِّيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.
الطبعة الثالثة، دار الأضواء، بيروت، لبنان، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

● مدى شرعية التصرف بالأعضاء البشرية - دراسة مقارنة: د. عارف علي عارف.
وهي رسالة دكتوراه أعدها بإشراف أ. د. هاشم جميل عبد الله (مشفّر شرعي)، و د. مُنْذِرُ
عَبْدِ الْحُسَيْنِ الْفَضْلِ (مشفّر قانوني)، في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، نوقشت سنة
١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

● المدخل إلى الدين الإسلامي: أ. د. مُنِيرُ حَمِيدِ الْبَيَّاتِيِّ، و أ. د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
الدُّورِيِّ.

الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار الحرية، بغداد، سنة
١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

● المَدْخَلُ لدراسة الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَان، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

الطَّبْعَةُ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، مَكْتَبَةُ الْقُدُس، بَغْدَاد، سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

● المَدْخَلُ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ - تَارِيخُهُ وَمَصَادِرُهُ وَنَظَرِيَّاتُهُ الْعَامَّةُ: مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَذْكُور.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، النَاشِر: دَارُ النَهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، الْمَطْبَعَةُ الْعَالَمِيَّةُ، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٩٦٦م.

● الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى: الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م. بِرَوَايَةِ سَخْنُونِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٤٠هـ=٨٥٤م، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ خَالِدِ الْعَتَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٩١هـ=٨٠٦م عَنْ الْإِمَامِ مَالِك. اعْتَنَى بِهِ: حَسَنُ عَبْدَ الْمَنَانِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بَيْتُ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، سنة ٢٠١٠م.

● مِرْآةُ الْجَنَانِ وَعِبْرَةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَانِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَمِينِيُّ الْمَكِّيُّ الْيَافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٨هـ=١٣٦٧م.

مَنْشُورَاتُ مَوْسَسَةِ الْأَعْلَمِيِّ لِلْمَطْبُوعَاتِ، بَيْرُوت، سنة ١٩٧٠م، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٍ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى بِحَيْدَرِ أَبَادِ الدَّكْنِ سنة ١٣٣٧هـ.

● مَسْأَلَةُ تَحْدِيدِ النَّسْلِ وَقَايَةِ وَعِلَاجِهَا: أ. د. مُحَمَّدٌ سَعِيدُ رَمَضَانَ الْبُوطِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَكْتَبَةُ الْفَارَاجِيِّ.

تَارِيخُ مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى، دِمَشْقُ، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

● الْمَسَالِكُ فِي شَرْحِ مُوطَأِ مَالِكٍ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَعَاظِرِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ السُّلَيْمَانِيِّ، وَعَائِشَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ السُّلَيْمَانِيِّ.

قَدَّمَ لَهُ: أ. د. يُوسُفُ الْقَرَضَاوِيِّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ:** الحافظ أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

وفي ذيله:

تلخيص المستدرك، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، طبع في بيروت، شركة علاء الدين. وهي طبعة مصورة على طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن.

● **مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد بن حنبل،** المتوفى سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.

وبهامشه:

منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي البرهان فوري، الشهير بالمتقي الهندي، المتوفى سنة ٩٧٥هـ=١٥٦٧م.

نشر المكتب الإسلامي ودار صادر، بيروت، سنة ١٩٦٩م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة بالمطبعة الميمنية، مصر، سنة ١٣١٣هـ.

والطبعة التي أشرف على تحقيقها الشيخ شعيب الأرنؤوط، المتوفى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، الطبعة الأولى، مؤسسه الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● **مشاهير علماء الأمصار:** مُحَمَّد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ=٩٦٥م.

صححه: م. فلايشهر.

مطبوعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٥٩م.

● **مشكلة الإجهاض،** دراسة طبية فقهية: د. مُحَمَّد علي البار.

الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

● **مصابيح السنة:** أبو مُحَمَّد محيي السنة الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد البغوي القراء

الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥١٦هـ=١١٢٢م.

وَشَرْحُهُ:

شَرْحُ السُّنَّةِ، لِلْبَغَوِيِّ نَفْسِهِ.

تَحْقِيقُ: زُهَيْرُ الشَّوَيْشِ، وَالشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَزْزُوطُ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، وَدَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

● الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَيَّومِيُّ الْمُقْرِئُ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٠هـ=١٣٦٨م.

وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، هُوَ (فَتْحُ) الْعَزِيزِ عَلَيَّ كِتَابِ الْوَجِيزِ، لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٢٣هـ=١٢٢٦م.

وَكِتَابُ الْوَجِيزِ، هُوَ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ، لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● الْمُصَنَّفُ: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنْعَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢١١هـ=٨٢٧م.

تَحْقِيقُ وَتَخْرِيجُ وَتَعْلِيقُ: حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مِنْ مَنَشُورَاتِ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ (فِي الْهِنْدِ)، مَطَابِعُ دَارِ الْقَلَمِ، بَيْرُوتُ، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُنتَهَى: مُصْطَفَى بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ السُّيُوطِيِّ الرَّحْبِيَّانِي الدَّمَشَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٤٣هـ=١٨٢٧م.

وَعَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْتَاءِ وَالْمُنْتَهَى، لِلشَّيْخِ مَرْعِيِّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْدِسِيِّ الْكَرْمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣٣هـ=١٦٢٤م. الَّذِي جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ كِتَابَيْ:

الْإِفْتَاءِ، لِشَرَفِ الدِّينِ أَبِي النُّجَا مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمِ بْنِ عِيسَى الْحَجَّائِيِّ الْمُقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٦٨هـ=١٥٦٠م.

وَالْمُنْتَهَى، لِتَقْيِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُتُوخِيِّ الْمِصْرِيِّ، الشَّهِيرِ بِابْنِ النَّجَّارِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٢هـ = ١٥٦٤م.

وطبع بهامش كتاب مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى:

حَاشِيَّةُ مَنَحَةِ مَوْلَى الْفَتْحِ بَتَّجَرِيدِ زَوَائِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ، لِلشَّيْخِ حَسَنَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّطِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٤هـ = ١٨٥٨م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، منشورات المكتب الإسلامي، دِمَشْق، سَنَةَ ١٩٦١م.

● الْمَعَارِف: ابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٦هـ = ٨٨٩م.

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ: د. ثُرُوتُ عُكَّاشَةَ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دار الْمَعَارِفِ، مِصْرَ، سَنَةَ ١٩٦٩م.

● مَعَالِمُ السُّنَنِ: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدَ الْخَطَّابِيِّ الْبُسْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٨٨هـ = ٩٩٨م.

وهو شرح سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥هـ = ٨٨٩م. طبعه وصححه: مُحَمَّدٌ رَاغِبُ الطَّبَّاحِ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الْمَطْبَعَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِحَلَبَ، سَنَةَ ١٣٥٢هـ = ١٩٣٤م.

● مَعَانِي الْقُرْآنِ: الْفَرَّاءُ، أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٠٧هـ = ٨٢٢م.

الجزء الأول: تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ يُونُسُفُ نِجَاقِي، وَمُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَّارِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، سَنَةَ ١٩٨٠م.

الجزء الثاني: تَحْقِيقٌ وَمِرَاجَعَةٌ: مُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَّارِ.

الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ (تُرَاثًا)، سَنَةَ ٢٠٠٠م.

الجزء الثالث: تَحْقِيقٌ: د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ إِسْمَاعِيلُ شَلْبِي، وَمِرَاجَعَةٌ: أ. عَلِيُّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ.

الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ (تُرَاثًا)، سَنَةَ ٢٠٠١م.

وطبعت الأجزاء الثلاثة في مطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب.

- معاني القرآن وإعرابه: الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، المُتَوَفَّى سنة ٣١١هـ=٩٢٣م.

شَرْح وَتَحْقِيق: د. عَبْد الْجَلِيل عَبْد شَلْبِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عالم الكتب، بَيْرُوت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- مُعْجَم الْأَدْبَاء: أبو عَبْد الله يَاقُوت بن عَبْد الله الرُّومِي الحَمَوِي البَغْدَادِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٢٦هـ=١٢٢٩م.

نشر دار إحياء التُّراث العَرَبِي، بَيْرُوت، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عن طَبْعَةِ دار المأمون بِمِصْر، التي راجعتها وزارة المَعَارِف العمومية المِصْرِيَّة.

- مُعْجَم الْأَعْلَام: (وهو مُختَصَر كتاب الْأَعْلَام للزُّرْكَانِي): بَسَام عَبْد الوَهَّاب الجَابِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الجَفَّان والجَابِي للطَّبَاعَةِ والنشر، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- مُعْجَم الْمُؤَلِّفِينَ، تَرَاوِم مُصَنِّفِي الكُتُب العَرَبِيَّة: عُمَر رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

والطَّبْعَةُ التي نشرتها: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى، بَغْدَاد، ودار إحياء التُّراث العَرَبِي، بَيْرُوت، وهي الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ التي طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ التَّرْقِي بِدِمَشْق.

- مُعْجَم مَقَائِيس اللُّغَةِ: أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن فَارِس بن زَكَرِيَّا الشَّافِعِي المَالِكِي الرَّازِي، المُتَوَفَّى سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

اعتنى به: د. مُحَمَّد عَوْض مُرْعَب، وفَاطِمَة مُحَمَّد أَصْلَان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار إحياء التُّراث العَرَبِي، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

- الْمُعْجَم الوَسِيط: مَجْمَع اللُّغَةِ العَرَبِيَّة (المِصْرِي).

قام بإخراجه: إِبرَاهِيم مُصْطَفَى، وآخرون.

دار الدعوة، كُتِبَتْ مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْقَاهِرَةِ ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

● مَعُونَةُ أُولِي النَّهْيِ شَرْحُ الْمُنتَهَى (مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ): تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيِّ الْفُتُوْحِيِّ الْمَصْرِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ النَّجَّارِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٢هـ = ١٥٦٤م.

وَمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ، لِابْنِ النَّجَّارِ نَفْسِهِ.
وَالْمُقْنِعُ، لِمَوْفَّقِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

والتَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ لِتَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ، لِعَلَاءِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٥هـ = ١٤٨٠م.
تَحْقِيقٌ: د. عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَهَيْشٍ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ خُضْرٍ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ النَّهْضَةِ الْحَدِيثَةِ، مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ، سَنَةَ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

● الْمُعْيَارُ الْمُغْرِبُ وَالْجَامِعُ الْمُغْرِبُ عَنْ فَتَاوِي أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةٍ وَالْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْوَنْشَرِيسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١٤هـ = ١٥٠٨م.
خَرَّجَهُ: جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ. بِإِشْرَافِ: د. مُحَمَّدٍ حَبْجِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نَشْرُ: وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ، الرِّبَاطُ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

● الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُغْرِبِ: أَبُو الْفَتْحِ نَاصِرُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ أَبِي الْمَكَارِمِ بْنِ عَلِيِّ الْمُطَرِّزِيِّ الْخَوَارِزْمِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٠هـ = ١٢١٣م.
تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُودُ فَاخُورِي، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ مُخْتَارُ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ لُبْنَانَ نَاشِرُونَ، بَيْرُوتُ، طُبِعَ فِي لُبْنَانَ، سَنَةَ ١٩٩٩م.

● الْمُغْنِي: مُوَفَّقُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٠هـ = ١٢٢٣م.

وَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَرَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٣٤هـ = ٩٤٥م.

تَحْقِيقُ: أ. د. عَبْدُ اللَّهِ بنَ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ، و أ. د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحَلَوِ، الْمُتَوَفَّى
سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطَّبْعَةُ الثالثة، دار عالم الكتب، الرِّيَاض، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

● مُغْنِي الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمُنْهَاجِ: شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ بنَ أَحْمَدَ
الشَّرِيفِ القَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْخَطِيبِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٧هـ = ١٥٧٠م.

وهو شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ، لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بنِ شَرَف بنِ مُرِي النَّوَوِيِّ أَوْ
النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْر، سنة ١٩٥٨م.

● مُفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ: الْحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ، الرَّائِغُ الْأَصْفَهَانِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة
٥٠٢هـ = ١١٠٨م.

تَحْقِيقُ: صَفْوَانُ عَدْنَانُ دَاوُدِي.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار القلم، دِمَشْق، والدار الشَّامِيَّةُ، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

● الْمُفَصَّلُ فِي أَحْكَامِ الْمَرْأَةِ وَالْبَيْتِ الْمُسْلِمِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ: أ. د. عَبْدُ الْكَرِيمِ زَيْدَانُ،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

● الْمُفْهَمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إِبْرَاهِيمَ
الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٥٦هـ = ١٢٥٨م.

تَحْقِيقُ: مُحْيِي الدِّينِ دِيبُ مَسْتُو وَآخَرِينَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن كَثِيرٍ ودار الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، دِمَشْق وَبَيْرُوت، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

● الْمَقْصَدُ الْأَرشَدُ فِي ذِكْرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ
عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ مُفْلِحٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٨٤هـ = ١٤٧٩م.

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ: د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ سُلَيْمَانَ الْعِثِمِينَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الرِّيَاض، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، مَطْبَعَةُ

الْمَدَنِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

- الْمُقْنَعُ: انظر: التَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ.
- مَكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ: السَّنُوسِيُّ. انظر: إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ لِلأَبِيِّ.
- مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ: انظر: مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ.
- مَنَارُ السَّبِيلِ: انظر: دَلِيلُ الطَّالِبِ.
- مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الحافظ جِهَالُ الدِّينِ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ الْبَكْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، المعروف بابن الجَوْزِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الناشر: مُحَمَّدُ أَمِينُ الْخَانَجِي، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، مِصْرَ، سنة ١٣٤٩هـ.
- مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ: الحافظ شمس الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَازِ التُّرْكُمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الذَّهَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.
- حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوْتَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م وأبو الوفا الْأَفْغَانِيُّ.
- عُنِيَتْ بِنَشْرِهِ: لُجْنَةُ إِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النُّعْمَانِيَّةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدَّكَّنِ بِالْهِنْدِ، أَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: رِضْوَانُ مُحَمَّدِ رِضْوَانَ.
- دار الكتاب الْعَرَبِيِّ، مِصْرَ.
- مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، المُتَوَفَّى سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م): أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.
- تَحْقِيقُ: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَقَرُ (هُوَ سَيِّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَقَرٍ)، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ دَارِ الثَّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ، دار النُّصْرِ للطَّبَاعَةِ، سنة ١٩٧١م.
- مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ: أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ تَيْمِيَّةَ. انظر: نَيْلُ الْأَوْطَارِ.
- الْمُنتَقَى شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكِ (بْنِ أَنَسِ الْأَصْبَحِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م): الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ الْبَاجِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٤هـ=١٠٨١م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، مِصْر، طَبْع ج ٢١٥ في سنة ١٣٣١ هـ و ج ٣-٧ في سنة ١٣٣٢ هـ.

- مُنْتَهَى الْإِرَادَات: ابن النَّجَّار. انظر: مَعُونَةُ أُولِي النَّهْي.
- مُنْتَهَى الْإِرَادَات فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَات: تَقِي الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الْعَزِيز الْقُتُوبِي الْمِصْرِي الْحَنْبَلِي، الشَّهْر بَابِن النَّجَّار، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٢ هـ = ١٥٦٤ م.
- وَالْمُقْنِع، لِلشَّيْخِ مُوَفَّق الدِّين عَبْد اللَّهِ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٢٠ هـ = ١٢٢٣ م.
- وَالتَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ لِتَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِع، لِلشَّيْخِ عَلِي بن سُلَيْمَان بن أَحْمَد الْمَرْدَاوِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٨٥ هـ = ١٤٨٠ م.
- تَحْقِيق: عَبْد الْغَنِيِّ عَبْد الْخَالِق، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- نَشْر مَكْتَبَةِ دَارِ الْعُرُوبَةِ، الْقَاهِرَةِ، دَارُ الْجِيلِ لِلطَّبَاعَةِ، سنة ١٣٨١ هـ.
- مِنْحَةُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِق: مُحَمَّد أمين عَابِدِينَ ابن السَّيِّدِ عُمَر عَابِدِينَ بن عَبْد الْعَزِيز الدَّمَشَقِي الْحَنْفِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٥٢ هـ = ١٨٣٦ م. انظر: الْبَحْرُ الرَّائِق لابن نُجَيْم.
- الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاج: أَبُو زَكْرِيَّا مُحْيِي الدِّين يَحْيَى بن شَرْفِ بْنِ مُرِّي النَّوَوِي أَوْ النَّوَاوِي الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦ هـ = ١٢٧٧ م.
- وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِي النَّيْسَابُورِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٦١ هـ = ٨٧٥ م.
- بِعِنَايَةِ: حَسَّان عَبْد الْمَنَّان.
- الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ، بَيْتُ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، الْأُرْدُنَّ، السُّعُودِيَّة، طُبِعَ فِي لُبْنَانَ، سنة ٢٠٠٧ م.
- مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ: النَّوَوِي. انظر: مُغْنِي الْمُحْتَاج، وَنَهَايَةُ الْمُحْتَاج.
- الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدِي فِي تَرَاجُمِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد: أَبُو الْيَمَنِ مُجِير الدِّين عَبْد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن الْعُمَرِي الْعُلَيْمِي الْمَقْدِسِي الْحَنْبَلِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٢٨ هـ = ١٥٢٢ م.
- تَحْقِيق: مَحْمُود الْأَرْنُؤُوط، وَآخَرِينَ.
- أَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِ الْكِتَابِ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: عَبْد الْقَادِر الْأَرْنُؤُوط.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ صَادِر، بَيْرُوت، سنة ١٩٩٧ م.

● **مَنْهَجُ الطُّلَابِ** (وهو مُخْتَصَرٌ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلنُّوَوِيِّ): شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.

وشرحه:

فَتَحَ الْوَهَّابُ بِشَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَابِ، لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيِّ، نَفْسَهُ.

وعليه:

حَاشِيَةُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَنْصُورِ الْعَجِيلِيِّ الْأَزْهَرِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْجَمَلِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٠٤هـ = ١٧٩٠م، عَلَى فَتَحِ الْوَهَّابِ، الْمُسَمَّاةِ: فَتُوحَاتِ الْوَهَّابِ بِتَوْضِيحِ شَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَابِ.

دار الفكر، بَيْرُوت، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● **الْمُهَذَّبُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الْفَيْرُزْأَبَادِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م.

وبهامشه:

النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي شَرْحِ غَرِيبِ الْمُهَذَّبِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، بْنِ بَطَّالِ الرُّكْبِيِّ الْيَمَنِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٣هـ = ١٢٣٥م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

● **المَوَاق: انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ.**

● **مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: الْحَطَّابُ.** انظر: التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ لِلْمَوَاق.

● **مَوْسُوعَةُ جَمَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ**: وَسُمِّيَتْ فِيهَا بَعْدَ: مَوْسُوعَةِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

● **المَوْسُوعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُمَيَّسَّرَةُ**: بِإِشْرَافِ: مُحَمَّدِ شَفِيقِ غُرْبَال.

دار الشعب، القاهرة، وَمُؤَسَّسَةُ فِرَانْكِلِينِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ سَنَةِ ١٩٦٥م.

- المَوْسُوعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُبَيَّنَةُ: إشراف: مُحَمَّد شَفِيق غُرَبَال.
دار القلم، مِصْر، سنة ١٩٦٥ م.
- مَوْسُوعَةُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ: انظر: مَوْسُوعَةُ جَمَال عَبْد النَّاصِر فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.
- المَوْسُوعَةُ الْفِقْهِيَّةُ (الْكُؤَيْتِيَّة).
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى لِلنَّسْخَةِ الْكَامِلَةِ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكُؤَيْت، سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢ م.
- المَوْطَأُ: الإمام مَالِك. انظر: تَنْوِير الْحَوَالِك.
- مَوْطَأُ الْإِمَام مَالِك بِرِوَايَةِ مُحَمَّد بن الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ: انظر: التَّعْلِيقُ الْمُمَجَّد.
- مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَال: الحافظ شمس الدِّين أَبُو عَبْد اللَّهِ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَانَ بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِي الدَّهْلِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٧٤٨هـ=١٣٤٨ م.
- تَحْقِيق: عَلِيّ مُحَمَّد الْبَجَاوِي.
- الناشر: دار المَعْرِفَةِ، بَيْرُوت، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الْمَطْبُوعَةِ سنة ١٩٦٣ م بِمِصْر.
- نَتَائِجُ الْأَفْكَار: انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.
- النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ فِي مُلُوكِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ: جمال الدِّين أَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بن تَغْرِي بَرْدِي الْآتَابِكِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠ م.
- الجزء ١-١٢ طَبْعَةٌ دار الكتب الْمِصْرِيَّة، الْمُصَوَّرَةٌ بِمَطَابَعِ كُوسْتَاتُومَاس، الْقَاهِرَةِ.
- والجزء ١٣-١٦ طَبْعَةٌ الْهَيْئَةِ الْمِصْرِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْكِتَاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢ م.
- النِّسْبُ وَمَدَى تَأْثِيرِ الْمُسْتَجِدَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ فِي إِثْبَاتِهِ، دراسة فِقْهِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ: د. سُفْيَان بن عُمَرُ بُوْرُقَّة.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار كنوز إشبِيلِيَا لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الرِّيَّاض، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧ م.
- نِظْمُ الدَّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الْآيَاتِ وَالسُّور: بُرْهَانُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ إِبْرَاهِيمُ بن عُمَرُ الْبِقَاعِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٨٥هـ=١٤٨٠ م.
- دار الكتاب الإسلامي، الْقَاهِرَةِ. وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ.

- النِّظْمُ الْمُسْتَعْدَب: ابن بَطَّال الرَّكْبِيُّ. انظر: الْمُهَدَّبُ لِلشَّيْرَازِيِّ.
- نَفْحُ الطَّيِّبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ وَذِكْرُ وَزِيرِهَا لِسَانَ الدِّينِ ابْنِ الْخَطِيبِ: شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْرِيّ التِّلْمَسَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٤١هـ = ١٦٣١م.
- تَحْقِيقُ: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- دار صادر، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٩٦٨م.
- النُّكْتُ وَالْعُيُونُ: انظر: تَفْسِيرُ الْمَاوَرِدِيِّ.
- النِّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ: الْإِمَامُ حُسَامُ الدِّينِ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَّاجِ السَّغْنَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١٤هـ.
- دراسة وَتَحْقِيقُ: (من أول كتاب النكاح إلى بَدَايَةِ باب الطَّهَارِ).
- رِسَالَةٌ نَالَتْ بِهَا شَهَادَةَ الدِّكْتُورَاه: إِسْمَاعِيلُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ صِدِّيقُ الْكُورَانِيِّ، مِنْ جَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ، فِي عَمَّانَ، الْأُرْدُنُّ، سَنَةَ ٢٠١٤م.
- مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: مَجْدُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيِّ، ابْنُ الْأَثِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.
- أَشْرَفَ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ لَهُ: عَلِيُّ بْنُ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ.
- الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن الجوزي، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، سَنَةَ ١٤٣٤هـ.
- نِهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ: شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْزَةَ الرَّمْلِيِّ الْمَنْوُفِيُّ الْمِصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.
- وَالْمُنْهَاجُ هُوَ مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ، لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ سَرَفَ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.
- ومعه حاشيتان على نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ هُمَا:
- ١. حَاشِيَةُ أَبِي الصُّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَرَامَلْسِيِّ الْقَاهِرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

١٠٨٧هـ = ١٦٧٦م.

٢. حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، المعروف بِالْمَغْرِبِيِّ الرَّشِيدِي،
الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٩٦هـ.

مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْرَ، سنة ١٩٣٨م.

● نَوَادِرُ الْأُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ بْنُ
عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بَشِيرٍ الْمُؤَذِّنِ، كَانَ حَيًّا سنة ٣١٨هـ = ٩٣٠م.
ويليه:

مِرْقَاةُ الْوُصُولِ حَوَاشِي نَوَادِرِ الْأُصُولِ.

دار صادر، بَيْرُوت.

● النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْهَاتِ: أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
زَيْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَيْرَوَانِيَّ النَّفْزِيَّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٦هـ = ٩٩٦م.
تَحْقِيقُ:

د. عَبْدُ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدُ الْحَلَوِ، الجزء ١، و٢.

د. مُحَمَّدُ حَجِي، الجزء ٣، و٤، و١٤، و١٥.

الأستاذ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدِّبَاغِ، الجزء ٥، و٧، و٩، و١١، و١٣.

د. عَبْدُ اللَّهِ الْمُرَابِطُ التَّرغِي، والأستاذ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدِّبَاغِ، الجزء ٦.

الأستاذ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بُو خَبْزَةَ، الجزء ٨، و١٠.

الأستاذ أَحْمَدُ الْخَطَّابِيُّ، والأستاذ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدِّبَاغِ، ج ١٢.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بَيْرُوت، سنة ١٩٩٩م.

● نَبْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ
الشُّوْكَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ = ١٨٣٤م.

وَمُنْتَقَى الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ، لَشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ مَجْدِ الدِّينِ

عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَائِي، المشهور بابن تَيْمِيَّة، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٥٢هـ=١٢٥٤م، وهو جَدُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، المشهور بابن تَيْمِيَّة، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم، بَيْرُوت، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

والطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مَكْتَبَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ، مِصْر، سنة ١٩٥٢م.

- هِدَايَةُ الرَّاعِب: انظر: عُمْدَةُ الطَّالِب.
- الْهَدَايَةُ شَرْحُ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي: كلاهما لِلْمَرْغِينَانِي. انظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْعَاجِزِ الْفَقِيرِ.
- هُدَى السَّارِي مُقَدِّمَةٌ فَتَحُ الْبَارِي: انظر: فَتْحُ الْبَارِي لابن حَجَر.
- هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَثَارُ الْمُصَنِّفِينَ: إِسْمَاعِيلُ بَاشَا ابْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينِ بْنِ مِيرِ سَلِيمِ الْبَابَانِي أَصْلًا وَالْبَغْدَادِيّ مَوْلَدًا وَمَسْكَنًا، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.
- طَبْعُ بَعْنَايَةِ: مُحَمَّدٌ شَرَفُ الدِّينِ يَاقِيَا، وَرَفَعَتْ بَيْلَكَه الْكَلِيسِي.
- منشورات مَكْتَبَةِ الْمُثَنَّى، بَغْدَاد، وَهِيَ الطَّبْعَةُ الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَنْبُول، سنة ١٩٥١م.
- أَبُو هُرَيْرَةَ رَاوِيَةُ الْإِسْلَام: مُحَمَّدٌ عَجَاجُ الْخَطِيب.
- سِلْسِلَةُ أَعْلَامِ الْعَرَبِ رَقْم ٢٣، تُصَدِّرُهَا وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِرشَادِ الْقَوْمِي، مِصْر، مَطْبَعَةُ مِصْرِ سنة ١٩٦٣م.
- الْوَافِي بِالْوَفَايَات: صَلَاحُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.
- باعْتَنَاء: هَلْمُوت رِيْتِر، الْمُتَوَفَّى سنة ١٩٧٢م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، دار النشْر: فرَانِزْ شَتَاينِر، فَيْسَبَادَن، سنة ١٩٦١م، (الجزء ١-٤).

والجزء الخامس: باعْتَنَاء: س. دِيدَرِينْغ. النشْرَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ أَسْهَبَهَا هَلْمُوت رِيْتِر، يُصَدِّرُهَا لْجَمْعِيَّةُ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَلْمَانِيَّةُ أَلْهَرْت دِيْتْرِش، دار صَادِر، بَيْرُوت، سنة ١٩٧٠م.

- الْوَجِيزُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م): الْإِمَامُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ،

الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

الناشر: دار المعرفة، بيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ الْقَاهِرَةِ.

● الوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ: الإمام حُجَّةُ الْإِسْلَام أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ = ١١١١م.

وبهامشه:

١. التَّنْقِيحُ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ، لِأَبِي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م.

٢. شرح مشكل الوسيط، لِتَقِيِّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْكُرْدِيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الشَّافِعِيِّ، المعروف بابن الصَّلَاح، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٤٣هـ = ١٢٤٥م.

٣. شرح مشكلات الوسيط، لِمُؤَفِّقِ الدِّينِ حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ الْحَمَوِيِّ.

٤. تَعْلِيلُ مَوْجِزَةِ عَلِيِّ الْوَسِيطِ، لِلْقَاضِي شَهَابِ الدِّينِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، المعروف بابن أَبِي الدَّمِّ، الْحَمَوِيِّ الْهَمْدَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٤٢هـ = ١٢٤٤م.

حققه وعلق عليه: أَحْمَدُ مَحْمُودُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ مُحَمَّد تامر.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار السَّلَام، الْقَاهِرَةُ، سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

● وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَمْثَلِ الزَّمَانِ: أَبُو الْعَبَّاسِ شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَلِّكَانَ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٨١هـ = ١٢٨٢م.

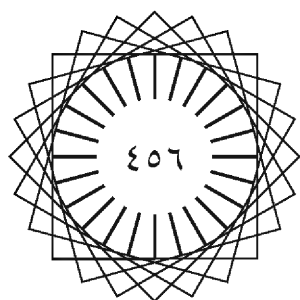
تَحْقِيقُ: د. إِحْسَانُ عَبَّاس، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

دار صادر، بيروت، سنة ١٩٧٧م.

● الْوِقَايَةُ: انظر: حَاشِيَةُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مِثْنِ وَقَايَةِ الرِّوَايَةِ.

● أَبُو يُوسُفَ، حياته وآثاره وآراؤه الْفَقْهِيَّةُ: مَحْمُودُ مَطْلُوبُ أَحْمَدَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ دار السَّلَام، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٢م.



فهرس الأعلام^(١)

الصفحة	العَلَم	الصفحة	العَلَم
٢٣، ٢١، ٢٠، ١٨، ٢٨، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٩٠، ٨٨، ٧١، ٦٦، ١٢٠، ١١٠	آدم عَلَيْهِ السَّلَام	٦، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١٤، ٣٠٥	الإباضِيَّة
١٥٠	الأَزْهَرِيّ	١٣٣	الأَبِّيّ
٢٢١، ١٤٠، ١٣٧، ٢٨٨، ٢٥٩، ٢٣٥، ٣١٣، ٣٠٥، ٢٩٨	إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه	٨٩، ٨٦، ٨٥	ابن الأَثِيرِ الْمُبَارَكِ
٤٥، ٢٧	أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ	٧٣	أَبُو الْأَحْوَصِ
١٧٨	أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيّ	٨٠، ٨١، ٩٥، ٩٨، ١١٠، ١١٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ٢١٠، ٢٢١، ٣٦٤	أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
٣٠٠، ٢٨٨، ٢٢٣	أَشْهَبُ	١٩١	أَحْمَدُ مُحَمَّدُ الطَّيِّبُ
٨٤	الْأَصَمُّ أَبُو بَكْرٍ	٢٠٦	أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَالِ هَرِيدِي
٢٧٢، ٢٥٥	أَطَقِيّشُ		
٥٤	ابن الأعرابي		
٨٦، ٨٤، ٧٣	الأَعْمَشُ		
٥٥، ٤٨	الْأَلَوْسِيّ		

(١) رَتَّبْتُ الأَعْلَامَ حَسَبَ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ بِلَا اعتِبَارٍ لِكَلِمَةِ: (أَبُو، ابْن، بَنُو، إل.).

الصفحة	العَلَم
٣٩	التَّائِي
٧٧، ٨١، ٨٨، ١١٠، ١٢٠، ٣٦٤	التَّرْمِذِي
١٩٦	توفيق الواعي
١٩٨	ابن تَيْمِيَّةَ
٤٥	ثعلب
٢٣٥، ٢٩٨	أبو ثَوْر
٢٢٢، ٢٣٥، ٢٧٥	الثَّوْرِي
٢٢١، ٢٤٣، ٢٧٦	جَابِر بن عَبْدِ اللَّهِ
٣٦٥	الْجَاحِظ
٣٦٥	الْجَاحِظِيَّة
١٧٢، ٢٠٦، ٣٥٢، ٣٥٥	جَادِ الْحَقِّ عَلِيُّ جَادِ الْحَقِّ
٢٥، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ١٢٣، ٦٧	ابن جَرِير
٢٥، ٣٣	ابن جُزَيْءَ
١٥٦، ١٦٦، ١٦٩	الْجَصَّاص
٤٧، ٥٢، ٣١٩	ابن الْجَوْزِيِّ
٢٣٢	الْجَوْهَرِي
٢٢٦	الْجَوْنِي
٤٨، ٦٦، ٨١، ٨٦، ١١٠، ١٢٢، ١٣٩	ابن أَبِي حَاتِمٍ
٢١٠، ٣٦٤	الْحَاكِم
٢٧٢	أبو حَامِدٍ
٣٦٤	ابن حَبَّانٍ

الصفحة	العَلَم
٦، ٢٣٧، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩١، ٣١٣	الإِمَامِيَّةُ
١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١١٨	أَنَس بن مَالِكٍ
٢٨٨	الْأَوْزَاعِي
٢١٨	الْبَاجِي
٣٣	الْبَار، مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ
٢٥٣، ٢٧٧	الْبَاقِر
٧٣، ٧٥، ٨١، ٩٧، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٤٣، ٢١١، ٣٦٤	الْبُخَارِي
٢٩٦	الْبَرْجَنْدِي
١٥٩	ابن الْبَزَّازِ الْكُرْدَرِي
٢٤٨، ٢٦٩	أبو بَصِيرٍ
٢٣٢	ابن بَطَّالٍ
١٧٨	أبو بَكْرٍ بن أَبِي سَعِيدٍ الْفَرَاتِي
١٨٠	أبو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بن الْفَضْلِ
٢٠	الْبَيْضَاوِي
٨١، ١١٠، ١٣٠	الْبَيْهَقِي

العلم	الصفحة
حورابي	١٥٤
الحَنَابِلَة	٦ ، ١٢٥ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢
	٦ ، ١٥٦ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢
الحَنَفِيَّة	

العلم	الصفحة
ابن حَجَر العسقلاني	٨٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧
ابن حَجَر الهَيْتَمِي	١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٤٣ ، ١٦٩ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨
حُدَيْفَة بن أَسِيد	٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١
ابن حَزْم	٢٩٤ ، ٣١٩ ، ٣٥١
الحسن البَصْرِي	٣٣ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ٢٧٧ ، ٣١٣
الحسن بن حَيّ	٢٧٧
الحسن بن الرَّبِيع	٧٣
الحسن بن عَلِيّ	٢٢١
حسن عَلِيّ الشَّاذِلِي	١٩٧
الحُسَيْن بن عَلِيّ	٢٤٧ ، ٢٤٨
الحَصَكْفِي	١٦١ ، ٢٩٦
الحَكَم بن عَتِيبَة	٣١٣
الحَكِيم التَّرمِذِي	٤٨
حَمَّاد بن سَلَمَة	٢٥١
حَمَل بن مَالِك	٢٤٧ ، ٢٥٠

الصفحة	العَلَم
١٢٥، ١٢١، ١١١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٧، ١٦٩، ١٣٦، ١٣٣	ابن رَجَب
٢٩٢	ابن رُشد (الجَدّ)
٢٨٤، ٢٢٢	ابن رُشد (الحَفِيد)
٩١	رِفَاعَة بن رَافِع
١٨١	الرَّمْلِيّ
٢٧٠	الرُّوْيَانِيّ
٩١	الرُّبَيْر بن العَوَّام
٢٧	الزجاج أبو إسحاق
١٨١	الزُّرْكَشِيّ
٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨	زُفَر
٦٨، ٢٧	الزَّمْخَشَرِيّ
٢٤٥	ابن أبي الزُّنَاد
٣٥٣، ١٩١	أبو زُهْرَة
٣٨٩، ٢٣٥، ٢٢١، ٣٠١، ٢٩٨، ٢٩٤، ٣١٣، ٣٠٥	الزُّهْرِيّ
١١٤	زُهَيْر أبو خَيْثَمَة
٦٥، ٦٠، ٥٨	ابن زَيْد
٢٩٧، ٢٥٩	زَيْد بن ثَابِت
٢٤٨، ٢٤٧، ١٣٩	زَيْد بن عَلِيّ
٩٥، ٧٣	زَيْد بن وَهْب

الصفحة	العَلَم
١٧٨، ٢٢٢، ٢٦٧، ٣١٢	أبو حَنِيفَة
٦٩	ابن حَيَّان
٢٥١	خَالِد بن عَبْدِ اللَّهِ
٢٩٨، ٢٦٧، ٢٢٣	الخِرْقِيّ
٢٦٨	أبو الخطاب
٨٦، ٨٤	الْخَطَّابِيّ
٨٦، ٨٤	خَيْثَمَة بن عَبْد الرَّحْمَنِ
٩١	الدَّارُفُطْنِيّ
٧٦، ٨١، ١١٠، ٢١٠، ٢٤٤، ٢٥١، ٣٦٤، ٢٦٤	أبو دَاوُد
٢٥٢	دَاوُد الظَّاهِرِيّ
٢٤٨	دَاوُد بن قُرْقَد
٢٧١	ابن دَقِيق العَيْد
٢٩٢	ابن دِينَار
٣٦٤	الدَّهَبِيّ
١٩، ٤٦، ٦٢، ٦٣، ٦٤	الرَّازِيّ
١٥١	الرَّاعِب الأَصْمَهَانِيّ
٨٩	رَبَاح اللّٰخُمِيّ
٢٥٩، ٢٦٤، ٢٩١، ٣٠٠	رَبِيعَة الرّأي

الصفحة	العَلَم
٩٥	سَلَمَة بن كُهَيْل
١٣٣	السَّنُوسِيّ
٢٨٣، ٢٦٧، ٢٥٣ ٢٨٦	السَّيَّاحِيّ
٢٥٢	ابن سِيرِين
١١٠، ٨١	السُّيُوطِيّ
١٤٠، ١٣٧، ١٢٥ ٢٦٤، ٢٢٢، ٢٢٠ ٢٧٤، ٢٧١، ٢٦٨ ٢٩٤، ٢٨٨، ٢٨١ ٣٠٥، ٣٠٠، ٢٩٨ ٣١٤، ٣١٣	الشَّافِعِيّ
١٧٥، ١٦٢، ٦ ١٨٧، ١٧٩، ١٧٨ ٢٠٤، ٢٠١، ١٩٨ ٢٥٨، ٢٣٧، ٢٢٦ ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦١ ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٦٩ ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٧٥ ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥ ٢٩٧، ٢٩٤، ٢٩٠ ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٩٨ ٣١٦، ٣١٥، ٣٠٦ ٣٥٥، ٣٥١، ٣١٨	الشَّافِعِيَّة
٢٩٨	ابن شُبْرَمَة

الصفحة	العَلَم
١٩٨، ١٦٣، ٦ ٢٦١، ٢٥٣، ٢٣٧ ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٣ ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦٧ ٢٨٣، ٢٧٧، ٢٧٥ ٢٩١، ٢٨٦، ٢٨٥ ٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٧ ٣٥١، ٣١٣	الزَّيْدِيَّة
٣١٤، ١٥٩	الزَّيْلَعِيّ
٢٤٨، ٢٤٧، ١٣٩	زَيْن العَابِدِينَ (عَلِيّ بن الحُسَيْن)
١٢٣، ١٢٢، ٥٦ ١٢٤	السُّدِّيّ
٨٤	السَّرِيّ بن يَحْيَى
٩٥، ٥٤	ابن سَعْد
٩١	سَعْد بن أَبِي وَقَّاص
٢٠	أبو السُّعُود
١٤٣، ١٤١، ١٤٠ ٢٤٠	سَعِيد بن المُسَيَّب
١٥٩	السَّغْنَأِيّ
٣٣	سُفْيَان
٢٣	سَلْمَان الفَارِسِيّ
٢٥٠، ٢٣٨	أبو سَلَمَة
٢٩٢، ٢٢٥	ابن أبي سلمة عَبْد العَزِيز

الصفحة	العَلَم
١٨١	الظَّهَيْرِيَّة
٢١١، ٢١٠	عَائِشَةُ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ)
٢٨٢، ١٦٢، ١٣٤	ابن عَابِدِينَ
١٢٧، ١١٢	عَاصِم
٦٥، ٤٨، ٤٤	أبو الْعَالِيَةِ
انظر: الشَّعْبِيَّ	عَامِرُ الشَّعْبِيَّ
٤٤، ٢٩، ٢٤، ٢١، ٦٧، ٦٥، ٥٠، ٤٧، ٦٩، ٩٠، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ٢٤٧، ٢٢٤، ٢٢١	ابن عَبَّاس
٢٠١	عَبْدُ الْبَاقِي (من المَالِكِيَّة)
٣١٩، ٢٨٨، ٢٨٧	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِم
٢٥٣، ٢٥٠	عَبْدُ الرَّزَّاق
انظر: ابن أبي سلمة	عَبْدُ الْعَزِيز بن أبي سلمة
٣٦٧	عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد آل الشَّيْخ
٣٦٧	عَبْدُ الْعَزِيز بن عَبْدُ اللَّهِ بن باز
انظر: الصَّادِق	أبو عَبْدُ اللَّهِ (جَعْفَرُ الصَّادِق)

الصفحة	العَلَم
١٨٨	الشَّرْوَانِيَّ
٩٨	شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج
٦٥، ٥٢، ٤٨، ٤٤، ٢٤٣، ٢٣٥، ١٢١، ٢٦٣، ٢٥٩، ٢٥٢	الشَّعْبِيَّ
٢٩٨	شَتُّوت، مَحْمُود
٢٠٥	الشُّوْكَانِيَّ
٧٠	الصَّادِق
٢٧٧، ٢٥٣	صالح بن فوزان الفوزان
٦٧، ٦٥، ٤٤	الصَّحَّاح
٢٤٩	طاوس
١٢٠، ٨٨	الطَّبْرَانِيَّ
انظر: ابن جَرِير	الطَّبْرِيَّ
٩٣	الطَّحَاوِيَّ
١٦٢	الطُّورِيَّ
١٤٣، ١٤٢، ١٣٧	الطُّوفِيَّ
٢٧٢	أبو الطَّيِّب (القَاضِي الشَّافِعِيَّ)
٨٦	الطَّيْبِيَّ
٦، ١٦٤، ٢٠٤، ٣١٤، ٢٩١، ٢٣٨، ٣٦٢، ٣٥٥	الظَّاهِرِيَّة

الصفحة	العَلَم
١٢١، ٥٥	عَلَقَمَة
٣٥٦، ٢٠٧، ١٩٢	عَلِيّ جَمْعَة
٢٤٨، ٢٤٧، ١٣٩	عَلِيّ بن الحُسَيْن (أَبُو زَيْد)
١٢٧، ١٢٦	عَلِيّ بن زَيْد بن جُدْعَان
٩١، ٩٠، ٦٦، ١٦، ٩٢، ٩٣، ١٣٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ١٨٦، ٢٥٩، ٢٥٣	عَلِيّ بن أَبِي طَالِب
١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٩	عَلِيّ القَرَّة دَاغِيّ
١٧٩	عَلِيّ بن مُوسَى القُمِّيّ
٢١٠، ٦٨	ابن عُمَر
٩١، ٩٢، ٢١٠، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٩، ٣١٣، ٣٦٣	عُمَر بن الخَطَّاب
١١٦	عِمْرَان بن الحُصَيْن
٨٤	عَمَّار بن زريق
١٢٤	عَمْرُو بن الحَارِث
٦٩	العَوْفِيّ
٩٦، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٣، ١٣٣، ١٤٣	عِيَاض

الصفحة	العَلَم
٣٥٣، ١٩٤	عَبْد الله بن بَيَّه
٣٦٧	عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمَنِ الغديان
١١٧	عَبْد الله بن عَمْرُو بن العاص
٩٠، ٩٤، ٩٧، ١٠٧، ١١٣، ١١٥، ١٢٦، ١٦٦، ٢٠٩، ٣٦٢	عَبْد الله بن مَسْعُود
٢٠٥	عَبْد المَجِيد سَلِيم
٢٥٧	عَبْد المَلِك بن مَرْوَان
١١٩، ٥١	أَبُو عُبَيْدَة (اللُّغَوِيّ)
٢٤٤، ٢٣٣	أَبُو عُبَيْد (اللُّغَوِيّ)
٩٢	عُبَيْد الله بن عَدِيّ بن الخِيَار
٢٢٥، ٢٢٣	العُتْبِيَّة
٣٠١	العِتْرَة من الزَّيْدِيَّة
٥٨	ابن العَرَبِيّ
٢٩٨، ٢٤٩، ٢٤٥	عُرْوَة
٣٦٥، ٣١٣، ٢٣٥	عَطَاء
٧٠، ٦٩، ٤٨، ٤٦	ابن عَطِيَّة
٢١، ٢٤، ٣٠، ٤٨، ٥٣، ٦٥، ٢٤٧	عِكْرِمَة

الصفحة	العَلَم
١٢٥، ١٠١، ٨٧	الْقُرْطُبِيُّ أَبُو الْعَبَّاس (صاحب المُفْهِم)
٢١١، ١٣٤	الْقُرْطُبِيُّ (المفسر)
٢٨٦، ٥٦	الْقَفَّال
٢٩٦	الْقُهْطَانِيُّ
١٣٦	ابن الْقِيَم
١٦٠، ١٣٥	الكَاذُورِيُّ
٢٩١، ٢٣٣، ١٥٦	الكَاسَانِيُّ
٢٣	ابن كَثِير
٥١، ٢٩، ٢٤	الْكَلْبِيُّ
١٦٠	الْكَمَال بن الھَمَام
١٤١	اللَّائِكَايِيُّ
٣٥٣، ٢٠٠، ١٩٠، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨ ٣٦٦	اللجنة الدائمة للبحوث الْعِلْمِيَّة والإِفْتَاء في السُّعُودِيَّة
٢٤٠	بنو لَحْيَان
١٧٣	اللَّخْمِيُّ
٢٩١	اللَّيْث بن سَعْد
٤٥	المَاثُرِيْدِي
١١٠، ٨١، ٧٩	ابن مَاجَة
١٥٧	ابن مَارَة

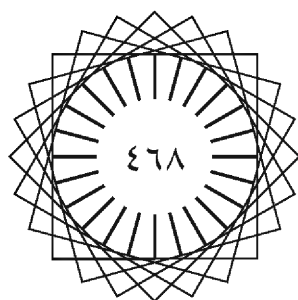
الصفحة	العَلَم
١٤٣	الْعَيْنِيُّ
١٨٧، ١٧١	الْعَزَالِيُّ
٢١٧، ١٤٩	ابن فَاْرِس
٢٧٠	أبو الفرج الرَّازِ
٥٢	الْفَرَاء
١٥٠	الْفَيْرُوزَآبَادِي
٢٢٤	الْقَاسِم (من فُقَهَاء المَدِينَة)
انظر:	ابن الْقَاسِم
عَبْد الرَّحْمَن بن الْقَاسِم	
٢٨٣، ٢٧٥، ٢٦٨	الْقَاسِمِيَّة
٢٧٢	القَاضِي أَبُو الطَّيِّب
٢٦٨	القَاضِي أَبُو يَعْلَى
١٧١، ١٥٧	قَاضِي خَان
٤٨، ٤٣، ٣٣، ٢١، ٢٥٧، ٢٢١، ٦٧ ٢٩٨، ٢٨٨، ٢٥٩	قَتَادَة
٦١، ٥٢، ٤٠، ٢٨	الْقُتَيْبِي (ابن قُتَيْبَة)
انظر: الْقُتَيْبِي	ابن قُتَيْبَة
٢٧١، ٢٥٧، ٢٢٥، ٢٩٤، ٢٩٢، ٢٨٨ ٣٠٥، ٢٩٨، ٢٩٧	ابن قُدَامَة
٣٥٣، ٢٠٨، ١٩٤	الْقَرَضَاوِي

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ	٢٦٤، ٢٢٣، ٢٢١، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨١، ٢٩٨، ٢٩٢، ٢٩١، ٣١٣، ٣٠٥، ٢٩٩، ٣١٥	مُحَمَّدٌ ﷺ	٩١، ٩٠، ٨٨، ٧٣، ٩٩، ٩٧، ٩٤، ٩٢، ١١٢، ١٠١، ١٠٠، ١١٦، ١١٤، ١١٣، ١٢٢، ١٢٠، ١١٧، ١٣١، ١٢٧، ١٢٦، ١٧٠، ١٦٦، ١٣٨، ٢١٠، ٢٠٩، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٢٤، ٢١١، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٧٣، ٢٦٣، ٢٦١، ٣٠١، ٢٧٨، ٢٧٦، ٣١٠، ٣٠٧، ٣٠٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢
مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ	١٢٠، ٨٩، ٨٨	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ	٢٧٣
الْمَالِكِيَّةُ	٦، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١٨، ٣١٩، ٣٥٥، ٣٦٢	مُحَمَّدُ أَبُو زُهْرَةَ	انظر: أَبُو زُهْرَةَ
الْمَتَوَكِّلُ (الْخَلِيفَةُ)	٣٦٥	مُحَمَّدُ سَعِيدٌ	١٧٧
مُجَاهِدٌ	٢٤، ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦٥، ٦٨، ٢٤٩، ٣٦٥	رَمَضَانُ الْبُوطِي	١٠٩، ١٠٧
الْمَجْمَعُ الْفِقْهِيُّ الْإِسْلَامِيُّ التَّابِعُ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ	٢٠٠، ٢٠٧، ٣٥٢، ٣٥٨	مُحَمَّدٌ عَلِيُّ الْبَارِ	انظر: الْبَارِ
الْمَحْبُوبِيُّ	٢٧٨		
الْمُحَقِّقُ الْحِلِّيُّ	٢٥٥		

الصفحة	العَلَم
٢٨٨، ١١٠، ٨١، ٣١٣، ٣٠٥، ٢٩٧	ابن المُنْذِر
١٥٨	ابن مَوْدُود المَوْصِلِيّ
٢٩٢	ابن ناجي
٢٧٧، ٢٥٣	النَّاصِر
٢٧٥	النَّاصِرِيَّة
٢٥٩، ٢٣٥، ٢٢٤	النَّخَعِيّ
٩٥، ٨٨، ٨١، ٧٨، ٢١٠، ١٢٠، ١١٠، ٣٦٤	النَّسَائِيّ
١٧٢	نصر فريد واصل
١٠٣، ١٠٢، ٩٦، ١٤٣، ١٣٣، ١١٧، ٢٧٢	النَّوَوِيّ
١٩٥	هَاشِم جَمِيل
٢٤٣، ٢٣٨	هُذَيْل
٢٩٢	ابن هُرْمُز (مَالِكِيّ)
٢٤٠، ٢٣٨، ١١٠، ٢٧٨، ٢٧٦، ٢٥٠، ٣٦٤	أبو هُرَيْرَةَ
٢٦٩	ابن أَبِي هُرَيْرَةَ الشَّافِعِيّ
٢٤٤، ٢٤٣	هَشَام عن أَبِيهِ عن المُغِيرَةِ

الصفحة	العَلَم
٢٥١، ٢٥٠	مُحَمَّد بن عُمَرَ (بن عَلْقَمَةَ اللَّيْثِيّ)
٢٥٤	مُحَمَّد بن مُسْلِم
٢٤٥	مُحَمَّد بن مَسْلَمَةَ
١٩٦	مُحَمَّد نَعِيم يَاسِين
٢٩٢، ٢٧٨	ابن المُرْتَضَى (صاحب البَحْرِ الرَّخَّار)
١٢٢	مُرَّة الهَمْدَانِيّ
١١٠	ابن مَرْدَوَيْهِ
٢٩٩، ٢٩٨، ٢٢٠	المُزْنِيّ
انظر: عَبْدُ اللَّهِ بن مَسْعُود	ابن مَسْعُود
٩٨، ٩٤، ٨١، ٧٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦	مُسْلِم بن الْحَجَّاج
٢٩٢	المُغِيرَةِ (مَالِكِيّ)
٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٧٦، ٣٠٣	المُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ
٢٩، ٢١	مُقَاتِل
١٢٠، ٨٨	ابن مَنْدَةَ

الصفحة	العَلَم
٣٥٣، ١٩٠، ١٨٩	هيئة كبار العلماء في السُّعُودِيَّة
١٢٧، ١١٢	أبو وائل (عن ابن مَسْعُود)
٤٧	الوَاحِدِيّ
١٢٣	الوَاقِدِيّ
٩٤	وَكَيْع
٢٢٥	ابن وَهَب (مَالِكِيّ)
١٧١	ابن وَهْبَان
٣٥٣، ١٩٥	وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيّ
١٦٣	يَحْيَى (من الزَّيْدِيَّة)
٢٧٩	أبو يُوسُف
٢٢٤	ابن يُوسُف



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى ٥

الفصل الأول

٩

مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم ونفخ الروح فيه

تَمْهِيد ١١

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مراتب خلق الإنسان في القرآن الكريم ١٣

المرتبة الأولى: خلق الإنسان من التراب ١٦

التراب: ١٨

الإنسان: ٢١

السُّلَالَةُ: ٢٦

المرتبة الثانية: خلق الإنسان من نُطْفَةٍ ٣٠

وللنُطْفَةِ في اللُّغَةِ معنيان: ٣١

وفي سبب تسمية المَنِيِّ الذي يخلق منه الولد نُطْفَةً قولان: ٣٣

المرتبة الثالثة: خلق الإنسان من عِلْقَةٍ ٣٦

وللْعُلَمَاءِ في تَفْسِيرِ الْعِلْقَةِ عبارات: ٣٧

المرتبة الرابعة: خلق الإنسان من مُضْغَةٍ ٤٠

وفي تَفْسِيرِ الْمُضْغَةِ قالوا: ٤٠

وفي تَفْسِيرِ الْمُخَلَّقةِ وغير المُخَلَّقةِ أقوال: ٤٢

واختلفوا في (المُخَلَّقةِ وغير المُخَلَّقةِ) هل هما صفة للنُطْفَةِ أو للمُضْغَةِ؟

على قولين: ٥٩

- المرتبة الخامسة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ - الحج: ٥ ٦١
- المرتبة السادسة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ﴾ - الحج: ٥ ٦٢
- المرتبة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَن يُؤَوِّفُ وَمِنْكُمْ مَن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً﴾ - الحج: ٥ ٦٤
- المرتبة الثامنة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ - المؤمنون: ١٥ ٧١
- المرتبة التاسعة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُعْشَوْنَ﴾ - المؤمنون: ١٦ ٧١

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: تحديد مدة مراتب خلق الإنسان بالأيام والليالي

- ١- تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً ٧٣
- معنى الجمع ووقته: ٨٣
- في وقت الجمع، قولان: ٨٤
- ٢- تحديد بعض المراتب بأربعين ليلة ٩٤
- ٣- تحديد بعض المراتب بأربعين يوماً وأربعين ليلة، أو أربعين ليلة ٩٧
- ٤- تحديد بعض المراتب بأربعين ليلة وأربعين يوماً ٩٨
- ٥- تحديد بعض المراتب باثنتين وأربعين ليلة، أو ثلاث وأربعين ٩٩
- ٦- التحديد بأربعين أو بخمس وأربعين ليلة ١٠٠
- ٧- التحديد ببضع وأربعين ليلة ١٠١
- إرسال المَلَك ١٠٣
- كتابة المَلَك بعد الأربعين الأولى أو الأربعين الثالثة؟ ١٠٥
- روايات صَحِيح مُسْلِم ١١٣
- تصوير الْجَنِين ١٢٠
- الرَّوَايَةُ الْأُولَى: يكون التصوير لِلنُّطْقَةِ في اليوم السابع ١٢٠

- الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَكُونُ التَّصْوِيرُ فِي أَوَّلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ..... ١٢٠
- الرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ: قَدْ يَقَعُ التَّصْوِيرُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ..... ١٢١
- الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ: لَا تَصْوِيرَ قَبْلَ ثَمَانِينَ يَوْمًا..... ١٢٢
- الرَّوَايَةُ الْخَامِسَةُ: التَّصْوِيرُ هُوَ فِي الْأَرْبَعِينَ الرَّابِعَةِ..... ١٢٥
- وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَقْوَالٌ:..... ١٢٥
- خَلَقَ الْعِظَامَ..... ١٢٦
- تَرْتِيبُ كِتَابَةِ الْمَلِكِ وَالنَّفْخِ..... ١٢٨
- الرَّوَايَةُ الْأُولَى:..... ١٢٨
- الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ:..... ١٢٩
- الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: وَقْتُ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْإِنْسَانِ..... ١٣٣
- الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يَكُونُ نَفْخُ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ بَعْدَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ..... ١٣٣
- الْقَوْلُ الثَّانِي: يَكُونُ نَفْخُ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ بَعْدَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ..... ١٤١
- الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: نَفْخُ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ يَكُونُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ، أَوْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا.. ١٤٢

الفصل الثاني

١٤٧

الْإِجْهَاضُ وَحُكْمُهُ شَرْعًا

- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْإِجْهَاضُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا..... ١٤٩
- الْإِجْهَاضُ فِي اللُّغَةِ..... ١٤٩
- الْإِجْهَاضُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ..... ١٥١
- أَنْوَاعُ الْإِجْهَاضِ..... ١٥٢
- الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْإِجْهَاضِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ..... ١٥٥
- الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِجْهَاضُ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ مَبَاحٌ مُطْلَقًا..... ١٥٦

- القول الثاني: يجوز إسقاط الجنين الذي لم يستتب شيء من خلقه، في حالة وجود العذر ١٧١
- القول الثالث: يجوز إجهاض الجنين قبل تمام الأربعين يوماً الأولى من الوطء، أي: في مرحلة النطفة فقط ١٧٣
- القول الرابع: يجوز إجهاض الجنين في مرحلتَي النطفة والعلقة فقط، دون مرحلة المضغة ١٧٨
- القول الخامس: يجوز إجهاض الجنين في مرحلتَي العلقَة والمضغة قبل التخطيط، أي: قبل ظهور الصورة لأهل الخبرة وغيرهم ١٧٩
- القول السادس: إجهاض الجنين قبل تمام الأربعة الأشهر الأولى (أي: قبل نفخ الروح) مكروه ١٧٩
- القول السابع: إجهاض الجنين قبل نفخ الروح، من اللحظة التي يتلاقى فيها ماء الرجل بماء المرأة (أي: من بداية التلقيح ولو قبل الأربعين يوماً) هو حرام .. ١٨٢
- الرأي الرابع: ١٩٨
- حكم الإسقاط عند خوف هلاك الأم المحقق لا الموهوم ١٩٩
- إسقاط النطفة من الزنا ٢٠١
- المبحث الثالث: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح ٢٠٣

الفصل الثالث

٢١٣

عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُون

- تمهيد ٢١٥
- المبحث الأول: الجنين لغةً واصطلاحاً ٢١٧
- الجنين لغةً ٢١٧
- الجنين اصطلاحاً ٢١٨
- علامة حياة الجنين ٢٢١

- ٢٢٣.....الاستِهْلَالُ
- ٢٢٦.....الاختِلَاجُ
- ٢٢٩.....المَبْحَثُ الثَّانِي: عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ
- ٢٣٠.....المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: دِيَّةُ الْجَنِينِ (الْغُرَّةُ)
- ٢٣١.....معنى الغُرَّةِ
- ٢٣١.....الْغُرَّةُ لُغَةً
- ٢٣٥.....الْغُرَّةُ اصْطِلَاحًا
- ٢٣٥.....القول الأول: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ
- ٢٤٩.....القول الثاني: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ فَرَسٌ
- ٢٥٠.....القول الثالث: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ فَرَسٌ، أَوْ بَعْلٌ
- ٢٥٢.....القول الرابع: دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ مِثْلُ شَاةٍ
- ٢٥٢.....القول الخامس: دِيَّةُ الْجَنِينِ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ، أَوْ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِثْلُ شَاةٍ
- ٢٥٢.....القول السادس: يُجْزِئُ كُلُّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْغُرَّةِ، كَالْفَرَسِ
- ٢٥٣.....القول السابع: تَوْزِيعُ الدِّيَّةِ عَلَى حَالَاتِ الْجَنِينِ
- ٢٥٨.....قِيَمَةُ الْغُرَّةِ
- ٢٦٢.....تَقْدِيرُ الْغُرَّةِ بِالنَّقْدِ
- ٢٦٥.....صِفَةُ الْغُرَّةِ
- ٢٦٦.....الأمر الأول: السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ
- ٢٦٧.....الأمر الثاني: السِّنُّ
- ٢٧٢.....الأمر الثالث: نَفَاسَةُ الْقِيَمَةِ
- ٢٧٣.....مُدَّةُ وَجُوبِ الْغُرَّةِ

- القول الأول: تجب الغُرَّةُ في سنةٍ وَاحِدَةٍ..... ٢٧٣
- القول الثاني: تجب الغُرَّةُ في ثلاث سنين..... ٢٧٤
- من تجب عليه الغُرَّةُ؟..... ٢٧٥
- القول الأول: تجب الغُرَّةُ على العاقلة..... ٢٧٥
- القول الثاني: تجب الغُرَّةُ في مال الضَّارِبِ، ولا تحمله العاقلة..... ٢٧٧
- حكم الغُرَّة..... ٢٧٨
- الخِلْفَةُ التي توجب الغُرَّة..... ٢٨٠
- موجب الغُرَّة..... ٢٨٤
- تسكين حركة الجَنِين..... ٢٨٨
- من تجب له الغُرَّةُ؟..... ٢٨٩
- أحوال الجَنِين والأُم..... ٢٩٣
- الحالة الأولى: حال حياة الأُم وإلقاؤها الجَنِين ميتاً..... ٢٩٣
- الحالة الثانية: حال إلقاء الأُم جَنِينها حياً، ثم مات..... ٢٩٧
- الحالة الثالثة: حال موت الأُم أولاً، ثم إلقاؤها جَنِينها ميتاً..... ٢٩٩
- الحالة الرابعة: حال موت الأُم من الضربة، ثم خروج الجَنِين حياً، ثم مات..... ٣٠٢
- الحالة الخامسة: حال إلقاء الأُم جَنِينها ميتاً، ثم ماتت الأُم..... ٣٠٢
- الحالة السادسة: حال خروج الجَنِين حياً، ثم مات، ثم ماتت الأُم..... ٣٠٣
- إلقاء الحَامِلِ جَنِينَيْن..... ٣٠٤
- المَطْلَب الثاني: الكَفَّارَةُ فِي الْجَنِين..... ٣٠٩
- تَرْتِيبُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ..... ٣١٥
- المَطْلَب الثالث: حرمان القتاتل من الميراث..... ٣١٨

- ٣١٩ **المَطْلَبُ الرَّابِعُ: الْقِصَاصُ**
- ٣٢١ **المَبْحَثُ الثَّالِثُ: عُقُوبَةُ إِجْهَاضِ الْجَنِينِ فِي الْقَانُونِ**
- ٣٢١ حكم مسقط الحبل بالضرب ونحوه من طرق الإيذاء
- ٣٢٣ حكم مُسْقِط الحبل بإعطائها الأدوية واشتعمال وسائل الإسقاط
- ٣٢٦ حكم المرأة التي رضيت بالإسقاط
- ٣٢٩ إفشاء الإجهاض برضا المرأة إلى موتها
- ٣٣١ إجهاض المرأة بغير رضاها
- ٣٣٣ إفشاء الإجهاض بدون رضا المرأة إلى موتها
- ٣٣٤ الشروع في الإسقاط
- ٣٣٥ الجاني يمارس الإجهاض ونحوه عادةً
- ٣٣٦ التحريض على الإجهاض وتسهيل القيام به
- ٣٣٩ الإجهاض لإنقاذ حياة الأم
- ٣٤٠ الظرف القضائي المخفف
- ٣٤٢ الظرف القضائي المشدد
- ٣٤٤ حرمان الجاني من الوظيفة
- ٣٤٤ مخالفة الجاني الحكم الذي يقضي بحرمانه من مهنته

الفصل الرابع

٣٤٧

الجنين المشوه

- ٣٤٩ **تمهيد**
- ٣٥١ **المَبْحَثُ الأولُ: إسقاط الجنين المشوه قبل نفخ الروح**
- ٣٥٥ **المَبْحَثُ الثاني: إسقاط الجنين المشوه بعد نفخ الروح**

.....	الخاتمة	٣٦٩
.....	الفهارس العامة	٣٧١
.....	فهرس المَصَادِر	٣٧٣
.....	فهرس الأَعْلَام	٤٥٧
.....	فهرس المَوْضُوعَات	٤٦٩

وَأَخْرَجَهُمَا أَنَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الآثار المطبوعة للمؤلف

الكتب:

- ١- الاحتكار وأثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمانة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. والطبعة الرابعة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- ٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمانة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- ٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. والطبعة الخامسة بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م. والطبعة السادسة بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. والطبعة السابعة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. والطبعة الثامنة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- ٤- الكمال بن الهمام، (المؤلف سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ... الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. والطبعة الثانية بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- ٥- الافتراح في بيان الاضطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُودَة من الصَّحاح: تَقِي الدِّين مُحَمَّد بن عَلِي، ابن دَفِيق العِيد، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي. والطبعة الثانية بدار العلوم بعمان - الأردن سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م. والطبعة الثالثة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت.
- ٦- القرآن الكريم كلماته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العراقية.
- ٧- عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي، سلسلة الكتب الحديثة. والطبعة الثانية بدار الفرقان بعمان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. والطبعة الثالثة بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

- ٨- الحَرَكَاتُ الْهَدَامَةُ فِي الْإِسْلَامِ - الرَّأْيَانِيَّةُ، الْبَابِكِيَّةُ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة.
- ٩- التَّحْدِي فِي آيَاتِ الْإِعْجَازِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار البَشِيرِ بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ونشر أصله في مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- ١٠- أُمِّيَّةُ الرَّسُولِ مُحَمَّدٌ ﷺ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار البَشِيرِ بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ونشر أصله في مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- ١١- الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار العلُومِ بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. والطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. والطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. والطَّبْعَةُ السَّادِسَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م. وتُرجم إلى اللُّغَةِ الْكُرْدِيَّةِ.
- ١٢- الْبَحْثُ الْفِقْهِيّ وَمَصَادِرُهُ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عِمَادُ الدِّينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، عِمَادُ الدِّينِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٢م.
- ١٣- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- ١٤- مَنَاهِجُ الْفُقَهَاءِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَأَسْبَابُ اخْتِلَافِهِمْ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- ١٥- مَفْهُومُ الْوَسْطِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.
- ١٦- تَأْوِيلُ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.
- ١٧- حُكْمُ الْإِجْهَاضِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار (كتاب - ناشرون) ببيروت. وهو هَذَا الْكِتَابُ.

الكتب بالاشتراك مع آخرين؛

أ- لوزارة التَّعْلِيمِ الْعَالِي الْعِرَاقِيَّةِ:

- ١- المدخل إلى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ. بالاشتراك مع الدكتور مُنِير حَمِيد الْبَيَّاتِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
- ٢- أَصُولُ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيَّان. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ بَغْدَادِ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بِمَطْبَعَةِ الْإِرْشَادِ بَغْدَادِ سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. والطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ بِمَطَابِعِ دَارِ الْحَكْمَةِ بَغْدَادِ سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهذه الطبعات الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ نَشَرَتْهَا وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَابْتَحَثَ الْعِلْمِي الْعِرَاقِيَّةُ - جَامِعَةُ بَغْدَادِ. وَطَبْعَةُ الْخَامِسَةُ بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بَعْمَان - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. وَطَبْعَةُ السَّادِسَةُ بدار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردنّ سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. وترجم إلى اللغة الكرديّة.

٣- قَوَاعِدُ التَّلَاوَةِ. بالاشتراك مع الدكتور فَرَجَ توفيق الوَلِيد. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ بِبَغْدَادِ. والطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ بِمَطْبَعَةِ وزارةِ التَّعْلِيمِ العَالِي بِبَغْدَادِ سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٤- عُلُومُ الْقُرْآنِ. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيّان وكاظم فتحي الرَّائِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَاعِ مَوْسَسَةِ دار الكتب بِالمَوْصِلِ سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٥- عُلُومُ الْحَدِيثِ ونصوص من الأثر. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عَلِيّان وكاظم فتحي الرَّائِي. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِمَطْبَعَةِ جَامِعَةِ بَغْدَادِ سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. والطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ بِدار (كتاب - ناشرون) بِبِزْرُوتِ سنة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٦- التَّفْسِيرُ. بالاشتراك مع الدكتور مُحْسِن عبد الحَمِيد. الطَّبْعَةُ الْأُولَى بِدار المَعْرِفَةِ سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
ب- لوزارة التربية العِراقِيَّة:

٦-١ التربية الإسلاميّة (للمدارس الإسلاميّة). ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بَغْدَادِ سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٦-٢ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ وَعُلُومُهُ (للمدارس الإسلاميّة). ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَغْدَادِ سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٣- التربية الإسلاميّة (للسف السادس من المدارس الشَّعْبِيَّة). المجلس الأعلى لِلْحَمَلَةِ الشَّامِلَةِ لمحو الأميّة الإلزامي، بَغْدَادِ سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٤- علم التجويد (للمدارس الإسلاميّة). بالاشتراك مع الشيخ جَلَال الحَنْفِيّ والدكتور فَرَجَ توفيق الوَلِيد، بَغْدَادِ سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

البحوث:

١- عَقْدُ التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ. نشر في مَجَلَّةِ كُليَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م بِبَغْدَادِ، وطبع ضمن كتاب عَقْدُ التَّحْكِيمِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْقَانُونُ الْوَضْعِي.

٢- التَّسْعِيرُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ. نشر في مَجَلَّةِ كُليَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ - العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م بِبَغْدَادِ، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

٣- مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ - المصلح الأستاذ. نشر في تسعة أعداد من مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَغْدَادِ سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٤- مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضًا. نشر في مَجَلَّةِ دِرَاسَاتِ عَرَبِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ - العدد الثالث - السنة الثالثة، بَغْدَادِ سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بِمَطْلَعِ القرن الخامس عشر الهِجْرِي - مَطْبَعَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الدِّيْنِيَّةِ الْعِرَاقِيَّةِ.

٥- الادخار. نشر في مَجَلَّةِ الرِّسَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، العدد ١٦٠-١٦١، بَغْدَادِ سنة ١٩٨٣م.

- ٦- عُلُومُ الْحَدِيثِ الشَّرِيف. نشر في كتاب (حَضَارَةُ الْعِرَاق) ج ٧ و ج ١١. بَغْدَاد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعلام العراقية.
- ٧- تَأْثِيرُ الْمُحَدِّثِينَ الْعِرَاقِيِّينَ فِي خَارِجِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ. نشر ضمن كتاب (العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعلام العراقية ببغداد.
- ٨- مُصْطَلَح (كَمَن). نشر في المَوْسُوعَةُ الْفِقْهِيَّةُ الْكُوَيْتِيَّةُ التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ٩- مُصْطَلَح (مُقَابِلَة). أُعِدَّ لِلْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ أَيْضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٠- الْحَرَكَاتُ الْهَدَامَةُ فِي الْإِسْلَامِ. نشر ضمن بحوث ندوة (التنصيرية حركة هدمية)، من منشورات كُليَّة الشَّريعة بِجَامِعَةِ بَغْدَاد، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ بِبَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الْحَرَكَاتُ الْهَدَامَةُ فِي الْإِسْلَامِ - الرَّأْيُ نَدِيَّة، الْبَابِيَّة.
- ١١- التَّنَطُّفُ الدِّينِيّ. نشر ضمن بحوث ندوة (التَّنَطُّفُ الدِّينِيّ) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦م، كُليَّة الشَّريعة بِجَامِعَةِ بَغْدَاد.
- ١٢- الْإِسْلَامُ وَالْإِرْهَاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّينُ وَالْإِرْهَاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي الشَّعْبِيّ، مَطْبَعَةُ الرَّشَادِ بِبَغْدَاد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- ١٣- الْحَرَكَةُ الْبَاطِنِيَّةُ - الْوَسَائِلُ وَالْغَايَات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة الباطنية ودورها التخريبي في الفكر العربي الإسلامي) من منشورات كُليَّة الشَّريعة بِجَامِعَةِ بَغْدَاد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- ١٤- الْبَحْثُ الْفِقْهِيّ. نشر في مَجَلَّةَ جَامِعَةِ الْأُمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطبع ضمن كتاب الْبَحْثُ الْفِقْهِيّ وَمَصَادِرُهُ.
- ١٥- الضمير أنا في الْقُرْآنِ الْكَرِيم. نشر في مَجَلَّةَ الْبَيَانِ - جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ بِالْأُرْدُنِّ، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ١٦- مفهوم الإيمان عند الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ. نشر ضمن بحوث (الْمُلْتَقَى الْعِلْمِيّ الْأَوَّلُ حَوْلَ تَرَاثِ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ الشَّقِيقَةِ قَدِيحاً وَحَدِيثاً)، الذي نظَّمته وَخَدَّه الدَّرَاسَاتُ الْعُمَامِيَّةُ بِجَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ، من منشورات جَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ - الْأُرْدُنُّ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- ١٧- مُقَابَلَةُ النُّصُوصِ عِنْدَ كُتَيْبَةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيف. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تَحْقِيقُ التَّرَاثِ، الرُّؤْيُ وَالْآفَاقِ)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لَتَحْقِيقِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْمُنْعَقِدِ فِي جَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ، في المدة ٩-١١ من ذِي الْقَعْدَةِ سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وَتَحْرِير: د. مُحَمَّدٌ مُحَمَّدُ الدَّرُوبِي. منشورات جَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ، الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- ١٨- مفهوم الوحي عند رَشِيدِ رَضَا في كتابه: الْوَحْيُ الْمُحَمَّدِيّ. وهو من بحوث النَّدْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَوْسُومَةِ بِ(مُحَمَّدُ رَشِيدُ رَضَا، جُهُودُهُ الْإِصْلَاحِيَّةُ وَمَنْهَجُهُ الْعِلْمِيّ)، التي عُقِدَتْ فِي جَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ بِالْأُرْدُنِّ، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي طبعها الأولي سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.